



新刊



حديث

# الذِّكْرُ الطَّرِيفُ

في التحدث عن ردد ابن أبي شيبة على أبي حنيفة

تأليف

الفقيه إليه تعالى

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية بدار الخلافة العثمانية سابقا

ادعى ابن أبي شيبة مخالفة أبي حنيفة لأحاديث صحيحة في ١٢٥ مسألة من أمهات المسائل الاجتهادية ، فقام هذا الكتاب تمحيص أدلة الطرفين ، كاشفا عن كثير من الحقائق في تفاوت مدارك الفقهاء ، وأطوار العقيدة الإسلامية ، مما له خطره عند الباحثين

الطبعة الأولى

١٣٦٥ هـ

مطبعة الأنوار بالقاهرة



# الذِّكْرُ الطَّرِيفُ

في التحدّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة

تأليف

المفكر إليه تعالى

محمد زاهد بن الحسن البكري

وكيل مشيخة الإسلام بدار الخلافة العثمانية سابقا

ادعى اس انى شيعة مخالفة أى حبيفة لأحاديث صحيحة فى مائة  
وخمس وعشرين مسألة من أهمّات المسائل ، فقام هذا الكتاب  
بتمحيص أدلة الطرفين ، وكشف عن كثير من الحقائق فى اختلاف  
مدارك العقهاء وأطوار الفقه الإسلامى ، بما له خطره عند الباحثين

الطبعة الأولى

١٣٦٥ هـ

مطبعة الأوار بالقاهرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أضاء منار الهدى لمن استهدها ، فسلك به طريق الهداية من غير أن تشعب به الطرق في كل مناه ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين : سيدنا محمد إمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه السادة القادة الهادين المهديين ، والتابعين لهم بأحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا كتيب سمّيته ( النكت الطريفة ، في النحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ) أتكلّم فيه عن باب خاص من كتاب ( المصنف ) للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم العبي الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، وهو من كبار أئمة الحديث . روى عنه أمثال البخاري ، ومسلم ، وأبي زرعة الرازي ، وأبي داود ، وابن ماجه ، وبق بن مخلد ، وأبي القاسم البغوي ، وحنفر الفريابي ، وأُمّ سوام ، ووصفوه بالثقة والضبط ، والاتقان والحفظ .

وكتابه ( المصنف ) أجمع كتاب ألف في أحاديث الأحكام ، رتبه على أبواب الفقه ، وسرد في كل باب منه ما ورد فيه من مرفوع موصول ، ومرسل مقطوع ، وموقوف ، وقول تابعي ، وأقوال سائر أهل العلم في المسألة التي يعانها ، فيسهل بذلك على القارئ أن يحكم على تلك المسألة أنها إجماعية أو خلافية .

وعلى منهجه جرى تليذه بقى بن مخلد الاندلسي في مصنفه ، وهو كان آثار مالكية الاندلس بادخال مصنف ابن أبي شيبة الاندلس لأول مرة وهيجهم بما هو مسجل في التواريخ مع أنه ليس فيه باب خاص يرد به على مالك بن أنس : عالم المدينة رضي الله عنه ، لكنه مكث من أحاديث أهل الكوفة وسائر بلدان العراق ، ومالكية الاندلس تعودوا أن لا يصغوا لغير حديث الموطأ ، وأحاديث أهل المدينة بحيث أصبحوا إذا سمعوا أحاديث لغير أهل المدينة



يضيق صدرهم ، وينطلق لسانهم ، ويأثرون ذلك عن إمامهم ، لكنه لم يرجل لطلب الحديث رحلة باقي الأئمة رضى الله عنهم أجمعين ، ولم يضق صدر أهل الشرق ضيق صدر هؤلاء بكتاب المصنف لابن أبي شيبة مع اشتماله على باب خاص عنوانه ( هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) رد فيه على أبي حنيفة : إمام أهل العراق فى خمس وعشرين ومائة مسألة بأقاريسردها فى كل باب من موصول ، ومرسل ، ومرفوع وموقوف ، وقول تابعي ، وأقوال سائر العلماء إلى عصره ، ثم يذكر فى آخر كل باب : ( وذكر أن أبا حنيفة قال كذا ) فيستبين المطالع بذلك أن تلك الآثار ترد على رأى أبي حنيفة هذا ، لكن لا يسند الرأى الذى يعزوه إلى أبي حنيفة بسند يسوقه ، ولو فعل هذا لكان أبرأ لذمته ، وأتم فائدة لانا نرى كثيراً من الآراء التى يعزوها إليه لم تثبت نسبتها إليه فى كتب المذهب المتداولة مدى القرون . ثم أنه لم يبال بانقطاع فى الاسانيد ، ولا بوجود رجال فيها متكلم فيهم ، فتمكن أصحاب أبي حنيفة من الجواب عما أورده هو عليه ، ولم يكن هذا عن غفلة منه ، بل أراد استعراض جميع ما ورد فى الباب مما حاول أهل الحديث أن يردوا به عليه ، فينوب بذلك عنهم فى الرد مع إبقاء طريق للتنفس لأصحاب أبي حنيفة بتركة ثغرات فى الآثار تمكنهم من الرد .

ومن الدليل على ذلك أنه يذكر فى باقى أبواب الكتاب كثيراً من الاسانيد فى صالح أصحاب أبي حنيفة وهى أقوى مما ذكره فى باب الرد - كما سنشير إلى ذلك فى مواضع - والواقع أننا لو فرضنا أن أبا حنيفة أخطأ فى جميع المسائل التى عزاها ابن أبي شيبة إليه - وهى خمس وعشرون ومائة مسألة - لكان هذا العدد عدداً يسيراً جداً بالنظر إلى كثرة مسائله التقديرية فى الفقه ، وأقل ما قيل فيها إنها ثلاث وثمانون ألف مسألة ، وما عند مالك منها وحده نحو ستين ألف مسألة (١) وفى رواية أبي الفضل الكرماني - عصرى

---

(١) وفى تاريخ الخطيب ( ١٣٤ - ١٢ ) ورود مائة ألف مسألة إلى أبي حنيفة

من خراسان فقط .

لإمام الحرمين - مسائل أبي حنيفة نحو خمسمائة ألف مسألة على ما في إشارات  
 المرام ، وفي رواية صاحب العناية شرح الهداية ألف ألف ومائتا ألف  
 وسبعون ألفاً ونيف ، والقلة باعتبار أصول المسائل التي تفرع منها صور  
 كثيرة إلى أن تبلغ ذلك العدد الكبير ، فلو أخذنا العدد الأقل تكون نسبة  
 عدد المسائل المتقدمة إليه نسبة الواحد إلى (٦٦٤) ، وهذا شيء لا يذكر في مسائل  
 مجتهد غير معصوم يخطئ . ويصيب . فضلاً عما إذا أخذنا العدد الاوسط  
 أو الأكثر ، فإن النسبة في الاوسط تكون نسبة الواحد إلى (٤٠٠٠) ، وفي  
 الأكثر تكون النسبة نحو نسبة الواحد إلى ( ١٠١٦٠ ) وهكذا يتضاد عدد  
 المسائل المفروض الغلط فيه بالنسبة إلى كثرة مسائله مع أن القاري يستبين  
 من مناقشاتنا مع ابن أبي شيبه في تلك المسائل أن نصف تلك المسائل بما ورد  
 فيه أحاديث مختلفة يأخذ هذا المجتهد بأحاديث منها لترجحها عنده بوجوه ترجيح  
 معروفة عنده ، ويأخذ ذاك المجتهد بأحاديث تخالفها لترجحها عنده بوجوه  
 ترجيح أخرى عنده ، وباعتبار اختلاف شروط قبول الاخبار عند هذا  
 وذاك ، فلا مجال في هذا النوع للحكم على المجتهد بأنه خالف الحديث الصحيح  
 الصريح لان المسائل الاجتهادية ليست بموضع للبت فيها ، وإذا قسمت  
 النصف الباقي أخماساً ، فخمس منها بما خالف خبر الأحاد فيه نص الكتاب ،  
 فيؤخذ بالكتاب ، وخمس آخر منها ورد فيه خبر مشهور وخبر دون ذلك  
 فيرجح الخبر المشهور عملاً بأقوى الدليلين والخمس الثالث ما اختلفت فيه  
 الأفهام ، وتبينت فيه دقة فهم الامام دون فهم الآخرين ، فالقول قوله أيضاً ،  
 والخمس الرابع هو الذي تبين خطؤه فيه على أكبر نازل ، والخمس الأخير  
 ما غلط فيه المصنف بعزو ما لم يقله اليه بالنظر إلى كتب المذهب ، أفلايست  
 هذه النتيجة بعد أن أجلوا بخيلهم ورجلهم في نقض آراء أبي حنيفة نتيجة  
 تقضي لآرائه بالسداد والاعتداد مادام للفقه الاسلامي سلطان في النفوس ؟  
 حتى أننا نرى مذهبه رغم رغبته أول المذاهب الفقهية في الاسلام في الحكم به  
 في محاكم الاسلام مع استمرار العمل به في أغلب الأقطار مدي القرون

إلى أن أصبح آخر المذاهب انسحاباً من المحاكم عند تغلغل آراء الغرب في نفوس  
المغرورين بها من أبناء الشرق الاسلامي ، ولقد الأمر من قبل ومن بعد .  
ثم إن المصنف لم يذكر في عداد المسائل المنتفذة ترك الجهر بالبسملة وانتقاص  
الوضوء بالقهقهة ، وترك القراءة خلف الامام ، والتوضؤ بالنيذ (١) وعدم رفع  
الأيدي في الركوع ؛ وعدم انتقاض الوضوء بمس الذكر ، واعتبار حال المرأة  
في الرق والحريفة في الطلاق وغير ذلك من المسائل لظهور قوة حجة أبي حنيفة في تلك  
المسائل في نظره بالمعنى الذي يريده ، والحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى  
صاحب السيرة الشامية الكبرى ساق في كتابه ( عقود الجنان في مناقب أبي  
حنيفة النعمان ) مسانيد أبي حنيفة البالغة سبعة عشر سقراً بأسانيد إلى جاء فيها  
ثم تعرض لهذا البحث وقسا على ابن أبي شيبة بعض قسوة في ردوده هذه ،  
وأنى من كتب الأصول لاصحابنا خصوصاً تفيد وجه إعراص أبي حنيفة عن  
كثير من الروايات عملاً بأقوى الدلائل مما أشرت الى بعضها في تأنيب  
الخطيب (١٥٢) وذكر روايات أعرض عنها أبو حنيفة لتلك الأصول ، لكن  
قل بينها ما استند عليه ابن أبي شيبة في هذا الباب فلم أر تلخيص كلامه في  
هذا الفصل . ثم ذكر الصالحى أنه تترع في تأليف رد على ابن أبي شيبة ،  
فكتب الجواب عن نحو عشرة أحاديث فقدر أن ذلك الرد بلغ نحو مائة  
فعدل عنه لانصرافه الى اتمام ( كتاب السير الكبرى ) . آخر العود إليه إلى  
الفراغ منه آملاً من الله سبحانه أن يمن عليه بالوقوف على ماعمله الحافظ  
الشيخ محيى الدين القرشى : صاحب ( الجواهر المضية في طبقات الحنفية ) ليستعين به  
في ذلك ، حيث أخبره بعض أصحابه أنه وقف عليه . وأنه مسودة وفيه يباين  
كثير ، وأنه لم يدر على تحصيله الى الان اه وهو المسمى بالدر المنية في الرد  
على ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة ، وإنى بحثت عنه كثيراً فلم أظفر به كما لم أظفر

---

(١) والمراد به هنا ماء الملح تلقى فيه تيمرات ليعطو يسيراً كما هو عادة  
العرب ، فالكلام في التوضؤ به لا في المشروب المعروف .

بالاجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة للعلامة قاسم بن قطلوبغا في الموضوع نفسه مع طول بحثي عنه ايضا لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا، لكن لم ارد التسوية والعمر في سبيل الانقضاء. بعد ان طبع هذا الباب بمفرده ككتاب مستقل في دهلي بالهند من قبل بعض من ظن في ذلك نكاية في ابي حنيفة واصحابه لحاجة في النفس، والواقع ان (المصنف) لابن أبي شيبة من الآثار الخالدة، وهو في ثمانية مجلدات، محفوظة في مكتبة محمد مراد البخاري المعروف بمراد ملا في (جهاز شبة) في حي الفانج في اسطنبول تحت رقم (٥٩٤-٦٠١) وهناك ايضا مصنف عبد الرزاق في خمسة مجلدات تحت رقم (٦٠٢-٦٠٦)، ونسخة أخرى من مصنف ابن أبي شيبة محفوظة في مكتبة السلطان احمد الثالث تحت رقم (٢٦٠) في طوبغوف في اسطنبول ايضا إلا انها ينقصها المجلد الثامن، وفي الهند أيضا نسخ أخرى كما في نوادر المخطوطات وله مع هذا الرد منة عظيمة على مذهب اهل العراق لانه اجمع كتاب لادلتهم في الفقه، فنعرف له هذا الجليل ومن غرائب ما وقع لي قبل سنين متطاولة أنه زارني عالم مغربي الأصل ينتسب هلابا، ويدعى أنه أصبح سلفيا سنيا بعد أن كان مالكيانيا جانيا، مظهرا كل اغتباط وسرور كأنه انتقل من صلال إلى هدى، وفاجأني بقوله: إن الأمة ضلت في جميع البلاد باعراضها عن الأخذ بالحديث واتباعها لأراء الرجال، لكن لا يخلو بلدة من بلاد الاسلام إلا ويوجد فيها من يأخذ بالحديث، رغم ما يلقى من الاضطهاد من قبل المقلدة لأراء الرجال سوى بلدنكم، فانا لم نسمع من يأخذ بالحديث، ويحيد عن تقليد الرجال فيها، وقد بلغني أنك من أهل الحديث، ومن يأخذ بالحديث فسررت، ورأيت من الواجب زيارتكم. وأفاض في هذا المعنى بحماسة وتحمس وأنا ساكت، فترددت لحظة. هل أتركه على حسن ظنه بهذا العاجز؟ أم أصارحه برأيي فيما يقول وأشوش خاطر هذا الزائر، فرأيت الأول غشا بأباه المسلم، والثاني نصحا، والدين النصيحة، فقلت يا أستاذ أراك تقرط في رمي طوائف السنة بالأعراض

من الحديث ، وليس بينهم طائفة - فيما أعلم - لامتثال في الأخذ بالحديث ،  
لكن فهم الحديث وإدراك علل الحديث ليسا من الأمور اليسورة لكل أحد ،  
فلا يسوغ معهم بالاعراض من غير ذكر ما أعرضوا عنه من الأحاديث -  
وأهديت له أنى على استعداد لناقشه في أية مسألة شاء . على أى مذهب شاء . في  
أمر يكون الحديث على خلافه بكل جلاء ، وطلبت منه مسألة من مسائل  
مذاهب السنة تكون مخالفتها للحديث في غاية الوضوح في نظره - وجرت  
هذه الكلمة على لساني فلتنة من غير قصد - لكن صاحبي لم يكن موقفا في  
اختيار مسألة تريبكنى حقاً ، فقال : فيها هو رفع اليد في الركوع قد صحت  
فيه أحاديث خالفتها الخفية ، قلت : بل معهم مالك : عالم أهل المدينة ،  
وسفيان الثوري : منافس أبي حنيفة في الكوفة ، وكل هؤلاء يقولون بعدم  
الرفع ، بل لم يصح حديث مطلقاً في الرفع غير حديث ابن عمر ، وعلل الأحاديث  
الأخرى مشروحة في الجوهر النقي ، ونصب الراجح وغيرهما ، وأما حديث ابن  
عمر في الرفع فلم يأخذه به في رواية مجاهد وعبد العزيز الحضرمي عنه ، وترك  
الراوى الصحابي العمل بروايته على قاذحة فيها عند سلف النقاد ، وليس هذا  
بمذهب الخفية قطع كما تجد تفصيل ذلك في شرح علل الترمذي لابن رجب ،  
وأما ابن مسعود فقد اتفق الرواة على أنه روى حديث عدم الرفع وعمل به ،  
وهو حديث ( ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلي ، فلم  
يرفع يديه إلا في أول مرة ) كما في سنن النسائي وأبي داود والترمذي والأحاديث  
كثيرة في هذا المعنى . منها حديث البراء عند أبي داود ( كان النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود ) ، فقال  
صاحبي : لكن لفظ ( ثم لا يعود ) انفرد به يزيد بن أبي زياد وهو محتاط .  
قلت : يوجد من يقول هذا ، لكن تابعه الحكم بن عتيبة ، وعيسى ابن أبي ليلى  
عند أبي داود ، والطحاوي ، والبيهقي ، وهما ثقتان . كما تابع شريك الراوى ع  
يزيد هشيم ، وإسماعيل بن زكريا ، ويونس ، فيكون إعلال أبي داود للحديث  
بالانفراد خطأ مكشوقاً بما في الجوهر النقي وغيره ، وأريته نصوصاً من بناية

البدر العبي ، ورسالة العلامة الاتقاني في الرد على السبكي وفلت : فيها حجج ظاهرة في عدم الرفع ، وإن غالى في الاعتداد بروايه شاذة في اللؤلؤيات .

ولعلك عرفت الآن أن عدم الرفع ليس بمخالف للأحاديث الصحيحة الصريحة ، بل تكاد تكون الأدلة تتكافأ في الجانبين : الرفع . وعدم الرفع ، كما يميل إلى ذلك ابن القيم في بعض كتبه على مقالاته في المسائل فتكون أنت أشد مغالاة منه حيث تعد عدم الرفع من أجلى المسائل في المخالفة مع أن التحيير هو مقتضى الأدلة ، بل ابن أبي شيبة لم يذكر هذه المسألة في عداد المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة الأحاديث ، وأنت تفرط هذا الإفراط ، فقال : كنت أنا السامعي في طبع كتاب ابن أبي شيبة في الهدى . قلت : لو سمعت في طبع ( المصنف ) بأكمله بدل طبع باب منه لعابه خاصة لكنت عملت عملاً يذكر ، فلم أنى لست من الآخذين بالحديث أحد زملائه من أئمة العامة بأول حديث يلقونه من غير استعراض لجميع ما ورد في الموضوع ، ولا يلمح عنه ، ولا نظر إلى العمل المتوارث في أمصار المسلمين خلفاً عن سلف . ولو كان هذا الداعي إلى الأخذ بالحديث وترك الفقه المتوارث أنصف في المسألة لقال بالتحيير بين الرفع وترك الرفع بالنظر إلى أدلة الفريقين ، وحسم النزاع بدل أن يتعامل على عدم الرفع الذي ربما يكون هو أقوى حجه كما نقول .

ومن الغريب أنى علمت فيما بعد أن هذا الزائر السامعي في طبع رساله ابن أبي شيبة في الهند أزعج في الحجاز وفي الهند إلى أن استقر في بلاد لا يجد فيها من يناقشه في المسائل الإسلامية . ولا أدري ما إذا كان تمكن من الاحتفاظ بتاج الاسلام في رأسه . نسأل الله السلامة . وقد آن أن الشروع في المقصود ، ومن الله سبحانه العون والتوفيق . وعليه توكلت وإليه أُنِيب .

قال ابن أبي شيبة في باب من ( المصنف ) تحت عنوان : ( هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) :

### رجم اليهودي واليهودية

١ - وحدثنا أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن حبيب بن محمد بن حبيب . أن

النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . حدثنا أبو معاوية ووكيع عن  
 الأعمش عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب : أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رجم يهوديا . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن عامر عن  
 جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . حدثنا  
 ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجم يهوديين أنا فيمن رجهما . حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي : أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . وذكر أن أبا حنيفة قال ليس عليهما  
 رجم .

أقول : في سند الخبر الأول شريك ومعاك ، وفي سند الخبر الثاني مجالد ،  
 والخبر الأخير مرسل ، ومع ذلك أصل الخبر ثابت بما لا أن يكون وروده في  
 أول الهجرة ، أو فيما بعد ، وعلى كل حال فهو حكاية فعل لا قول ، وقد عاين هذا  
 الفعل قول ينص على اشتراط الاسلام في الاحسان ، والقول مقدم على  
 الفعل على أن في اشتراط الاسلام احتياطا ، وهو مطلوب في باب الحدود  
 كما حققه ابن الهمام ، والخبر ورد من طرق يقوى بعضها بهضا ، ويدور حديث  
 ابن راهويه بين الرفع والوقف ، ومثل هذا الاشتراط مما لا يعرف بالرأي  
 فيكون الموقوف في هذا الباب في حكم المرفوع . ولفظ ابن راهويه في مسنده  
 « من أشرك بالله فليس بمحصن » ولفظ عفيف بن سالم « لا يحصن الشرك  
 بالله شيئا » ولفظ أبي بكر بن أبي مريم عند الدارقطني « إن كعب بن مالك  
 أراد أن يتزوج يهودية . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تزوجها ، فانها  
 لا تحصنك » فعفيف وثقه ابن حبان ، وابن أبي مريم ، وإن ذكر بالاختلاف ، لكن  
 الراوى عنه وثقه ابن حبان ، وابن أبي مريم ، وإن ذكر بالاختلاف ، لكن  
 تابعه عتبة بن تميم في الرواية عن علي بن أبي طلحة في مراسيل أبي داود ،  
 وعتبة ثقة عند ابن حبان ، والارسال والاقطاع مما لا يمنع الحجة عند كثير من  
 أئمة الاجتهاد ، وقد قال محمد بن الحسن الشيباني في ( الآثار ) حدثنا أبو حنيفة  
 عن حماد عن ابراهيم أنه لا يحصن المسلم باليهودية ، ولا النصرانية ، ولا يحصن

إلا بالمسئلة اهـ، وقال محمد ابن لحس في الموطأ : إن كانت تحته يهودية أو نصرانية لم يكن بها محصنا ، ولم يرجم وضرب مائة ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله العامة من فقهاءنا اهـ . وقال ابن حجر في فتح الباري ( ١٢ - ١٣٨ ) : قال المالكية ، ومعظم الحنفية ، وريعة شيخ مالك : شرط الإحصان الاسلام . وأجابوا عن حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمها بحكم التوراة ، وليس هو من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن . قالوا : وكان ذلك أول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكان مأموراً باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى يلبس ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ( واللاقى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ) إلى قوله ( أو يجعل الله لهن سبيلا ) ثم نسخ ذلك بالتفرقة بين من أحسن ومن لم يحسن كما تقدم اهـ . وهذا تلخيص من ابن حجر لما ذكره الطحاوي في معاني الآثار ، وجمهرة الفقهاء غير الشافعي وأحمد على هذا الرأي ، ورجم الزناة مطلقاً من غير فرق بين المحسن وغيره هو حكم التوراة الموجودة بين أيدي اليهود اليوم . ومسند البزار في الأحاديث المعللة فلا يحمدي وجود إحصان اليهوديين في حديث معطل ، بل في سنده ابن لهيعة ، ومثله ما وقع عند ابن جرير . بل فيه مجهول لا يحتاج بخبره ، وفي سند أحمد ، ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعن فلا يحتاج بخبره في إحصان اليهودي .

## الصلاة في أعطاف الابل

٢ - وقال أيضا : هـ حدثنا ابن إدريس عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أصلي في مرايض الغنم . قال : نعم . قال : أتوضأ من لحومها . قال : لا . قال : فأصلي في مبارك الابل ؟ قال : لا . قال : فأتوضأ من لحومها ؟ قال : نعم - يريد هنا التوضؤ اللغوي وهو غسل اليد -



حدثنا هشيم عن يونس عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الأبل، فإنها خلقت من الشيطان. حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نتوضأ من لحوم الأبل، ولا نتوضأ من لحوم الغنم، أن نصلي في مراض الغنم، ولا نصلي في أعطان الأبل. حدثنا يزيد عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا لم تجدوا إلا مراض الغنم، وأعطان الأبل، فصلوا من مراض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الأبل. حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يصلي في أعطان الأبل. وذكر أبو حنيفة قال: لا بأس بذلك.

أقول: قال الطحاوي بعد أن ذكر عدة أحاديث في النهي عن الصلاة في أعطان الأبل: ذهب قوم إلى أن الصلاة في أعطان الأبل مكروهه، واحتجوا بهذه الآثار، حتى غلظ بعضهم في حكم ذلك، فأمسد الصلاة، وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوا الصلاة في ذلك الموضع، وكان من المحبة لهم أن هذه الآثار التي نهت عن الصلاة في أعطان الأبل قد تكلم الناس في مساها، وفي السبب الذي كان من أجله النهي، فلهذا قال قوم أصحاب الأبل من عاداتهم التوقف بقرب إلههم والبول، فينجسون بذلك أعطان الأبل فنهى عن الصلاة في أعطان الأبل لذلك لا لعله في الأبل وإنما هو لعله النجاسة التي تمنع من الصلاة في أي موضع كانت، وأصحاب الغنم من عاداتهم تنظيف مواضع غنمهم وترك البول فيه والتوقف. فأبيحت الصلاة في مراضها لذلك، هكذا روى عن شريك بن عبد الله (القاضي) - منافس أبي حنيفة وأصحابه - أنه كان يفسر هذا الحديث على هذا المعنى، وقال يحيى بن آدم: ليس من قبل هذه العلة عندى جاء النهي، ولكن من قبل أن الأبل يخاف وثوبها، فيعطب من يلاقيها حينئذ. ألا تراه قال: فإنها جن من جن خلقت، وفي حديث رافع

ابن عديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: إن لحسنه الأبل  
أوابد كأوابد الوحش، وهذا فعير مخوف من الغنم، فأمر باجتناب الصلاة  
في معاطن الأبل خوف ذلك من فعلها لأن لها نجاسة ليست للغنم مثلها،  
وأبيحت الصلاة في مابض الغنم لأنه لا يخاف منها ما يخاف من الأبل.  
حدثني خلاد بن محمد عن محمد بن شجاع الثلجي عن يحيى بن آدم بالتفسير بن  
جميعا. حدثنا فهد قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح  
أن عياضا قال إنما نهي عن الصلاة في أعطان الأبل لأن الرجل يستريحها  
ليقتضى حاجته، فهذا التفسير موافق لتفسير شريك، حدثنا فهد قال: حدثنا  
محمد بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا: حدثنا أبو غالد الأحمر عن عبيد الله  
عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى بعيره.  
حدثنا فهد قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: أخبرنا يحيى بن أبي بكير العبدى قال:  
أخبرنا إسرائيل عن زياد المصفر عن الحسن عن المقدم الرهاوى قال: جلس  
عمارة بن الصامت، وأبو الدرداء، والحارث بن معاوية فقال أبو الدرداء: أيكم  
يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى بنا إلى بعير من المغم  
فقال عبادة: أنا. قال: فحدث. قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير  
من المغم، ثم مديموا أخدق ردة من البعير فقال: ما جعل لي من غنائمكم مثل هذه إلا الخس  
وهو مردود فيكم، ففي هذين الحديثين إباحة الصلاة إلى البعير ثبتت بذلك أن الصلاة  
إلى البعير جائزة، وأنه لم ينه عن الصلاة في أعطان الأبل لأنه لا تجوز الصلاة بمعداتها،  
واحتمل أن تكون الكراهة لعله ما يكون من الأبل في معاطن من أرواثها  
وأبوالها، فنظرنا في ذلك، فرأينا مابض الغنم كل قد أجمع على جواز الصلاة  
فيها، وبذلك جاءت الروايات التي رويتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكان حكم ما يكون من الأبل في أعطانها من أبوالها وغير ذلك حكم ما يكون  
من الغنم في مابضها من أبوالها، وغير ذلك لافرق بين شيء من ذلك في نجاسة  
ولا طهارة لأن من جعل أبوال الغنم طاهرة جعل أبوال الأبل كذلك،  
ومن جعل أبوال الأبل نجسة جعل أبوال الغنم كذلك، فلما كانت قد أبيحت  
في مابض الغنم، في الحديث الذي نهي فيه عن الصلاة في أعطان الأبل  
ثبت أن النهي لذلك ليس لعله النجاسة، إذ ما يكون منها حكمه مثل ما يكون

في الغنم ، ولكن العلة التي لها كان النهي هو ما قال شريك ، أو ما قال يحيى بن آدم ،  
 فان كان لما قال شريك ، فان الصلاة مكروهة حيث يكون العاطل والبول كان  
 عطفاً أو غيره ، وإن كان لما قال يحيى بن آدم ، فان الصلاة مكروهة حيث عاف  
 على النفوس كان عطفاً أو غيره ، فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح معاني الآثار .  
 وأما حكم ذلك من طريق النظر فاننا رأيناهم لا يختلفون في مراض الغنم . وإن  
 الصلاة فيها جائزة ، وإنما اختلفوا في أعطان الابل ، فقد رأينا حكم لحان الابل  
 كحكم لحان الغنم في طهارتها ، ورأينا حكم أبو الهالك كحكم أبو الهالك في طهارتها أو نجاستها  
 فكان يحيى في النظر أيضاً أن يكون حكم الصلاة في موضع الابل كحكمه في  
 موضع الغنم قياساً ونظراً على ما ذكرنا ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمهم الله ، وقد حدثنا يزيد بن سنان . قال : حدثنا ابن أبي مريم . قال : حدثنا الليث  
 بن سعد . قال : هذه نسخة رسالة عبد الله بن نافع الى الليث بن سعد بذلك :  
 أما ما ذكرت من معاطن الابل فقد بلغنا أن ذلك يكره ، وقد كان رسول الله  
 عليه وسلم يصلي على راحلته ، وقد كان ابن عمر ، ومن أدر كنا من خيار أهل  
 أرضنا يمرض أحدهم ناقته بينه وبين القبلة فيصلّي إليها ، وهي تمر وتبول  
 انتهى ما ذكره الطحاوي ، وهو في غاية النفاسة لم أرض أن احاف منه شيئاً ،  
 ولم يخرج البخاري في صحيحه حديث النهي عن الصلاة في أعطان الابل  
 لانه ليس من شرطه ، وإن تقوى بكثرة طرقه ، وأما حديث ( جعلت لي الأرض  
 مسجداً وطهوراً ) فكأجل ثبوته فلا يناهضه حديث ( أعطان الابل ) والنظر  
 الذي ذكره الطحاوي يـكـوـن عـلـة في الحديث الذي يفرق بين الاعطان  
 والمرابض بحيث يفيد انه لا يقوى لمعارضته حديث ( جعلت لي الأرض  
 مسجداً وطهوراً ) المخرج في جميع الصحاح والسنن والمسانيد المفيد بعمومه  
 جواز الصلاة في أعطان الابل وغيرها بعد ان كانت طاهرة كما هو مذهب  
 جمهور العلماء منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وآخرون .  
 كما ذكره البدر العيني في شرح البخاري . والحكم على حديث قبل استعراض جميع

طرقه مبعده عن الصواب كما يقول العلامة الكشميري أنور شهاب. لأن تمام الحديث وملا بساته إنما يستبين بذلك ، وحديث الصلاة في مراض الغنم إنما ورد جواباً لمن لا يجد غيرها ، بل صحيح البخاري نص على أن الصلاة في المراض كانت قبل بناء المسجد حتى أن ابن حزم يدعي نسخ الصلاة في مراض الغنم بما ورد في تطيب المساجد وتنظيفها عند أبي داود ، ولعله كان يرى نحاسة الأربال والأبوال على خلاف أهل مذهبه . ثم أن الصلاة في مراض الغنم لم تكن في موضع الأدوات منها لحديث أبي هريرة في موطن أحمد حيث قال : أحسن مراض الغنم وأطب مراحها وصل في ناحيتها ، أي في مكان منتهج منها بعيد عنها ، والغريب أن ابن أبي شيبة المنتقد أخرج الصلاة إلى البعير في مصنفه كما أخرج في مصنفه أيضاً حديث كعب في أن اليهودية لا تحصن . هكذا قضى على نفسه بنفسه في البابين والله سبحانه ولى التسديد .

### سهم الفارس والراجل من الغنيمة

٢ - وقال أيضاً : حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً . حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفارس ثلاثة أسهم : سهمين لفروسه ، وسهماً له . حدثنا أبو خالد عن أسامة بن زيد عن مكحول قال أسهم النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهماً . حدثنا ابن فضيل عن حجاج عن أبي صالح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفارس ثلاثة أسهم : سهماً له وسهمين لفروسه . حدثنا أبو خالد عن يحيى بن سعيد عن صالح بن كيسان أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر لما أتى فرس لكل فارس سهمين ، وذكر أن أبا حنيفة قال : سهم للفارس وسهم لصاحبه .

أقول : اختلفت الروايات في تقسيم الغنائم ، ففي بعض الروايات ( للفارس سهان وللراجل سهم ) ، وفي بعضها ( للفارس سهم وللراجل سهمان ) وهو الذي اخبره أبو حنيفة ، وهو الذي وقع في لفظ مجمع بن جارية ، وإن وهمه أبو داود فيه

وترجيح المجتهد لأحدى الروايات عند اختلاف الرواة في لفظ الحديث بوجوه ترجيح تلوح له ليس من المخالفة في شيء، فأبو حنيفة لما رأى اختلاف ألفاظ الرواة في ذلك مع توهم هذا لذاك، وذلك لهذا نظراً، فوجد أن الشرع لا يرى التملك للبهائم، فحكم على أن رواية (للفرس سهان) - المعيدة بظواهرها التملك للبهيمة ضعف ما يملك الرجل - من غلط الراوي حيث كانت الألف في وسط الكلمة قد تحذف في خط الأقدمين في غير الأعلام أيضاً فقرأ هذا الغلط (فرساو رجلا) ماتحب قراءته (فرساو رجلا) فتأبعت رواية على هذا الغلط فاصدين اللفظين المذكورين الخيل والإنسان مع إمكان إرادتهم العارضة من الفرس - كما إذا خيل الخيالة عند قيام قربته - جمعاً بين الروايتين، ومعه آخرون على رواية الحديث على الصحفة أبو حنيفة على الغالطين بقوله: (أني لأفضل بهيمة على مؤمن) ليفهم أنه لا تملك في الشرع للبهائم والحاجز خلاف الأصل وإنما تكلم عن التفصيل مع أنه لا يقول أبشراً بمساواة اسمه لمؤمن لأن الألف في الحديث، المعلوم فيه في التفضيل، فافصر على مورد التفضيل ولا يورد هذا، يكون أبو حنيفة قائلاً بالمساواة بين المؤمن والبهيمة، لأن أقوالاً بالمفهوم ليس من مذهبه، وهو أني يوسف في (الخراج) بعد ما هاهنا حنيفة، ومما به التماس له في (الأم) مع زيادة تشنيع بعيدان عن مزني كلام فضله الله كما يظهر لمن أحسن التدبر فيما ذكرناه هاهنا، وأما ما رر في مصنفه، مهم لعارض في بعض الحروب، فقد حمله أبو حنيفة على التخصيص بما لا يلائم إلا إذا أخذنا إلى إهمال مخالفت باختلاف الحروب، أم هذا كره أبو حنيفة رد على رسول الله ﷺ، حاشاه من ذلك، وأدلة أن حنيفة في المسألة بمسوطه في مفسلات كتب المذهب ولا سيما (أحكام القرآن) لابن بكر الرازي الجصاص (٣ - ٥٨) و (نصب الراية لتخريج احاديث الهداية) للحداد في لفظ الزيلعي (٣ - ٤١٦)، وقد أطال النفس في سرد ما تمسك به أبو حنيفة في ذلك العلامة المحدث المحقق أبو الوفاء رئيس لجنة احباء المعارف النعمانية، في حيدر آباد الذكرى - حفظه الله - فيما علقه على كتاب (الرد على سر الأوزاعي) (ص ١٧) فاجاد وافاد. على غلطة في

كلية تعزى إلى مالك اشترت إلى وجه الصحة فيها في ( تانيب الخطيب )  
 - ص ٨٧ - وهنا أنقل كلام مولانا الأستاذ أبي الوفاء بنهمه استغناء بيبخته  
 الممتع في هذا الموضوع ادام الله النفع به . قال حفظه الله : احتج الامام  
 بأحاديث منها مارواه هو عن زكريا بن الحارث عن المنذر بن أبي حمصة ان  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمله على سرية فقم ، فأقسم للفارس سهمين ،  
 وللراجل سهماً واحداً ، فبلغ ذلك عمر فرضى به . أخرجه ابو يوسف عنه في  
 الآثار ، ومنها مارواه عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حمصة قال : بعثه  
 عمر بن الخطاب في جيش إلى مصر ، فأصابوا غنائم ، فقسم للفارس سهمين  
 وللراجل سهماً ، فرضى بذلك عمر . رواه عنه محمد في ( الآثار ) ، ومنه - ١ -  
 ما أخرجه الجصاص في احكام القرآن الكريم من طريق عفيف بن سالم  
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ أسهم يوم بدر  
 للفارس سهمين وللراجل سهماً ، ومنها ما أخرجه محمد في ( السير الصغير )  
 عن ابن عباس ان النبي ﷺ اعطى الفارس سهمين والراجل سهماً . ومنها  
 ما روى عن ابن عمر : قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين وللراجل سهماً  
 وقد روى هذا الحديث من طرق منها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة  
 وابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به . قال الدارقطني : قال  
 لنا أبو بكر النيسابوري : هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة لأن أحمد رواه  
 عن ابن نمير كالجاهة وكذا عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ، ورواه ابن كرامة  
 وغيره عن أبي أسامة كذلك . قلت : رواية ابن أبي شيبة المتقدمة أوردها  
 عبد الحق في أحكامه وسكت عليها ، ومثل ابن أبي شيبة لا بهم ، مع أن أبا  
 أسامة وابن نمير لم ينفردا بل توبعاه على ذلك . تابعه سفيان كما أخرجه الجصاص  
 عن عبد الله بن رجاء عنه عن عبيد الله الحديث في ( أحكام القرآن )  
 وقال قال عبد الباقي . لم يجهى به عن الثوري غير محمد بن الصباح ، وذكر  
 ابن نمير مع أبي أسامة يشير إلى التقوية وأنه ليس بوم . ومنها ما أخرجه  
 الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله ع  
 نافع عن ابن عمر به ، وقال : قال أحمد بن منصور : الناس بخلافه ، نه ، وقال ،  
 م - ٢ - التكت

النيسابوري: لعل الروم من نعيم . قلت: وذكر هذه الرواية صاحب التمهيد  
وهو يدل على شهرتها عندهم، وكيف يكون وهما، وقد توبع عليه ١٩ .

ومنها ما أخرجه الدارقطني أيضاً من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر  
المكبر به ، وقال قد رواه عنه القعني على الشك هل قال : للفارس أول الفارس ؟  
ومنها ما أخرجه أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به . قلت :  
وهذا الشك من القعني ، وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع المتابعات ،  
وما احتج به الامام ما رواه أبو داود ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، والطبراني والبيهقي  
والحاكم عن جمع بن جارية قال : شهدت الحديبية فذكر ، الحديث وفيه : فأعطى  
الفارس سهمين ، وأعطى الراحل سهماً . قال البيهقي في سننه بجمع بن يعقوب ،  
الحكي عن الشافعي أنه قال . شيخ لا يعرف : قلت : هو جمع بن يعقوب بن  
يزيد بن حارية الأنصاري ، وقال الحاكم في المستدرک صحيح الاساد ، وجمع  
تقمة معروف قال صاحب السكال : روى عنه القعني ، ويحيى الوحاظي ، واسماعيل  
اس أبي أويس ، ويونس المؤدب ، وأبو عامر العقدي ، وغيرهم . قال ابن سعد :  
توفي بالمدينة وكان ثقة ، وقال أبو حاتم وابن معين : ليس به بأس ، وروى له  
أبو داود والنسائي انتهى ، وابن معين إذا قال : ليس به بأس ، فهو توثيق ،  
ومنها ما أخرجه الطبراني عن المعداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهمين :  
أمرسه سهم وله سهم ، وفي إسناده الشاذكوني عن الواقدي ، ومنها ما رواه  
الواقدي في المغاري عن الزبير . شهدت بني مربيقة ، فصر لي بسهم وأمرسي  
بسهم ، ومنها ما بروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : قسم النبي صلى الله عليه  
وسلم سبايا بني المصطلق ، فأعطى الفارس سهمين ، والراحل سهماً . أخرجه ابن  
مردويه ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن هانئ بن هانئ عن علي رضي الله  
عنه قال : للفارس سهمان وللراحل سهم ، ومنها ما أخرجه ابن جرير في المديب  
عن أبي موسى أنه لما أخذ تستر وقتل مقاتلتهم جعل للفارس سهمين وللراحل  
سهماً ، ومنها ما ذكره الحصاص في أحكامه قال : روى شريك عن أبي اسحق  
قال : قدم فثم بن العباس على سعيد بن عثمان بنجراسان وقد غنموا فقال :  
أجعل جائزتك أن أضرب لك بألف سهم . فقال : أضرب لي بسهم

ولفرس بسهم . وقد روى عن كل من ابن عمر ، والمقداد ، واليزيد ، وعلى قولان متعارضان ، فرجع الامام ما روى عن ابن عمر أولاً لما ظهر له من الترجيحات ، وحمل ما روى عنه ، وعن غيره بخلاف ذلك على التنفيل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلة بن الأكوع سهم الفارس والراجل رواه أحمد ومسلم بمعناه وهو كان راجلاً أجيراً لا يستحق سهماً من العينة وإنما أعطاهم منها ، وقال : خير رجالنا سلة بن الأكوع ، وخير فرساننا أبو فتادة ، وأعطى الزبير يومئذ أربعة أسهم ذكره الجصاص . قال : وقد يمكن الجمع بينهما أن يكون قسم لبعض الفرسان سهمين وهو المستحق ، وقسم لبعضهم ثلاثة ، وكان السهم الزائد على وجه التنفيل . وقال : وهذه الزيادة كانت على وجه التنفيل تحريماً لم على إجماف الحيل كما كان ينفل بسلب القليل . ويقول : من أصاب شيئاً فهو له . تحريماً على القتال . قال السرخسي : ولكن رجع أبو حنيفة حديث ابن عباس في غنائم بدر ، وقال . السهم الواحد متيقن به لاتفاق الآثار ، وما زاد عليه مشكوك فيه لاشتباه الآثار ، فلا أعطيه إلا المتيقن ، ولا أفضل بهيمة على آدمي ، .. اهـ فهذا ما خلصت من المطولات ، ومن شاء زيادة التفصيل ، فعليه بالمطولات من كتب الفقه ، وشروح كتب الحديث قلت . ويقول الإمام قال زفر والحسن ابن زياد اللؤلؤي من أصحابه انتهى ما نقلناه من كلام الأستاذ أبي الوفاء الأفعاني حفظه الله ، وفي ذلك كفاية في هذا المقام .

### السفر بالمصحف الى أرض العدو

٤ — وقال أيضاً : حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن يناله العدو . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس بذلك ، أقول : هذا لفظ الراوي ، وأما لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فهي أخرجه أبو عبيد في ( فضائل القرآن ) حيث قال : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم ( وهو



ابن علي ( عن أيوب ( وهو السخيتاني ) عن نافع عن ابن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسافروا بالقرآن ، فاني أخاف أن يناله العدو .

ولفظ الطحاوي أنهم من ذلك حيث يقول في مشكل الآثار : حدثنا المزني عن الشافعي عن سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، فاني أخاف أن يناله العدو وساق أيضاً بطرق نص هذا الحديث ، وهذا النهي منصوص العلة كما ترى فيفيد اقتصار النهي على حالة قيام الخوف عليه من نيل العدو . وقال الطحاوي : اختلف أهل العلم في السفر به إلى أرض العدو فذهب بعضهم إلى إباحة ذلك ، منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، كما حدثنا محمد بن العباس حدثنا علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن يعقوب عن أبي حنيفة ، ولم يحك خلافا بينهم ، وذهب بعضهم إلى كراهية ذلك ، وقد روى هذا القول عن مالك بن أنس أنه ونص محمد في السير الكبير على أن إباحة ذلك عند ما يكون مأموناً عليه من العدو . فإباحتهم لا تكون على الإطلاق بل بهذا الشرط فلا يكون مجهوز السفر به بهذا الشرط مخالفاً للحديث المذكور راجع مشكل الآثار ( ٢ - ٣٦٨ )

وشرح السبر الكبير ( ١ - ١٣٧ ) ، ونص كلام محمد في السبر الكبير : « ولا بأس بادخال المصاحف في أرض العدو لقراءة القرآن في مثل هذا العسكر العظيم ، ولا يستحب له ذلك إذا كان يخرج في سرية . لأن الغازی ربما يحتاج إلى القراءة في المصحف ، إذا كان لا يحسن القراءة عن ظهر قلبه ، أو يتبرك بحمل المصحف أو يستنصر به ، والذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو تأويله ، أن يكون السفر به مع جريدة خيل لا شوكة لهم ، والظاهر أنه في العسكر العظيم يأمن من هذا لقوتهم وفي السرية ربما يبتلي به لقلة عددهم ، وإن دخل اليهم مسلم بأمان ، فلا بأس بأن يدخل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوفون بالعهد . والأمن عليه مما يختلف باختلاف الزمان . فالنوع من السفر بالقرآن إلى أرض العدو عند الخوف عليه من الأعداء يجمع عليه عند الفقهاء ، فيباح ذلك عند الأمن من ذلك عند

أبي حنيفة وأصحابه ، وليس في هذا أدنى مخالفة للحديث السابق لعدم تحقق  
علة النهي في هذه الصورة ، وروى السرخسي عن الطحاوي أن هذا النهي  
كان في ذلك الوقت لأن المصاحف لم تكثر في أيدي المسلمين ، وكان لا يؤمن  
إذا وقعت المصاحف في أيدي العدو ، أن يفوت شيء من القرآن من أيدي  
المسلمين ، أو يغير بعض ما في المصاحف عما يعلمون أنه لم يبق بأيدي المسلمين ،  
ويؤمن مثله في زماننا هذا ( زمن الطحاوي ) لكثرة المصاحف ، وكثرة  
القراء ، ولو وقع مصحف في أيديهم لم يستخفوا به لأنهم ، وإن كانوا لا يقرءون  
بأنه كلام الله تعالى ، فهم يقرءون بأنه أفصح الكلام بأوجز العبارات ، وأبلغ  
المعاني ، فلا يستخفون به كما لا يستخفون بسائر الكتب اهـ . ثم قال السرخسي :  
ولكن ما ذكره محمد رحمه الله أصح ، فاهم يفعلون ذلك مغايضة للمسلمين اهـ  
والحاصل أن السفر به إلى أرض العدو يحرم إذا خيف النيل منه ، ويباح عند  
الأمن من ذلك .

### • التسوية بين الأولاد في العطية

• وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن  
عن محمد بن النعمان عن أبيه أن أباه نعله غلاماً ، وأنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
ليشهد ، فقال أكل ولدك نعلت مثل هذا ؟ قال : لا . قال : فاردده . حدثنا عباد  
عن حصين عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير يقول أعطاني أبي عطية ،  
فقال أمي - عمرة بنت رواحة - لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعطيت ابني من عمرة عطية ، فأمرني  
أن أشهدك . قال : أعطيت كل ولدك مثل هذا ؟ قال : لا . قال : فاتقوا الله ، واعملوا  
بين أولادكم . حدثنا ابن مسهر عن أبي حيان عن الشعبي عن النعمان بن بشير  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أشهد على جور . وذكر أن أبا حنيفة  
قال : لا بأس به ،

أقول : اختلفت ألفاظ الرواة في حديث النعمان بن بشير في التحل بحيث

وسمعت على أئمة الفقه نطق الاجتهاد فرأى جمهورهم أن الأمر بالتسوية للندب  
 معهم، مالك، والليث، والثوري والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابه، فأجازوا أن يخص  
 بعض بلبه دون بعض بالحله والعطية على كراهية من بعضهم، والتسوية أحب  
 إلى جميعهم، ويرى بعضهم وجوب التسوية «منهم في العطية لظاهر بعض ألقاظ  
 الرواية. منهم ابن المبارك، وأحمد، والظاهرية، وكان إسحاق معهم ثم رجع إلى  
 مذهب الجمهور، والاجماع على حوازي هبة المرء لملكه للغير بما يؤيد رأي  
 الجمهور، ولا نص حيث يكون احتمال، فلا يكون معنى لما يقال: لا قياس في  
 مورد الاجتهاد هنا، وقد أورد البيهقي نحو عشرة وجوه في تأييد أن الأمر  
 بالتسوية هنا للندب، وإن ناقشه فيها بعضهم» وسبب اختلاف الفقهاء في  
 حمل تلك الأحاديث على الوحوب، أو على الندب هو اختلاف ألقاظها،  
 فقوله في هذا: (فأرحمه)، وقوله في الآخر: (أشهد على هذا غيري) يوفي آخر  
 (أيسرك أن يكونوا في البر سواء) تدل على الندب، وهناك ألقاظ تؤيد  
 بالوحون مثل (لا أشهد على حور) إلا إذا حمل الحور على مجرد الميل  
 لقرائن قائمة، حتى قال القاضي عياض: والجمع بين أحاديث الباب أولى من  
 طرح بعضها، ومن توهم الحديث بالاضطراب في ألقاظه، ووجه الجمع أن  
 «حمل كلها على الندب» ثم من وجه حملها كلها على الندب في شرحه على  
 صحيح مسلم، ونحن نرى أفساساً في غنة عن التوسع هنا بما ذكرناه  
 لأن المسألة لنسب بما أورد به أبو حنيفة بل معه فيها جمهور أهل الفقه.  
 وبعض الـ أـ سكر إمامه، وعمر لعاصم في العطية بما نص عليه الشافعي، وكذا  
 حمل غيرها من الصحاح وإقدامهم على ذلك من أجل الأدلة على أن الأمر  
 بالتسوية للندب ودعوى رضى الآخرين بعد عن متناول الحديث  
 فتكون مجرد شغب.

### بيع المدبر

٦ - وقال، أيضاً: «حدثنا ابن عبيدة عن عمرو ومجمع جارا يقول: دررجل

من الانصار غلاماً له ، ولم يكن له مال غيره ، فباعه الى صلى الله عليه وسلم ، فاشتراه النحام : ( نعيم بن هبة الله ) عدداً قطعياً . مات عام الآل في إمارة ابن الزبير . حدثنا شريك عن سبله عن عطاء ، وأبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع مدبراً ، وذكر أن أما خيفة قال لا يباع .

أقول : وفي مرسل أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام أنه قال : شهدت الحديث عن جابر : إنما أذن في بيع خدمته . كما في سنن الدارقطني ، وهو مرسل صحيح عند القناد ، وإن أنى شية ممن يحجج بالمرسل ، ورفع عبد الغفار ابن قاسم وهو شيعي حله إلا أنه ينشئ عليه ابن عقده ، ويبيع خدمة المدبر الذي دبره مالك المدبر غير بيع المدبر ، وعلى كل حال فهو حكاية واقع لانهم . وفي عتق المدبر من التلث ورد أحاديث عبد الدارقطني يهوى بعضها بعضاً ، وصح عن ابن عمر من قوله ، قال معلطاي . اختلف العلماء في المدبر يباع أم لا ؟ فذهب أبو خنيفة ، ومالك ، وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره ، وأحازه الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور وإسحاق وأهل الطاهر ، وهو قول عائشة ومجاهد والحسن وطاوس وكرهه ابن عمر ورد أن نابت وعبد بن سيرين وابن المسيب والزهرى والسعي ، والحمي واللت بن سعد ، وجور أحمد يبيعه بشرط أن يكون على السيد دين اه . وقال أبو الوليد الباجي إن عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملأ حبر العروق ، وهم حضور متوامرون ، وهو إجماع منهم أن يبيع المدبر لا يمحور اه وقال المدر الميمى في شرح الهداية . وبه قال مالك وعامة العلماء من السلف والخلف من الحجاز بن والشافعي والكوفيين وهو المروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وورد بن ثات وبه قال شريح وقتاده والثوري والأوراعي اتفاقاً في المدبر المطلق ، وحدت جابر يقيمه مرسل أني جعفر فيخرج من أـ يصلح للاحتجاج به عند الشافعي وأحمد وداود أقمئل هذا الرأي بعد أبو حنيفة خالف حديثاً صحيحاً صريحاً ؛ ولما في صدد سرد أدلة الفريقين والمقارنة بينها . ومن أراد ذلك فليراجع شروح صحيح البخاري ، وكتب التخاريج المبسوطة ، ومن أصل أو حكمة

أنه إذا دار الدليل بين إبقاء النسمة تحت الرق ، وإتخاذها منه يميل إلى الاتخاذ بدون إلغاء تصرفات المالك العاقل واقفه جل شأنه ولى التوفيق .

## الصلاة على المقبور

٧ - وقال أيضا : « حدثنا خنيس وابن مسهر عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قبر بعد ما دفن . حدثنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمه يزيد بن ثابت - وكان أكبر من زيد - : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وكبر أربعاً . حدثنا سعيد بن يحيى الحميري عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أسامة ابن سهل عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقراء أهل المدينة ويشهد جنائزهم إذا ماتوا . قال : فتوفيت امرأة من أهل العوالي ، قال : فثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى قبرها وكبر أربعاً . حدثنا الثقفى عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الملبب عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم إن أخاك قد مات فصلوا عليه يعني النجاشي فكبر أربعاً . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن أبي سنان عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ميت بعد ما دفن . حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليم بن حيان عن سعد بن ميناء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أصحمة وكبر عليه أربعاً ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلى على ميت مرتين »

أقول : في بعض طرق حديث الصلاة على المقبور ما يدل على أن ذلك من خصائص حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة أو رجل كان يقيم المسجد ، ثم قال : « إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإنى أنورها بصلاتي عليهم » . وقد قال أبو الوليد الباجي في الرد على المتسكين به لاته عليه السلام على القبور قائلاً : أن النبي صلى الله عليه وسلم

علل صلاته على القبور بما لا طريق لنا إلى العلم بأن حكم غيره فيه كحكمه فقال : إن هذه القبور ممثلة ظلة ، والله ينورها بصلاتي عليهم . والصلاة على القبر كرحمها النعمي والحسن ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن بن حي واليث بن سعد . قال ابن القاسم - على ما في عمدة القارى - قلت لمالك فالحديث الذي جاء في الصلاة عليه قال : قد جاء وليس عليه العمل ، وفي الترمذي عزو عدم الصلاة عليه إلى مالك ، والخلاف فيه قديم بحيث لا يبعد فريق من المختلفين في ذلك محالفا للآخر الثابت من حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وللنظر فيه متسع ، والصلاة على الغائب مما جعله مالك كأبي حنيفة من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ولم تثبت صلاته على غائب سواه لتكون شرعا عاما بل قال ابن عبد البر : أكثر أهل العلم يقولون : إن ذلك مخصوص به اه وفي حديث عمران في صحيح ابن جبان : وهم لا يظنون الا أن جنازته بين يديه ، وهذا يدل على أن النجاشي كان يراه الامام ولا يراه المأموم والله سبحانه أعلم .

### إشعار الهدى

٨ - وقال أيضا : « حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الأيمن وسالت اللهم يده . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة ومراون : أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية خرج في بضع عشرة مائة من أصحابه ، فلما كان بذي الحليفة قلدا الهدى ، وأشعروا حرم . وذكر أن أبا حنيفة قال : الإشعار مثله ،

أقول : الإشعار المسنون هو ما كان يرفق ، وأما الإشعار المعهود في أهل زمان أبي حنيفة من بالغ الجرح فهو مثله حقا ، بل الإشعار نفسه تركته عائشة ، وخير ابن عباس بين فعل الإشعار وتركه كما في عارضة الاحوذى لابن بكر بن العربي ، وذكر الترمذي : أن الإشعار مثله مروى عن إبراهيم

النخعي، فيكون هذا القول بالنظر إلى إشعار أهل زمانه أيضاً، وقال فضل الله التوربشقي في شرح المصابيح — وهو مترجم له في عداد الشافعية في طبقات ابن السبكي — : كان هذا الصنيع معمولاً به قبل الاسلام، وذلك لأن القوم كانوا أصحاب غارات لا يتنصهون عن الغصب والهب، وكانوا مع ذلك يعظمون البيت، وما هدى اليه، وكانوا يعلون الهدى بالاسعار والتقليد، فلما جاء الاسلام أقر ذلك لغير المعنى الذي ذكرناه، بل ليكون مشعراً بخروج ما أشعر عن ملك من يتقرب به إلى الله تعالى وليعلم أنه هدى، وقد صادفت بعض علماء الحديث يتشدد في التكرار على من يأباه حتى أفضت به مقالته إلى الطعن فيه والادعاء بأنه عائد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول سنته، ويغفر الله لهذا الفرح بما عنده، أو لم يدر أن سبيل المجتهد غير سبيل الناقل، وأن ليس للمجتهد أن يتسارع إلى قبول النقل، والعمل به إلا بعد السك والاتقان، وتصفح العلل والأسباب، وأقصى ما يرى به المجتهد في وصيه يوجد فيها حديث فخالفه أن يقال: لم يبلغه الحديث، أو بلغه من طريق لم يقبله مع أن الطاعن لو قبض له ذوفهم، فألقى إليه القول من معدنه، وفي نصائه وقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم جميع هداياه إماست وثلاثون أو سبع وثلاثون بدنة، والاشعار لم يذكر إلا في واحدة منها، أفلا يحتمل أن يتأمل المجتهد، في فعل النبي صلى الله عليه وسلم؟ فبرى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمام الاشعار في واحدة، ثم تركه في البعية حيث رأى الترك أولى، ولا سيما والترك آخر الأمرين، أو اكتفى عن الاشعار بالتقليد، لأنه يسد مسده في المعنى المطلوب منه، والاشعار يجهد البدنة، وفيه مالا يحمي من أذية الحيوان، وقد نهى عن ذلك قولاً، ثم استغنى عنه بالتقليد، ولعله مع هذه الاحتمالات رأى مع القول بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حح، وقد حضره الجم الغفير، ولم يرو حديث الاشعار إلا شذمة قليلون. رواه ابن عباس، ولفظ حديثه على ما ذكرناه ورواه المسور بن مخرمة وفي حديثه ذكر الاشعار من غير تعرض للصيغة، ثم أن المسور وإن لم تنكر فضله

وقعه ، فإنه ولد بعد الهجرة بستين ، وروته عائشة ، وحديثها ذلك أورده المؤلف في هذا الباب ، ولعظ حديثها : قُلت قلائد بدن النبي صلى الله عليه وسلم يدي ، ثم قلنما وأشعرها وأهداها ، فما حرم عليه شيء كان أحل له . ولم يتعلق هذا الحديث بحجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان ذلك عام حجب أبو بكر ، والمشركون يومئذ كانوا يحضرون الموسم ، ثم نهوا ، وروى عن ابن عمر أنه أشعر الهدى ، ولم يرفعه ، ومن علم أن المجتهد نظر إلى تلك العلل والأسباب ، ورأى جمعا من التابعين على كراهية الأشعار فذهب إلى مذهب إليه لسارع في العذر قبل مسارعته في اللوم ، والله يغفر لنا ولهم ، ويهبرنا من الهوى ، فإنه شريك العسى . انتهى ما لخصه الأستاذ الميرتبي من كلام التوربشقي فإيا علقه على فيص البارى ( ٣ - ١١٥ ) فنكتفي بهذا القدر هنا

### من صلى خلف الصف وحده

٩ — وقال أيضا : « حدثنا ابن ادريس عن حصين عن هلال بن يساف قال : أخذ يدي زياد بن أبي الجعد ، فأوقفني على شيخ بالركة يقال له وابصة بن معبد . قال صلى رجل خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعد . حدثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر قال : حدثني عبد الرحمن بن علي بن شيان عن أبيه علي بن شيان ، وكان من الوفد خرجنا حتى قمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه وصلينا خلفه ، فرأى رجلا يصلي خلف الصفوف — قال — فوقف عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف ، فقال استقبل صلاتك ، فلا صلاة للذي صلى خلف الصف . وذكر أن أبا حنيفة قال : يجرئه صلاته ،

أقول : ابن ادريس هو عبد الله الأودي وعنه ، يقول شريك في رواية الهيثم بن خالد : أهل بيت جنون أحق ابن أحق ، وكان أبوه ههنا معلما ولد عيسى بن موسى ، ولقد قال الشعبي لعنه داود بن يزيد : لا يموت حتى يحزن ، فأمات حتى كوى رأسه إبراهيم بن بشار له وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي



مختلط ذكره في الضعفاء البخارى والمقبلى وابن عدى ، وقال البزار في مسنده  
المعلل : حصين لم يكن بالحافظ فلا يحتاج بحديثه في حكم . وهلال لم يسمع من  
وابصة فرسل . وقال عن ملازم لا يحتاج به ، وعن عبد الله بن بدر ليس  
بالمعروف ، وعلى بن شيان لم يحدث عنه إلا ابنه عبد الرحمن وابنه هذا غير  
معروف ، وإنما يرتفع جهالة المجهول اذا روى عنه ثقتان مشهوران فاما اذا  
روى عنه من لا يحتاج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ، ولا ارتفعت جهالته اه  
لكن وفق حصينا جماعة ، وأخرج عنه البخارى قل اختلاطه ، وملازم وفقه  
أناس . وعلى بن شيان صاحب مقل ، على أن الحديث مضطرب الاسناد فرة  
يروى هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ومرة عن زياد بن أبي الجعد فقام  
بن على شيخ يقال له وابصة فقال زياد حدثني هذا الشيخ . وليس عد ابن ماجه  
( والشيخ يسمع ) حتى يعد عرضا — وإنما انفرد به في جامع الترمذى من  
لا يؤخذ بانفراده ضد جماعة ، وعمرو بن راشد رجل لا يعلم أنه حدث إلا بهذا  
الحديث ، وليس معروفا بالمدالة فلا يحتاج بحديثه كما يقول البزار ، وقال  
ابن عبد البر : أنه مضطرب الاسناد ولا يثبت به جماعة من أهل الحديث اه  
وقال الترمذى : قال قوم من أهل العلم يحزبه إذا صلى خلف الصف وحده .  
وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعى اه . ودليل هؤلاء حديث  
أبي بكر في الصحيحين أنه أحرم دون الصف فقال له صلى الله عليه وسلم  
( زادك الله حرصا فلا تعد ) وهذا يفيد الصحة مع الكراهة لا البطلان ،  
ومن ادعى بطلان الصلاة بدون خال في الأركان تمسك بأحاديث لم يصحها  
الآخرون . راجع نصب الراية ( ٢ - ٣٨ ) وعمدة القارى ( ٣ - ١١٩ )  
وعلى فرض صحتها تحمل على نفي الكمال جمعا بين الأدلة كيف ولو كان المصل  
وحده خلف الصف في باطل لما انتظره النبي صلى الله عليه وسلم إلى انتهائه من  
صلاته ليقول له ( لا صلاة للذى صلى خلف الامام ) وهذا ظاهر ، وقال  
الشافعى لو ثبت الحديث — يعنى حديث وابصة — لقلت به . وقال الحاكم :  
إنما لم يخرج الشيوخ لفساد الطريق اليه ، وقال البدر العيني : وبصحة صلاة

المنفرد خلف الصف قال الثوري وابن المبارك والحسن البصري والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد لكنه يأثم أما الجواز فلاه يتعلق بالآركان ، وقد وجدت ، وأما الاسائة فلو جرد النهى عن ذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة لفرد خلف الصف ) - أخرجه الأثرم - ومعناه : لا صلاة كاملة كما في ( لا وضوء لمن لم يسم الله ) و ( لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ) ١٥ . وبهذا يجمع بين الأحاديث ، فظهر أن بطلان صلاة من أفرد خلف الصف مذهب أحمد فقط من بين الأربعة ومذهب الظاهرية المتساهلين في التصحيح ، أفيد أبو حنيفة مخالفاً للأثر ؟ في مسألة تمسك فيها هكذا بحديث متفق على صحته مع رجوع باقي الآثار إليه بحملها على الكمال جمعا بين الأدلة ، وقد تابعه في ذلك معظم علماء الأمة غير الذين يتساهلون في تصحيح ضفاف الآثار ، وهجر صحيح الأخبار ، والله سبحانه هو الهادي إلى الأرشد الأقوم .

### الملاعة بالحمل

١٠ - وقال أيضا : حدثنا عبدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته ، وقال : عسى أن تجيء به أسود جمعا فجاءت به أسود جمعا . حدثنا وكيع عن عباد ابن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بالحمل . حدثنا وكيع عن أبي خالد عن الشعبي في رجل تبرأ بما في بطن امرأته قال . فلا عنها . وذكر أن أبا حنيفة كان لا يرى الملاعة بالحمل ، أقول : اختلف العلماء في اللعان بالحمل فتنهم من لا يرى ذلك لأن ما يظن به أنه حمل قد يكون انتفاخا في البطن فلا تصح الملاعة على أمر موهوم ، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه ، وأورد عليهم أحاديث منها ما أورده ابن أبي شيبة هنا ، ولكن الأول مختصر من حديث هلال بن أمية كما يظهر من طرده في الصحاح والسنن وفيها ذكر أن تجيء المرأة بالولد أسود جمعا ، وفيها أيضا : ( فرأيت

بعينى وسمعت بأذى . ) وهذا دليل على أن اللعان كان لرميها بالزنى لا ببنى  
 الحمل ، وكذا لو حمل على حديث عويمر العجلاني فان في صدر حديثه ( أرأيت  
 رجلا لو وجد مع امرأته رجلا أيقضه فقتلوه ) وهذا يدل أيضا على أن  
 اللعان هنا كان أيضا لرميها بالزنى ، وقد ساق الطحاوى في معاني الآثار من  
 طرق حديث عبد الله وابن عباس في اللعان ما يعين ما قلناه ، وأما الحديث  
 الثاني ففي سنده عباد بن منصور وعنه يقول ابن حبان : كل ما روى عن عكرمة  
 سمعه من ( إبراهيم ) بن أبي يحيى ( الأسلمى ) عن داود ( ابن الحصين ) فدلها  
 على عكرمة اه فانفراد مثله بلفظ ( لا عن بالحمل ) لا يصلح للاحتجاج به في  
 المسألة ، نعم لو أحتج محتج بما في صحيح البخارى في تفسير سورة النور في  
 حديث سهل بن سعد ( وكانت حاملا فانكركر حملها ) لكان في ذلك بعض  
 وجاهة لكن يجاب عنه أيضا بأن اللعان فيه كان برميها بالزنى لأن في متن  
 الحديث ( أرأيت رجلا رأى مع امرأته رجلا . . ) وهذا صريح في رميها  
 بالزنى ، وإنكار حملها لفظ بعض الرواة على ما يظهر قريبا للتخالف ، وقال  
 البدر العيني في عمدة القارى ( ٩ - ٥٧ ) : ذهب إلى حواز الملاعة بالحمل  
 ابن أبي ليل ومالك وأبو عبيد وأبو يوسف في رواية ، وذهب إلى عدم حواز  
 ذلك الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف في المشهور عنه وعمره وأحمد في رواية  
 وابن الماجشون من أصحاب مالك وزفر بن الهذيل وهم يرون أن لاتلاعن  
 بالحمل ، وسواء عند أبي حنيفة وزفر ولدت بعد النفى لتمام ستة أشهر أو قبلها  
 وعند أبي يوسف وعمره وأحمد إن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ نفاه وجب  
 عليه اللعان لأنه حيثئذ يتيقن بوجوده عند النفى ، ولاكثر منها احتمل أن  
 يكون حمل حادث وبه قال مالك إلا أنه يشترط عدم وطئها بعد النفى اه .  
 وأما الخبر الثالث في هذا البحث فليس بمحدث مرفوع ولا مرسل وإنما هو  
 رأى للشعبي فليكن هو بمن يرى اللعان في الحمل .

## القرعة في العتق

١١ - وقال أيضا: «حدثنا ابن عليه عن أيوب عن أبي قلابة عن المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا كان له ستة أعبد فأعتقهم عند موته فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة. حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أو مثله. وذكر أن أبا حنيفة قال ليس هذا بشيء ولا يرى فيه قرعة،

أقول: أخرجه مسلم بلفظين لا يمكن أن يصحاحا جميعا لتباذهما ولا الترجيح لتساوي السندين، ولعل البخاري لم يخرج له ذلك، ففى لفظ (أعتقهم عند موته) وهذا تبديل وقطع باعتاقهم عند الموت، ولم يكن له وارت بالنظر إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يختبر إجازة الورثة في هذه الرواية، وفي لفظ (أوصى عند موته) وهذا وصية بالاعتاق، فادارحنا إحدى الروايتين بدون مرجح تبقى الصورة الأخرى مقيسة لم يتناولها النص بإحدى الدلالات المعتبرة في دلالة النص، وحديث (من أعتق شقصا له في عبد فخلاصه في ماله أن كان له مال فإن لم يكن له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه) - كما أخرجه مسلم وغيره - يشمل صورتين صراحة على تقدير أن له وارثا، فأخذ أبو حنيفة بهذا الحديث الصريح الدلالة، دون ذلك الحديث المجمل غير المبين، والمخالف للآخر هو المخالف للصريح لا المجمل، على أن الفعل والقول إذا تعارضا يقدم القول عندهم في الأخذ به وماتمسك به، أبو حنيفة قول وماتمسك به الآخرون فعل، قال القاضي عياض في شرح مسلم: ويقول أبي حنيفة قال جماعة. والطحاوي أطال النفس في إثبات أن القرعة منسوخة بآية الربا في معاني الآثار (٢ - ٤٢١) وكذا في مشكل الآثار (١ - ٣١٨)، وبدايل أن عليا كرم الله وجهه كان في اليمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

أقرع بين ثلاثة اختصموا في ولد فألحقه بمن خرجت قرعته ، ثم حكم في عهد  
 عمر بين شخصين اختصما في ولد فألحقه بهما جميعا : يرثهما ويرثانه . ولولا  
 أن عد على ما ينسخ الحكم الأول لما حكم بدون قرعة فيما بعد ، والخبر  
 الأول أخرجه أبو داود والنسائي ، والطحاوي وغيرهم ، وأما الثاني فقد  
 أخرجه الطحاوي والبيهقي وغيرهما ، وعمل المسلمون بالقرعة فيما بعد في مثل  
 الإقراع بين النساء لاستصحاب الزوج إحداهن في سفره لتطيب نفس من  
 لا تخرج معه أن حكم القسم يرتفع بالسفر إجماعا ، وكذا الإقراع بين  
 الأسهم عند القسمة بعد تعديلها بقدر الاستطاعة ، والإقراع بين متخاصمين  
 ليظهر القاضي في قضية أحدهما أولا لأنهما إنما كانا مجرد تطيب الخواطر  
 بدون أي مخاطرة وبدون أي احتمال للربا ، وإجحاف لبعض الحقوق ، وهي  
 مما نقول به لورود الآثار بذلك من غير وجود أي ناسخ لها ، فإن بذلك أنه  
 لا مخالفة هنا للأثر ، رغم تشعب ابن القيم في الأعلام كما هو ديدنه في رمي  
 أصحابنا ، بالأخذ بالقياس الباطل ، والإعراض عن السنة ، وحجتنا في السنة  
 ظاهرة جدا وإنما القياس الباطل عند من قاس العقلاء بالبداهم لزوا السنة  
 الصريحة والله الهادي

### جلد السيد أمته إذا زنت

١٢ - وقال أيضا : حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن بن عبد الله  
 عن زيد بن خالد وشبل عن أبي هريرة : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم .  
 فأتاه رجل فسأله عن الأمة تزني قبل أن تحصن . قال اجلدوها فإن عادت  
 فاجلدوها قال في الثالثة أو الرابعة فيبعوها ولو بضفر .

حدثنا أبو الأحوص عن عبد الأعلى عن ابن جهملة عن علي قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اقيموا حدود الله على ما ملكتم أيما تكلم . حدثنا ابن عيينة عن  
 أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا زنت

أمة أحكم فليجلدها ولا يثرب عليها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليعها ولو  
بضفير من شعر . حدثنا شباة عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن  
عمار بن أبي فروة عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : إذا زنت الأمة  
فاجلدوها فإن عادت فاجلدوها فإن عادت فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها ثم  
يعوها ولو بضفيرة الحبل . حدثنا معلى بن منصور عن أبي أويس عن عبد الله  
ابن أبي بكر عن عاصم بن تميم عن حمه وكان يدريا قال : قال النبي صلى الله عليه  
وسلم : إذا زنت الأمة فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها  
ثم يعوها ولو بضفير . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجلدها سيدها .

أقول : يرى أبو حنيفة جلد الأمة الزانية لكن لا يرى أن ذلك إلى آحاد  
الأمة ابتعاداً عن الفوضى بل يرى أن ذلك إلى من إليه إثبات الأحكام ولا  
شأن في ذلك إلا لمن له الولاية العامة ، وأين للآحاد أن يعرفوا طرق إثبات  
الحكم وتنفيذه بالعدل ، فيكون هذا الرأي من أبي حنيفة من فقهه رحمه الله .  
وان أبي شيبة نفسه روى في مصنفه عن عتبة عن عاصم عن الحسن ( أربعة  
إلى السلطان : الصلاة والزكاة والحدود والنفاس ) . وعن ابن مهدي عن  
حماد بن سلمة عن حلة بن عطية عن عبد الله بن عمار : ( الجمعة والحدود  
والزكاة والنبي إلى السلطان ) . ومثله عن عطاء الخراساني وتلك الآثار  
تؤيد رأي أبي حنيفة في المسألة .

## الماء إذا بلغ قلتين

١٣ - وقال أيضاً : . حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن  
كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري ،  
قيل يا رسول الله : أتوضأ من ثوب بضاعة - وهي بئر يلقى فيها الخيض والحوم  
الكلاب والنتن - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الماء طهور لا ينجسه شيء . حدثنا  
أبو الأحوص عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس قال : اغتسل بعض أرواح  
النبي صلى الله عليه وسلم في حفنة لجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليغتسل فيها

وليتوضأ فقالت يا رسول الله : إني كنت جنباً قال : إن الماء لا يجنب ، حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلنس لم يحمل نجساً . وذكر أن أبا حنيفة قال : ينحس الماء .

أقول : يقول أبو الحسن بن القطان عن حديث بئر بضاعة في كتابه ( الوهم والإيهام ) أنه ضعيف لأن في إسناده اختلافاً قوم يقولون : هيد الله ابن عبد الله بن رافع . وقوم يقولون : عبد الله بن عبد الله بن رافع . ومنهم من يقول : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع . ومنهم من يقول عبد الله . ومنهم من يقول : عن عبد الرحمن بن رافع . قال : فيحصل فيه خمسة أقوال ، وكيفما كان فهو لا يعرف له حال ولا عين اهـ . ثم ساق بطريق ابن وضاح عن عبد الصمد بن أبي سكينه عن ابن أبي حازم لكن يقول ابن عبد البر وغيره عن عبد الصمد أنه مجهول ، ولم يوجد له راو غير محمد بن وضاح وكلام ابن الفرضي فيه معروف ، فلا تنهض بمثله حجة ، وروى الطحاوي بسنده عن الواقدي : أن بئر بضاعة كان ماؤها جارياً لا يسفر ، وأنها كانت طريقاً إلى البساتين ، وقد قوى الواقدي أناس ذكرهم في مقدمة طعنات ابن سعد ، وعلى كل حال هو أجدر بالتعميل من الذي فتح باب البستان لآبي داود في زمن متأخر جداً ، وسكوت أبي داود عنه لا يدل على تصحيحه عند من درس موارد سكوته وكلام أهل الشأن في ذلك ، وقد تبين من كلام ابن دقيق العيد في ( الإمام ) أن حديث القلتين ضعيف ، وقد ساق طرقه بحيث يظهر كل الظهور مبلغ اضطراب هذا الحديث سنداً ومتناً ، حتى قوى تمسك الحنفية بحديث ( الماء الدائم ) المخرج في الصحيحين ، والزبلي الحافظ لحسن في نصب الرأية كلام ابن دقيق العيد في هذا الحديث إثباتاً لا اضطرابه سنداً ومتناً في ثلاثة أوراق فاستغنى عن نقله هنا ، ومن تساهل وزعم صحة الحديث لا يأخذ به أيضاً للجهل بمقدار القلتين ، ومن تعود أن يعطس في مثل هذا الماء تعود

أن يسمى محابس الماء التي لا تخرج الماء إلا بمقدار الخنفيات باعتبار أن الخنفية لا يجزون الطهارة إلا بمثل هذا الماء .

## صلاة المستيقظ في أوقات الكراهة

١٤ - وقال أيضاً : « حدثنا هشيم بن بشير عن أيوب عن أبي السلاء حدثنا قتادة عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها . حدثنا غندر عن شعبة عن جامع بن شداد قال سمعت عبد الله بن مسعود قال : « قبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية فذكروا أنهم نزلوا دهاساً من الأرض - يعني بالدهاس الرمل - قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكلؤنا ؟ قال فقال بلال : أنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذن تنام . فاموا حتى طلعت الشمس قال فاستيقظ أناس فيهم فلان وفلان وفيهم عمر بن الخطاب قال فقال اهصوا - يعني تكلموا - قال فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : افعلوا كما كنتم تفعلون قال ففعلنا قال فقال : كذلك لمن نام أو نسي . حدثنا العفضل بن دكين عن عبد الحبار بن عباس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للذين ناموا معه حتى طلعت الشمس فقال إنكم كنتم أمواتا فرد الله إليكم أرواحكم فمن نام عن صلاة أو نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها وإذا استيقظ . حدثنا ابن فضيل عن أبي إسماعيل عن أبي حازم عن أبي هريرة قال عرشنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلم نستيقظ حتى أذننا الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته ثم تنحى عن هذا المنزل ثم دعا بالماء فتوضأ فسجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصل . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجزئه أن يصل إذا استيقظ عند طلوع الشمس أو عند غروبها . »

أقول : ليس فيما سرده من الأحاديث أنه صلى في حالة الطلوع أو الغروب وقد صح أحاديث في النهي عن مطلق الصلاة في حالة الغروب والطلوع



والاستواء: منها حديث عقبة، أخرجه الستة غير البخارى، فيكون من قضى صلاة تام عنها أو نسيها بعد الطلوع أو الغروب متمسكاً بأحاديث البابين، على أن حدث أبو هريرة رضى الله عنه في تحية صلى الله عليه وسلم عن ذلك المنزل نص يفيد أن أن الاستيقاظ غير متعين للعضاء فيذهب اعتراض ابن أبي شيبة هكذا أدراج الرياح فبقى قول فقهاء الملة مؤيداً بصحاح الأحاديث بخلاف من حاول معارضته.

## المسح على العمامة

١٥ - وقال أيضاً: «حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والحداد. حدثنا يونس عن داود بن أبي الفرات عن محمد بن زيد عن أبي شريح عن أبي مسلم مولى زيد بن صوحان قال كنت مع سليمان فرأى رجلاً يزع خفيه للوضوء، فقال له سليمان امسح على خفيك وعلى نهارك، وامسح ناصيتك، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والحداد. حدثنا يزيد التيمي عن بكر عن ابن المعيرة بن شعبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح مقدم رأسه وعلى الخفين ووضع يده على العمامة، ومسح على العمامة. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يجزئ المسح عليهما».

أقول: ليس في تلك الأحاديث الاكتفاء بالمسح على الحداد أو العمامة بل من رأى المتوضئ يخلع عمامته وقلنسوته بأحدى يديه المبولتين ليمسح على ناصيته بالأخرى، ربما يظن به أنه مسح على عمامته، على أن كتاب الله قاطع بالمسح على الرأس فيكون الاكتفاء بالمسح على العمامة يمثل تلك الأخبار احتراماً على النص القاطع، فيكون القائل بذلك داحض الحجة حاداً، وإن كان مروياً عن أحمد وحده، بل ادعى ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»، الإجماع على ترك الأحاد بمحدث المسح على العمامة، وقال: «والمسح بالناصية فرض في

الكتاب فلا يزال بحديث مختلف في لفظه، وضرب أمثلة لوجوه الترك  
لأحاديث بالاجماع ومرد عليها في (ص ٢٢١) ولنا في حاجة إلى نقل ذلك  
كله بعد ثبوت أن أبا حنيفة مصيب جداً في المسألة.

## حكم زيادة ركعة خامسة سهوا

١٩ - وقال أيضا : « حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة  
عن عبد الله قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص فلما  
سلم وأقبل على القوم بوجه قالوا يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال:  
وما ذلك؟ قالوا: صليت كذا وكذا فثنى رحله فسجد سجدتين ثم سلم وأقبل  
على القوم بوجه فقال: إنه لو حدثت في الصلاة شيء لئنأتمكم به ولكن إنما أنا  
بشر مثلكم أسي كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته  
فليتحر الصواب، وليتم عليه، فإذا سلم سجد سجدتين. حدثنا غندر عن شعبة  
عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
صلى الظهر خمسا فقبل له إنك صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم. وذكر  
أن أبا حنيفة قال: إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة. »

أقول: لانص في الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم ما كان قد قد في الرابعة،  
ليكون أبو حنيفة مخالفا للآخر، بل الظاهر أنه قد في الرابعة بدليل أنه زاد  
على المعبود في البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان فعل شيئا غير معهود سواها  
لذكره معها. وإعادة الصلاة عند عدم القعود في الرابعة مسألة احتشادية لا يصح  
فيها لأحد الطرفين غير ردها إلى الأصول العامة، وذلك بما تخلف فيه  
الأنظار، من غير تصور مخالفة للآثار وعلى كل حال فبقيا ذهب إليه أبو  
حنيفة من إعادة الصلاة غاية الاحتياط فمن أين يستحق التأنيب والاستنكار؟  
وأبو حنيفة نظر إلى أن الصلاة في الاسلام ثمانية أو ثلاثية أو رباعية ولم  
تعهد في الاسلام صلاة خماسية فإذا لم يقعد في الرابعة وسجد للخامسة يكون  
أتى بما لم يعهد الاعتداد به فوجب إعادة الرباعي المزيد فيه الخامسة، بدون

فعود قبلها كما في فيض الباري .

## وجوب الدم على محرم لبس سراويل بعذر

١٧ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عينة عن عمرو سمع جابرأ يقول سمعت

ابن عباس يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا لم يجد المحرم ازارأ فليلبس سراويل ، وإذا لم يجد نعلين فليلبس خفين . حدثنا الفضل بن دكين عن زهير عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازارأ فليلبس سراويل . حدثنا ابن عينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رجل يارسول الله ما يلبس المحرم ؟ أو ما يترك المحرم ؟ قال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا الخفين ، إلا أن لا يجد نعلين فليلبسها وليقطعها أسفل من الكعبين . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يفعل ذلك فإن فعل فعليه دم .

أقول : ليس في الأثر نفي وجوب الدم على المحرم إذا لبس ذلك ، ولا يوجب عذر المحرم سقوط الدم عنه إذا لبس ما لا يلبس عند المسد ، والاباحة لعذر لا توجب سقوط الفدية كمن به أذى من رأسه لحلق ، أو لبس لقوله تعالى : ( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) ، ولقوله عليه السلام لكعب بن عجرة عداسته : ( أيؤديك هوامك هذه ؟ قال نعم . قال : احلق ثم اذبح شاة نسكا أو صم ثلاثة أيام أو أطعم ثلاثة أصح من تمر على ستة مساكين ) واللفظ لمسلم . وليس في الأحاديث ما يصرح بسقوط الفدية عن المعذور ، وقد روى أبو حنيفة أحاديث فيها لا يلبسه المحرم إلا بعذر وفيما يلبسه مطلقا وأخذ بأحاديث المايين من غير أن يسقط عن المعذور ما لم يسقطه الشرع نصا كما أوصح ذلك في ( تأنيب الخطيب ) ( راجع ) ( ص ٩٤ ) منه فلا يكون هذا بما خالف أبو حنيفة فيه الأثر عند من أحسن التدبر .

## الجمع بين الصلاتين في السفر

١٨ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قالت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظن ذلك . حدثنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك . حدثنا ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن عطية عن جابر قال : جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . حدثنا يزيد عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس قال كنا نسافر مع أنس إلى مكة فكان إذا زالت الشمس ، وهو في منزل لم يركب حتى يصلي الظهر ، فإذا راح فحضرت العصر صلى العصر ، فإن سار من منزله قبل أن تزول الشمس فحضرت الصلاة قلنا الصلاة فيقول سبروا حتى إذا كان بين الصلاتين نزل فجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا وصل ضحوته بروحه صنع هكذا . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يفعل ذلك . »

أقول : في الصحيحين عن ابن مسعود « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع ، فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من العدي قبل وقتها ، ومنزلة ابن مسعود في العقه وملازمة النبي صلى الله عليه وسلم معروفة فلا يحمل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره أصحابنا . وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً في غير خوف ولا سفر، وليس أحد من  
الائمة المتبوعين يقول بجموع الجمع في الحضر فدل ذلك على أن المراد بالجمع  
تأخير الظهر إلى آخر وقته، وأداء صلاة العصر في أول وقتها - كما ذكره  
ابن أبي شيبة في حديث جابر بن زيد - وبذلك يجمع بين الأدلة، وهذا  
ما فعله أبو حنيفة، فهل يلام على أخذه في المسألة بما هو الاوثق الاحوط؟  
قال محمد بن الحسن في الموطأ: (والجمع بين الصلاتين أن تؤخر الأولى منها  
تصل في آخر وقتها، وتعجل الثانية فتصل في أول وقتها، وقد بلغنا عن  
ابن عمر أنه صلى المغرب حين آخر الصلاة قبل أن يغيب الشفق خلاف  
ما روى مالك، وبلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينههم أن  
يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة  
من الكبائر، أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول (انتهى،  
والبلاغان صحيحان، فلعل رواية نافع في حديث مالك (سارحاً غاب  
الشفق) بمعنى غيوبة الشفق الأول، ورواية أسامة بن زيد (حتى قاد أن  
يغيب الشفق) بمعنى غيوبة الشفق الثاني، والخلاف معروف في آخر وقت  
المغرب المردد بين العيبويين، أو الأول بمعنى (قارب الشفق أن يغيب)  
فلا يبقى بين روايتي نافع تدافع، فلا تمنع هذه الرواية من التأويل بالجمع الصوري  
الذي سبق بيانه، وإذا فرضنا عدم إمكان الجمع بين روايتي نافع تتساقطان  
فتبقى باقي الروايات صالحة للحمل على الجمع الصوري، ومن أراد المزيد على ذلك  
فليراجع معاني الآثار.

## الوقف

١٩ - وقال أيضاً: «حدثنا ابن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر،  
قال أصاب عمر أرضاً بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عنها فقال:  
أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط عدى أنفوس منه فما تأمرنا؟ فقال: إن  
شئت حبست أصلها، وتصدق بها، قال فتصدق بها عمر غير أنه لا يساع

أصلها ولا يوهب ولا يورث فتصدق بها في الفقراء والقريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وإن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه . حدثنا ابن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه ألم قر أن حبراً المدري أخبرني أن في صدقة النبي صلى الله عليه وسلم: يأكل منها أهلها بالمعروف وغير المنكر . وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز للورثة أن يردوا ذلك .

أقول : يرى أبو حنيفة أن الوقف إنما يكون لازماً إذا جرى مجرى الوصية أو حكم بلزومه القاضى وأن للورثة أن يردوا ما زاد على الثلث إذا كان حبس الحابس في مرض موته ، وكان تابع في ذلك شريحا القاضى لأحاديث كان يسوئها ، وفي أخبار أبي حنيفة وأصحابه للحافظ ابن أبي العوام : ( قال لنا أبو جعفر حكى عيسى بن أبان أن أبا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبي حنيفة في بيع الأوقاف — في بعض الأحوال — حتى حدثه اسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر لسهامه من خيبر فقال هذا مما لا يسع خلافه ولو تناهى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفه ) اهـ وقسا محمد على أبي حنيفة وقال : ( قول أبي حنيفة في الوقف يحكم على الناس من غير حجة ) وقال ( ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس ، فإذا كانوا هم الذين يتحكمون على الناس بعير أثر ولا قياس لم يقلدوا هذه الأشياء . ولو جار التقليد كان من مضى من قبل أنى حنيفة مثل الحسن البصري وراهم النخعي رحمهما الله أخرى أن يقلدوا ) قال السرخسي ولم يحمد على ما قال . فدل قول صاحبه على أن أصحاب أبي حنيفة لا يحابونه فيما ظهر خطؤه فيه ، وهكذا يكون الاخلاص في العلم .

### نذر الجاهلية

٢٠ — وقال أيضا : حدثنا جعص عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي صلى الله عليه وسلم

بعد ما أسلمت فأمرني أن أفي بنذري . حدثنا حفص عن ليث عن طاوس في رجل نذر نذرا في الجاهلية ثم أسلم قال بني نذره . وذكر أن أبا حنيفة قال تسقط اليمين إذا أسلم .

أقول : قد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ) و ( إنما النذر ما ابتغى به وجه الله ) فنذر في الجاهلية اعتكافا في المسجد الحرام مثلا إنما يكون نذرا له الذي يعبده من دون الله وذلك معصية من غير شك . وأمره عليه السلام بالوفاء ليس بمعنى استبقاء قصده في الجاهلية بحاله ، بل بمعنى توجيه قصده السابق في عهد الجاهلية إلى ما فيه رضى الله سبحانه ، وإلى ما يكون فيه طاعته جل جلاله بعد إسلامه ،

فقول النبي صلى الله عليه وسلم له تحویل لقصد عمر السابق إلى ما يرضى الله سبحانه في حالة إسلامه ، وهول أبي حنيفة بنذ العصد الجاهلي ، فلا ينافي هذا ذاك راجع معاني الآثار ، وهناك شرح خلاف أهل العلم في ذلك ، والواقع أنه ليس فيه خلاف كما قلنا .

## النكاح من غير ولي

٢١ - وقال أيضا : حدثنا معاذ بن معاذ قال أخبرني ابن حريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة لم ينكحها الولي والولاة فنكاحها باطل قالها ثلاثا ، فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان تشاجرُوا فالسلطان ولي من لا ولي له . حششا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن أبي بردة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا نكاح إلا بولي . حدثنا يزيد بن هارون عن إسرائيل عن أبي ردة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح إلا بولي . وذكر أن أبا حنيفة كان يقول : جائز إذا كان كفواً .

أقول : راويه الحديث الأول عائشة رضي الله عنها لم تعمل بهذا الخبر حيث روجت ذات أحسبها عبد الرحمن من غير علمه كما في الموصأ ، وترك

الراوى العمل بمحدثه علة قاذحة فى الحديث عند جمهرة النقاد من السلف ، وحديث أبى بردة منقطع فى رواية سفيان وشعبة عن أبى اسحاق ، وكل منها حجة على إسرائيل فكيف إذا اجتماعاً جميعاً ، والمنقطع لآخر فيه ولا سيما فى مناهضة مالا انقطاع فيه ، ورواية أبى الاحوص عند المصنف على طبق رواية سفيان وشعبة فى الانقطاع ، وحديث مسلم والأربعة ( الأيم أحق بنفسها ) يرد حديث ( لانكاح إلا بولي ) المنقطع ، والكلام فى ذلك طويل الذيل فى «ماتى الآثار ونصب الراية وعقود الجواهر ، وأبو حنيفة إنما أخذنا بأقوى الدليلين ، وغيره هو المخالف للآخر .

## الصلاة عن الميت

٢٢ وقال أيضاً : « حدثنا ابن عينة عن الزهرى عن عيسى بن عبد الله عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى النبي صلى الله عليه وسلم فى نذر كان على أمه ، وتوفيت قبل أن تقضيه فقال اقضه عنها . حدثنا ابن نمير عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة عن أبيه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ جاءت امرأة فقالت إنه كان على أمى صوم شهرين ، أفأصوم عنها ؟ قال صومي عنها ، قال : لو كان على أمك دين فقضيته أكان ذلك يحزى عنها ؟ قالت بلى . قال فصومي عنها . حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أنه حدثته عمته أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمى نذرت أن تحج فأتت قبل أن تحج أفأحج عنها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أنتطيعين تمشين عنها ؟ قالت نعم قال فامشي عن أمك ، قالت أو يحزى ذلك عنها ؟ قال نعم . قال أرايت لو كان عليها دين قضيته هل كان يقبل منها ؟ قالت نعم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق وذكر أن أبا حنيفة قال لا يحزى ذلك ،

أقول : مدارك أئمة الاجتهاد المعترف بامامتهم فى الفقه أدق وأوسع وهم لا يحكمون فى مسألة إلا بعد استيفاء جميع ماورد فيها من موصول ومقطوع



وموقوف ومرسل وعمل متوارث مع استذكار القواعد العامة في الفقه، وهم أقرب إلى عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم من مدوني الأصول الستة، فلا يفوتهم شيء من ملاسبات تلك الروايات. والحكم على الشيء بعد استعراض جميع ما ورد فيه أبعد عن الزلل ممن يقتصر على كتاب أو كتابين لبعض المحدثين بعد الائمة المتبوعين، وكثيراً ما يهمل هذا الراوي ناحية لا يهملها غيره. وبالعكس فاستعراض النواحي كلها شأن المجتهد، ففي مسألتنا هذه اضطربت الروايات وأصبح العمل مخالفاً لبعض المرويات، والصحابي إذا عمل بخلاف روايته فلا بد أن يكون هناك ناسخ لما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية الصحابي عن الرسول يقيية عنه بخلاف أخبار الآحاد في الطبقات المتأخرة فلا يتصور أن يترك الصحابي ما هو يقيني عنده إلى رأى مظنون، وفرص خلاف هذا جهل بمقام الصحابة رضي الله عنهم فقول القائل: العبرة بما روى لا بما رأى لا يصح في الصحابة باطلاً بل رد الرواية بحاليتها لعمل الراوي الصحابي هو الطريقه المسلوكه في إعلال الروايات عند السلف كما في شرح عال الترمذي لأن رجب. وقد قال الشافعي في الحديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث، وأحمد، وأصحاب، وأبو عدي لا يصام عنه إلا الذئب - فذر ومستنداً لك في رد الصوم عن المسبب عمل أهل المدينة، وبه يرد خبر الآحاد في نظره، لكنه فوق المطعون قال مالك في الموطأ: لم أسمع عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين بالمدينة، أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا أن يصلي عن أحده. وأما ما أخرجه الشيخان عن عائشة مرفوعاً ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) ففي سننه عيد الله بن أبي جعفر وهو منكر الأحاديث عند أحمد وأحمد بن حنبل وغير محفوظ كما روى ذلك عنه المصنف. وأما ما علقه البخاري في أبواب الدور من الصلاة عن الميت رواية عن ابن عمر وابن عباس فقد صح عنها خلاف هذا، وفي الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان هو: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، كما أخرج النسائي في الكبرى عن ابن عباس مثل ذلك، وإزاء هذا الاضطراب في النقل على ما اعترف بذلك ابن عبد البر وغيره يكون عمل المجتهد شافهاً، فاما أن يعرض عن الجميع لا يضطر إلى الرجوع إلى القواعد

العامّة ، أو يجمع بين الروايتين بما يتلج به صدره من نحو جعل الصلاة عن الميت على طريق إهداء ثوابها إليه فيكون كأنه صلى عنه ، وفي ذلك تقع الميت في الجملة - ويصح ذلك عند الحنفية أيضا - وجعل نفى الصلاة عن الميت محمولا على نفى النيابة فيها عن الغير بحيث تقع عن الميت وتبرأ ذمته ، ويسأس في ذلك بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر : لا يصلين أحدا عن أحد ولا يصوم من أحد عن أحد ولكن إن كنت فاعلا تصدقت عنه أو أهديت .

وهذا أجمد المحدث الثماني تحقيق هذا الموضوع في فتح الملهم بشرح صحيح مسلم ( ٣ - ١٥٨ ) والمسألة مشروحة في شروح الصحاح شرحاً وافياً فلا نطيل الكلام بما هو في متناول الأيدي في مسألة لم ينفرد بها أبو حنيفة والله سبحانه هو الهادي .

### نفى الزاني والزانية

٢٢ - وقال أيضا : حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشل أنهم كانوا عند النبي ﷺ فقال رجل فقال : أشدك ألقضيت بيننا بكتاب الله ؟ وأذن لي حتى أقول . قال قل . قال إن أبي كان عسيفا على هذا ، وأنه رزق بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وغادم فسألت رجلا من أهل العلم ، فآخبرت أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأقتلين بيكما بكتاب الله المائة الشاة والغادم رد عليك ، وعلى انتك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . حدثنا شعبة بن سوار عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذوا عني قد جعل لمن سبيل : البكر بالبكر جلد مائة ونفى ستة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينفي ، .

أقول : الأحاديث مناصرة في الجمع بين الحلد والتغريب في البكر وفي

الجمع بين الجلد والرجم وافراد الرجم في الثيب ، وليس في حديث الامة الزانية غير الجلد ، ولا في حديث الغامدية والعصيف خبر الرجم ، فنظر أبو حنيفة في تلك الروايات فرأى أن جلد الزاني والزانية هو عقوبتهما المنصوص عليها في كتاب الله - فيما إذا كانا بكرين بالسنة المتواترة - ولم يزد في الكتاب دلي تلك العقوبة تغريبها ، ولا يزداد بالظني على القطعي في مذهبه النير المنهاج ، واندرجها هو عقوبتهما المتواترة في السنة فيما إذا كانا ثيبين محصنين ، فقد اتفق الوارد في بعض الأحاديث ، من قيل نبي أهل الدنطرة اذا قضت المصلحة بذلك لا كعقوبة أصلية مع الجلد المنصوص عليه في الكتاب ولو كان النفي عقوبة أصلية لذكر مع الجلد في الكتاب المبين ، وقضاء المصلحة بالنفي مما يختلف باختلاف الاحوال حتى اذا نتج من ذلك ما هو أضر عدل الى اخف الضررين . وهو ترك النفي في بعض الحالات ، على منافاة تسفير المرأة لنصوص صريحة ، واختيار أخف الضررين مما دل عليه الكتاب الحكيم بقوله تعالى : ( وانما أكبر من نفعها ) وغيره من آيات الذكر الحكيم ، ولذا ترى عبد الرزاق يقول في مصنفه ومحمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : قال عدا الله بن مسعود في البكر يزني بالبكر ، قال : يجلدان مائة ، وينفيان سنة ، قال . وقال علي : حسبها من الفتنة أن ينفيها هـ وقال محمد بن الحسن : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال كفى بالنفي فتنة هـ وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال . غرر عمر ربيعة بن أمية ابن خلف في الشراب الى خير فلهق ببرقل فتنصر ، فقال عمر . لا أغرب بعده مسلما هـ وعلى ذلك يحمل النفي المروي ، عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في جامع الترمذي وغيره . والاقتصار على الرجم في الثيب مذهب أبي بكر وعمر والزهري والنخعي وأبي حنيفة ومالك والشافعي والاوزاعي وسفيان باعتبار أن هذا آخر الأمرين لحديث ماعز والغامدية والعصيف وما روى عن علي من الجمع بين جلد شراحة ورجمها ففي البخاري اقتصاره على رجمها نعم

وقع في بعض الأحاديث الجمع بين جلد المحسن ورجله ، لكن الجلد أولاً لعدم العلم بأن الزاني محسن وبعد العلم بأنه محسن رجم كما يظهر من حديث جابر في سنن أبي داود وسنن النسائي ، ولعل وجه الصواب في قول أبي حنيفة استبان بعد هذا البيان .

## بول الطفل

٢٤ — وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أم قيس بنت محسن قالت : دخلت بابل على النبي ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه فدعا بماء فرشه . حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن قابوس بن المخارق عن لبابة بنت الحارث قالت : بال الحسين بن علي على النبي ﷺ فقلت أعطني ثوبك والبس غيره فقال : إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى . حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي ، فبال عليه ، فأتبعه الماء ، ولم يغسله . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن جده أبي ليلى قال كما عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا تجاه الحسين بن علي يحبوا ، حتى جلس على صدره ، فبال فابتدروا لناخذة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اني ابني ثم دعا بماء فصبه عليه . وذكر أن أبا حنيفة قال : يغسله » .

أقول : والحديث الأول هنا بلفظ ( فرشه ) وعند مالك بطريق الزهري بلفظ ( فنضحه ولم يغسله ) وبطريق هشام بن عروة في صبي ( فدعا بماء فأتبعه لماءه ) ، وعد الأصيلي لفظ ( ولم يغسله ) من قول الزهري ، وقال ابن شعبان من قدماء المالكية معنى ( فبال على ثوبه ) على ثوب الصبي ، وفي رواية الصحيحين في حديث أسماء ( تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه ) ومعنى النضح هنا الغسل ، وفي رواية الترمذي ( حيه ثم اقرضه ثم رشه وصلى فيه ) في حديث أسماء بعينه فيكون الرش هنا بمعنى الغسل ، والغسل

قد يكون بدون ذلك ، وعرك ، تقول العرب ( غسلنى السماء ) عند انصباب المطر عليه ، وأخرج الطحاوى عن ابن المسيب ( الرش من الرش وألصق الصب ) يريد أن يخرج البول من الصبي حتى يمشى ببوله رشا فتكفى فيه بالرش على موضع الإصاصة ، ومن الصية واسع فيكون بولها صامصا فيه الماء صبا على موضع الإصاصة ، ولعلظ سماك عن قابوس بن المخارق - أو ابن أبي المخارق - عبد ابن أبي شيبة ( إنما ينضح من بول الذكر ويفسل من بول الأنثى ) ، وقد أفرد بهذا القصر سماك عن قابوس ، فسماك بن حرب مختلف فيه ، وقابوس إنما وثقه ابن حبان على طريقته في توثيق المحاميل إذا لم يلعبه عنهم جرح ؛ وهذا غاية التساهل ، ومن لا يعتمد توثيق من هو غير معاصر للراوى المتحدث عنه لا يعتد بقول السائى ( لا بأس به ) وهكذا اتسع نطاق النظر فى المسألة مع كثرة ماورد فى الاستزاه عن البول مطلقا ، فقدم الفرق بين الصبي والصية ، مذهب ابن المسيب والبخمي والحسن بن حى والثورى وأبى حنيفة وأصحابه ومالك رضى الله عنهم وهم يعدون الرش والنضح فى أحاديث الباب بمعنى الفسل لما سبق ، وهذا هو الأحوط الموافق للعزيمة ، والفرق بينها مذهب طائفة منهم الشافعى فى رواية وأحمد وإسحاق رضى الله عنهم وهم يحتجون بظاهر أحاديث الباب وهذا رخصة وتوسعة كما ترى ، قال محمد بن الحسن فى الموطأ ؛ قد جاءت رخصة فى بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام ، وأمر بفسل بول الحارثية ، وغسلها جميعا أحب إلينا ، وهو قول أبى حنيفة اه وقال أيضا فى حديث ( دعا بماء فأتبعه إياه ) : وبهذا نأخذ ، تتبعه إياه غسلا ، حتى تنقيه ، وهو مذهب أبى حنيفة اه وبهذا ظهر أنه لا غبار على قول أبى حنيفة فى المسألة وأنه لم ينفرد به بل معه أئمة ، ومن أراد المزيد فعليه بمعاني الآثار وعمدة القارى وفيض البارى .

### نكاح الملاعن بعد الملاعنة

٢٥ — وقال أيضا : وحدثننا ابن عينة عن الزهرى سمع سهل بن سعد :

أنه شهد المتلاعنين على عهد النبي ﷺ فرق بينهما، قال يارسل الله : كذبت عليها إن أنا أمسكتها . حدثنا يزيد عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال: فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما . حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال : لاعن النبي صلى الله عليه وسلم بين رجل من الأنصار وامرأته ففرق بينهما . حدثنا ابن نمير عن عبد الملك عن سعيد بن جسر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين فقال : مالى . فقال : لا مال لك إن كنت صادقاً فيما استحلكت من فرحها ، وإن كنت كاذباً فذلك أبعذك منها . وذكر أن أباحنيفة قال: يتزوجها إذا كذب نفسه .

أقول : الأحاديث التي ذكرها ابن أبي شبة هنا إنما تدل على أن اللعان لبس بقاطع وحده جل النكاح وإلما التفريق فيكون المصنف استدلل لأبي حنيفة حينما أراد أن يقيم حجة ضده ، وطلاق الملاعن أمام الرسول صلى الله عليه وسلم وسكوته من الدليل على أن العراق في الملاعنة إما بالطلاق أو بالتفريق ، ومن لازم هذا الرأي أن لا تكون حرمة الملاعنة على الملاعن مؤبدة ، بل جواز نكاحه منها إذا أكذب نفسه ، وفيه صون نسب ولدهما ، كما هو رواية عن أبي حنيفة ، وأما حديث ( المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً ) فموقوف على علي وابن مسعود رضی الله عنهما ، وأما رفعه بطريق ابن أبي المغراء إلى ابن عمر عنه عليه السلام فلا يصح لأن الراوى عن ابن أبي المغراء هو محمد بن عثمان — وهو ابن — ابن شعبة المجسم المتهم بالكذب — فكيف يكون إسناد هذا الحديث جيداً ؟ لكن ابن عبد الهادي صاحب التقيح ينعاضى عنه لاشتراكهما في العقيدة ، وحديث سهل بن سعد في سنده عياض الفهرى وهو لين الحديث ، بل مسكر الحديث عند البخارى ، فلا يكون أبو حنيفة محالفاً للأثر الصحيح على تقدير نبوت أن ذلك رأيه . وإن كان أناس يقولون إنها لا يجتمعان أبداً تمويلاً على تلك الروايات التي بينا بعض ما فيها ، وعلى كل حال للاحتياط متسع في مثل هذا الموضوع

## إمامة الجالس

٢٦ - وقال أيضاً : حدثنا ابن عيينة عن الزهري قال : سمعت أنس  
ابن مالك يقول : سقط النبي ﷺ عن فرس لمحتس شقه الأيمن ، فدخلنا عليه  
نعوده ، فحضرت الصلاة ، فصلى بنا قاعدا ، وصلينا وراءه قياما ، فلما قضى الصلاة  
قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد  
فأسجدوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ،  
وإن صلى قاعدا ، فصلوا أقودا أحعون . حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة  
قالت : اشتكى النبي ﷺ فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، فصلى النبي  
ﷺ جالسا ، فصلوا بصلاته قياما ، فأشار إليهم أن اجلسوا اجلسوا ، فلما انصرف  
قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا  
صلى جالسا فصلوا جلوسا . حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن  
جابر قال : صرع رسول الله ﷺ عن فرس له ، فوقع على جذع فأنفكت قدمه .  
قال : فدخلنا عليه نعوده وهو يصلي في مشربة لعائشة جالسا ، فصلينا بصلاته  
ونحن قيام . فأومأ إلينا أن اجلسوا ، فلما صلى قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ،  
فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا . ولا تقوموا وهو  
جالس كما يفعل أهل فارس بظلماتها . حدثنا أبو خالد عن محمد بن عجلان  
عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : إنما جعل  
الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنتصوا ، وإذا قال : غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن  
حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فأسجدوا ، وإذا صلى جالسا  
فصلوا جلوسا . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يؤم الإمام وهو جالس .

أقول : أطال المصنف في هذا الباب في غير معال لأن حديث (إذا  
صلى جالسا فصلوا جلوسا) صحيح من طرق لكن آخر الأمرين صلاة الجماعة  
قياماً عند ما يؤمهم الإمام جالسا بعذر كما في حديث عائشة في الصحيحين ،

وفي صحيح البخارى التصريح بلسخ الحديث الاول ، فلا حاجة إلى إطالة الكلام فى الرد على المصنف فى هذه المسألة ، وأما ابن حبان قهّور فى صحيحه فى الرد على أبى حنيفة بكلام غير متزن ، وعد أبى حنيفة يحتاج بجابر الجعفى فى روايته عن الشعبي ( لا يؤمن الناس أحد بعدى حالاً ) مع أنه صح عنه تكذيبه أغلظ تكذيب فى جامع الترمذى ، ونسب ابن حبان فى تهوره هذا أن مذهب أبى حنيفة منع غير المريض من القعود ، وفى نصب الراية ( ٢ - ٤١ ) ما يشفى ويكفى فى إضاح هذه المسألة ، على أن جرح الرجال بما تختلف فيه أنظار أهل العلم ، لجابر الذى يكذبه أبو حنيفة بروى عنه الثورى ومحمد بن الحسن ويحتاجان بروايته ، وهما غير ملزمين بمتابعة أبى حنيفة فى تجميع جابر ، والمحتد إنما يتابع اجتهاد نفسه ، وكفى ما عند أبى حنيفة من الحجج منها حديث عائشة ( صلى آخر صلاته قاعداً والناس خلفه قيام ) حتى قال الحميدى - فى صحيح البخارى - بهذا نسخ حديث ( إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً ) وليس أبو حنيفة بمنفرد فى تجويز صلاة القائم خلف القاعد المعذور ، بل معه فى ذلك أبو يوسف ومحمد والشافعى ومالك فى رواية والأوزاعى رحمهم الله فتسكتنى بهذا القدر من البيان فى هذه المسألة الواضحة البرهان .

### شهود الرضاة

٢٧ - وقال أيضاً : حدثنا عيسى بن بونس عن عمر بن سعيد بن أبى حسين قال : حدثنا ابن أبى مليكة قال : حدثنا عتقة بن الحارث قال : تزوجت بنت أبى إهاب التيمى فلما كانت صبيحة ملكتها جاءت مولاة لأهل مكة ، فقالت : إني قد أرضعتكما ، فركب عتقة إلى النبي ﷺ بالمدينة فذكر ذلك له ، وقال : سألت أهل الجارية فأمنكروا فقال : وقد قيل ففارقها . وكنحت غيره . حدثنا معتمر عن محمد بن عثيم عن محمد بن عبد الرحمن بن السيلاني عن أبيه عن ابن عمر قال : سئل النبي ﷺ ما يجوز فى الرضاة من الشهود ؟ قال : رجل أو امرأة ، وذكر عن أبى حنيفة قال : لا يحور إلا أكثر .



أقول : إن الحديث الأول مخرج في الصحاح والسنن على ألفاظه ، وأخذ بظاهره عثمان رضى الله عنه ، ففرق بشهادة المرضعة ، وهذا مذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي . والجمهور على أنه لا تكفي في ذلك شهادة المرضعة ، وأجابوا عن هذا الحديث بحمل النهي في ( فنها عنها ) في بعض رواياته على التنزيه ، وبحمل الأمر في ( دعها عنك ) في بعض رواياته على الإرشاد ليعتد عن مواقف الهم ، وقد أسند أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى ابن أبي طالب وابن عباس رضى الله عنهم أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر : فرق بينهما إن جأت بينه ، وإلا غل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزها ، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت اه ومعهم الجمهور ولأبي حنيفة أسوة حسنة بهم ، والذين لا يقبلون شهادة المرضعة وحدها يختلفون فيما يزيدون عليها مع فرق بعضهم بين شهادتي المرضعة قبل العقد وبعده ، وتفصيل ذلك في شروح كتب الحديث وكتب المذاهب ، ولستنا في صدد تفصيل ذلك - راجع فتح الباري ( ١٧٠-٥ ) وعمدة القاري ( ٤٩٥-١ ) وأما الحديث الثاني ففي سننه ابن السيلاني وابن عثيم وهما ضعيفان ، وقال البدر العيني : قال أصحابنا : ثبت الرضاع بما ثبت به المال وهو شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ولا تقبل شهادة النساء المنفردات لأن ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب النكاح ثم الملك لا يزول بشهادة النساء المنفردات فلا تثبت الحرمة اه لقوله تعالى في الإشهاد على الأموال : واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان .

### استئناف النكاح عند إسلام الزوج بعد إسلام زوجته

٢٨ - وقال أيضا : حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ رد ابنته ربيب على أبي العاص بعد سنتين بنكاحها الأول . حدثنا أبو أسامة عن إسماعيل عن

الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه بنكاحها الأول . وذكر أن أبا حنيفة قال : يستأف النكاح .

أقول : زينب رضي الله عنها تزوجها أبو العاص بن الربيع - ابن أختها خديجة الكبرى رضي الله عنها - قبل البعثة النبوية بعشر سنين وأبى زوجها أن يسلم ، وأسر سدا فأطلق بشرط إطلاقها ، فهاجرت إلى المدينة ، وأسر أبو العاص ثاني مرة وهو قافل من الشام في غير لقريش سنة ست في جمادى الأولى منها فأجارته زينب ، ولكنه أبى الإسلام أيضا حتى رحل إلى مكة فآذى الحقوق ، ورجع بعد أن أسلم في مشهد من قريش في أول سنة سبع ، فرد عليه زينب ثم توفيت زينب رضي الله عنها في أول سنة ثمان من الهجرة ، وتوفي أبو العاص سنة اثنتي عشرة من الهجرة في التحقيق في خلافة أبي بكر رضي الله عنه .

وابنهما علي بن أبي العاص أُرِده النبي صلى الله عليه وسلم على راحته يوم الفتح وتوفي في حياته عليه السلام وهو قد ناهز الحلم . وبعد هذا التمهيد أقول : قال أبو حنيفة : إذا أسلم أحد الحريين ، وخرج إلى دار الإسلام ، وبقي الآخر كافرا بدار الحرب وقعت الفرقة بينهما باختلاف الدارين لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجوهن إلى الكفار لا من حل لهم ولا من يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتبنموهن أجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر وأسألو ما أنفقتم وليسألو ما أنفقوا ذلكم حكم الله بحكم بينكم والله عليم حكيم ) . فإن عدم إعادتهن إلى دار أزواجهن وتحريمهن عليهن ورد مهرهن إلى أزواجهن وإباحة نكاحهن لآخرين لا تدع مجالاً للقول ببقاء الزوجية بين امرأة أنت إلى دار الإسلام مسلمة ، وبين زوجها الذي بقي بدار الحرب وهو كافر . وإيجاب العدة عليها بما لا يدل عليه كتاب ولا سنة لأن العدة إنما هي في الطلاق والوفاة ، وهنا انفساخ نكاح بدون طلاق ولا وفاة ، فكفى استبرأؤها بحبسه لتتزوج من غير حاجة إلى انتظارها إلى انقضاء مدة ثلاث حيض كما يرى ذلك طائفة من الفقهاء ، ومن

أدلة أبي حنيفة في الاكتفاء بمحنة واحدة حديث ابن عباس في كتاب الطلاق من صحيح البخاري ، وفيه ( إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تبيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ) والظاهر منه المحنة الواحدة ، ولقوة حجة أبي حنيفة في هذا الباب اضطر ابن حزم المعروف بكثرة خروجه على ما يقوله الفقهاء إلى قبول ما ذهب إليه أبو حنيفة من عدم وجوب العدة هنا ، فعلى هذا إن الزوج إذا حضر إلى دار الإسلام مسلماً لا تحمل له زوجته التي حضرت مسلمة من قبل إلا بعقد جديد ومهر جديد كما هو مقتضى القواعد العامة ، وكما قال بذلك عطاء ، وقواه البخاري في الصحيح ، وإليه ذهب ابن عباس وعطاء وطاوس والثوري ، وأبو ثور وابن المنذر والبخاري وفقهاء الكوفة كما في فتح الباري ( ٩ - ٢٤٠ ) . وفريق يقول لأنها ترد إليه على النكاح السابق من غير عقد جديد إذا كان مجتبه أثناء العدة ، وهذا مما لم يصح فيه خبر مع مناقاته لآية الممتحنة السابق ذكرها ، ونفى ابن أبي شيبة اعتراضه على أبي حنيفة على الرأي الثاني ، واحتج بخبرين ، لكن الخبر الأول في سنده ابن إسحاق ، وأقل ما فيه أنه مدلس لا تقبل عنده ، وهنا قد هنن ، وقال عبد الحق في الأحكام : لم يروه معه إلا من هو دونه ، وابن الحصين لين يقول عنه ابن عينة : كنا نتق حديثه ، وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة منكورة . وقال أبو حاتم : لولا أن مالكاً روى عنه ترك حديثه - ينفي فيه من المأخذ ما يوجب ترك حديثه ؛ لكن تساهل مالك في الرواية عنه حمل الرواة على التساهل معه - ومع ذلك لم يخرج مالك حديثه هذا في الموطأ ، بل اكتفى بمرسل الزهري في هذه المسألة ، وعاب غير واحد على مالك روايته عن ابن الحصين ، وقال الساجي : منكر الحديث يهتم برأي الخوارج ، وعكرمة كثر الكلام فيه ، وذكر الذهبي في الميزان في عداد منكرين ابن الحصين حديث الباب وساق بلفظ ( ان النبي ﷺ رد زينب على أبي العاص بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً ) ثم قال : أخرجه الترمذي وقال : لا يعرف وجهه لعله جاء من قبل حفظ داود بن الحصين اهـ وحاول ابن حجر أن

يزيل الاضطراب في ذكر عدد السنين في الحديث بأن الست من هجرتها إلى إسلام أبي العاص ، والستين أو الثلاث من نزول ( لا هن حل لهم ) إلى قدومه مسلماً ، فإن بينهما ستين وأشهرأ ، فأهمل الكسر بعضهم ، وجبره بعضهم كما يظهر من الفتح ( ٩ - ٣٤٢ ) ، وتلك مدد المفارقة بالأبدان ، وأما البيئونة فقبل ذلك بكثير لأنها إن وقعت من حين البعثة النبوية حين آمنت خديجة وبناتها إلى إسلام أبي العاص ، فالمدة قريبة من عشرين سنة ، وإن وقعت حين نزلت ( ولا تكفروا المشركين حتى يؤمنوا ) فأكثر من عشر سنين عند من يرى أن هذه الآية مكية ؛ لكنه حبسها إلى بدر ، فظهر أن ردها على أبي العاص بنكاح جديد حين قدم المدينة مسلماً سنة سبع ، وكان ذلك بعد نزول آية المتحنة بعد صلح الحديبية ، وتحريم المسلبة على الكافر القاضى بأن لا ترد عليه بعد أن أسلم إلا بمقد جديد وصدائق جديد كما هو مقتضى حديث ابن عباس المخرج في صحيح البخارى وقول عطاء المؤيد فيه ، وهو الموافق لحديث حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو المصرح فيه ردها عليه بمقد جديد ومهر جديد ، ولفظه : ( ان النبي ﷺ رد ابنته زيلب على أبي العاص بنكاح جديد ) في سنن ابن ماجه و ( بمهر جديد ونكاح جديد ) في جامع الترمذى ، وحكى الترمذى عن يزيد بن هارون : أن حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب اهـ وقد سبق بيان ما في إسناد حديث ابن عباس من المآخذ خلا مخالفته لمذهبه المذکور في البخارى وقول عطاء المدون فيه المؤيد عبد البخارى ، ومن الغريب تأويل ابن حجر العمل في كلام يزيد بن هارون بمعمل أهل العراق تسوية للسألة على موافقة مذهبه نفسه ، والمقال الذى يشير الترمذى إلى وجوده في حديث عمرو بن شعيب هو وجود حجاج بن أرطاة في سننه وكونه لم يسمعه من عمرو بن شعيب ، ولذا ترى أبا بكر بن العربى الحافظ يقول في شرح الترمذى : هذا باب لم يصح فيه حديث مستند ، وصح مرسل ابن شهاب الزهرى فى الموطأ يعنى فى رد المسلبة على زوجها الذى أسلم فى العدة بالنكاح الاول ،

وهذا غريب منه حيث لم يلتفت إلى ما يقوى حديث عمرو بن شعيب من حديث ابن عباس في البخاري، وقول عطاء فيه أيضاً، وإلى عمل الأمة به، وإلى آية الممتحنة القاضية بزوال العصمة بعد أن أسلمت المرأة، وهذا منه ميل مع المذهب، والباجي بعد أن أشار إلى الضعف في رواية ابن إسحاق والاضطراب فيها حتى في السنين ذكر حديث عمرو بن شعيب في رد زيلب إلى أبي العاص بنكاح جديد وحديث غيره وقال: وهذا أشبه وأقرب ولو ثبت الرد بالنكاح الأول لاحتمل أن يراد به مثل الصداق الأول... ويحتمل أن يكون منسوخاً بالإجماع على اليقينة عند انقضاء عدته، راجع المتقى (٣ - ٣٤٥)، وجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث عمرو بن شعيب وأول حديث ابن إسحاق بمثل ما أول به الباجي، وقال: وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد، والأخذ بالصرح أولى من الأخذ بالاحتمال هـ. على أن الخطابي يرى في المعالم أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة نسخة ضعفا على بن المدني وغيره من علماء الحديث هـ - يعني أنها غير ملتزمة بالسماع - وفصاري ما يؤخذ عليه حجاج بن أرطاة أنه مدلس لكن كم من مدلس تقبل روايته إذا حفت بها فرائن تؤيدها، وزد على ذلك ثناء شعبة وغيره عليه بما تحمده في كتب الرجال، وبقول ابن عبد البر في التمهيد. (حديث ابن إسحاق في الرد بالنكاح الأول إن صح فهو متروك منسوخ عند الجميع هـ)، وفي الجوهر النقي وفتح القدير، بل في المحلى ما يهدي تهوور البيهقي على الطحاوي في النسخ، فلا نطيل الكلام هنا بما هو خارج عن موضوعنا، وأما الخبر الثاني في كلام ابن أبي شيبة في هذا الباب فرسل لا يحتاج به في هذا الموضوع خاصة، حيث ثبت إلقاء الشعبي بخلاف هذا في مصنف ابن أبي شيبة وروايته على طبق رواية عمرو بن شعيب عند الطحاوي وابن حزم وغيرهما، وهذا المقام لا يتحمل اتوسع بأكثر من هذا.

تأخير المناسك بعضها عن بعض يوجب الدم

٢٩ - وقال أيضاً: «حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة

عن عبد الله بن عمرو قال أتى النبي ﷺ رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح . قال : اذبح ولا حرج . قال : ذهبت قبل أن أرى . قال : ارم ولا حرج . حدثنا عبد الأعلى عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن سائلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم رميت بعد ما أمسيت فقال : لا حرج . قال : وقال : حلقت قبل أن أحر . قال : لا حرج . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عياش عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إني أفضت قبل أن أحلق فقتال أحلق أو قصر ولا حرج . حدثنا أسباط بن محمد عن الثيباني عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل حلقت قبل أن أذبح قال : لا حرج . حدثنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عطاء بن جابر قال : قال رجل يا رسول الله حلقت قبل أن أحر . قال : لا حرج . وذكر أن أبا حنيفة قال : عليه دم .

أول إن هؤلاء السائلين مجاهيل في هذه الروايات وفي الروايات المدونة في الصحاح والسنن ، وليس بينهم أحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم ، وورد في صحيح البخاري في حديث عبد الله بن عمرو ( فقال رجل : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح . قال : اذبح ولا حرج ، فجاء آخر فقال : لم أشعر فحرت قبل أن أرى . قال : ارم ولا حرج ) وفي حديث آخر فيه ( فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ) وفي رواية مسلم ( فما سمعته سئل يومئذ عن أمر بما ينسى المرء أو يجهل من تقسيم بعض الأمور على بعض أو أشاهاها إلا قال افعلوا ذلك ولا حرج ) . وقد بوب البخاري على حديث ابن عباس بطريق طاوس وعكرمة في التقديم والتأخير ، وقوله للسائل ولا حرج بلفظ : « باب إذا رمي بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا ، وقال الموفق بن قدامة في المعنى : « قال الأثرم عن أحمد إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث لم أشعر ، فيختص الحكم بجاهل الجهل والديان

فلا تعم التوسعة الأحوال كلها من علم وجمل، وذكر ونسيان كما توهم أهل الظاهر ومن سار سيرهم، ولذا يقول الطحاوي في معاني الآثار بعد أن أشار إلى أن (لا حرج) يحتمل التوسعة العامة ونفي الإثم لعذر الجهل والسيان وبعد أن ذكر الأحاديث الدالة على عذر الجهل والسيان في طرق الحديث المذكور: «فدل ما ذكرنا على أنه صلى الله عليه وسلم إما أسمعط الحرج عنهم في ذلك للنسيان لا أنه أباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباح أن يفعلوا ذلك في العمد».

ثم ساق حديث أبي سعيد الخدري في هذا الباب وفي آخره (عساد الله وضع الله عز وجل الحرج والضيق تعلموا مناسكتكم فانها من دينكم) وقال: «أفلا ترى أنه أمرهم بتعلم مناسكتهم لأنهم كانوا لا يحسنونها؟ فدل ذلك على أن رفع الحرج عنهم لجهلهم بأمر مناسكتهم لا لغير ذلك، ثم ساق حديث أسامة ابن شريك وفيه (إن الأعراب سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ثم قالوا: هل علينا حرج في كذا؟) ثم قال: (أفلا ترى أن السائلين لرسول الله إنما كانوا أعراما لا علم لهم بمناسك الحج، فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا حرج) (يبح لهم ما فعلوا من تقديم وتأخير، وأمرهم بقوله وتعلموا مناسكتكم ثم قال قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى أيضاً وقال: حدثنا علي بن شبة قال حدثنا يحيى بن يحيى قال حدثنا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال (من قدم شيئا من حجه أو أخره فليبرق لذلك دما) حدثنا نصر بن مروان ثنا الخصب ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن حير عن ابن عباس مثله فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه أو أخره دما وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر من أمر الحج إلا قال: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة في تقديم ما فعلوا وتأخير ما أخروا بما ذكرنا إذ كان يوجب في ذلك دما، ولكن كان معنى ذلك عده على أن الدين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا فعلوه على الجهل

منهم بأحكم فيه كيف هو؟ فنقدم بجهلهم وأمرهم في المستأقف أن يتعلوا مناسكهم اه وهذا من والوصوح بمكان، ومن تمسك في تضعيف ثبوته عن ابن عباس بإبراهيم بن مهاجر لم يفتن بأن كلام ابن الجوزي فيه من جهة أنه التمس عليه هذا بأخر يوافقه في الاسم واسم الأب والافو لا بأس به عند الثوري وأحمد وقد غضب ابن مهدي على ابن معين حينما رآه يضعفه، وقال ابن سعد ثقة وقد تهور ابن حزم في رد حديثه هذا من غير حجة. وفي الجوهري التي عن حديث ابن مهاجر هذا: سنده صحيح على شرط مسلم. وقد روى عن ابن مهاجر هذا الجماعة غير البخاري كما روى عنه أمثال الثوري وشعبة والأعمش ولو سلم تضعيفه سوء الحفظ فالسند الذي ذكره الطحاوي لهذا الخبر بعده يدل على أن ابن مهاجر ضبط الحديث فصر بن مرزوق من شيوخ ابن أبي حاتم وقال عنه: إنه صدوق وعن الخصيب بن ناصح شيخه قال أبو زرعة: ما به بأس إن شاء الله وقال ابن حبان ثقة ربما أخطأ، ومن فوقهم جمال في الثقة وزد على ذلك إخراج ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه كما في حمة القاري وهذا يقطع كلام كل خطيب إن لم يكن ناسخ الكتاب رفعه إلى ابن عباس سهواً، لأن فيرواية ذلك عن ابن جبير بهذا السند. وقد روى ابن أبي شيبة مثل ذلك بأسانيد صحيحة عن سعيد بن جبير وأبي الشعثاء وإبراهيم كما روى ابن جرير في التهذيب ذلك عن الحسن. فلا في حنيفة أسوة حسنة هؤلاء الأختار أخبار الأمة بخلاف من حمل كلمة (لا حرج) ما لا تحتمله بدون دليل نير، على أن قول أبي حنيفة هو المزمع في المسألة والاحوط بخلاف قول الآخرين فلا معنى للاعتراض على أبي حنيفة فيما أخذ فيه بأقوى الدليلين، وليس الفرق بين المسالك باعتار وجوب التمسك في بعضها دون بعض مما يتعلق به غرضنا في هذا الموضوع فترك ذلك إلى مظاه من كتب الخلاف.

### تخليل الخبر

٣. — وقال أيضاً: حدثنا وكيع عن سفيان عن السدي عن يحيى بن عباد



عن أنس بن مالك أن أيتاما ورثوا خمرأ فسأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله خلا. قال : لا . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به . .

أقول : أخرجه مسلم وغيره ، لكن في أغلب طرقه السدى واختلفت فيه الأنظار ، وملخص مافصله الطحاوى في المشكل في أربعة أوراق : أن ذلك كان في مبدأ تحريم الخمر ، وكان إذ ذاك تشق الزقاق فيما يكنى فيه الإهراق لجمود التشديد ، وغرس عزيمة الإقلاع في النفوس لا لتحريم التخليل أو الزق ، وقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الأيتام عن خمرهم مالا كافى نصب الراية ( ٢ - ٣١٢ ) ، وفي سنن الدارقطى بطريق فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة في إهاب الميتة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر . وفي لفظ يحل دباغها كما يحل خل الخمر ، وقال الدارقطى تعمد به فرج بن فضالة عن يحيى وهو ضعيف ، لكن في تاريخ الخطيب : قال أبو زكريا : فرج بن فضالة صالح ، وقال ابن المدنى : هو وسط وليس بالقوى . وقال أحمد : هو ثقة اه وروى عنه شعبة ووكيع وغيرهما ، وأخرج له أبو داود والترمذى وابن ماجه ، والمجتهد فديترجعه عنده رواية مثله إذا احتفت بقرائن . وفي المعرفة للبيهقى عن المغيرة بن زيادة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا ( خير خلصكم خل خمركم ) . قال البيهقى تفرد به المغيرة وليس بالقوى ، وإن صح يحمل على ما إذا تخلل بنفسه ، وعليه أيضا يحمل حديث فرج بن فضالة اه لكن المتبع ترك المطلق على إطلاقه ، والمغيرة وإن اختلفوا فيه ، لكن أخرج له أصحاب السنن الأربعة ، وفي تهذيب التهذيب وثقه وكيع وابن معين ، والعللى وابن عمار ، ويعقوب بن سفيان ، وفي التقريب صدوق له أو هام . فلا يستغرب أن يتمسك برواية مثله المجتهد ، ولا سيما فيما ينفادى به عن ضرر يلحق باليتيم ، وسبق تعويض النبي صلى الله عليه وسلم مالا عن إهراقها . واختلف قول مالك في التخليل فقال : مرة لا يجوز وإن فعل عصي وطهرت ، وقال مرة لا يجوز ولا تطهر ، وبه قال الشافعى وأحمد ، وقال مرة : يجوز وتطهر وهو قول

أبي حنيفة . وحكى محمد في الصحيح جواز ذلك عن علي وابن عباس وأبي الدرداء  
بلاغاً كما روى ذلك بسنده عن عطاء بن أبي رباح والله أعلم .

## إغتيل ناكح المحارم

٣١ - وقال أيضاً : وحدثنا حفص عن أشعث عن عدي بن ثابت عن  
البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى رجل تزوج امرأة أبيه ، فأمره  
أن يأتيه برأسه . حدثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن السدي عن عدي  
ابن ثابت عن البراء قال : لقيت خالي ومعه الراية فقلت : أين تذهب ؟ فقال :  
أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله أو أضرب  
عقه . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه إلا الحد .

أقول : يعنى العقوبة المعروفة للزنى من الرجم أو الجلد على اختلاف  
حالتى الزانى من إحصاء وغيره وفى سندی الحديثين أشعث بن سوار ،  
واسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، لكن ورد الحديث من غير طريقهما أيضاً  
عند الطحاوى وغيره ، لم يذكر فى الحديث غير الزوج ، وهو العقد ، والعقد  
على ذات محرم مع العلم ، استباحة لكاحها ، فيكون هذا العقد وحده كعراً  
وردة ، ولا سيما أنه قد ورد فى بعض طرق الحديث عقود اللوا لمن بعث  
لقتله كما ورد فى بعضها استباحة مال المقتول ، وهذان لا يكونان إلا ضد  
المرتد المحارب ، ولم يذكر فى طريق من طرقه الفجور بها ، فيكون قتله على الردة  
لا على الزنى ، ولو كان المراد العقوبة على الزنى لكانت عقوبته إما الرجم أو  
الجلد ، فيكون قتله بسبب ردة الموجبة للقتل ، وقيامه بالسلاح لا بسبب الزنى  
لأنه لم يصرح به فى طريق من طرق الحديث ، فيكون ادعاء أن يكون ذلك  
القتل للزنى دعوى بلا دليل ، ومخالفة صريحة للمنصوص فى عقوبة الزانى  
فى الكتاب والسنة ، فلو ورد أنه زنى بذات محرم من غير ذكر ما يدل على  
الردة والجدد معه لكانت عقوبته عقوبة الزناة كما يقول أبو حنيفة ، فلا يبقى

محل للاعتراض عليه على هذا التقدير، وقد يكون اغتياله لأجل أن لا يتحدث عن مثل تلك الفضيحة الفظيعة كما توسع في بيان ذلك المحدث الفقيه: أبو محمد علي ابن ذكريا بن مسعود الخزازي المنبجي في (اللباب في الجمع بين السنن والكتب) وشي الطحاوي وكفى في هذا الموضوع وحقق ملحظ أبي حنيفة في ذلك في (معاني الآثار) وتوسع في بحث هذا الموضوع أيضا الشيخ عبد الحى اللكنوى في كتابه (القول الجازم في سقوط الحد في نكاح المحارم) فليراجع تلك المصادر من أراد المزيد.

### ذكاة الجنين

٣٧ - وقال أيضا: «حدثنا حفص وعبد الرحيم بن سليمان عن مجاهد عن أبي الوداك جبر بن نوف عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا تكون ذكاته ذكاة أمه».

أقول: قال ابن الأثير في النهاية: يروى هذا الحديث بالرفع والنصب فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين) فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان التقدير عنده ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب المجرور، أو على تقدير أنه يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مقامه، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً، ومنهم من يرويه بنصب الذكوتين أي ذكوا الجنين ذكاة أمه اهـ والتذكية الذبح والنحر. فعلى الروایتين الأخيرتين لا بد من تذكية الجنين ليحل أكله، والرواية الأولى تحتل معنيين: أحدهما إغناء ذكاة الأم عن ذكاة الجنين، والآخر أن ذكاة الجنين تكون على طبق ذكاة الأم بطريق التشبيه البالغ. وهو الموافق لمعنى الروایتين اللتين سبق ذكرهما، والجمع بين الروايات لا يدعها تضاد، وأما إغناء ذكاة الأم عن ذكاة الجنين

يفيد على أكل الجنين سواء خرج حياً أو ميتاً وهذا يكون مخالفاً لقوله تعالى . ( حرمت عليكم الميتة ) والجنين إذا مات في بطن أمه يكون منخنقاً ( والمنخنقة ) في عداد المحرمات بنص الكتاب ، وإذا خرج حياً ثم مات من غير ذبح شرعى يكون القول بحل أكله قولاً بحل أكل الميتة ، وليس ذلك الحديث في قوة المعارضة لمطلول الكتاب الصريح . لأن طرقة كلها لا تخلو من ضعيف أو هالك . فالحال في سند حديث ابن أبي شيبة هنا ضعيف بالاتفاق بين النقاد ، وأبو الوداك ضعيف عند ابن حزم ، ووجوه تضعيف باقي الطرق يظهر من نصب الراية ومن المحلى لابن حزم ، ومع أبي حنيفة في القول بعدم إغناء ذكاة الام عن ذكاة الجنين زفر بين أصحابه ، وكذا ابن حزم مع سعيه في إخماء متابعيه له في المسألة بأن أوسعها سأكما هو ديدنه ، وكسنا نود أن نرى المنبرى أنزه لساناً عما يقول في هذا الباب ، من تحامل يبرأ منه الأصحاب ، وقله في خلقه شؤون ، وفي حديث ابن عمر عن الدارقطني قول عبيد الله بن عمر ( ولكنه إذا خرج من بطن أمه يؤمر بذبحه حتى يخرج الدم من جوفه ) أهذا شيء غير التدكيه عند المنبرى ١٩ . قال ابن رشد في بداية المصير : قال أبو حنيفة إن خرج حياً ذبح وأكل ، وإن خرج ميتاً فهو ميتة . . . وسبب اختلافهم اختلافهم في صحة الأثر المروى في ذلك مع مخالفة - ه - للأصول ، لأن الجنين إذا كان حياً ثم مات بموت أمه فأنما يموت خنقاً ، فهو من المنخنقة التي ورد النص بتحريمها ، وإلى تحريمه ذهب أبو محمد بن حزم اه وتوسع الإمام أبو بكر الرازي الجصاص في أحكام القرآن في إقامة الأدلة على صحة ما ذهب إليه أبو حنيفة هنا بحيث لا يستغنى الباحث عن الاطلاع على بيانه البديع في هذا الموضوع .

## أكل لحم الخيل

٣٣ - وقال أيضاً : « حدثنا وكيع وأبو خالد الأحمر عن هشام بن عروة

عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلنا من لحمه . حدثنا ابن عثمة عن عمرو بن جابر قال : أطعمتنا النبي صلى الله عليه وسلم لحوم الخنازير ونهاى عن أكلها . حدثنا أبو خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : أكلنا لحوم الخيل يوم خيبر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تأكل .

أقول : يؤيد الحل حديث حارث في صحيح البخاري عن يوم خيبر وفيه ( وأرخص في الخيل ) ، ولتلك الأحاديث جواز أكل لحم الخيل إن المالك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن واللبث والشافعي وأحمد وأبو ثور وخالههم أبو حنيفة ومالك والأوزاعي وأبو عبيد وقالوا : لا يؤكل لحم الخيل لعوله تعالى ( والخيل والغنم والحمر لتركوها ورثة ) وقد بنى مالك في موطنه الليثي وحده دلالة الآية على أنها لا تؤكل . - ولحديث خالد بن الوليد ( نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والغنم والحمر ) أخرجه أبو داود والسنائي وابن ماجه وقال بقية في سناد السنائي وإن ما حقه ( حدثني ثور بن يزيد ) فقيه مدلس ، لكنه صرح بالتحدث هكذا بأصح روايته حجة ، وثور حمصي روى عنه البخاري . قال ابن عدي : إذا روى بقية عن أهل الشام لحديثه ثبت . وقال ابن معين والسنائي وأبو زرعة وغيرهم : بقية إذا صرح بالتحديث فسدده حجة فسددها شامى وقد صرح بالحديث كما ترى فيفتح بروايته هذه على المدعيين جميعا ، وصالح بن يحيى ابن المقدم بن معدى كرب - شيخ نور - روى عنه جماعة ، وهال عنه الذهبي : قال البخاري به طر ، وقال موسى بن هارون لا يعرف ثم قال الذهبي قلت روى عنه نور ويحيى بن حابر وسليمان بن سليم وقد وثق . أريد أنه ليس بمجهول العين ولا مجهول الحال ، هو وأبوه من رتبة ر - ما على طريقته المعروفة في التوثيق ، وجده هو البخاري الدرس . من التفاد من يقبل رواية رجال طلبة كبار التابعين إذا لم يشك عنهم ما يحرمهم .

وأبو داود يميل إلى أن هذا الحديث منسوخ ، والنسخ فرع الثبوت ،  
والحاصل أن القول بالكراهة فيه الاحتفاظ بالحيول التي تشتد الحاجة إليها  
في الجهاد . والله سبحانه وتعالى أعلم . والإذن في خير عمله كان لضرورة  
الحاجة كما ورد في بعض طرق الحديث ، فيكون من بت في الحكم بالضعف  
على حديث خالد بن الوليد متا وسعداً قد أخطأ لما ذكرنا في رجال سننه ،  
وخالد ماهر بعيد الحديثية ستة ست في رواية ، فلا مانع من شهوده فزوة خير  
سنة سبع على خلاف ما توهمه ابن حزم ، والت في أثناء المغازي ليس من  
السهولة بالمكان الذي يتصوره أبو محمد الزبيدي ، ولم يقع ذكر خير إلا في  
أحدى الروايتين عند أبي داود ، وروايات أحمد والنسائي وإن ما جه خلو من  
ذلك ، فلا مانع من أن يكون مرسل ، حيث وهم أحد الثقات في ذكر خير ،  
والثقة قد بهم ، ومخالفة الأكثر من أمارات الوهم ، ومرسل الصحابي حجة عند  
الجميع ، والخلاف في ستة مخرجه مذكور في الاستيعاب ، قال ابن عبد البر : قليل  
ماجر خالد بعد الحديثية ، وقيل بل كان إسلامه بين الحديثية وخير ، وقيل بل  
كان إسلامه ستة خمس بعد فراع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة ،  
وقيل بل كان إسلامه ستة ثمان مع عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة اه وآخر  
ابن عبد البر الأخيرين لتأخرهما في نظره عن مقام الاعتداد بهما ، فيه عارض  
حديث خالد في نظر هؤلاء . حديث جابر الساق ، فيرجح حديث خالد لكونه  
حاضراً ، لكن لم يبتوا بالمنع ولا بالإباحة لكون حديث جابر أصح مع  
وجود أحاديث أخرى تعارضه ، بل راعوا الجانبين وقالوا بالكراهة بمعنى  
كراهة التنزية ، وإنما وقع التشدد البالغ في المنع من ذلك في كلام ابن عباس  
وكلام الحكم بن عتبة صاحب إبراهيم النخعي . والله أعلم .

## الانتفاع بالمرهون

٣٤ - وقال أيضاً : « حدثنا وكيع عن زكريا عن عامر عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : الظهر يركب إذا كان مرهوناً ، ولبن الدرد يشرب إذا كان مرهوناً ، وعلى الذى يركب ويشرب نفقته . حدثنا وكيع حدثنا الأحمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : الرهن مخلوب ومركوب . حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن أبي هريرة قال : الرهن مخلوب ومركوب . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينتفع به . »

أقول : زكريا هو ابن أبي رائدة ، وعامر هو الشعبي ، ولفظ يزيد بن هارون عن زكريا عند الطحاوى : ( الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدرد يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ) ولفظ البخارى طريق أبي نعيم عن زكريا ( الرهن يركب بنفقته ، ويشرب لبن الدرد إذا كان مرهوناً ) ، عنده بلفظ محمد ابن مقاتل كما هنا ، وفي صحيح البخارى أيضاً ( قال مغيرة عن إبراهيم : تركب الضالة بقدر علفها ، وتحلب بقدر علفها ، والرهن مثلها ) وأما حديث ( الرهن مركوب ومخلوب ) فقد أخرجه الحاكم وغيره ، لكن رفعه انفرد به إبراهيم بن مجشر ، وله منكرات كما يقول الدرد المبنى وغيره ، وأخرج الطحاوى بطريق إسماعيل بن سالم الصائغ عن هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً : ( إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدرد يشرب ، وعلى الذى يشرب بنفقته ) وهذا يدل على أن المراد بالركوب وبالشرب فى الحديث السابق ركوب المرتهن وشربه ونسخة ابن حزم كانت سقيمة على ما يظهر ، لحرف الرواية وغيره ؛ حتى هذى بما شاء وهذا - وإسماعيل بن سالم وثقه خير واحد واحتج به مسلم ، ولم ينفرد إسماعيل بن سالم الصائغ بتلك الزيادة فى الحديث كما توهم ذلك ابن حزم فى المحلى ، وبالف فى التشنع بناء على هذا التوهم ، بل تابعه ريبان بن أيوب عند أحمد

والدارقطني ، كما تابعه يعقوب الدوري عند البيهقي على ما قاله البدر الميني وغيره ، وقد أخرج الطحاوي بطريق أبي نعيم عن الحسن بن صالح عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : لا ينتفع من الرهن بشيء . هكذا ترى الشعبي يفتي بخلاف روايته ، ولو لم تكن روايته منسوخة في نظره لما فعل هذا ، وليس هو كآحاد التابعين ، بل كان يراحم الصحابة في الإفتاء رغم أنف ابن حزم ، ومثله عند البيهقي بطريق سفيان عن إسماعيل ، وأخرج البيهقي بطريق سفيان عن خالد الحذاء عن محمد بن سيرين ، قال جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إن أسلفت رجلا خمسمائة درهم ، ورهنني فرسا فركبتها أو أركبتها . قال : ما أصبت من ظهرها فهو ربا . وأخرج أيضا بطريق سفيان عن زكريا عن الشعبي أنه قال في رجل ارتهن جارية فأرضعت له : يغرم لصاحب الجارية قيمة إرضاع اللبن . وأخرج أيضا عن سفيان عن جابر عن رجل يقال له إبراهيم قال : سئل شريح عن رجل ارتهن بقرة فشرب من لبنها ، قال ذلك شرب الربا . وجابر هو الجمعي ، وإبراهيم هو النخعي . والجمعي وثقه الثوري وشعبة ، وإن طعن فيه آخرون ، والانتقطاع في رواية ابن سيرين لا يضر بعد أن علم ما يؤيده من شتى الخارج ، وبعد أن أختبر مبلغ تثبته في الروايات على الإطلاق ، وقضاء معاذ بحساب المرتن الثمرة من رأس المال أخرجه البيهقي بطريق الشافعي ، وهو بهذا المعنى ، وحديث ( لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه . له غنمه ، وعليه غرمه ) أخرجه الحاكم وغيره ، وهو نص في عود منافع الرهن إلى الراهن دون المرتن ، لكن أغلب النقاد على أنه مرسل من مراسيل ابن المسيب من غير ذكر أبي هريرة ، وزد على ذلك أن لفظ ( له غنمه ، وعليه غرمه ) مدرج في الحديث من ابن المسيب كما يقوله الزهري ، ولم يقتبه ابن حزم إلى ذلك الإرسال ، وإلى هذا الإدراج فحسنة كله بما ساقه بطريق نصر بن عاصم الانطاكي -- وهذا وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته فيمن يجهلهم لكن ذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال لا يتابع على حديثه - وقال ابن حجر : إنما هو عبد الله



ابن نصر الاصم الانطاكي ، وقد حرقه ابن حزم الى نصر بن عاصم ، فيكون منكر الحديث عند النقاد ، كما في الميزان واللسان ، وهذا هو الحديث الذي يقول فيه ابن حزم في المحلى ( ٨ - ٩٩ ) : فهذا مستند من أحسن ما روى في هذا الباب ١ هـ ورد عليه ابن حجر في التلخيص ( ص ٢٤٦ ) بما سبق من إقامته اسما مقام اسم وهما ، وكلاهما ممن لا تقوم بروايتهم الحجة ، وفي سنن البيهقي من حديث عبد الله بن سلام ، ومن حديث أبي مازيد بن عمرو بن عبد الله بن المستقرض ، وعد ذلك من الربا بما يعضد معنى ما يروى ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) ، وكذلك ما يروى في هذا المعنى عن ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك في سنن البيهقي ( ٥ - ٢٤٩ ) في باب ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) ، وقد ذكر أبو عبيد بعد أن ساق فتوى من ابن مسعود في مثل ذلك : ( يذهب إلى أنه قرض جر منفعة ) ، قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا إبراهيم بن متقذ حدثني إدريس بن يحيى عن عبد الله بن عباس حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق التميمي عن فضالة بن عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا ) - موقوف - وفي سنن البيهقي أيضاً قول ابن مسعود فيمن أقرض وشرط على المستقرض ظهر فرسه : ( ما أصاب من ظهره فهو ربا ) . وفي نيل الأوطار : وما يدل على عدم حل القرض الذي يجر إلى المقرض نفعاً ، ما أخرجه البيهقي في ( المعرفة ) عن فضالة بن عبيد موقوفاً بلفظ ( كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا ) ورواه في السنن الكبرى ( كما روى ) عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن سلام ، وابن عباس ( وأنس بن مالك ما بمعنى ذلك ) - وزدت هنا ما ردت بين قوسين ليصح النقل - ورواه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي كرم الله وجهه بلفظ ( إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جر منفعة ) وفي رواية ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك . قال عمر بن زيد

في المغني : لم يصح فيه شيء . اهـ وعمر بن زيد يريد به ضياء الدين أبا حفص  
عمر بن بدر بن سعيد الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢ هـ صاحب عدة كتب في  
الحديث منها (المغني عن الحفظ والكتاب) المطبوع قبل سنين ، وفي (زيد)  
تصنيف بتقديم ماحقه التأخير ، وليس هو بموضع للتحويل والثقة في باب  
نقد الحديث ، وتفي الصحة بحتمل معنيين كما أشرت إلى ذلك في مقدمة  
( انتقاد المغني ) المطبوع ، وحديث ( الرهن مركوب ومحلوب ) على ما فيه من  
علل سبق ذكرها بحمل ، لكنه لحقه البيان بحديث اسماعيل بن سالم بأن المراد  
ركوب المرتين وحله ، فيتنافي ذلك وتلك الآثار الموقوفة عن ابن مسعود  
 وابن عباس وأبي بردة وأنس رضي الله عنهم في تحريم كل قرض جر  
منفعة . فقرر الطحاوي أن انتفاع المرتين كان في أول الأمر ثم حرم بتحريم  
الربا ، وبتحريم كل قرض جر منفعة . وتحريم الربا من أواخر ما حرم كما  
يظهر من حديث عمر ، ولو لم يكن الحديث السابق منسوعا بتحريم الربا لما  
خالفه هؤلاء الصحابة ، وابن عبد البر وافق الطحاوي في ذلك فقال : هذا  
الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في  
صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر - عبد البخاري - في (أبواب المظالم)  
لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه اهـ فثارت ثائرة ابن حزم فقال : وأما قول هذا  
الجاهل فهو منسوخ بالنهي عن الربا بالنهي عن سلف جر منفعة ، فكذب وافك  
بعد أن زعم اختلاط اسماعيل بن سالم وانفراده بروايته ، لكن ماسبق منا هنا  
كاف في القضاء على هذا الهراء . ومن أفاض في هذا البحث إفاضة جيدة  
صاحب الروض النصير في شرح المجموع الفقهي الكبير ، لجزاه الله عن العلم  
خيرآ ، وللشيخ عبد الحى الكنتوي رسالة في هذا الموضوع سماها ( الفلك  
المصحون في حكم الانتفاع بالرهون ) جرى فيها على طريقته في التظاهر بمظهر  
الحكم في معترك الآراء ، فلا يكون من هؤلاء ولا من هؤلاء والله أعلم .

## خيار المجلس

٢٥ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا إلا أن يكون بيعهما عن خيار . حدثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن صالح ابن الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا أيوب : « عتبة حدثنا أبو كثير السحيمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا ، أو يكن بيعهما عن خيار . حدثنا الفضل ابن دكين عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن أبي الوضئ عن أبي برة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . حدثنا عثمان حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن لم يتفرقا . »

أقول : يريد التحدث عن خيار المجلس المشهور المختلف فيه بين الفقهاء ، لكن شيخ فقهاء العراق : أبا حنيفة ، وشيخ فقهاء المدينة : مالكاً رضي الله عنهما على اتفاق في المسألة ، وقلنا تجدانها على اتفاق في مسألة إلا وتكون قوة الدليل ووضوح الحجة في جانبها ، ومعها في هذه المسألة إجماع النخعي وربيعة الرأي وسفيان الثوري رضي الله عنهم أجمعين . وقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ بينكم ) يدل على أن البائع والمشتري بمجرد نطقهما بما يدل على رضئ كل منهما حل لكل منهما التصرف فيما يخصه من ثمن ومبيع . وتعليق هذا الحل على مفادتهما المجلس وتفرقا بالابدان يكون مخالفة صارخة لحكم تلك الآية الكريمة بخلاف ما إذا حل الحديث المذكور على التفرق بالاقوال بمعنى أن أحدا المتساويين إذا أوجب البيع بثمن فله حق الرجوع ما لم يقبل الآخر ، فإذا قبل الآخر قبل

رجوع الموجب ثم البيع من غير أن يكون لأحدهما حق الرجوع لأنهما لم  
يفترقا بالقول قبل تمام البيع بخلاف ما إذا بادر الأول بالرجوع قولاً قبل  
نطق الآخر بالقبول ، فالبايع والمشتري مادام لم يفترقا من الإيجاب والقبول  
فهما متبايعان حقيقة ، فلا أول في حالة إنشاء البيع أن يرجع قبل قبول الآخر ،  
وللاخر عدم قبول عرض الأول ، أما إذا أوجب الأول وبادر الثاني بالقبول  
فليس لأحدهما حق الرجوع لتمام البيع بنطقهما الكلمتين الداليتين على التراضي  
وحمل الحديث على هذا المعنى موافق للآية الكريمة كل الموافقة . وأما إذا حمل  
على مفارقة أحدهما المجلس بإطلاق البيعين أو المتبايعين عليهما في هذه الحالة  
إنما يكون باعتبار ما كانا عليه حالة نطقهما - بكلمتي الإيجاب والقول - الذي  
يسبق مفارقة أحدهما المجلس ، فيكون هذا الاتجاه خروجاً عن مقتضى اللغة  
وعن منطوق الآية في آن واحد ، بل عن مدلول حديث النهي عن بيع الطعام  
قبل الاكتيال المفيد بإباحة بيعه بعد الاكتيال ، ولولم يفترقا بالأبدان - وهذا  
الحديث مخرج في الصحاح - والتفرق بالأقوال هو الشائع في الكتاب والسنة  
في معنى التفرق ومشتقاته . قال الله تعالى ( واختصموا بحمل الله جميعا  
ولا تفرقوا ) وقال تعالى ( وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ) وقال سبحانه  
( وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم  
( افرقت اليهود . الحديث ) ، وليس المراد في شيء من ذلك التفرق بالأبدان ،  
بل التفرق بالأقوال ، بل التفرق بالأبدان من شأنه افساد العقود لإتمامها ،  
ألا نرى أن مفارقة المجلس قبل التقابض في عقد الصرف ، وقبل القبض  
لرأس المال في عقد السلم مفسدة للعقد ، وكذا يتم ملك الأبضاع والإجازات  
وسائر التصرفات بالعقد لا بالفرقة بعد العقد ، فيكون حمل الحديث على التفرق  
بالأبدان خروجاً عن الأصول ، وابتعاداً عن مقتضى الكتاب ، وموجب اللغة  
بخلاف حمله على التفرق بالأقوال ، فانه إجراء للفظ التفرق على المعنى المشهور  
في الكتاب والسنة ، وابتعاد عن المجاز في معنى البيعين ، وموافقة لمقتضى  
كتاب الله كما أوضحنا ذلك كله آنفاً ، فأستغرب ميل ابن عبد البر من هذا

الرأى النير الحجة إلى خلافه كما فعل في الجهر بالسمة مخالفاً لامامه في المسألين ، وأما ما يروى عن ابن عمر من قيامه من مجلس عقد البيع لاتمام العقد فليس بنص على أن خيار المجلس من مده حتى يصح عد تأويل الراوى هو الأجدر بالقبول ، لأنه يحتمل أن يكون احتاط لنفسه لئلا يحكم عليه كما يرى خيار المجلس ، والخلاف فيه معروف ، كما حدث له في عقد بيع بالبراة من العيب ، وألزمه عثمان بما لا يراه هو كما هو مدون في الموطأ وغيره ، والعالم كثيراً ما يحتاط في عقودهم بالأخذ بما لا يراه هو في موضع ربما يرى القاضي فيه خلاف رأيه ، بل ما يروى عن ابن عمر من قوله ( ما أدركت الصفقة حيا فهو من مال المبتاع ) من الدليل على أنه لم يكن يرى المفارقة بالأبدان من تمام البيع ، كما أسند الطحاوى ذلك بسنده اليه ، وقد أطال أبو بكر الرازى الجصاص النفس في أحكام القرآن في تأييد حجج أصحابنا في المسألة ، لكن البيهقي أطلق عنان لسانه في التطاول على الطحاوى كما هو عادته كلما ضاقت طرف احتجاجة لمذهبه مع أن ذلك لا يزيد إلا انهزاماً ، وقد كالم له بكيه مرتضى الزيدى في عقود الجواهر ، وكشف عن صنيع البيهقي ساحنا الله ، ووقانا شر العصية الباردة .

### سجود السهو بعد الكلام

٣٦ - وقال ايضا : « حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد الكلام . حدثنا أبو خالد عن هشام عن محمد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ تكلم ثم سجد سجدتي السهو . حدثنا ابن علية عن خالد عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران ابن حصين أن النبي ﷺ صلى ثلاث ركعات ثم انصرف ، فقام اليه رجل يقال له الخرباق فقال : يا رسول الله أنقصت الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قال : صليت ثلاث ركعات فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم سلم . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا تكلم فلا يسجد هما . »

أقول: تلك أحاديث منسوخة بفسخ الكلام في الصلاة بأحاديث كثيرة منها حديث معاوية بن الحكم أن النبي ﷺ قال: (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) أخرجه مسلم، وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جداً فيكون ناسخاً لما سواه. قال النووي: فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقاً لحاجة أولئير حاجة، ولصلحة الصلاة أو لغير مصلحتها، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لداخل ونحوه سبغ إن كان رجلاً وصفت إن كانت امرأة. هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهم، والجمهور من السلف والخلف، وقال الأوزاعي: يجوز الكلام لصلحة الصلاة اهـ وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كبير، وهو إنما أسلم في طم خير، وكذا عمران بن حصين إنما أسلم عام خير، فلا يكون حينها هنا إلا مرسلان تقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة، فلا يمكن أن يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر، والخرباق اسمه حمير وهو ذو الشمالين وذو اليدين جميعاً كما في جامع الأصول لابن الأثير، فتكون تلك الأسماء لمسمى واحد لا لأشخاص متعددة حتى يتصور تعدد القصة، وأما توهم تعدد القصة بمناسبة ماورد في بعض طرق الحديث من لفظ (رجل من بني سليم) وكون ذى اليدين خزاعياً فردود حيث إن هذا من بني سليم ابن ملكان، وهو من خزاعة فهو إذن سليمي خزاعي، ولو كان من بني سليم ابن منصور لكان لهذا التوهم وجه كما في آثار السنن لمولانا النيموى، وفتح الملهم لمولانا العثماني، ووجوه الاضطراب في حديث أبي هريرة مشروحة في فتح الملهم شرحاً مستوفياً - بحيث لا يدع احتمال حضور أبي هريرة في تلك الصلاة حتى يتوهم أن ذلك مما لم يشمله النسخ، ومن أراد المزيد فليراجع الجوهر النقي وآثار السنن وفتح الملهم، فإن فيها ما لا يدع أى شبهة في المسألة والله أعلم.

## أقل المهر عشرة دراهم

٣٧ - وقال أيضا : « حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن رجلا تزوج على عهد النبي ﷺ على نعل فأحار النبي ﷺ نكاحه . حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : انطلق فقد زوجتكها فعلمها سورة من القرآن . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليبة عن حده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من استحل بدرهم فقد استحل . حدثنا خصص عن حجاج عن عبد الملك بن المغيرة الطائي عن عبد الرحمن السيلاني قال : حطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أنكحوا الأيامي مكم . فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ما العلاق بينهم ؟ قال : ما تراضى عليه أهلوه . حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن قتادة بن أنس قال : تزوج عبد الرحمن بن عوف على وزن نواة من ذهب قومت ثلاثة دراهم وثلاث . حدثنا حمص عن عمرو عن الحسن قال : ما تراضى عليه الزوج والمرأة فهو مهر . حدثنا معتمر عن ابن عون قال : سألت الحسن ما أدنى ما يتزوج عليه الرجل ؟ قال : وزن نواة من ذهب . حدثنا وكيع عن سفيان عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال : لو رصيت بسوط كاهن مهرأ . حدثنا وكيع عن سفيان عن عمير الحمصي عن عبد الملك بن عميرة الطائي عن ابن السيلاني قال : قال النبي ﷺ : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحله ) قالوا يا رسول الله : فما العلاق بينهم ؟ قال : ما تراضى عليه أهلوه . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يتزوجها على أقل من عشرة دراهم . »

أقول : عاصم بن عيسى في الحديث الأول ضعيف لا يحتج به عبد ابن معين وغيره ، والحديث الثاني مخرج في الصحاح والسنن ، لكن اختلفت ألفاظه حد الاختلاف حتى اتسع نطاق النظر فيه عند أهل العلم ، ومن ألقاه ما في فتح الباري ( ٩ - ١٦٥ ) من حديث ابن مسعود ( قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها ) وهذا مما يستأنس به ، وإن طعن

فيه الدارقطي والبيهقي باقراد عتبة بن السكن بروايته، لكنها عن لا يتعاشون من تسوية الأدلة على موافقة المذهب، وابن أبي حاتم ذكره ولم يضمن فيه، بل وثقه ابن حبان على طريقته في التوثيق، وقال: يخطئ ويخالف، ولم يقع اتهامه بالكذب في كلام أحد قل البيهقي، ولذا ارتاب صاحب الجوهر النقي في كلام البيهقي فيه، وعنه هذا من أصحاب الأوزاعي، وفي التقييد لابن عسد البر. قال مالك وأبو حنيفة، وأصحابها والليث: لا يكون القرآن ولا تعليمه مهرًا، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال لقوله تعالى (أن تبتنوا بأموالكم) ولذكره تعالى في النكاح الطول، وهو المال، والقرآن ليس بمال إلى آخر ما ذكره ابن عبد البر، ونقل تمامه صاحب الجوهر النقي، قال الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنتموا بأموالكم) وقال تعالى (ومن لم يستطع منكم طولًا أن ينكح المحصنات)، ومن المقرر في حديث بروع بنت واشق أن عدم ذكر المهر عند العقد لا يمنع صحة النكاح، لكن على الزوج مهر المثل، وحديث بروع صحيح عند الترمذي والمالك وغيرهما حتى قال محمد بن يعقوب الشافعي الحافظ: لو حضرت الشافعي لقميت على رؤس أصحابه وعلت: قد صح الحديث فقل به أه كما في الجوهر النقي وغيره، والمهر هو مال ذوبال في كتاب الله للآيتين المذكورتين، ومأمع الرجل من القرآن في ذلك الحديث ليس بمال فلا يكون مهرًا، وكذا تعلمه لا يكون مهرًا للنهي عن الأكل بالقرآن، والتعويض عنه بشيء من أمور الدنيا، فيكون هذا العقد بغير تسمية مهر متأجيل أداء الموضع ومهر المثل إلى وقت السعة على ما يدل عليه حديث ابن مسعود السابق، فذكر القرآن في الحديث لتعظيم شأنه، والإرشاد إلى تعليمه كزوج أبي طلحة أم سليم على الإسلام، على أن الزوج بامرأة وهبت نفسها من غير صداق من خصائص النبي ﷺ، بصر الكتاب، فلا مانع من أن يكون الزوج من غير مهر من خصائصه كما حمل الليث الحديث على ذلك حيث قال: (لا يهرز هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يزوج



بالقرآن) في حديث محمد بن حميد بن هشام الرعيني عند الطحاوي . واليئ منزلة  
في الحديث والفقه والورع غير منكرة ، وقد مال كثير من كبار المالكية إلى  
قوله هذا ، وفي قول أصحابنا جمع بين الأدلة من غير خروج على الأصول .  
وأما الحديث الثالث ففي سنده ابن أبي ليبة : ضعفه الدارقطني وغيره ، وأما  
الحديث الرابع ففي سنده حجاج بن أرطاة ، وعبد الرحمن ابن السلمي ، وهما  
ضعيفان لا يحتج بهما عند الدارقطني وغيره ، ومع ذلك هو مرسل . وأما  
الحديث الخامس ثابت إلى لفظ ( على نواة من ذهب ) وأما تفدير ذلك  
وتقويمه بثلاثة دراهم وثلاث ، فلا يصح لأن في السند حجاج بن أرطاة ، وقد  
نص على تضعيف هذا الحديث ابن حجر في ( ٩ - ١٨٦ ) من فتح الباري ،  
وقال بعض المالكية : النواة عند أهل المدينة ربع دينار . قال ابن حجر : يؤيد  
هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في حديث آخر . قال أنس : جاء وزنها  
ربع دينار . فيكون هذا حجة أهل المدينة كما أن حجة أهل العراق هو  
ما أخرجه ابن أبي حاتم . حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن  
عباد بن منصور حدثنا القاسم بن محمد سمعت جابر أ رضى الله عنه يقول : سمعت  
رسول الله ﷺ : ولا مهر أقل من عشرة أ . وقال الحافظ البرهان الحلبي  
المعروف بسط العجمي في « التقيح شرح الجامع الصحيح » ، قال البغوي :  
لأنه حسن ، وقال فيه رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله  
الأودي بسنده . راجع فتح القدير لابن الهمام ، وهذا الحديث المرفوع بهذا  
السند يقطع كلام كل خطيب ، وينفي عما ورد طرق ضعيفة عند الدارقطني  
والبيهقي وغيرهما ، وبهذا يكون المهر مالا ذابال تقطع به اليد ويستباح به البضع ،  
وأما التزوج بخاتم من حديد فنسوخ بالهي الوارد في المنع من استعماله عند  
القاضي أبي بكر بن العربي ، فيكون قول مالك وأبي حنيفة في الدروة من  
الإصابة . وأما ما بعد تلك الأحاديث من الأقوال فأقوال لبعض العلماء غير  
مرفوعة ، فلا تقوم بها حجة ، وأما الخبر الأخير ففي سنده ابن السلمي السابق  
الذكر ، ومع ذلك هو مرسل .

## هل يكون العتق صداقا

٣٨ - وقال أيضاً : « حدثنا هشيم عن عبد العزيز بن صيب عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ أعتق صفية وتزوجها قال . هل ما أعتقها ؟ قال : أعتقها نفسها ، جعل عتقها صداقا . حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : قال علي : إن شاء أعتق الرجل أم ولده وجعل عتقها مهره . حدثنا أبو أسامة عن يحيى بن سعيد : قال : قال سعيد بن المسيب : من أعتق وليدته أو أم ولده ، وجعل ذلك لها صداقا ، رأيت ذلك جائزاً له . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز إلا بمهر . »

أقول : أخذ بظاهر الحديث الأول سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ، وعطاء وطاوس ، والشعبي والزهرى ، والاوزاعي والثوري ، وأبو يوسف وأحمد وإسحاق فقالوا . إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقا صح العقد والعتق والمهر ، وعند باقي الأئمة . أبي حنيفة والليث ، ومالك وابن شبرمة ، ومحمد وجابر ابن زيد وزفر لا يجوز ذلك ، وأجابوا عن الحديث أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم من جهة أن من خصائصه تزوج من وهبته نفسها بغير صداق ، وهذا أيضاً من غير صداق ، فلا يجوز لأحد بعده مثل ذلك ، فالتبني صلى الله عليه وسلم له أن يصدق وأن لا يصدق بعد العتق ، وقال أبو حنيفة : إن فعل ذلك رجل وقع العتاق ، ولها عليه مهر المثل ، فإن أبت أن تزوجه تسمى له في قيمتها ، وقال مالك وزفر : لا شيء له عليها ، واختلفت الرواية عن الشافعي ، فاختلف قول أصحابه ، وقد ذكر الترمذي أنه مع الطائفة الأولى مع أن أكثر أهل العلم يعدونه من الطائفة الثانية ، ومعنى ( أعتقها وتزوجها ) أعتقها ثم تزوجها ، فلما لم يعلم أنس أنه ساق لها صداقا قال : أعتقها نفسها ، ولذا قال أبو الطيب الطبري الشافعي وابن المربط المالكي ومن تبعها نظراً إلى الأصول العامة : إنه قول أنس قاله ظناً من قبل نفسه ولم يرفعه ، وربما يؤيد ذلك حديث رزينة عند البيهقي المفيد أن رزينة حملها

النبي صلى الله عليه وسلم مهراً لصفيه ، لكن في إسناده مقال من جهة أن فيه ثلاث نساء مجهولات : وهن علية بنت السكيت ، وأما أمينة ، وأمة الله بنت رزينة الصحابية ، لكن يقول الذهبي : ما علمت في النساء من اتهمت ، ولا من تركوها ، ومن يذكرن أيضاً في حديث العاشوراء ، وأما رجال السند وثقات ، فيستأنس بهذا الخبر في المسألة ، والمجتهد لا بد له من استعراض جميع ماورد في شأن المسألة ليستخلص من بينها الصواب الناصح ، وقد يقال إن قول صفية عند الطبراني ( وجعل عتقي صداتي ) يفيد أن أنساً لم يقل القول السابق من قبل نفسه ، لكن في سننه أناس مجاهيل ، وإن ذكرهم ابن حبان في الثقات على قاعدته المعروفة ، ولا يخرجهم ذلك عند الآخرين من عداد المجاهيل والله أعلم . وعن نص على كون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ يبيح بن أكرم والشافعي رضي الله عنها في روايتي أحمد بن محمد البرقي ، والمزني عند البيهقي ( ٧ - ١٢٨ ) ومن أدلة هذه الطائفة حديث ابن عمر عند الطحاوي بروايته عن أحمد بن داود عن يعقوب بن حميد عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جوريرة في غزوة بني المصطلق فأعتقها وتزوجها ، وجعل عتاقها صداقها . ثم قال : هو من معد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا أنه يجدد لها صداقاً ، فيدور قوله هذا بين أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون حجة من غير كلام ، وبين أن يكون من قوله لدليل دل عند على الخصوصية ، وعلى كل حال يدل ذلك دلالة واضحة على أن ذلك من خصوصيته صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث جوريرة طول لا يتسع المقام لنقله كله ، وفيما ذكرنا كفاية ، والله سبحانه أعلم .

## إقتداء المتفل بالامام في الفجر

٣٩ - وقال أيضا : حدثنا هشيم أخبرنا يعلى بن عطاء حدثني عامر بن الأسود عن أبيه قال : شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حته . قال : صليت معه صلاة الصبح في مسجد الحيف ، فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه . قال : عليهما ، فأنى بهما ترعد فرائصهما . فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالا : يا رسول الله كنا قد صلينا في رحالنا . قال : فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فانها لكما نافلة . حدثنا وكيع عن سفيان عن زيد بن أسلم عن بسر أو بشر بن محجن الدبلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تعاد الفجر .

أقول : بل قول أبي حنيفة بعدم الإعادة يشمل الفجر والعصر والمغرب ، فقصر الأمر على الفجر يكون تفصيلاً ، وقد وقع في الحديث الأول في أصلنا ( حدثني عامر بن الأسود ) والصواب ( حدثني جابر بن يزيد بن الأسود ) كما في الأصول الصحيحة ، وزيد هذا صحابي ، ووقع في الحديث الثاني في أصلنا ( عن بسر أو بشر ) على الترديد ، فالأول بالضم وإسكان المهملة . ضبط مالك في الموطأ ، والثاني بالكسر وإسكان المعجمة . ضبط سفيان الثوري ، وشيخ وكيع هنا هو الثوري ، ونقل الدارقطني رحمه الله إلى الإهمال ، لكن ابن المديني رواه بالإعجام على ما ذكره ابن عبد البر ، بل الطحاوي أيد الإعجام بالنقل عن أهل بيت هذا الراوي ، ووقع مثل هذا الترديد في رواية وكيع لهذا الحديث في مسند أحمد ، فلعل الشك فيه من وكيع كما في تهذيب التهذيب ، وبشر هذا ذكره ابن حبان في الثقات على طريقته في توثيق المجاهيل ، وقال ابن القطان القاسي : لا يعرف حاله على طريقته في عدم الاعتداد بتوثيق المتأخر ، ومما على طرفي نقيض ، وحديث يزيد في صلاة الفجر ، وحديث

عجن في مطلق الصلاة عند مالك وابن جريج، وفي صلاة الظهر أو العصر في رواية سليمان بن بلال عند الطحاوي (١ - ٢١٣) فيعارضها حديث النبي عن الصلاة بعد الفجر والعصر المخرج في الصحاح والسنن على التواتر في نظر كثير من النقاد. راح عمدة الصاري (٢ - ٥٨٨)، فيؤخذ بحديث النبي ليكون أقوى الدليلين، وحديث يزيد صححه الترمذي بذلك اللفظ، لكن الشافعي قال في قديمه: إسناده مجهول كما في سنن البيهقي (٢ - ٣٠٢) وبين هناك وجهه فقال: يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه جابر، وجابر ليس له راو سوى يعلى بن عطاء. ثم قال: لكن له شواهد، فيصح الاحتجاج به. وقد رد عليه صاحب الجوهر النقي بأن أفراد راو عن صحابته لا يوجب رد روايته، وكمن هذا القليل في الصحيحين، ثم قال: يعلى بن عطاء لم ينفرد عن جابر، بل تابعه عبد الملك بن عمير في الرواية عن جابر في حديث بقية عند ابن منده. هكذا أيد صحة الحديث على خلاف رأى الشافعي في قديمه، وفيه أن بقية مدلس وقد عمن، وهناك متابع آخر في رواية أبي حنيفة، وهو الهيثم بن أبي الهيثم، وقد أثبت عليه غير واحد، إلا أن في هذه الرواية ذكر الظهر بدل العصر كما في جامع المساند للخوارزمي (١ - ٤٤٠)، وفي حديث عجن اضطراب في تعيين الصلاة. هل كانت الظهر أم العصر أم غيرهما كما سبق. وهذه الاضطرابات لا تعين صلاة الفجر ولا صلاة العصر، فلا يمكن أن يعارض حديث جابر بن يزيد، وحدث عجن ذلك الحديث المتواتر في النبي عن الصلاة بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر حتى كان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة، وهكذا كان يفعل ابن عباس أيضاً، وإذا جربنا على طريقة الترجيح بين الروایتين عن جابر، فرواية مثل أبي حنيفة في قبه ويقطعه، ومنعه من الرواية إلا بما استمر حفظه من آن العمل إلى آن الأداء بفضل على مثل هشيم في تأخر طقته وتدليسه، وعدمه عن الفقه، ومثل الهيثم في ثناء أمثال شعبة وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم بفضل على مثل يعلى بن عطاء في أفراد السائي وابن حبان بتوثيقه

فيبقى ذلك الحديث المتواتر سليماً من المعارضة ، فثبت منع من صلى وحده  
 الفجر أو العصر أو المغرب من أن يقتدى بإمام يصلي إحدى تلك الصلوات،  
 والمنع في المغرب من جهة أنه لم يعرف في الشرع التنفل بالبتراء إلا إذا ضم  
 في المغرب إلى الثلاث رابعة لتكون شفعاً فيهن الخطب . ولذا ترى مالكا  
 يروى في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : ( من صلى المغرب  
 أو الصبح ، ثم أدركهما مع الإمام ، فلا يعد لهما ) ، وفي معاني الآثار : ( حدثنا  
 يونس حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا ابن لهيعة حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن  
 ناعم بن أجبل - مولى أم سلية - قال : كنت أدخل المسجد لصلاة المغرب  
 فأرى رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوساً في آخر  
 المسجد ، والثلاث يصلون فيه قد صلوا في بيوتهم ) . فيكون هذا دليلاً على أن  
 حديث محجن في رواية زيد بن أسلم ليس بعام ، بل خص منه المغرب كما  
 رخص الفجر والعصر صحيح أخرى على تقدير صحة حديث محجن ، فإن قيل :  
 إن في رواية الطحاوي ابن لهيعة ، وهو ممن لا تقوم بروايته الحجة . قلت :  
 هذا فيما رواه بعد الاختلاط . وأما رواية قدماء أصحابه عنه فصحيحة عند  
 النقاد حتى نصوا على صحة رواية العبادة عنه - وهم ابن وهب وابن المبارك  
 وابن يزيد المقرئ - يريدون من أدركه قبل اختلاطه سنة ١٦٩ هـ بسبب  
 إحتراق أكثر كتبه ، وعبد الله بن يوسف التليسي - شيخ البخاري - مات  
 سنة ٢١٨ هـ عن ثمانين سنة ، فيكون التليسي إذ ذاك ابن إحدى وثلاثين سنة ،  
 ومع أبي حنيفة في المنع من الاقتداء في غير الظهر والعشاء أبو يوسف ومحمد  
 رحمهم الله تعالى . وقال محمد في الموطأ بعد أن أسند حديث محجن : ( إذا جئت  
 فصل مع الناس وإن كنت قد صليت ) ، وأثر ابن عمر ( من صلى صلاة  
 المغرب أو الصبح ، ثم أدركهما فلا يعد لهما غير ما قد صلاهما ) - وقد سبق

لفظ الليث - وأثر أبي أيوب فيمن صلى ثم أتى المسجد : « وهذا كله ناخذ ،  
ونأخذ بقول ابن عمر أيضاً أن لا نعيد صلاة المغرب والصبح لأن المغرب  
وتر ، فلا ينبغي أن يصلى التطوع وترأ ، ولا صلاة تطوع بعد الصبح ،  
وكذلك العصر عندنا ، وهى بمنزلة المغرب والصبح ، وهو قول أبي حنيفة ،  
وأحاديث المنع من التفل بعد العصر معروفة .

## تكرار الجماعة

٤ - وقال أيضاً . « حدثنا عبدة عن ابن أبي عروبة عن سليمان الناجي  
عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال . سمع رجلاً وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
قال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم . أيكم يتجر على هذا ؟ قال .  
فقام رجل من القوم فصلى معه . وذكر أن أبا حنيفة قال . لا تجمعوا فيه .  
أقول . يعنى مرتين ، وفى نصب الراية . إقامة الجماعة مرتين فى  
المساجد منها مالک ، وأجزأها الباقر . وفى التحقيق لابن الجوزى  
قال أبو حنيفة : لا تجوز إعادة الجماعة فى مسجد له إمام راتب اهـ . ومنه  
ابن مسعود وعطاء وأشهب وأحمد وإسحاق تجوز تكرير الجماعة فى كل المساجد  
لاطلاق الحديث الوارد فى فصل الجماعة ، ولحديث الباب ، ومنه سالم  
والقاسم ، وأبى ملاية والثورى ، ومالك واللبث ، وابن المبارك والأوزاعي ،  
وأبى حنيفة والشافعى أن لا يجمع مرتين فى مسجد جمع فيه خذراً من تقليل  
الجماعة الكبرى ، وخوفاً من تفريق كلمة المسلمين ، وذلك فى غير الحرمين  
والمسجد المطروق ، فإن تعدد الجماعة فيها لا يكره عندهم ، فيظهر بذلك ما فى  
( نصب الراية ) و ( التحقيق ) من علم الاستيفاء . راجع عمدة القارى  
( ٢ - ٦٨٩ ) ، وقال العلامة التهانوى فى إعلاء السنن ( ٤ - ٢٩٠ ) عند  
كلامه فى حديث مسلم فى إحراق المتخلفين عن الجماعة . دل الحديث بعبارة

على أن الجماعة الأولى هي التي نذب الشارع إلى إتيانها كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم (ممنعت أن آمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها، فأمر بهم، فيحرقوا. الحديث) فلو كانت الجماعة الثانية مشروعة لم بهم بأحراق من تخلف عن الأولى لاحتمال إدراكه الثانية. إذا ثبت هذا فنقول: إن وجوب الإتيان إلى الجماعة الأولى يستلزم كراهية الثانية في المسجد الواحد حتماً، فانهم لا يجتمعون إذا علوا أنهم لا يفوتهم الجماعة الثانية... وفي الجامع الصغير (للإمام محمد): رجل دخل مسجداً قد صلى أهله فيه، فانه يصلي فيه بغير أذان وإقامة. لأن في تكرار الجماعة تقليلها حيث لا يخاف كل واحد فواتها، وخصت الكراهة بمسجد المحلة لانعدام علقتها في مسجد الشارع والسوق ونحوهما، وهذا هو منذهب أبي حنيفة، وإليه ذهب مالك والشافعي، ولم يكره ذلك أحد لحديث الباب، لكن كلامنا في اقتداء المفترض بالمتنفل لا اقتداء المتنفل بالمفترض كما هو الظاهر من حديث الباب. لأن الصلاة معه تدل على أن مدخول (مع) هو المتبوع. وحديث أنس في البخاري معلقاً وصله ابن أبي شيبة وقال: لجماء أنس في نحو عشرين من قتيانه، فأذن وأقام وصلى، فهو يحتمل أن يكون المسجد مسجداً للطريق أو نحوه مما لا يكرهون تكرار الجماعة فيه سواء كان في بني ثعلبة، أو بني رفاع، وهو كان طاب سبيل مع قتيانه، ولولا كراهة التكرار لما كان الأسود بن يزيد يذهب إلى مسجد آخر لم يصل فيه توخياً للفضل كما علق ذلك البخاري عنه أيضاً، وفي المدونة عن مالك عن سالم أنه دخل مسجد الجمعة، وقد فرغوا من الصلاة فقالوا: ألا تجمع الصلاة؟ فقال سالم: لا تجمع صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين، وقال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد، وربيعة والليث مثله. وحمل على ذلك أصحابنا حديث النسائي (لاتصلوا صلاة في يوم مرتين) وفي إعلاء السنن بسط واف في المسألة فليراجع من يريد المزيد.



## قتل الحر بالعبد

٤١ - وقال أيضاً : « حدثنا عبد الرحيم عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال من قتل عبده قتلناه ، ومن جدد عبده جددناه . وذكر أن أباحية قال : لا يقتل به . »

أقول : في سند هذا الحديث ابن أبي عروبة ، وهو محتلط مدلس وقد هتق وقاتده أيضا مدلس وقد عنعن ، والحسن أرسله ، والكلام في مرسلاته معروف ورواد الطيالسي بعد الحسن سمرة فيكون متصلا عن ابن المديني ، لكن رغب أكثر أهل العلم عن رواية الحسن عن سمرة حتى قال شعبة وابن معين : لم يسمع الحسن من سمرة بل نسي الحسن هذا الحديث فقال : لا يقتل حر بعد فلا ينقض هذا الخبر حجة في سفك دم مسلم حر قتل عبده ، ولذا لم يأخذ الأئمة الأربعة بهذا الحديث ، بل اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده ، فإنه لا يقتل به ، ولو كان متمسدا كما في الاشراف على مذاهب الأئمة الاشراف لابن هيرة الورير الحنبلي - وهو قطعة من كتابه المسمى بالإفصاح في شرح الصحاح - وأما إذا كان الجاني على العبد غير سيده فيقتص منه أبو حنيفة . قال ابن عبد البر في الاستذكار : اتفق أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري وابن أبي ليلى وداود أن الحر يقتل بالعبد ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وبه قال ابن المسيب والنخعي اه ، ودليل الخطاب في قوله تعالى ( والعبد بالعبد ) ليس من الدلالات المعتبرة في الأدلة عدمه على أن حديث ( المسلمون تتكافأ دماؤهم ) تكاد أن يكون متواترا ، فلا يهدر دم العبد المسلم إذا كان قاتله غير مالك ربه ، وأما مالك والشافعي وأحمد فلا يرون قتل الحر بالعبد مطلقا ، والله سبحانه أعلم .

## طلوع الشمس أثناء الصلاة

٤٢ - وقال أيضاً : وحدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الصلاة ، ومن أدرك من صلاة الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس لم تجزئه .

أقول : ليس في هذا الحديث تعرض لاتمام الصلاة أثناء الطلوع أو الغروب ، وبني محتمل المعان ، فلا يناهض الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عن الصلاة عند الطلوع والاستواء والغروب من رواية عنه بن عامر عند مسلم ، ورواية زيد بن ثابت وابن عمر ، وعمرو بن عبسة وسمرة وغيرهم عند الطحاوي والبيهقي وابن حزم وغيرهم ، بل لا بد من حمل على معنى لا يصادم تلك الأحاديث المتواترة الصريحة في الدلالة على النهي عن الصلاة في تلك الأوقات مطلقاً بدأ واستمراراً ، ورغم ابن حزم نسخها بحديث ( من أدرك ركعة من العجر ) وحديث ( فإذا سئ أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ) وحاول تبعاً لداود أن يحكم المحتمل على الصريح ، وركض وراهما ابن القيم في أعلام الموقعين مع أنه لا متمسك لهم في الحديثين إلا إذا كان المحمّل يقص على الصريح ، وقد قال ابن حجر في حديثه ( من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ) : طاهره أنه يكتفى بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، وقد اختلفت ألفاظ الرواة في هذا الحديث كما في عمدة القاري ( ٢ - ٥٥٦ ) وكثيراً ما يريد هذا الراوي ما ينقصه الآخر في حديث واحد ، باستعراض جميع ما ورد يتمكن الناقد من التمييز بين ما هو رواية أصلية ، وبين ما هو رواية بالمعنى ، فيجلى أمامه الموقف فيما يؤخذ به وفيما يهجر ، وبعد ثبوت الإجماع الذي ذكره ابن حجر المانع من

الآخذ بظاهر الحديث ( من أدرك من الفجر ركعة ، الحديث ) لابد من تطلب  
المعنى المراد باستعراض جميع ماورد في هذا الباب ، فنظر إلى حديث البخارى  
( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) وحديث مسلم ( من أدرك  
ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك ) وحديثه الآخر ( من أدرك ركعة  
من الصلاة فقد أدرك ) جعل حديث الباب في المسبوق كذلك الحديث  
لبخارى ، وهذين الحديثين لمسلم ، فيكون الحديث عنده بمعنى أن المسبوق  
بادراكه الركعة مع الامام يكون أدرك فضل الجماعة بشرط إتمامها قبل الطلوع ،  
لأن ادراكه الركعة قبل الطلوع لا ينافي إتمام الصلاة قبل الطلوع ، إذ لم يذكر  
في الحديث المضى على الصلاة أثناء الطلوع ، وذكر الفجر والعصر هنا باعتبار أن  
منتهى الوقت فيها مشهود ملبوس ، وإلا فغنى الحديث علم بجميع الصلوات  
المقروضة ، فيكون المراد بالخاص هنا هو العام لاتحاد مجزئتها في الرواية ،  
كحديث المصريين عند أبي داود ، فيكون الحديث بمعنى أنه أدرك فضل  
الجماعة بمختلف المضاف ، ويصح أيضاً حمله على معنى أن من أدرك زمن ركعة  
فقد أدرك الوحوب ، فيجب عليه أن يصلى صلاة ذلك الوقت كاسلام الكافر ،  
واحتلام الصبي ، وطهر الحائض في زمن يسع ركعة من آخر الوقت كما روى  
ذلك سحنون في المدونة عن ابن وهب بلاغا عن أناس من أهل العلم ، لكن  
يمكر هذا التأويل لفظ ( فليتم صلاته ) في رواية يحيى بن أبي كثير عند  
البخارى ، ولفظ ( فقد تمت صلاته ) في رواية يحيى أيضا عند الطحاوى وغيره ،  
وكلاهما منافي للفاظ باقى الرواة فى الصحيحين ، ويحيى بن أبى كثير وإن  
كان من رجال الصحيحين ، لكنه معروف بالتدليس ، وقد عنعن بأقل أحواله  
أن يكون مرجوح الرواية فيها يخالف به جمهرة الرواة ، واللفظ الثانى يعصه  
الاجماع المتيقن ، والاعتراض بحديث ( فقد تمت صلاته ) بما ذكره الطحاوى ،  
فن الغريب أن يحاول ابن حجر الرد عليه بضعاته . وأما حديث البيهقى  
( فليصل إليها أخرى ) فبعد طلوع الشمس بنصه ، وكلامنا فى الصلاة أثناء  
الطلوع على أن فى سنده عن عتبة ابن أبى عروبة وقائدة وهامد لسان ، ويرجح

البدر العيني أن النهي حاصر ، وحديث الباب مبيح بظاهره ، فيكون الحاضر هو الذي يؤخذ به . لأن الإباحه هي الأصل ، فيكون المسوخ هو الإباحه ، وإلا تعدد النسخ ، وهو خلاف الأصل ، لكن مذهب الحنفية تجويز عصر اليوم عند الغروب بالإجماع ، فيخص النسخ بالفجر لأن الكراهة تبدأ بطلوع حاجب الشمس في صلاه الفجر بخلاف العصر ، فإن الكراهة تنتهي فيه بغروب حاجب الشمس ، فيخالف آخرهما كالا ونقصاً ، فالجزء الملاصق بأداء الفجر كامل ، هو سبب الوجوب فلا يؤدي إلا كاملاً ، بخلاف الجزء الملاصق بأداء العصر في آخر الوقت فإنه ناقص فيؤدي ناقصاً ، ويرى الطحاوي النسخ في الجالدين : الفجر والعصر جميعاً ، فيشمل النهي عنده ، ولعله لا يسلّم الإجماع في جانب العصر ، وابن حزم عكس الأمر ، وقال بنسخ النهي بحديث الباب المجمل وبحديث ( فليصلها إذا ذكرها ) لكن يكون في ذلك تكرير للنسخ فيهدم هكذا مصراً لبني كوعا ، على أن في روايات حديث ليلة العريس الأعماظ يدل على أنه عليه السلام لم يادر بالقضاء ، بل اسطر إلى ارتفاع الشمس ، ثم توضعاً وبوصاً ووصلوا ، ولم يكن ذلك لمحذورات انتقال من موضع اليوم كما يريد أن يومه ابن حرم ، وعند الطحاوي وابن حزم الأعماظ صريحة فيما قلنا رغم أنف ابن حرم ، ويكون المصلي أثناء القضاء على ذكر حتماً عما نام عنه أو نسيه ، وهذا كاف في الامتثال من غير حاجة إلى أن يكون القضاء في أن الاستيقاظ أو آن الذكر ، بدليل تلك الأماظ في روايات حديث ليلة التريس ، ولا دلالة في لفظ ( إذا ) على العموم ، بل هو عند اسمعاله بمعنى الشرط من أدوات الإهمال عند المناطقه كلفظ ( إن ) ، بل إذا استعمل ( إذا ) بمعنى الشرط لم يبق فيه معنى الوقف عند الكوفيين ، وإليه ذهب أبو حنيفة بخلاف البصريين ، وابن القيم جعل المجمل سيئاً والمبين مجحلاً ، فغلب الحقيقة في أحلام الموقعين ، وأطال في أشعب على عادته وسرد الأفيسة الباطلة إزاء النصوص الصريحة ، وغالط في مسائل البدء ، إلا سرار سرد أحكام تثبت في آراء غير مند لا يحكم بزوالها إلا بورود دليل لها . وابن هشام من عمل بمنه له أول

وآخر مدود على بساط الزمن يكون في جوء منه سليما من جميع المفسدات ،  
 وفي جزء آخر يعتريه ما يفسده كالصلاة بتدني سالمة منها ، ثم يعتريها انكشاف  
 عورة ، أو لصوق نجاسة ، أو عمل ما يتنافى مع الصلاة أو وفوع في وقت منعت  
 الصلاة فيه ، فنفسد ؟ - وبطلان الصلاة بطلوع الشمس ليس من إبطال  
 العمل في شيء حتى يظن وجوب الاستمرار على الصلاة مع الطلوع - وحاول  
 أن يلزم بمواضع الخلاف مع أن الإلزام إنما يكون بما يسلبه الخصم ،  
 ومن أحاط بما تقدم لم يتردد لحظة أن شغبه فارغ لا يحدع به من أوى بصيره  
 نافذة واقه ولي الهداية .

## كفارة الصوم

٤٣ - وقال أيضاً حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن حميد عن أنس بن مالك  
 قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت قال : وما أهلكك ؟  
 قال : وقعت على امرأتي في رمضان . قال : أعتق رقبة . قال : لا أجد . قال :  
 صم شهرين ، قال : لا أستطيع . قال : أطعم ستين مسكينا . قال : لا أجد . قال :  
 أجلس ، فبينما هو كذلك إذ أنى بعرف فيه نمر . قال له النبي صلى الله عليه وسلم :  
 اذهب فتصدق به . قال : والذي بعثك بالحق ما بين لابتي المدينة أهل يد ، أفقر  
 إليه منا ، فصحك حتى بدت أنيابه ، ثم قال : انطلق فاطلعه عيالك . ودكر أن  
 أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يطعمه عياله .

أقول : اتفق الأئمة الأربعة على أن حكم الحديث حاص ذلك الاعرابي  
 من جهة قصر جواز إطعامه عياله عليه ، وأحنوا ذلك بما راد الزهري في  
 حديث أن داود ( وإنما كان هذا رخصة له خاصة ، ولو أنه جلا ممل لك  
 اليوم لم يكن له بد من التكفير ) فلا تقبل السلام فيما يكون باقي الأئمة مع  
 أبي حنيفة فيه .

## صلاة العيد في اليوم الثاني

٤٤ - وقال أيضاً : وحدثنا هشيم عن أبي بشر عن أبي عمير بن أنس قال : حدثني عمومي عن الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : أعمى علينا هلال شوال ، فأصبحنا صيماً ، فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يخرجون من الغد .

أقول : صحيح هذا الحديث أناس من المتساهلين ، لكن فيه متسع للنظر ، فإن هشيماً مدلس وقد عنعن ، وأبو بشر جعفر بن إياس أخرج له الجماعة ، لكن تكلم فيه شعبه ، وتوقف في أمره أبو الحسن بن القطان القاسي ، وأبو عميرة عند أبيه بن أنس : ذكره ابن حبان في الثقات على طريقته المعروفة ، لكن قال ابن عبد البر : مجهول لا يخرج به . وقال ابن القطان القاسي : لا يعرف له كبير شيء ، وإنما له حديثان ، أو ثلاثة لم يروها عنه غير أبي بشر ، ولا أعرف أحداً عرف من حاله ما يوجب قبول روايته ، وفيه مع الجهل بحال أبو عمير كون عمومه لم يسموا له ، ومع ذلك قد صحح هذا الحديث جماعة ، لكن لم يأخذ به أبو حنيفة ، ولا الشافعي ولا مالك ولا أبو ثور ، فقالوا : إذا فات الصلاة يوم الجمعة حتى زالت الشمس من يومه لم يعمل بعد ذلك في ذلك اليوم ولا بعده ، ويرى أبو يوسف أنه إذا فات الناس صلاة العيد في صدر يوم العيد صلوا ما بقى من ذلك اليوم في الوقت الذي يصلونها فيه . فظهر أن هذا الحديث لا يوسع فيه الطرقي تصحيحاً ، وصحاحاً ، فلا يبعد من يخالفه مخالفاً للآثر الصحيح ولا سيما أن هذه المسألة ليست مما انفرد به أبو حنيفة ، بل معه هؤلاء . والله أعلم .

## بيع المصرة

٤٥ - وقال أيضا: حدثنا وكيع ثنا حماد بن سلية عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: من اشترى مصراة فهو فيها بالخيار. إن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر. حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى مصراة فهو فيها بخير النظرين إن ردها رد معها صاعا من طعام أو صاعا من تمر. وذكر أن أبا حنيفة قال بخلافه..

أقول: أغلب طرق هذا الحديث من أبي هريرة مرفوعا، وروى عن غيره من الصحابة مرفوعا أيضا، وصح في البخاري عن ابن مسعود موقوفا، وحديث أبي هريرة ما رواه أبو حنيفة أيضا عن الهيثم عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا، ولا كلام في الحديث من جهة الإسناد وهو صحيح الإسناد بدون شك لكن أفق المجتهد أوسع، ونظرة في الحديث غير قاصر على ناحية، فيظهر لهذا من علة تمنع من الأخذ بظاهره ما لا يظهر للآخر، ويعتني هذا المجتهد بموافقة الحديث للأصول المجمع عليها فوق اعتناء ذلك المجتهد بهذا، وهكذا يتسع نطاق الكلام، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث مالك - في المشهور عنه - واليثم والشافعي، واحمد واسحاق وغيرهم، وقالوا: إن المشتري إذا وجد البقرة مصراة (حبس البائع لبنها في ضرعها أياما ليظن المشتري أنها غزيرة اللبن) يردّها المشتري إلى البائع مع صاع من تمر مقابل حلبها أيام كانت عنده، وخالفهم أبو حنيفة ومالك - في رواية - وأشهب ومحمد وأبو يوسف - في المشهور - وطائفة من فقهاء العراق وقالوا: ليس للمشتري رد المصرة بخيار العيب، ولكنه يرجع بالنقصان لوجود ما يمنع الرد، حيث رأوا أن الحديث وإن سلم لإسناده، لكن فيه اضطراب واختلاف شديد في المدة وفيما يدفع بحيث يسرى إلى أصل الحديث كما يظهر من استعراض ألفاظ الحديث في

الروايات في عقود الجواهر وغيره ، وليس مجرد سلامة إسناد الحديث بكاف في الأخذ بظاهره ، بل لا بد من سلامة المتن من مخالفة ماهو أقوى منه من كتاب وسنة ، وأصل يجمع عليه ، فالشنوذ والعلة يمنعان الأخذ به ، فيتوقف عن العمل بظاهره ، وهذا الحديث معلول لمخالفته لعموم كتاب الله في ضمان العدوان بالمثل قال الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقال تعالى : ( وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ) والآيتان تحتان الضمان بالمثل ، و ( صاع من تمر ) ليس بمثل ، ولا قيمة للبن المحلوب المستهلك عند المشتري مدة بقائها عنده ، بل تدر المصرة أيام بقائها عند المشتري من اللبن ما يساوى أضعاف صاع من تمر في القيمة ، وهو ظاهر ، ثم حديث ( الخراج بالضمان ) صححه الترمذى وأخذ به جمهور الفقهاء فلا يكون هذا اللبن مضموناً حيث كانت المصرة تحت ضمان المشتري ، والحديث السابق يخالف هذا حيث يوجب ضمان اللبن بصاع من تمر ، بل أوضحوا وجوه مخالفة حديث المصرة للأصول فقالوا : إنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط ، وقدर الخيار بثلاثة أيام ، وإنما يتقيد بالثلاثة خيار الشرط ، وأوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع ، وأوجب البدل مع قيام المبدل ، وقدر بالتمر والطعام ، والمتلفات إنما تضمن بالمثل أو القيمة ، وجعل الضمان بالقيمة مع أن اللبن مثلي ، ويؤدى إلى الربا إذا كان ثمن المصرة بالتمر حيث يزيد صاعاً منه كما يؤدى إلى الجمع بين العوض والمعرض ، وتلك ثمانى مخالفات للأصول تقضى بترك العمل بظاهره ، وإن حاول القاضى ابن العربى الجواب عن جميعها . فلخرج عن هذا التعارض سلكوا طرقاً شتى ، قال عيسى بن أبان : هذا كان أيام كانت العقوبة بأخذ الأموال ، ثم نسخ بأية ضمان العدوان بالمثل ، وقال الطحاوى : بل بحديث ( الخراج بالضمان ) وقال العلامة الكشميرى : في التصرية غرر فعل . والغرر القولى به تجب الإقالة قضاء ، والغرر الفعلى لا يدخل تحت القضاء ، لكن تجب به الإقالة ديانة على مانص



عليه ابن المهام ، فيكون حديثه المصراة من باب الإكالة ديانة ، فلا يصحكون الحديث متروكا ولا مخالفاً للأصول .

وقول ابن القيم : ( كيف يكون التوضؤ بالنيذ الحديد موافقاً للأصول وخبر المصراة مخالفاً للأصول ) على طريقته في التهويل والتجاهل ، وإلا فليس بخاف عليه أن النيذ الذي يتوضأ به إذا لم يكن سواء موجوداً هو ماء مالح يحمله المسافر في قربته ويرى فيه تميرات ليحلوا الماء يسيراً كما هو عادة العرب وليس النيذ الشديد بمراد لأصحابنا أصلاً هنا ، وهو يعلم ذلك ، لكن ديدنه التهويل والتشبيب ، ثم مخالفه حديث المصراة للأصول ليس بمعنى مخالفته للقياس المجرد ، وأنت رأيت كيف حاله هذه آيات وأحاديث جمعوا بينه وبينها كما بسطناه هنا ، والله الهادي .

وأما ذكره الراوى هنا ، وعد أبي هريرة عن فقيه ميرا منه ابو حنيفة وأصحابه ، بل لا يثبت هذا عن عيسى بن أبان أيضاً .

وأما ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى بفقه الراوى ولا سيما في موضع الرواية بالمعنى كما فعل أبو حنيفة مع الأوراعى في مسألة رفع اليد عند الركوع فامر يجب الأخذ به ، والواقع في أبي هريرة أنه لم يكن في بادىء أمره محتشداً ، ولا كان يعرف الكتابه ، ولم يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاث سنو ، ثم استمر على روايه الحديث ، ومدارسه العلم ، فأصبح من كبار المجتهدين بين الصحابة من غير كلام ، وهذا هو الصواب في أمره والله أعلم .

وللملاحظ عند المصادر القرشى حرة خاص في تحقيق ما يتعلق بحديث المصراة ، وقد ألم به في أواخر طبعااته

## حكم ابتذال الخليطين

٤٦ - وقال أيضا : « حدثنا حفص بن غياث عن ابن حريج عن عطاء عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ أن ينفذ التمر والزبيب جميعا ، والتمر جميعا . حدثنا ابن مسهر عن الشبان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلط التمر والزبيب جميعا ، وأن يخلط البسر والزبيب جميعا ، وكتب بذلك إلى أهل جرش . حدثنا محمد بن بشر عن حجاج عن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتعدوا التمر والزبيب جميعا ، ولا تتبذوا الزهو والرطب ، وابتذوا كل واحد منهما على حدة . حدثنا ابن نمير عن الأعمش عن حبيب أبي أرطاة عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزهو والتمر ، والزبيب والتمر ، وذكر أن أبا حنيفة قال لا تأم . » .

أقول : تلك أحاديث ، صحيحة في النهي عن الخليطين ، و ( حرش ) في حديث ابن عباس بصم الحميم بلا في البس ، واختلف أهل العلم في النهي في تلك الأحاديث . هل هو للتحريم أم للكره ، كما اختلفوا في معنى الخمر هل هي ما يصنع من العنب فقط أم تشمل المسكرات كلها ، ثم أطالوا الكلام في النيز الذي يبيحه أهل الكوفة ، واتفقوا في تحريم جميع ما يسكر بالفعل ، وإنما خلاهم فيما سوى الخمر عما يشرب للتقوى لا للتلهي دون أن يبلغ حد السكر . فمن يرى حرمة القليل عما يسكر كثيره يحرم الجميع ، ومن يرى حرمة السكر بالفعل دون القليل الذي لا يسكر مما سوى الخمر يرخس في القليل ، ومنهم أبو حنيفة وثرثك ، ووكيع وغيرهم من أصحاب العراق قديما وحديثا . ومحمد بن الحسن الشافعي صاحب أن حنيفة مع الجمهور في التحريم على الإطلاق لقوة الأدلة في جانبهم حتى إن المولى بقول محمد في المذهب ،

والمرخصون تمسكوا بأدلة أو ضحا ابن عبد ربه الأندلسي في (العقد الفريد) في الجزء الأخير منه ، وهي بما ينقدم من موقف المخالفة الصارخة للأدلة الصريحة ، وفي الخليطين عند أبي داود حديثان يتمسك بهما الميخون : أحدهما حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يبذله زبيب فيلقى فيه تمر أو تمر يلقى فيه زبيب . ورجال سنده ثقات غير ( امرأة من بني أسد ) راوية الحديث عن عائشة ، فانها مجهولة ، لكن يقول الذهبي — عند الكلام في النسوة المجهولات — ما علمت في النساء من انهت ولا من تركوها اه ومن يرى الأخذ عن كبار التابعين والتابعات من غير بحث عن التوثيق يقبل رواية مثلاً ، ولا سيما إذا كان الراوي عنها ثقة مثل موسى بن عبد الله هنا ، وثانيهما حديث أبي بجر عن عتاب بن عبد العزيز عن صفية بنت عطية أنها سألت عائشة مع نسوة من عبد القيس عن التمر والزبيب فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، فألقيه في الإناء فأمرسه ، ثم أسقيه النبي ﷺ . فأبو بجر عبد الرحمن بن عثمان البكر اوى اختلفوا فيه ، لكن وثقه السجلى وقال يحيى بن سعيد القطان : صدوق صاحب حديث . وذكره ابن حبان في الثقات ، وعتاب بن عبد العزيز روى عنه يزيد بن هارون وأحمد ابن سعيد الدارمى ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وصفه جده عتاب بمهولة الوصف ، لكن لا يعرف الذهبي بين النساء من انهت ولا من تركت . وفي الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيبانى : عن أبي حنيفة عن أبي إسحاق وسليمان الشيبانى عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر فسقاه شراباً ، فكأنه أخذ فيه ، فلما أصبح غدا اليه فقال له : ما هذا الشراب ؟ ما كنت أهتدى إلى منزلى ، فقال ابن عمر : ما زدناك على عجرة وزبيب ، قال البدر العيني : هذه ثلاثة أحاديث يشد بعضها بعضاً . وعند محمد في الآثار أحاديث أخر في الخليطين والنبيذ فليراجع .

وحكى عن أبي حنيفة أنه قال : لو أعطيت جميع ما في الدنيا لأحرم النبيذ لا أحرمه لأنه مختلف فيه ، ولو أعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها لأشرب

قطرة نيزلا أشربه . وفي رواية ( لا أحرمه لأن فيه تفسيق بعض الصحابة ) لأن بعض الصحابة كان يشرب نوعاً منه للتقوى ، وفي بعض الأحوال قد يؤدي إلى السكر . هكذا يكون المجتهد معذوراً مع كون الصواب مع الجمهور ، وهذا أتى منه من استعراض جميع ما ورد فيه من غير اقتصار على بعضه .

## نكاح المحلل

٤٧ - وقال أيضاً : « حدثنا الفضل بن دكين عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله قال : لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . » حدثنا ابن نمير عن مجالد عن عامر عن جابر قال : قال عمر لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما . حدثنا ابن علية عن خالد الحذاء عن أبي مشر عن رجل عن ابن عمر قال : لعن الله المحلل والمحلل له . حدثنا ابن نمير عن مجالد عن عامر عن جابر بن عبد الله عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعن الله المحلل والمحلل له . حدثنا طائفة بن حبيب عن أشعث عن ابن سيرين قال : لعن الله المحلل والمحلل له . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا تزوجها ليحللها فزغب فيها فلا بأس أن يمسكها . »

أقول : هذا لم يحللها للأول وإنما اصطفاها لنفسه بعد إيجاب وقبول في محضر شهود فن أين اللوم على أبي حنيفة ؟ والحديث الأول أخرجه الترمذي والسنائي ، والثاني في سننه مجالد ، والثالث في سننه مجهول ، والرابع في سننه مجالد أيضاً ، والخامس في سننه طائفة ، وهو من قول ابن سيرين نفسه . وأما إن أراد المصنف تحريم التحليل بمعنى أن النكاح الثاني لا يتعقد فذلك الأدلة لا تدل على ذلك ، بل تدل على أن العاقد لأجل التحليل آثم ، وهذا مما يقر به أبو حنيفة . بل تلك الأحاديث نصوص على التحليل مع الإثم لأنها تسمى الطرفين محلاً ومحللاً له . فإذا اشترط التحليل في النكاح الثاني يفسد ولا تحل للزوج الأول عند مالك وأحمد ، لكن لا دليل عندهما على ذلك ، وإن

نوى ولم يشترط ذلك يصح الذكاح عند أبي حنيفة والشافعي في الجديد ، إلا أن الشافعي يكره ذلك ، ويرى أن صححة النكاح عند الاشتراط مع الإثم . فالسألة تختلف فيها كما ترى ، ولمنفرد أبو حنيفة بالسألة ، والدال محمل غير حاسم في أحد الطرفين .

### تعريف اللقطة

٤٨ - وقال أيضاً : « حدثنا وكيع عن سفيان عن زريعة بن أبي عبد الرحمن الرائي عن يزيد مولى المنبغدي عن زيد بن خالد الجهني قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فألقها . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال : خرجنا أنا وزيد ابن صوحان وسلمان بن ربيعة حتى إذا كنا بالعذيب التقطت سوطاً فهدأنا لا لي . ألقه . فأبيت ، فلما أتينا المدينة أتت أبي بن كعب فسأله . فقال : التقطت مائة دينار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له . فقال : عرفها سنة . فعرفتها سنة ، فلم أجد أحداً يعرفها ، فأبته . فقال : عرفها سنة ، فإن وجدت صاحبها ، فأدفعها إليه ، وإلا فأعرف عددها ، وبماها ووكاها . ثم تكون كسبل مالك . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن جاء صاحبها غم عليه . . . أقول : لفظ البخاري في حديث زيد بن خالد الجهني به يعرف اللقطة سنة ( ثم استنفق بها فإن جاء ربا فأدفعها إليه ) والآداء بعد الاستنفاق هو الغرم الذي يقول به أبو حنيفة ، وانظروا أيضاً في حديث أبي بعد تعريف اللقطة ، ( فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ) والاستمتاع بها لا يناق الضمان لها حينما حضر ، وكان أبي من المياسير ، فاستمتع بالمتقط به هنا باللقطة باذن ولي الأمر ، وهو حضرة المصطفى ﷺ في عهده ، وخليفته بعد زمنه . فلذا يرى أبو حنيفة أن لا يتصرف التقى في اللقطة بالاستمتاع بها إلا باذن ولي الأمر ، ولأموال اللقطة بيت خاص ومصارف خاصة في فقهاء ، فلا نطيل .

الكلام فيها هو معروف ، ومع أبى حنيفة باقى الأئمة فى إيجاب ضمان الملتقط اللقطة لربها عينا أو قيمة فى أى وقت حضر بعد التعريف المعروف . ومن أدلتهم فى ذلك سوى ما تقدم قول يزيد مولى المنبعث فى حديثه عند البخارى ( إن لم يعرف استنفق بها صاحبها وكانت وديعة عنده ) .

وفى مدة التعريف اختلاف كبير فى الروايات حتى فى الصحيحين ، لكن هذا ليس بموضع بيان ذلك ، وأبو حنيفة على كل حال ليس بمنفرد فى المسألة كما رأيت ، بل الجمهور على أن رب اللقطة فى أى وقت حضر ، والعين قائمة ترد اليه ، وإن كانت مستهلكة يرد اليه بدلها ، ولم يخالفهم فى ذلك غير داود والكرائسى ، وسار سيرهما البخارى من غير دليل قاض ، وتفصيل ذلك فى شروح البخارى .

### بيع الثمر قبل بدو صلاحه

٤٩ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها . حدثنا أبو الأحوص عن يزيد بن خير قال : سأل رجل ابن عمر عن شراء الثمر . فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . حدثنا ابن إدريس عن شعبة عن يزيد بن خير عن مولى لقريش قال : سمعت أبا هريرة يحدث معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تحمرز من كل عارض . حدثنا علي بن هشام عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . قالوا : وما بدو صلاحها ؟ قال : تذهب عاهاتها ويخلص طيبها . حدثنا غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البخري قال : سألت ابن عباس عن بيع النخل . فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يأكل منه ، أو يؤكل منه ، وحتى يوزن . قلت : وما يوزن ؟ فقال

رجل عنده : حتى يحمرز . حدثنا سهل بن يوسف عن حميد عن أنس قال :  
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع تمر النخل حتى يزهر ، فقليل لأنس  
 ما زهوه ؟ قال : يحمر أو يصفر . حدثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد  
 ابن جابر قال : حدثنا القاسم ومكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . حدثنا يعلى بن عيسى حدثنا  
 فضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس  
 ببيعه بلحاً ، وهو خلاف الأثر .

أقول : مذهب الثوري وابن أبي ليلى ، ومالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق  
 عدم جواز بيع الثمار في رؤس النخل حتى نحمر أو تصفر لظاهر تلك  
 الأحاديث ، ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ومحمد جواز بيع  
 الثمار على الأشجار بعد ظهورها من غير حاجة إلى الانتظار إلى النضج ، وبه  
 قال مالك في رواية ، وأحمد في قول ، وحجتهم ما أخرجه البخاري عن ابن  
 عمر ( من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) لأن  
 المبتاع باشرطه يكون ابتاع تلك الثمار ، فدل ذلك على جواز بيع الثمار قبل  
 النضج لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره من غير اشتراط هو الذي يكون  
 مبيعاً وحده . وتأثير النخل تنقيحه . فتكون الأحاديث السابقة بمعنى النهي  
 عن بيع ما ليس بموجود حين لم تسكون الثمار ، وصلاحها تكونها لا تنهاى  
 نضجها لتلا تضاد الأحاديث ، وربما تكون تلك الأحاديث من باب إعطاء  
 المشورة لا من باب التحريم لحديث زيد عند النسائي في كثرة تخصم الناس  
 عند الحذاذ والتقاضى بأدعاء المبتاع إصابة الثمر بالعفن أو الدمان ، والاسوداد  
 أو غير ذلك من آفات الثمار ، فإذا انتظروا إلى نهاية نضج الثمار في التسايع  
 لا بقعون في مثل ذلك التخصم حتى قال لهم من باب المشورة : ( لا تبايعوا  
 حن ، يبدو صلاح الثمر ) صوتاً لهم من التخصم على ما أوضحه الطحاوي ؛  
 وعلى ذلك إن باع الثمر قبل نضجه بشرط القطع صح بالإجماع ، ولو شرط

القطع ثم لم يقطع ، فالبيع صحيح ويلزمه البائع بالقطع ؛ فان تراخيا على إبقائه جاز ، وإن باع بشرط التقية ، فالبيع باطل بالاجماع لأنه ربما تلف الثمرة قبل إدراكها ، فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل ، وأما إذا شرط القطع فقد اتنى هذا الضرر ، وإن باعها مطلقاً بلا شرط القطع يطل البيع عند الجمهور ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : يجب شرط القطع ، وهذا ما ذكره النووي فيمن باع الثمر قبل بدو صلاحه ، ونازعه البدر الميني في دعوى الاجماع في الموضوعين كما تجد تفصيل ذلك في عمدة القارى

## سن البلوغ

٥٠ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فاستصغرنى ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازنى . قال نافع : تحدثت به عمر بن عبد العزيز - قال - فقال : هذا حد بين الصغبر والكبر ، - قال - فكتب الى عماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ، ولابن أربع عشرة في الذرية . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس على الجارية شيء حتى تبلغ ثمانى عشرة أو سبع عشرة . »

أقول : حديث ابن عمر فيمن هو صالح للجهاد ، وهـ - إذا بما يختلف باختلاف الأشخاص ، واختلاف نمو أجسامهم وهوام ، وأما البلوغ فقد نص القرآن الكريم على أن ذلك بلوغ الأطفال الحلم ، فالذكور يحتلون فيما بين اثنتى عشرة سنة ، وخمس عشرة سنة في الأغلب ، والانات احتلن في الأغلب فيما بين تسع سنين واثنتى عشرة سنة ، فإذا لم يحتلم الغلام أو الجارية في تلك السنين ، يزيد أبو حنيفة ثلاث سنوات على الحد الأغلب في الغلام والجارية احتياطاً ، فبعد الجارية بالغة بالسن بعد الخامسة عشرة ، والغلام بالثنا بالسن بعد الثامنة عشرة ، فما بين تسع واثنتى عشرة سنة للجارية ثلاث سنوات



وكذلك ما بين اثنتي عشرة وخمس عشرة سنة للعلام ثلاث سنوات .  
 فاحتاط أبو حنيفة بزيادة ثلاث سنوات على الحد الغالب في الاثنين بقدر  
 النقص في الحدين الآخرين ليتناسب الطرفان ، وتأخر إدراك الحلم نادراً .  
 فلا بد من الاحتياط في أمر من تأخر إدراكه الحلم ، وقال الفرطبي في الحامع  
 لأحكام القرآن ، وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما : لا يحكم لمن لم يحتمل حتى  
 يبلغ ما لم يبلغه أحد إلا احتلم وذلك سبع عشرة سنة .. وعن أبي حنيفة رواية  
 أخرى : تسع عشرة ، وهي الأشهر .

وقال في الجارية : بلوغها لسبع عشرة سنة . . . . وروى اللؤلؤى عنه ثمان  
 عشرة سنة .

وقال داود : لا يبلغ بالسن ما لم يحتمل ولو بلغ أربعين سنة اه وكلامنا  
 على رواية الحسن بن زياد اللؤلؤى ، والبلوغ بالسن عند الأوزاعي والشافعي  
 وأحمد يكون بلوغ الغلام إلى سنة خمس عشرة لحديث ابن عمر لكن فيه  
 ما سبق ، فلا تعدل الأرقق ما ذهب إليه الشيخان : أبو حنيفة ومالك رحمهما  
 الله ورضى عن الجميع . والله أعلم .

## حكم الخرص في التمر

٥١ - وقال أيضاً : حدثنا ابن علي عن عبد الرحمن بن إسحاق عن  
 الزهري عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عتاب بن أسيد  
 أن يخرص العنب كما يخرص النخل ؛ فتؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل  
 تمراً ، فذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم في النخل والعنب . حدثنا حفص عن  
 الشيباني عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة إلى  
 أهل اليمن يخرص عليهم النخل . حدثنا أبو داود عن شعبة عن خبيب بن  
 عبد الرحمن قال : سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول : جاء سهل بن أبي  
 حنيفة إلى مجلسنا ، فحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا خرصتم فحننوا

ودعوا . حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول : خرصها ابن رواحة يعني خبير أربعين ألف وسق ، وزعم أن اليهود لما خيروهم ابن رواحة أخذوا التمر وعليهم عشرون ألف وسق . حدثنا أبو خالد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن عمر كان يبعث أبا حشمة خارصا للنخل . وذكر أن أبا حشمة لا يرى الخرص .

أقول : الخرص بالفتح تخمين ما على النخل تمراً ، قال أبو بكر بن العربي في العارضة : ليس في الخرص حديث صحيح إلا واحد ، وهو المنفق عليه اه يعني بين البخاري ومسلم في حديقة امرأة في وادي القرى في طريق تبوك ولم يخرج به ابن أبي شيبة هنا ، والحديث الأول في هذا الباب من مراسلات ابن المسيب لأنه لم يدرك عتاب بن أسيد ، بل ولد ابن المسيب بعد وفاة عتاب بسنتين . ونص على عدم سماعه منه كثيرون ، وراد الواقدي بينهما المسور بن عخرمة للترقيع كما في سنن الدارقطني .

وأما تكلف ابن حجر أن يجعل وفاة عتاب متأخرة بحيث يمكن أن يكون ابن المسيب ابن سبع عند وفاة عتاب فابعـاد في النجعة على مخالفته لنص أهل الشأن .

ولفظ ( تلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم في النخل والعنب ) قول الزهري ، وفي العارضة أيضا : ( لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم - خرص النخل لأخذ الحق إلا على اليهود ... وأما المسلمون فلا يخرص عليهم ) . والحديث الثاني من مراسلات الشعبي ، ووقع في أصلا ( إلى أهل اليمن ) وهو تحريف ظاهر ، فله محرف من ( إلى أهل التمر ) بل ابن رواحة لم يخرص نخل خبير إلا عاما واحداً لوفاة في مؤنة بعد فتح خبير بسنة كما ذكره الذهبي ردأ على البيهقي . والحديث الثالث في سننه عبد الرحمن بن مسعود وهو مجهول . قال الذهبي : لا يعرف وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التوثيق ، والحديث الرابع في سننه عن عتبة أبي الزبير ، والراوى عنه إذا لم يكن الليث بن سعد لا يقبلونها ، والراوى عنه هنا ابن جريج ، فلا يكون المصنف أتى بخبر صحيح هنا حتى يدعي

عخالفة أبي حنيفة لأثر صحيح ، وأما ما في الصحيحين من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخرص النخل في حديقته امرأة بوادي العري في طريق تبوك وقيامه عليه السلام بالخرص مع الناس ، فقيه التوافق ، بين الخرص والواقع من غير نص فيه على تحكيم الخرص هنا ، فلا يتأني مذهب أصحابنا لأن أمره عليه السلام لإياها بالإحصاء يخالف التحكيم ، بل يكون الخرص لمجرد التوق والاطمئنان كما هو ظاهر . وخص شريح وداود الخرص بالنخل ، وعند مالك والشافعي لا يختص به ، بل يجرى في العنب أيضاً ، ويميل البخاري إلى شموله لجميع الثمار ، ويلزم هؤلاء أصحاب الثمار بموجب الخرص ، ويخالفهم الشعبي والثوري ، وأبو حنيفة وأبو يوسف ، ومحمد في هذا الإلزام لمساواة ذلك لحط الثلث أو الربع من تقدير الخارص في حديث الترمذي ، فاذن يكون الخرص لمجرد الاعتبار والاستدكار ، ولحل أصحاب النخل على عدم الحياة ، ولو أطلقنا عنان الكلام وقلنا بأفادة حديث الخرص للإلزام يكون في ذلك بيع النمر في رؤس النخل بالتمر كيلا ويبيع الرطب نسيئة بالنمر ، وكلاهما من أصول الربا المحرمة ، فيحمل حديث الخرص على التخمين ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار ، على أن أهل خيبر كانوا من اليهود ، فلا يكونون من أهل الزكاة حتى يتخذ هذا قاعدة لأخذ الزكاة عن المسلمين ولو ثبت تحكيمة فيما يجب أخذه من ركة الثمار على الوجه الذي يذكره المخالفون لكان هذا مسوغاً بابه الربا . وبالأحاديث المبينة لأنواع الربا ، وتعريم الربا ، وفروعهم المزبنة ونحوها من أواخر ما حرم حتى استمر بيان الأنواع المحرمة منه إلى أواخر أيامه صلى الله عليه وسلم ومن ادعى تأخر فتح خيبر عن ذلك ، فقد تناسى وضعه عليه السلام تحت قدمه الشريفة تلك الأمور الجاهلية عام فتح مكة كما تناسى حديث عمر في الربا ، وكلاهما من الشهرة بمكان ، لكن العصبية تجعل من لا يلقى يتناسى ، وحديث جابر في النهي عن الخرص عند الطحاوي صريح في عدم جواز تحكيمة ، لكن في سنده ابن لهيعة . نعم ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه ، بيد أن اختلاطه كان بعد احتراق كتبه سنة ١٦٩ وأسد السنة

الراوى عنه كان ابن خمس وعشرين إذ ذاك ، فيكون أسد من قدماء أصحابه  
الراوين عنه قبل اختلاطه والله أعلم .

## إنفاق الأب على نفسه من مال ولده

٥٢ - وقال أيضاً : « حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن  
الأسود عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أطيب ما أكل الرجل  
من كسبه ، وولده من كسبه . حدثنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة بن  
عمير عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : إن أطيب ما أكلتم من كسبكم . وإن  
أولادكم من كسبكم . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي قال : جاء رجل  
من الأنصار إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أبي غصبني مالى ، فقال :  
أنت ومالك لأبيك . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن المنكدر قال :  
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن لى مالا ، ولا لى مالى ، قال :  
أنت ومالك لأبيك . حدثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن  
سويد بن غفلة عن عائشة قالت : يأكل الرجل ما شاء من مال ولده ولا يأكل  
الولد من مال والده إلا بأذنه . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :  
إن أبى اجتاع مالى . قال : أنت ومالك لأبيك . وذكر أباحيفة قال : لا يأخذ  
من ماله إلا أن يكون محتاجاً فينفق - عليه .

أقول : لم يخرج حديث ( أنت ومالك لأبيك ) من السنة غير ابن ماجه ،  
وحديث الشعبي هنا مرسل ، وفى سنده ابن أبي ليلى ، وهو سيئ الحفظ ،  
وحديث ابن المنكدر مرسل أيضاً ، وهو المحفوظ فى رواية هشام بن عروة عنه  
عند البزار ، وهو الذى صححه ابن القطان الفاسى ، ورفع به بطريق عمرو بن  
شعيب عند المصنف ، وابن ماجه فى سنده حجاج ابن أرطاة ، ورفع به بطريق  
جابر مختلف فيه . وفى سند ابن ماجه إليه هشام بن عمار كان يتلقن ، فرأى

أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن في الحديث أن ذلك ليس على جهة  
تمليك الأب مال ابنه ، وإزالة ملك الابن عن ماله ، وإلا كان الابن مملوكا  
للأب أيضا يبيعه متى شاء ، وهذا ما لم يقله أحد ، وإنما معنى تلك الأحاديث  
عند أصحابنا نفاذ أمر الوالد في مال ولده إذا احتاج الوالد إلى النفقة كما في  
قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ( إنما أنا ومالي لك يا رسول الله ) كما  
سأله الطحاوي في معاني الآثار بسنده إليه ، وهو بمعنى نفاذ أمره عليه في ماله  
ونفسه ، ومن الدليل على حرمة مال الابن على الأب ، وعدم حله له إلا بهذا  
المعنى قوله ﷺ في حجة الوداع : ( ألا إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم  
كحرمة يومكم هذا ) - وهو مخرج في الصحاح والسنن كلها - حيث لم يستثن  
للآباء أموال الآباء ، وكذا آية الموارث التي تجعل للأب السدس ، وللأب  
الباقي بعد أصحاب الأسهم ، وهذا قاض بأن الابن يملك مالا لا يملكه الأب  
وأن لأحاديث المصنف هنا أن تعارض تلك الحجج القاطعة ؟ فإذا حملت على  
المعنى الذي ذكره أصحابنا لا يبقى تضاد بينها وبين تلك الحجج ، وبما احتج به  
الطحاوي لما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه ما حدثه يونس عن ابن وهب قال :  
أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن عياض بن عباس القتباني ( ثقمن رجال مسلم )  
عن عيسى بن هلال الصنفى ( مصرى صدوق ) عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أمرت سوم الأصمى عيبدا  
جمله الله لهذه الأمة . فقال الرجل : أفرأيت إن لم أجد إلا منيحة ابني أفأضحي  
بها ؟ قال : لا . قال الطحاوي : دل قوله : لا ، وأمره أن يضحي من ماله ،  
وحضه عليه على أن حكم مال ابنه خلاف حكم ماله إلى آخر ما ذكره في معاني  
الآثار بما لا يدع أدنى شبهة في المسألة . والله سبحانه أعلم .

## شرب أبوال الإبل

٥٣ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك قال : قدم ناس من عربة المدينة فاجتووها فقال لهم النسي صلى الله عليه وسلم : إن شئتم تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من أبوالها وألبانها فافعلوا . حدثنا ابن عيينة عن حجاج بن أبي عثمان . قال : حدثنا أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة عن أنس أن نفراً من عكل ثمانية قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصبوا من أبوالها وألبانها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من أبوالها وألبانها . وذكر أن أبا حنيفة كره شرب أبوال الإبل . »

أقول : هشيم وأبو قلابة مدلسان وقد عشنا ولم يرد ذكر الأبوال إلا عند بعض الرواة عن أنس رضي الله عنه في حديث العرينين الذي انفرد به أنس ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور فقبلوا رواية ( وأبوالها ) فأجازوا شربها للتداوى مختلفين في نجاستها . فهم من قال إنها نجسة إلا أنها أيسر شربها للتداوى ( والتداوى به مما ذكر في قانون ابن سينا ) ، ومنهم من قال إنها طاهرة ، وكذا أبوال سائر الحيوانات التي يحور أكل لحما عندهم ، وأما أبو حنيفة فقد جرى على أصله في رد الزائد إلى الناقص سنداً أو متناً - كما في شرح علل الترمذي لابن رجب - واقتصر على لفظ ( الألبان ) الموجود في جميع الروايات فرأى أن أبوال الإبل نجسة ، وشربها حرام ، كباقي الأبوال التي أمرنا بالاستزاه منها في عدة أحاديث معروفة ، ومن نابذ رأى أبي حنيفة وأصر على شرب أبوال الإبل تركه شأنه ، ونمضى على الاستزاه منها للأدلة الصريحة القائمة ، ومن قال بنجاسة الأبوال كلها أبو حنيفة والشافعي ، وأبو يوسف وأبو ثور ، وآخرون كثيرون ، ومن قال بطهارة أبوال كل ما يؤكل لحمه مالك ومحمد بن الحسن ، وأحمد وغيرهم ، وقال شمس الأئمة السرخسي :

حديث أنس رضي الله عنه قد رواه قتادة عنه أنه رخص لهم في شرب ألبان الابل، ولم يذكر الأبول، وإنما ذكر الأبول في رواية حميد الطويل عنه، والحديث حكاية حال، فإذا دار بين أن يكون حجة أو لا يكون حجة سقط الاحتجاج به، وتابعه الاتفاق وصاحب العناية في هذا البيان والبدر العيني حاول الرد عليهما في البنية، لكن إسقاط الأبول عند بعض الرواة يؤكد فيكون الاسقاط هو المعتبر على ذلك الأصل، لكن فيما عراه السرخسي إلى قتادة وحميد الطويل قلب للواقع - إن لم يكن هذا من عمل الطابع - لأن الذي كان يقتصر على (ألبانها) هو حميد الطويل. وأما قتادة فهو الذي كان يزيد في الرواية لفظ (وأبولها) كما ساق الخطيب (١) ذلك من طريقين في (الكفاية في علم الرواية) - ٧٤ -

ثم إن أبا حنيفة وإن كان يرى أن الصحابة عدول، لكن لا يدعي عصمتهم من الخطأ وما لا يخلو البشر من أن يعتريه من نحو قلة الضبط والسيان بسبب الأمية أو كبر السن، ولا شك أن أنس بن مالك رضي الله عنه من المعمرين بين الصحابة، فلا مانع من أن يطرأ على ضبطه بعض خلل كما هو شأن البشر، وإذا تجده يحكي حديث العرينين للحجاج الظالم حين سأله عن أشد عقوبة طاب بها النبي صلى الله عليه وسلم المجرمين ولما سمع ذلك الحسن البصري استاء من ذلك كل الاستياء كما في جامع الترمذي، ولو كان محتفظاً بقوة يقظته لما ساعد ذلك الظالم بما يتخذ حجة في الظلم البالغ، ولذا يجعل أبو حنيفة

(١) ولفظه طريق أب العاص الأصم إلى مروان بن معاوية قال حدثنا حميد عن أنس (....) لو خرجتم إلى إبل الصدقة فشربتم من ألبانها، قال قتاده وقد ذكر (أبولها). ثم ساق بطريق علي بن عمر الحافظ إلى بشر بن المفضل قال: أخبرنا حميد الطويل عن أنس (....) لو خرجتم إلى إبل العاص فشربتم من ألبانها، قال حميد وقال قتادة عن أنس (وأبولها)

انفراد مثله في مثل ذلك الحدث الجلل موضع وقعة، ثم ما وقع في سنن أبي داود (١ - ٣٥) من الطبعة السكتلية في حديث أبي ذر (اشرب من ألبانها) من أن بعض الرواة شك في (أبوها) قد قال عنه أبو داود رواه حماد بن زيد عن أيوب ولم يذكر (أبوها) قال أبو داود: هذا ليس به صحيح، وليس (أبوها) إلا في حديث أنس تفرد به أهل البصرة اهـ يعني بعضهم عن أنس، فظهر أن نحرهم أحوال الإبل ليس مما يرد به على أبي حنيفة، والمحدث المحقق مولانا أنور شاه أطال النفس في ذلك في فيض الباري.

## حرم المدينة

٥٤ - وقال أيضا: «حدثنا ابن نمير عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاضها أو يقتل صيدها، وقال: المدينة خير لم لو كانوا يعلمون. حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا على فقال: من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة — فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات — قال وفيها قال رسول الله ﷺ: المدينة حرم ما بين عير إلى ثور (قد كذب) . حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن بشير بن عمرو عن سهل بن حنيف قال: أوما النبي ﷺ إلى المدينة فقال: إنها حرم آمن. حدثنا ابن علية عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال أبو هريرة: حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها. يريد المدينة. قال أبو هريرة: لو وجدت الأطباء ساكنة ما ذعرتها. حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله حرم على لسان ما بين لابتي المدينة. حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال: حدثني شرحبيل أبو سعد أنه دخل الأسواق فصاد بها نهما - يعني طائراً - فدخل عليه زيد



ابن ثابت وهو معه ، فرك أذنه وقال : خل سبيله لا أم لك . أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ما بين لابتيها ؟ . حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري أن عبد الرحمن حدثه عن أبيه أبي سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إني حرمت ما بين لابتي المدينة كما حرم إبراهيم مكة . قال : ثم كان أبو سعيد يجد أحدا في يده الطير قد أخذه ، فيفكه من يده فيرسله . حدثنا يزيد بن هارون عن عاصم الأحول قال : سألت أنس بن مالك أكرم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ؟ قال : نعم . هي حرام حرما الله ورسوله لا يختل حلالها ، فمن فعل ذلك ، فعليه لعنة الله والملائكة ، والناس أجمعين . حدثنا ابن أبي خنيسة عن داود بن عيسى عن الحسن قال : أخبرني ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم إني حرمت المدينة بما حرمت به مكة . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه شيء .

أقول : اختلف أهل العلم في تلك الأحاديث هل المراد تحريم قطع شجرها وأخذ صيدها أم إيقاع زيتها ، وإلى الأول ذهب مالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق ، وإلى الثاني ذهب أبو حنيفة والثوري ، وابن المبارك وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . إلا أن الفريق الأول لا يرى الجزاء على من قطع شجرها أو أخذ صيدها ، ويقول الفريق الثاني : ليس حرم المدينة كحرم مكة . يحجب لا يؤخذ صيدها ولا يقطع شجرها ، بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع الأشجار عند بناء مسجده المبارك بنفسه ، وإنما نهى عن قطع الأشجار التي منها بهاء الحرم وخضرته وزهرته ، ومن قال ( لا حرم للمدينة ) يريد ( حرما مماثل حرم مكة في الحكم ) والابتعاد عن سوء التعبير أوجب وأحب .

وقد قال ابن نافع سئل مالك عن قطع سدر المدينة ، وما جاء فيه من النهي فقال : إنما نهى عن قطع سدر المدينة لثلاث وحش ، وليبقى فيها شجرها ويستأنس بذلك ، ويستظل به من هاجر إليها كما في عمدة القاري ، وقد ورد بطرق قول النبي صلى الله عليه وسلم ( يا أبا عمير ما فعل النضير ) ونغير :

طائر كان يلعب به أبو عمير في المدينة . هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يضاحك صاحب الطير ، ولو كان أخذ الطائر محرماً في المدينة لما أقره على هذا ، وقد أخرج البزار في مسنده حديث نبيه صلى الله عليه وسلم عن هدم أطام المدينة وقوله ، ( لها زينة المدينة ) فيكون المنع من قطع شجرها ، وأخذ صيدها بعد هذا التقرير لمجرد استبقاء زينة المدينة ليستطيعوها وألفوها ، ولو كان المنع من قطع شجرها ، وأخذ صيدها مثل المنع منها في مكة لوجب العقوبة عليهما كما وجبت في مكة مع أن الفريقين متفقان على أنه لا جواز على قطع شجر المدينة وأخذ صيدها ، ومن أدلة الفريق الثاني حديث أبي نعيم عن يونس عن مجاهد عن عائشة : كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فإذا خرج لعب واشتد ، وأقبل وأدبر ، فإذا أحس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل ربيع ، فلم يترمرم كراهة أن يؤذيه <sup>أ</sup> قال البدر العيني هذا في المدينة في موضع قد دخل فيها حرم منها ، وقد كانوا يؤوون فيه الوحوش ويتخذونها ، ويفلقون دونها الأبواب ، فدل هذا أيضاً على أن حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة ، وهذا الحديث أخرجه أحمد وإسناده صحيح ، وأخرج الطحاوى من ثلاث طرق قول النبي ﷺ لسلة بن الأكوع : ( أما انك لو كنت تصيد بالعقيق لشيمنتك إذا ذهبت ، وتلقيتكم إذا جئت ، فاني أحب العقيق ) وهكذا دل النبي صلى الله عليه وسلم سلة وهو بها على موضع الصيد ، وذلك لا يحل بمكة ، ثبت أن حكم صيد المدينة خلاف صيد مكة كما قال الطحاوى . والله سبحانه أعلم .

## ثمن الكلب

•• وقال أيضاً : « حدثنا ابن عينة عن الزهري عن أبي بكر عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي وثن الكلب . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وثن الكلب . حدثنا ابن إدريس عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : أخبث الكسب ثمن الكلب وكسب الزمارة . حدثنا وكيع عن الأعمش قال أرى أبا سفيان ذكره عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنور .

حدثنا الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن عباس عن عون بن أبي حنيفة عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الكريم عن قس بن جتر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب ومهر البغي وثن المحرم حرام . وذكر أن أبا حنيفة رخص في ثمن الكلب . .

أقول : لم يقتصر أبو حنيفة فطره على تلك الأحاديث بل استعرض جميع ماورد في الكلاب من مرفوع ، وموقوف ، وقول تابعي ، فوجد طائفة من الأحاديث تأمر بقتل الكلاب ، وطائفة منها تقول إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ، وقسم منها يفيد أن من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان ، وقسم منها ينهى عن ثمن الكلب مطلقاً كما هنا ، وقسم يستثنى من النهي كلب الصيد ونحوه ، وجماعة من الصحابة والتابعين يغرمون قاتل الكلب ، فعلم أبو حنيفة قتلها في وقت على مصلحة خاصة ، والنهي عن ثمنها على كلاب لم يرخص اقتناؤها ، وحمل الترخيص على كلب يكون في اقتنائها فائدة كالصيد وحراسة المواشي ، أو الزرع أو البيت ، فأباح ثمن الكلب المعلم كهذا

ومنع من ثمن الكلب الذي لم يكن اقتناؤه مفيداً ، وجمع بين الأدلة هكذا من غير إغفال شيء منها ، وقد صح الأمر بقتل الكلاب ، ثم صح النهي عن قتلها فيحرم ثمنها فيما لم يرخص اقتناؤه وفي وقت يفقد فيه الأمر بقتلها بخلاف وقت النهي عن قتلها وهو متأخر وهذا من الدليل على دوران الأمر مع المصلحة وجوداً وعدماً ، والمصلحة في الحالتين مشروحة في الخبرين ، والنهي عن ثمن الكلب مخرج في الصحيح كما أن الترخيص باقتناء كلب الماشية والصيد والحراسة مخرج فيه ، وليس المرخص باقتنائه مظلة للنهي عن ثمنه ، وتخصيص العام بما يلبسه من القرائن كثير في الشرع ، واستثناء كلب الصيد بما حرم ثمنه من الكلاب في حديث جابر أخرجه النسائي ، وإن قال عنه إنه مفكر - لخالفته لمطلق النهي عن ثمن الكلاب - لكن يقول ابن حجر في الفتح : رواه ثقات . ولا سيما أنه تويع ومن ظن أنه لم يتابع قد غلط حتى إن البيهقي ذكر له متابعا حيث ساق سنداً آخر إليه في السنن الكبرى ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور فيلزمهم قبولها ، فيتعين أن يأخذوا بذلك . وأما أبو حنيفة الذي يرد الزائد إلى الناص ، فقد تمسك بما رواه عن هاشم عن ابن عباس قال . رخص رسول الله صلى الله عليه في ثمن كلب الصيد - وهذا منقطع - وبما رواه عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد . كما في جامع المسانيد ، وفي سند بعض طرقه للجلاج ، لكن في طريق آخر عند ابن خضرو روايته بسنده إلى اسماعيل بن توبة القزويني عن محمد ، وليس فيه للجلاج ولا بأس في هذا السند ، وهذا دليل مباشر لأبي حنيفة بدون ذكر نقص أو زيادة ، وفي الآثار للإمام محمد عن أبي حنيفة أنه سمع عطاء بن أبي رباح وسئل عن ثمن الهر فلم يره بأساً ، ثم قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة لا بأس ببيع السباع إذا كان لها قيمة .

وأما استثناء كلب الصيد من النهى عن ثمن الكلب عند الترمذى بطريق حماد ابن سلة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة فيقول البيهقي : فيه حماد وقيس ، وفيهما نظر ، لكنهما من رجال مسلم ، ومع ذلك لهما متابع ، بل متابعا وهما : الوليد بن عبيد الله والمثنى بن الصباح فالأول وثقه ابن معين وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ، ووقع في حديث جابر أيضاً استثناء كلب الصيد من النهى ، وأطال صاحب الجوهر النقي النفس في سرد أدلة أصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة فليراجعه من شاء المزيد ، ورد أبو حنيفة الزائد إلى الناقص فيما إذا لم تدل على الزائد أدلة أخرى كما هنا ، وليس أبو حنيفة بمنفرد في إباحة ثمن كلب الصيد ، بل يرى هذا الرأي عثمان وجابر ، وعطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي ، وأبو يوسف ومحمد ، وابن كنانة وسحنون من المالكية ، ومالك في رواية ، وذهب إلى تحريم ثمن الكلب مطلقاً الأوزاعي والشافعي ، وأحمد وإسحاق ، ومالك في رواية ، والمقارنة بين أدلة هؤلاء وهؤلاء في معاني الآثار ، وعصمة القارى . قال الباجي : أما الكلب المباح اتخذه كلب الماشية والحرث والصيد ، فاختلف فيه قول مالك ، فيتأول بعض أصحابه أنه يجوز بيعه . وقال سحنون : يجوز أن يبيع بشفته ، وقال ابن كنانة ، وبه قال أبو حنيفة ، وروى عنه ابن القاسم أنه كره بيعه ، وهي رواية الموطأ ، وجه القول الأول ما روى أبو صالح وابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ( من أختى كلباً فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط إلا كلب غنم أو حرث أو صيد ) فأباح اقتناء ما استثنى منها ، وإذا أباح اتخذه جاز بيعه كسائر الحيوان ، ووجه الرواية الثانية الحديث المتقدم أنه صلى الله عليه وسلم ( نهى عن ثمن الكلب ) وهذا عام يحمل على عمومها . وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة : وأما ثمن الكلب فكل ما جاز اقتناؤه وانتفع به صار مالاً ، وجاز بذل العوض عنه ، واختلف أصحابنا - يعني المالكية - في بيعه هل هو محرم أو مكروه ، وصرح بالمنع مالك في مواضع

والصحيح في الدليل جواز البيع ، وبه قال أبو حنيفة اه وقد روى عن عثمان  
رضي الله عنه أنه أمر بقتل الكلاب ، وروى عنه أنه أغرم رجلاً ثمن كلب  
قتله عشرين بغيراً . والبيهقي أعل رواية الإغرام برواية أمره بقتل الكلاب ،  
ورد عليه صاحب الجواهر التني بأنه لا يلزم من الأمر بقتلها في وقت لمصلحة  
أن لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما أمر بذبح الحمام . قال ابن عبد البر في التمهيد :  
ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارش بين الكلاب ، فأمر عمر وعثمان بقتل  
الكلاب وذبح الحمام . قال الحسن : سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته :  
اقتلوا الكلاب واذهبوا الحمام اه وقد روى محمد بن إسحاق عن عمران بن  
أبي أنس : أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً . وأشار البيهقي  
أنه مروى بوجه آخر بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عثمان . وساق  
البيهقي أيضاً بطريقين حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أنه قضى في كلب  
صيد قتل رجل بأربعين درهما ، وقضى في كلب ماشية بكبش ، ثم حاول ردّها  
بأنهما منقطعان ، لكن مذهب الشافعي قول المرسّل إذا ورد من مخرج آخر ،  
فقد ورد حدّه ، إغرام عثمان من طريقين ، وقضاء عبد الله بن عمرو بن العاص  
في كلب صيد من طريقين أيضاً ، والبيهقي نفسه يعترف بطريقين في كل من  
الروايتين ، ومثله لا يحوج إلى غير كتابه في الرد عليه ، فيجب قوله للروايتين  
على مقتضى أصله الذي بيناه ، وعمران بن أبي أنس في الرواية الأولى ثقة  
عندهم ، وإنما تكلم البخاري وغيره في عمران بن أنس ، ولم يرو عنه محمد بن  
إسحاق ، وإنما روايته عن ابن أبي أنس الموثق ، ومحمد بن إسحاق  
مدلس وقد عنعن ، وأتى الانقطاع من هنا ، لكن تقوى هذه الرواية بورودها  
بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه  
ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما رواه سعيد بن منصور  
عن هشيم . حدثنا يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ،  
فاحدى الطريقين تقوى الأخرى ، ومن قال عن اسماعيل أنه لم يتابع نسي

طريق ابن جريج، وإسماعيل تكلم فيه الأزدي والعقيلي، لكن ابن حبان لم يعتد بهما، وعلى كل حال هو تابعي قديم لم ينفرد بتلك الرواية، وقد أطال الكلام صاحب الموهب النقي وصاحب عمدة القاري في الرد على البيهقي هنا، ولست في صدد تمحيص تلك المناقشة، وكفى هنا أن ثبت أن أبا حنيفة لم يخالف الأثر الصريح الصحيح، بل له في المسألة مدارك نيرة خضع لقوتها كثير من كبار أئمة العلم كما أن له سلفاً من الصحابة والتابعين في فهم تلك الأحاديث على هذا الوجه.

### نصاب قطع اليد في السرقة

٥٦ - وقال أيضاً: «حدثنا ابن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قطع النبي صلى الله عليه وسلم في مجن قوم ثلاثة دراهم. حدثنا يزيد عن سليمان بن كثير وإبراهيم بن سعد لا جميعاً: أخبرنا الزهري عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تقطع في ربع دينار فصاعداً. حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله. أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في خمسة دراهم. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا تقطع في أقل من عشرة دراهم.»

أقول: قال محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا القاسم ابن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: لا تقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم. قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة. وقال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا تقطع يد السارق في أقل من ثمن الحنفية - وكان ثمنها عشرة دراهم - وقال: قال إبراهيم أيضاً لا يقطع السارق في أقل من ثمن المجن - وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم - ولا يقطع بأقل من ذلك ٥٧.

وفي الصحيحين عن عائشة قالت: لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن: حنفية أو ترس، وكلاهما ذو ثمن

ثم اختلفوا في ثمن المجن من ربع دينار إلى دينار ، ومن ثلاثة دراهم إلى عشرة دراهم ، فورد الأذن من طرق ، وورد الأقصى من طرق ، لحديث الطحاوي بطريق عطاء عن أيمن ابن أم أيمن عن أمه : وقومت الحنفية يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم . وفي سند النسائي ليس فيه عن أم أيمن حيث ساقه بطريق شريك عن منصور عن عطاء ، ومجاهد عن ابن أم أيمن رفعه قال : لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن - وثمنه يومئذ دينار - اهـ .  
والقائلون بربع دينار قالوا أيمن راوى الحديث ليس بابن أم أيمن ، وإنما غلط فيه شريك بدليل رواية النسائي ، فيكون مرسلًا لأنه ليعن ابن امرأة كعب وليس بصحابي ، ولو فرضنا أنه ابن أم أيمن يكون صحابيًا ، لكنه توفي يوم حنين ، فلا يدركه عطاء ولا مجاهد ، فيكون الخبر منقطعًا أيضًا . فتأية ما في الأمر عند تسليم ذلك كله أن يكون الحديث مرسلًا تأيد التقويم فيه بطرق أخرى وهذا حجة عندهم .

والقائل بارسال الخبر يحتج بالمرسل المتأيد كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه صاحب المستدرک ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه ثان ، وابن عبد البر من وجه ثالث ، والنسائي من وجه رابع كما تأيد بحديث عبد الله ابن عمرو بن العاص ( كان ثمن المجن على عهده عليه السلام عشرة دراهم ) - وما أضافه الصحابي إلى زمن النبي عليه السلام يكون مرفوعاً عندهم لا رأياً له فقط - وتأيد أيضاً بحديث ابن المسيب كما ساق أسانيد ذلك كلها صاحب الجوهر النقي ، ولم يدع قولاً لقائل في تصفية كلام البيهقي .

ثم ان أيمن ابن أمه من غير شك ، فتكون أم أيمن صحابية لكونها أم تابعي ، فلا يكون على الفرض الثاني أى داع لحذفها غير تسوية الخبر على وفق المذهب ، وليس يحتم كون أيمن هذا ابن امرأة كعب ، على أن كتبها الخبر توفي سنة ٣٢ فلا مانع من أن تكون امرأته صحابية وإن لم يعرف لها ابن باسم أيمن وابنها الوحيد هو تسع ، وعد أيمن ابناً لها لا يخلو من تخليط ، وأيمن هذا



ذكره في عداد الصحابة كثيرون منهم ابن سعد وأبو القاسم البغوي ، وأبو نعيم وابن منده ، وابن قانع وابن عبد البر ، وهؤلاء حملوا الاتين واحداً ، وابن أبي خيثمة حملهما اثنين وذكرهما في الصحابة ، وذكر الطحاوي في أحكام القرآن تأخر وفاة أيمن الصحابي : راوى حديث السرقة . وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عباس أن قيمة المحن دينار أو عشرة دراهم ، وأخرجه الحاكم وصححه ، وفي نصب الراية عدة أحاديث وآثار تعيد هذا المعنى ، وقول الطبراني في حديث ( لا قطع إلا في عشرة دراهم ) - بعد أن ساقه بطريق أبي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عداة - لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة غير أبي مطيع الحكم بن عداة . ذهل عنه من رواية محمد في الآثار السابق ذكرها ، فلا ريب في اختلاف السلف في تقويم ثمن المحن ، فهل نميل إلى الأقل فقطع يد السارق بثلاثة دراهم ، أم نأخذ بالأكثر احتياطاً في إيقاع مثل هذه العقوبة الشديدة ؟ قال محمد بن الموطأ - بعد أن ساق حديث مالك في تقويم المحن الذي تقطع بسره يد السارق - : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد ، فقال أهل المدينة : ربع دينار ، ورووا هذه الأحاديث ، وقال أهل العراق : لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ، وعن عثمان وعن علي ، وعن عداة بن مسعود وعن غير واحد ، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا . يعني الجانب الأحوط الذي يتفق الجميع على إيجاب قطع اليد فيه ، وهذا هو وجه كلام أصحابنا في المسألة .

### غسل اليد قبل إدخالها في الإناث

٥٧ - وقال أيضاً : « حدثنا أبو معاوية عن الأصمث عن أبي رزين عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناث حتى يغسلها ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين نالت يده . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من نومه فليفرغ على يده من إنائه ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده . حدثنا أبو خالد الأحمر عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من الليل ، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها . حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : إذا استيقظ الرجل من نومه ، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به .

أقول : حمل أبو حنيفة الأمر فيها على الاستحباب لقرائن تدل على ذلك لا على الوجوب الذي يفيد إثم تاركه إثم ترك الواجب ، وقال محمد - بعد أن ساق حديث أبي هريرة في الموطأ - هذا حسن ، وهكذا ينبغي أن يفعل ، وليس من الأمر الواجب الذي إن تركه تارك إثم ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اهـ ولم يرد في التشرع تطهير اليد إلا من نجاسة أو وضوء ، وليس في تناول يد النائم شيء من ذلك ، فيكون الأمر بذلك للاستحباب لا للوجوب في نظره ، ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر أنه أدخل يده في الإناء قبل أن يغسل ، وروى ابن أبي شيبة عن البراء أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها ، وروى عن الشعبي كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها ، ولأبي حنيفة وأصحابه أسوة حسنة بهؤلاء ، وهذا عد عدم يقين النجاسة على يده أو ظنها ، وعند ذلك لا يصح إدخال اليد قبل الغسل لئلا يتنجس الماء سواء كان بعد الوضوء ، أو في حالة اليقظة المستمرة ، وعدم تخرج الصحابة من ذلك يدل على أن الأمر هنا للاستحباب في فهمهم .

## ولوغ الكلب

هـ - وقال أيضاً : . حدثنا ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً من بالذراع . حدثنا أبو أسامة عن الأعرج

عن أبي رزين عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات . حدثنا شيبان بن سوار عن شعبة عن أبي التياح قال: سمعت مطرفاً يحدث عن ابن المنفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات ، وعفروه في الثامنة بالتراب . وذكر أن أبا حنيفة قال: يجرئه أن يغسل مرة .

أقول: بل مذهب أبي حنيفة يطهر المتحس بغسله ثلاث مرات ، ولم يأخذ برواية السبع في حديث أبي هريرة على أصله في إعلال الحديث باقائه الصحابي الراوى بخلافه لأن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ عنده لأن خبر الأحاد في نظرنا يكون قطعى الورود ، وقطعى الدلالة عند الصحابي الذي سمع الحديث مباشرة من النبي صلى الله عليه وسلم .

وإعراض الصحابي عن قطعى لا يتصور إلا بدليل مثله ناسخ لحكمه ، وإلا سقطت عدالته ، فلم يقبل قوله ولا روايته ، وهنا قد ثبت عن أبي هريرة قولاً وفلاً أجزاء الثلاث في ذلك ، وإثاؤه به ، فدل ذلك على نسخ التسبيع وذلك فيما روى الطحاوى عن اسماعيل بن إسحاق ثنا أبو نعيم ثنا عبد السلام ابن حرب عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة في الإناء يلغ فيه الكلب والهر ( يغسل ثلاث مرار ) فعطاء بن أبي رباح ثقة حجة ، وعبد الملك بن أبي سليمان روى له مسلم ، وأصحاب السنن . قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثبتاً ، وقال ابن عمار: ثقة ثبت ، وقال الثوري: ثقة متقن فقيه . وقال الترمذى: ثقة مأمون . وثقة أحمد ويحيى ، والنسائي وآخرون ، وإنما أنكر عليه شعبة حديث الشفعة ، ويعد الخطيب شعبة أساء في هذا . وعبد السلام بن حرب ثقة روى له الشيخان ، وقابله إسحاق الأزرق وابن فضال في روايته عن عبد الملك عند الدار قطنى ، وأخرجه الدار قطنى بهذا الطريق عن أبي هريرة أنه قال: ( إذا ولغ الكلب في الإناء فأمرقه ثم اغسله ثلاث مرات ) وأخرجه بهذا الطريق أيضاً عنه ( إنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أمرقه وغسله ثلاث مرات )

وقال ابن دقيق العيد في (الامام) : وهذا سند صحيح اه كما في نصب  
 الراية ، بل روى الحسين بن علي الكرايسي - من أصحاب الشافعي المراقبين -  
 رفعه بهذا الطريق ، وكلام الحنابلة في الكرايسي بسبب مسألة اللفظ بالقرآن  
 فقط ، فلا مجال لمن يحتج بخبر الأحاد أن يرد حديث عبد الملك بن أبي سليمان  
 عن أبي هريرة في غسل الأناة ثلاث مرات من ولوغ الكلب ، وإن حاول  
 بعض من يرى تسوية الروايات على موافقة مذهبه إعلاله بتفرد عطاء ، ثم  
 عبد الملك بالحديث مع أن تفرد الثقة مقبول عند الجمهور ، وكان عطاء ممن يفتي  
 بكفاية الثلاث في الغسل من ولوغ الكلب على ما ورد بسند صحيح إليه في  
 مصنف عبد الرزاق .

وما يروى من افتاء أبي هريرة بالسبع عن ابن سيرين يحمل على القديم  
 جمعاً بين الروايات ، على أن عطاء يفضل على ابن سيرين من جهة أن عطاء  
 حجازي كثير الملازمة لأبي هريرة الحجازي ، وأما ابن سيرين فبصري  
 بعيد الدار لم يلازمه ملازمة عطاء ، ثم التسبيع هو المنسوخ دون التثليث ،  
 لتدرجه صلى الله عليه وسلم في أمر الكلاب من التشدد إلى التخفيف دون  
 العكس ، فأمر بقتلها مطلقاً لقلع عادة الناس في الألف بها ، ثم بقتل الأسود  
 البهيم خاصة ، ثم بالترخيص في كلب الصيد والماشية ، والزرع ونحوها ، فالتسبيع  
 هو المناسب لأيام التشدد ، والتثليث هو الموافق لأيام التخفيف ، وهو آخر  
 الأمرين . والتثمين في حديث ابن المغفل متروك مع صحة السند عندنا وعندهم ،  
 فليكن التسبيع أيضاً كذلك ، وقد يقال إن التثليث هو الواجب ، وما فوق  
 ذلك إلى السبع أو الثمان مندوب . والله أعلم .

### بيع الرطب بالتمر

٥٩ - وقال أيضاً : « حدثنا وكيع عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد  
 عن زيد أبي عياش قال : سألت سعداً عن السلت بالذرة فكرهه ، وقال سعد :  
 سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الرطب بالتمر فقال : أينقص إذا جف ؟

قلنا : نعم . قال : قهبي عنه . حدثنا أبو داود - يعني الطيالسي - عن زائدة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس أنه كره الرطب بالتمر ، قال : هو أظلمهما في المكبال أو في القفيز . حدثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع العنب بالزبيب كيسلا . حدثنا أبو الأحوص عن طارق عن سعيد بن المسيب أنه كره الرطب بالتمر مثلاً بمثل ، وقال : الرطب منتفخ والتمر ضامر . وذكر أن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا : لا بأس به .

أقول : أعل أبو حنيفة الحديث الأول يزيد أبي عياش ، يقال عنه إنه مجهول ، وقال ابن جرير في تهذيب الآثار في إعلال هذا الحديث . انفرده زيد ، وهو غير معروف في فقه العلم . وقال الطحاوي في المشكل : قال أحد الرواة عن مالك في ( أبي عياش أنه مولى سعد بن أبي وقاص ) ، وأسامة ابن زيد قال عن عبد الله بن يزيد ( عن أبي عياش الزرقى ) عن سعد ، وهذا عال لأن أبا عياش الزرقى من جلة الصحابة لم يدركه عبد الله بن يزيد ، وفي روايه له عن عبد الله بن يزيد ( عن زيد مولى عياش ) عن سعد بن مالك ، وزيد مولى عياش هذا لا يعرف ، وفي لفظ ( عن زيد أبي عياش ) وفي لفظ ( عن مولى لبنى غزوم ) وفي لفظ ( هي عن الرطب بالتمر ) وفي لفظ ( نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة ) فإن فساد هذا الحديث في إسناده ومنه ١ هـ . وقال ابن حزم في المحلى قال : مالك مرة ( عن زيد أبي عياش عن سعد ) وقال مرة ( عن أبي عياش مولى بن زهرة ) وهو رجل مجهول ١ هـ . ومهم في الحكم عليه بالجهالة عبد الحق في أحكامه . والبحارى لم يذكر في تاريخه غير أبي عياش الزرقى الصحابي ، فيستحيل أن يكون المراد هاهنا ، حيث لم يدركه عبد الله بن يزيد ، وهناك من أثبت شخصا آخر بهذا الاسم وبهذه النسبة ، لكن في زمن تسوية الروايات على طوق المذاهب . ومالك على حلالته قدره قد نفاط في الرجال ويتابعه من يتابعه محسناً الظن به ، ولكن الانسان لا يحلو من نسيان ، فدورك ( صهر بن الحكم ) في الموطأ وهو ( معاوية بن الحكم ) في رواية الأحرس ، وهو

الصواب ، قال ابن عبد البر : قال مالك عمر بن الحكم ، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث ، بل ألف الدار قطنى فيما خولف فيه مالك من الحديث ، فبلغ ما يزيد على عشرين حديثاً ، فلا بأس أن يغلط مالك فى شيء دون شيء . سبحانه من لا يعلط ، فلا لوم عليه فى ذلك ، وكفى له فخراً أن يكون موضع ثقة عند الماهر فى معظم الروايات ، ولم يخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما حديثاً لآبى عياش لجهالة حاله ، وللانضراب فى روايته ، وأصحاب السنن الاربعة لم يخرجوا له حديثاً غير حديثه هذا . وتصحيحه من خير بيان وجه التصحيح غير التعميل على إخراجهم فى الموطأ من مثل الترمذى ، أو الدار قطنى ، أو الحاكم لا يثنى غليلاً ، وتصحيحه من مثل ابن خزيمة وابن حبان على مذهبهما فى توثيق المجاهيل ، وكل ذلك لا يمنع المجتهد المتقدم عليهم من إعلال الحديث بالوجه الذى سبق ، وتركه الاخذ به .

وهما هو تلخيص وجوه الاختلاف فى هذا الحديث متناً وسنداً : فى رواه ، رجالها حفاظ كلهم غير الراوى عن سعد ( نهى عن بيع القربى بالرطب سننه ) كما فى الطحاوى وأب داود ، وفى روايه لعدة ( نهى عن بيع الرطب بالتمر ) كما هاهنا غير ذكر ( نسيته ) ، وأما الراوى عن سعد فيقال فيه مرة ( عن مولى لبنى مخزوم ) ومرة ( عن أبى عياش مولى نى زهرة ) ومرة ( عن زيد مولى عياش ) ومرة ( عن أبى عياش مولى سعد ) ومرة ( عن زيد أبى عياش ) ومرة ( عن أبى عياش الزرقى ) . وأما ما يقال إن رواية عبد الله بن يزيد ، وعمران بن أبى أنس عنه تزيد لجهالة العين عنه فسلم بشرط أن يتفق الثقتان فى تسمية الرجل ، وأنت ترى مبلغ الاختلاف فيها هنا ، فتوثيق مثل هذا الرجل الذى لم يذكر إلا فى هذا الحديث ، ولم يخرج الشيخان حديثه هذا فى صحيحيهما ، ولم يصححه غير المتساهلين فى التصحيح من الذين يصححون للمجاهيل لا يجعله معلوم الوصف ثقة ، ولذا ترى أباحيفة يصر على أنه مجهول . وأما إخراج مالك لحديثه فى الموطأ فلا يستلزم أن يكون منصوباً عنده

على أنه صحيح ، والصحة فرع الخلو من العلل ، وقد أخرج مالك في الموطأ نحو سبعين حديثاً مستنداً لم يأخذ بها لمخالفتها لعمل أهل المدينة ، وهي علة قاذحة في صحة الحديث عنده ، والحديث لا يعد صحيحاً عند المجتهد ما لم يخل من العلل في نظره ، ثم في بعض الطرق عن مالك روايته ( عن ابن الحصين عن عبد الله بن يزيد ) فربما يكون ابن الحصين سقط في باقي الطرق ، والاختلاف في ابن الحصين معروف ، ثم كثير من القاد نصوا على ما وقع في الموطأ من الأحاديث الضعيفة على قلتها كما تكلموا في بعض رجال الموطأ ، فضعيف بعض حديثه وروايته عن من بن الحصين وعبد الكريم مما لا حجاب دونه في كتب النفاذ وقد حكى عن أبي حنيفة أنه لما دخل بغداد سأله عن بيع الرطب بالتمر مثاليين فقال : الرطب إما أن يكون تمرأ ، وإما أن لا يكون تمرأ ، فإن كان تمرأ جاز لقوله صلى الله عليه وسلم : ( التمر بالتمر مثلاً بمثل ) - أخرجه الجماعة - وإن لم يكن تمرأ جاز أيضاً لحديث ( إذا اختلف النوعان فبهما كيف شتم ) - أخرجه الجماعة - فأوردوا عليه هذا الحديث ، فقال : مداره على زبد عياش وهو مجهول أو عن لا يقبل حديثه اه فظهر أن أبا حنيفة قرأ الحجة في المسألة ، وتمسك بالسنة ظاهر ، بل لم يعرج على القياس هنا ، فعول ابن القيم من عدم إمامه بصحبه في المسألة . والله الهادي .

وأما تكلف الدارقطني والبيهقي والمنذرى في البت بصحيح رواية مثل هذا المجهول فيذهب أدراج الرياح عند مطالعته ما في الآثار ، ومنكسر الآثار والجواهر النقي ، فليطالعها من يريد مزيد للكتف عن الذين لا يرباؤون بأههم عن تسوية الروايات على موافقة المذهب .

نعم أبو حنيفة انفرد بهذه المسألة عن تقدمه ، بل ذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما ذهب إليه الجمهور تعويلاً على رواية مالك ، لكن الحكم على المجتهد لا يصح قبل قرع الحجة بالحجة ، وقد سها ابن أبي شبة في عده أبا يوسف مع أبي حنيفة في هذه المسألة ، بل هو مع الجمهور كما ذكرناه ، ومع أبي حنيفة أو بور

فيما يقال ، والطحاوي يدافع عنه في كنبه دفاع المستميت .  
 وأما الحديث الثاني فوقوف و<sup>١</sup> سنده سماك ، وأما حديث النهي عن بيع  
 العنب بالزبيب فسنده كالجبال الرواسي في القوة ، فيحيى بن أبي زائدة لا شك  
 في إمامته وإتقانه الفقه والحديث ، وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة ، وعبيد الله  
 ابن عمر العمري موضع ثقة عند الجميع ، لكن في لفظ الحديث هنا بعض  
 إجمال يبينه ما ساقه مسلم في صحيحه بهذا السند نفسه ، وهو قوله ( حدثنا أبو  
 بكر بن أبي شيبة وعبد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن بشر ثنا عبيد الله  
 عن نافع أن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ،  
 والمزابنة : بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزرع  
 بالحطبة كيلا . وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن عبيد  
 الله بهذا الإسناد مثله ) وهذا موافق تمام الموافقة لمذهب أبي حنيفة في المزابنة  
 في المنع من بيع اثر على رؤوس الشجر ، أو العنب على الكروم بالتمر أو الزبيب  
 كيلا كما هو حكم المزابنة في نظره ، فلا يكون له تعلق بما هنا ، وأما الخبر  
 الأخير فرائي لأبي لمسيح - ، فإن مما سبق أن أبا حنيفة له مدارك في المسألة  
 تبعده عن أن يكون مخالفا للأثر الصحيح الصريح . والله سبحانه أعلم .

### تلقى اليبوع

٦٠ - وقال أيضاً : حدثنا عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن  
 أبي عثمان النهدي عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقى  
 اليبوع . حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس  
 قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تستقبلوا ولا تحملوا . حدثنا ابن أبي  
 زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن التلقى ،  
 وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به .

أقول : في الخبر الثاني سماك ، لكن الحديث مشهور أخذ به الأئمة على  
 أنحاء في الفهم ، فالظاهرية يغالون ، ويرون أن بيع متلقى الركبان مردود



وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان التلق في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به. وإن كان يضرهم فهو مكروه، واحتجوا بحديث ابن عمر في صحيح مسلم (كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام) ففيه إباحة التلق، وفي غيره النهي عن التلق، لجمع بينهما أبو حنيفة وأصحابه بأن النهي عند حقوق الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق، والإباحة عند عدم الضرر، ومن الدليل لم حديث أبي هريرة عند مسلم أيضا (لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فهو بالخيار إذا أنى السوق) جعل له الخيار مع النهي، وهو دال على العسحة، ولو كان البيع ماسداً لأجبر البائع والمشتري على فسخ البيع، ويميل البحارى إلى مذهب الظاهرية في المسألة.

### تخمير رأس محرمات

٩١ - وقال أيضا: حدثنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم، فوقعت ناقة فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اغسلوه بماء وسدر، وكفوه في ثوبه، ولا تحمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملياً. حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خر رجل عن بعيره فمات، فقال: اغسلوه بماء وسدر، وكفوه في ثوبه، ولا تحمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملياً. وذكر أن أبا حنيفة قال: يغطي رأسه.

أقول: ليس في الحديث ما يدل على العموم لكل محرم، بل هذا خاص بذلك الشخص الموقوس، ولو كان عاماً لكل محرم لمنع من الغسل بماء وسدر لأن المحرم لا يغتسل بذلك، ولم يرد في حديث ما المنع من تخمير رأس محرمات، بل أخرج مالك في كتاب الحج من الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان ابنه واعد بن عبد الله، ومات بالجحفة محرماً، وخر رأسه ووجهه وقال: لولا

أنا حرم لطيبناه : قال مالك : وإنما يعمل الرجل مادام حيا ، فإذا مات فقد انقضى العمل . هـ هكذا يرى مالك أن المحرم إذا مات يصنع به ما يصنع بالحلال ، وهو مروى عن عائشة وابن عمر وطاوس ، وإليه ذهب أبو حنيفة والأوزاعي لأن الإحرام عادة شرعت ، فبطلت بالمات كالصلاة والصيام ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : ( إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ) وإحرامه من عمله فنقطع بموته ، بل لو بقي إحرامه لطيف به ، وكلت مناسكه ، وليس في الحديث ( فإنه محرم ) في صدد تعليها . بحث الموقوس ملييا ، فدل ذلك على الاختصاص . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمروا وجوههم ولا تشبهوا باليهود ، وهذا مرسل ، لكن رفعه الدارقطني بطريق عطاء عن ابن عباس ، وحكم ابن القطان صحته ، وقال ابن حزم : صح عن عائشة تخمير رأس المحرم إذا مات . هـ . وقال محمد في الموطاء بعد أن خرج حديث ابن عمر في تخمير رأس ابنه المحرم حين مات : - وبهذا يأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه . هـ وذهب الشافعي وأحمد ، وإسحاق وأهل الظاهر إلى بقاء إحرام المحرم بعد موته لهذا الحديث مع عدم وجود ما يدل على العموم فيه . والله أعلم .

### فقء عين المتطلع

٦٧ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري سمع سهل بن حنيف يقول : اطلع رجل من حجر في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه مدرى يحك به رأسه فقال : لو أعلم أنك تنظر لعلنت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر . » حدثنا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته ، فاطلع رجل من خلل الباب ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمشقص متأخر . حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: لو أن رجلا اطلع على قوم غير إلههم حل لهم أن يفتقروا عينه . حدثنا ابن فضيل عن الأعمش عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أن رجلا اطلع في دار قوم من كوه ، فرمى بنواة ، ففقت عينه لبطلت . وذكر أن أبا حنيفة قال : يضمن .

أقول : أخذ بظاهر تلك الأحاديث الشافعي ، فأهدر العين المفقودة للمتطلع ، وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه بضمان العين المفقودة للمتطلع للاجتماع ، على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر لا يباح فيه ، ولا يوجب ذلك سقوط ضمانها عن فاعلها ، فتحمل تلك الأحاديث على الترهيب والتغليظ حيث كان المتطلع إلى البيت مظلة الاطلاع على العورة فقط عندهم وقالوا : إن الله إنما أباح قلع العين بالمدن لا بمخاياه النظر . قال الله تعالى ( والعين بالعين ) . فهذا الخلاف يعود على فهم معنى الحديث .

## اقتناء الكلب

٦٣ - وقال أيضا : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان . حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار قال : ذهبت مع ابن عمر إلى بني معاوية ، فسبح عليا كلاب ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اقتنى كلبا إلا كلب ضارية أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان ، حدثنا عثمان بن سليم بن حيان قال : سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اتخذ كلبا ليس بكلب زرع ولا صيد ولا ماشية ، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط . حدثنا خالد بن مخلد عن مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن سفيان بن أبي زهر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من اقتنى كلبا لا يفتى عنه زرع ولا ضرعا نقص من عمله كل يوم قيراط ، فقيل له :

أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال أي ورب هذا المسجد . حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن عاصم عن زر عن عبد الله قال : من اقتنى كلباً إلا كلب قصص أو كلب ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط . وذكر أن أبا حذيفة قال : لا بأس باتخاذهم .

أقول : قال محمد في الموطأ بعد أن روى حديث ابن أبي زهير عن مالك : نكرو اقتناء الكلب لغير منفعة ، فأما كلب الزرع أو الضرع ، أو الصيد أو الحرس ، فلا بأس به ، ثم قال : أخبرنا مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن إبراهيم النخعي قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذه ، قال محمد : فهذا للحرس اهـ وكذا اقتناؤه للتعليم عند أبي حنيفة ، وليس يبيح اقتناءه على الإطلاق كما يفيد ظاهر كلام المصنف والله أعلم .

### حكم الأوقاص في الزكاة

٩٤ — وقال أيضاً : « حدثنا عبد الله بن نمير عن ابن أبي ليلى عن الحكم قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة ، فسأله عن فضل ما بينهما ، فأبى أن يأخذ حتى سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تأخذ شيئاً . حدثنا عبد الأعلى عن داود بن أبي هند عن الشعبي ليس فيما بينهما شيء . حدثنا غندر عن شعبة قال : سألت الحكم . قلت : لأب كانت خمسين بقرة . قال الحكم : فيها مسنة . حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي قال : ليس في النيف شيء . حدثنا ابن إدريس عن ليث عن طاوس إن معاذاً قال : ليس في الأوقاص شيء . وذكر أن أبا حذيفة قال : فيها بحساب ما زاد . أقول : في حديث الحكم انقطاع لأن الحكم بن عتيبة متأخر الزمن لم يدرك معاذاً ، وعند الدارقطني والبيهقي رفعه بطريق نفية عن المسعودي عن الحكم عن طاوس عن ابن عباس ، لكن لم يرفعه خبر نفية ، ورواياته غير نفية ،

والحفاظ يروونه عن الحكم عن طاوس مرسلًا في نصب الراية،  
والخبر الثاني رأى الشعبي، والثالث رأى الحكم، والرابع فيه محمد بن سالم.  
ضعفه جداً، والرابع فيه ليث بن أبي سليم. وطاوس لم يسمع من معاذ، فأين  
الخبر الصحيح الصريح الذي خالفه أبو حنيفة؟ والأوقاص ما بين السنين  
الذين يجب فيهما الزكاة على رأى الدارمطلى.

قال عبد الحق في أحكامه: ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته،  
والصواب أن معاذاً لما عاد من اليمن وجد النبي - صلى الله عليه وسلم - قد  
توفي، فلم يتمكن من السؤال عن الأوقاص، فلم يصح فيها نص، ولذا اختلف  
الفقهاء فيما بين الأربعين والستين، فمالك والشافعي، وأحمد والثوري لم يوافقا  
بينهما شيئاً قياساً على الإبل والهنم، وأبو حنيفة أوجب الزكاة على حساب ذلك، وهو  
الأحوط، وقد حدث عن حماد عن إبراهيم (فاذا زادت على الأربعين محسب  
ذلك). وحكى شعبة عن حماد مثل ذلك، ولفظ إبراهيم النخعي في رواية ابن المبارك،  
الحجاج عن حماد عنه (يحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة) وهو بذلك  
المنعنى، وقال مكحول في رواية ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن معاوية  
ابن صالح عن العلاء بن الحارث عنه في صدقة البقر: (ما راد فالحساب).  
فيكون أبو حنيفة تابع حماداً وإبراهيم النخعي، ومكحولاً فيما لا نص فيه لا  
أنه خالف الأثر الصريح الصحيح، وهو أخذ بمرسل طاوس، مسروق في  
إيجاب تباع في ثلاثين بقرة، وإيجاب مسنة في أربعين بقرة، وإنما لم يأخذ  
باسقاط الوصل لظهور فساد الرواية حيث النبي - صلى الله عليه وسلم -  
توفي قبل أن يسأله معاذ - رضى الله عنه - كما سبق.

### هل على المسافر أضحية؟

٦٥ - وقال أيضاً: «حدثنا ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه  
قال: كنا في المغازي لا يؤمر علينا إلا أصحاب رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - فكانت بفارس علينا رجل من مزينة من أصحاب النبي - صلى الله عليه

وسلم - فقلت المسان حتى كنا نشترى المسن بالجذعتين والثلاث ، فقام فينا هذا الرجل فقال : إن هذا اليوم أدركنا فقلت علينا المسان حتى كنا نشترى المسن بالجذعتين والثلاث ، فقام فينا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن الجذع يوفى بما يوفى منه الثنى . حدثنا قاسم بن مالك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من مزينة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى في السفر . حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا إذا سافر الرجل أن يوصى أهله أن يضحوا عنه وذكروا أن أبا حنيفة قاله ليس على المسافر أضحية . أقول : في الحديث الأول صحابي مجهول ، لكن الجمل في الصحابة غير مضر عند الجمهور ، ورجل من مزينة في الحديث الثاني يحتمل أن يكون ذاك أو غيره ، فلا يجوز أنه صحابي ، وصيغة ( إن ) ليست من صيغ الاتصال ، وقاسم بن مالك في مسنده تكلم فيه الساجي وأبو حاتم ، لكن في صحيح البخاري من حديث عائشة ( فلما كنا بمنى أتيت بلعم بقر فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أزواجه بالبقر ) ، وظاهر هذا الحديث الأضحية المعروفة مع احتمال أن يراد به غيرها حيث تطلق التضحية على الذبيح وقت الضحى هديا كان المذبوح أو أضحية .

وهناك في مسلم وغيره أحاديث بصيغة ( ذبح ) وبصيغة ( نحر ) عن نسائه أو عن عائشة ربما ترجح الاحتمال المرجوح في معنى ( ضحى ) ، وحديث جابر ( نحر عن عائشة ) يحتمل أن يكون هديا عنها أو دما عن رفضها لإحرام عمرتها ، فالاحتمال الأول غير متصور ، لأنها كانت مفردة بالحج بعد أن رفضت إحرام العمرة ، وجوب الهدى إنما هو على القارن أو المتمتع ، فتعين أن هذا الذبيح عن رفضها للعمرة ، وأبو حنيفة إنما يقول بعدم وجوب الأضحية على المسافر ، ولا يقول إنه لا يثاب إذا فعل .

وليس فيما ذكره ابن أبي شيبة من الآثار ما يدل على وجوب الأضحية على المسافر حتى يظن بأبي حنيفة أنه خالف الحديث الصحيح الصريح في

هذه المسألة ، قال محمد في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : الأضحية واجبة على أهل الأمصار - يعني من المياسير - حلا الحاج . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة اه فعلى هذا يكون قول أبي حنيفة كقول النخعي وربيعة ، والليث والأزاعي في إيجاب الأضحية على الموسر إلا الحاج بمنى ، وإن كان المشهور أنه لا يرى الأضحية على المسافر مطلقا باعتبار أن السفر موضع الرخصة . والله سبحانه أعلم .

قال الباجي : وفي المبسوط عن إسماعيل (١) بن أبي أويس أن المسافر لا أضحية عليه لأنه ليس عليه صلاة عيد اه . فيكون مالك مع أبي حنيفة في هذه الرواية .

### المرأة تهل بعمره ثم تحيض

٦٦ - وقال أيضاً : حدثنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي - ﷺ - في حجة الوداع موافين للال ذي الحجة ، فقال النبي - ﷺ - : من أراد منكم أن يهل بعمره فليل . فاني لولا أني أهديت لأهلك بعمره . قالت : فكان من القوم من أهل بعمره ، ومنهم من أهل بالحج قالت - فسكنت أنا من أهل بعمره - قالت - فخرجنا حتى قمنا مكة ، فادركني يوم عرفة وأما حائض لم أحل من عمرتي ، فشكوت ذلك إلى النبي - ﷺ - فقال : دعي عمرتك ، وانفضي رأسك وامتشطي ، وأهل بالحج قالت - ففعلت فلما كانت ليلة الحصة ، وقضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردقني ، وخرج بي إلى التعميم ، فأهلك بعمره ، فقضى الله حجتنا وعمرتنا . لم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وعطاء قال : سألتها عن امرأة قدمت مكة بعمره ، فحاضت فنخست أن يفوتها الحج فقالا : تهل بالحج وتحض . وذكر أن أبا حنيفة قال : تكون رافضة للحج وعليها دم وعمره مكانها .

(١) ابن أخت مالك ومن أصحابه توفي سنة ٢٢٦ هـ وأخذ عنه صاحب المبسوط إسماعيل القاضي المالكي المشهور .

أقول : وجه اعتراض المصنف على أبي حنيفة بحديث عائشة حسبانه ان لفظ ( لم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ) من كلام عائشة مع أنه ليس من كلامها - رضى الله عنها - بل من كلام هشام بن عروة ، أدرج في بعض حديثه للعراقيين ، وحديثه للعراقيين متكلم فيه عند مالك ، وشيخ المصنف هنا عبدة بن سليمان عراقي كوفي ، ودليل ذلك ما أخرجه البخارى في باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض في كتاب الحيض من صحيحه حيث ساق الحديث بروايته عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة - وهو من أروى الناس لحديث هشام وأخبرهم به - عن هشام بن عروة إلى أن قال عن لسان عائشة : ( حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل معي أخى : عبد الرحمن بن أبي بكر - رضى الله عنهم - إلى التنعيم فأهلكت بعمره مكان عمرتي . قال هشام : ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة ) .

قال البدر العيني : إن ظاهر قول هشام مشكل ، فانها إن كانت قارئة فعلها هدى القران عند كافة العلماء ، لا داود ، وإن كانت متمتعة فسد ذلك ، لكنها كانت فاسخة ، فلم تكن قارئة ولا متمتعة ، وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه في عمرة ، فلها حاصت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها ، فلما أكملت اعتمرت عمرة مبتدأة به عليه القاصي ، لكن يعكر عليه قوله - : وكنت عن أهل بعمره ، وقولها : ولم أهل إلا بعمره ، ويحجب ما هنا لما لم يبلغه ذلك أخبر بنفيه ، ولا يلزم من ذلك اتعاؤه في نفس الأمر ، ويحتدل أن يكون لم يأمر به ، بل نوى أنه يقوم به عنها ، بل روى حار - رضى الله عنه - أنه عليه الصلاة والسلام أهدى عن عائشة بقرة . وقال القاضى عياض . فيه دليل على أنها كانت في حح مفرد لا تمتع ولا قران لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما ١ هـ .

وهذا تصرف من القاضى في الحديث على طلق مذهب مالك ، لكن بعد أن علم أن هذا الكلام مدرج من كلام هشام ، وأنه في العراق ليس كهو في الحجاز كما يقول مالك فما المانع من أن يكون هشام نفي ذلك حجت لم يبلغه ،



وما هو النبي - صلى الله عليه وسلم - أهدى عنها بقرة في حديث جابر ، وقد أخرج محمد في الحجج عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذبح عن عائشة في عمرتها بقرة يعنى التي قدمت مع النبي - ﷺ - فيها ٨ ، فبق قول أبي حنيفة سالماً من المخالفة للحديث الصحيح الصحيح كما هو ظاهر ، وقد أطال مولانا محمد أنور شاه الكشميري في قبض الباري النفس في تحقيق هذه المسألة على مذاقه الخاص بما يفيد الاطلاع عليه فوائد جلية ، وأرضح البدر المعنى المسألة أيضاً بما يكفى ويشفى .

### التسييح للرجال

٩٧ وقال أيضاً : « حدثنا ابن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : التسييح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا هشيم عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي هريرة قال : صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالناس ذات يوم ، فلما قام ليكبر قال : إن أنسأت الشيطان شيئاً من صلاتي ، فالتسيح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا هشيم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : التسيح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر قال : التسيح للرجال في الصلاة ، والتصفيق للنساء . حدثنا ابن فضيل عن يزيه . قال : استأذنت علي عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي ، فسبح بالسلام ، ففتح لي . حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن قال : استأذن رجل علي جابر بن عبد الله ، فسبح فدخل ، فجلس حتى انصرف . وذكر أن أبا حنيفة كان يقول : لا يفعل ذلك وكرهه . »

أقول : سها المصنف فيما عزا إلى أبي حنيفة هنا من كراهة أبي حنيفة التسيح للرجال ، والتصفيق للنساء إذا نابتها نائفة في الصلاة ، كيف وقد روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - سن في الصلاة إذا نابتهم فيها شيء التسيح للرجال ، والتصفيق للنساء . كما أخرجه الحفاظان أبو محمد الحارثي ، وطلمة بن محمد العدل في مستندهما عنه وهو المعمول به في مذهبه .

## خندق سب الرسول صلى الله عليه وسلم

٦٨ — وقال أيضاً : « حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال: كان رجل من المسلمين أحمر يأوى إلى امرأة يهودية ، فكانت تطعمه وتسقيه وتحسن إليه ، وكانت لا تزال تؤذيه في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما سمع ذلك منها ليلة من الليالي قام فخنقها حتى قتلها ، فرفع ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فشدد الناس في أمرها ، فقام الرجل فأخبر أنها كانت تؤذيه في النبي - صلى الله عليه وسلم - وتسبه وتقع فيه ، فقتلها لذلك ، فأبطل النبي - صلى الله عليه وسلم - دمه . حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن شيخ عن ابن عمر أنه تملكت على راهب سب النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسيف ، وقال : إنالم نصلحك على شتم نبينا - صلى الله عليه وسلم - وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يقتله . أقول : والواقع أن أبا حنيفة يرى أن لا انتقاض لعهد أهل الذمة بشيء من ذلك إلا أن يكون لهم منعة يقدرّون معها على المحاربة ، أو أن يلتحقوا بدار الحرب ، فتى انتقض عهدهم أيسح قتلهم متى قدر عليهم ، فلا يقتل الذي عنده بمجرد الانتقاض ، بدليل ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك لليهودى الذى كان يقول له عليه السلام « السام عليكم » من غير أن يأمر بقتله ، ومعاملته المناقنين بالتألف ، وأما قتل كعب بن الأشرف فلا ثارته الفتنة أصبح في حكم المحارب ، ولذا عتّون البخارى قصة كعب هذا بقتل أهل الحرب ، وتفصيل هذا البحث في ( تلييه الولاية والحكام في حكم شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام ) لابن عابدين ، وهو مطبوع ، والجمهور على قتل الشاتم فوراً كما ذكر السبكي وجوه الخلاف في ذلك في كتابه ( السيف المسلول على من سب الرسول ) وكذا التقي بن تيمية في ( الصارم المسلول على شاتم الرسول ) وأما الخبران هنا فأولهما مرسل ، والثانى على وقفه فيه مجهول فلا تقوم بهما حجة .

## كسر القصعة وضمائها

٦٩ - وقال أيضا : حدثنا شريك عن قيس بن وهب عن رجل من بني سواة قال : قلت لعائشة أخبريني عن خلق النبي - ﷺ - قالت : أو ما تقرأ القرآن (وانك لعلى خلق عظيم) ١٩ قالت : كان النبي - ﷺ - مع أصحابه فصنعت له طعاما ، وصنعت له حفصة طعاما ، فسبقتني حفصة - قالت - فقلت للجارية : انطلقى فاكفى قصعتها - قالت - فأهوت أن تضعها بين يدي النبي - صلى الله عليه وسلم - فكفأتها ، فانكسرت القصعة واثتر الطعام - قالت - فجمعها النبي - صلى الله عليه وسلم - وما فيها من الطعام على الأرض فأكلوا ، ثم بشت بقصعتي ، فدفعها النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى حفصة فقال : خذوا ظرفا مكان ظرفكم وكلوا ما فيها . قالت : فما رأيته في وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حدثنا يزيد عن حميد عن انس قال : أهدى بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - قصعة فيها ثريد ، وهو في بيت بعض أزواجه ، فضربت القصعة ، ف وقعت فانكسرت ، فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ الثريد فيرده إلى القصعة بيده ، ويقول : كلوا غارت أمكم ، ثم اسطر حتى جاءت قصعة صحيحة ، فأخذها فأعطاهما صاحبة القصعة المكسورة . حدثنا حفص عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح قال : من كسر عوداً فهو له وعليه مثله وذكر أن أبا حنيفة قال بخلافه وقال : عليه قيمتها .

أمول : صلى الله تعالى على ذلك النبي الكريم . صاحب ذلك الخلق العظيم . منقلدنا من وجوه العوابة ، وصنوف الحافلة ، وهاديا إلى الصراط المستقيم ، وسلم عليه تسليما كثيرا . والمصنف لم يصب في وضع أبي حنيفة موضع الخلاف للحديث ها ، فإن مذهبه في ضمان العدوان دفع المثل في المثليات ، ودفع القيمة عند تعذر المثل ، والقصعة قد تكون مثلية ، وقد تكون قيمة باختلاف الأزمان والمكان ، وتماثل العبيد إذا تحقق لا يمنع أو حنيفة أن

يدفع أحدهما بدل الآخر حتى إنه لو دفع القيمة استطاع المدفوع إليه أن يشتري من السوق مثل المالك ، فلا يكون في قول أبي حنيفة هذا أدنى مخالفة للحديث ، بل سائر الأئمة معه في هذا القول ، وأما الحديثان فليسا من باب الضمان لأن حجرة عائشة وحجرة حفصة - رضى الله عنهما - بما فيهما للنبي - صلى الله عليه وسلم - فروض - صلى الله عليه وسلم - عن القصعة المكسرة بالقصعة السليمة من حجرة عائشة ، ولا يتصور أن يدع عائشة من غير قصعة تأكل فيها ، وإنما غاية ما في الأمر أنه دفع قصعة له في حجرة له إلى حجرة له انكسرت فصمتها ، وهذا ظاهر .

ولو كان هذا من باب الضمان لنظر إلى أن القصعتين كانتا متماثلتين أم لا ، ومتوافتين في القيمة أم لا ، ولم يذكر هذا في الحديثين . نعم اختلف الأئمة في أداء المستهلك فيما إذا كان غير مكيل ولا موزون ، فرأى مالك أن لا يقضى في العروض من حيوان وغيره إلا بالقيمة يوم استهلك ، وقال أبو حنيفة والشافعي وداود : الواجب في ذلك المثل ، ولا تلزم القيمة إلا عند عدم المثل ، وحجة مالك حديث أبي هريرة في تقويم الباقي قيمة العدل على من أعتق شقصا له في عبد ، وهذا له وجه ، وحجة الآخرين قوله تعالى : ( فجزاء مثل ما قتل من النعم ) وقوله تعالى : ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وحديث الباب يكون حجة لهم أيضا لو ثبت أن إحدى القصعتين كانت له ، والآخرى لم تكن له ، وأنهما كانتا متماثلتين .

والأوضح منه ما أخرجه أبو داود في باب « من أفسد شيئا يفرم مثله » ( حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان حدثني فليت (١) العامري عن جيرة بنت دجاجة قالت عائشة - رضى الله عنها - ما رأيت صائعا طعاما مثل صعية . صنعت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - طعاما فبعثت به ، فأخذني أفكل (٢) فكسرت الاناء ، فقلت : يا رسول الله ما كرامة ما صنعت ؟ قال :

(١) على صيغة التصغير ، ويقال أفلت

(٢) الارتعاد من شدة الغرة .

(إناء مثل إناء، وطعام مثل طعام) وهذا حجة ظاهرة للفريق الثاني، ومنهم أبو حنيفة على خلاف ما توهمه ابن أبي شيبة، وفليت يقال له أفلت ولا محل لعدله مجهولا بعد أن روى عنه عدة ووثقه عدة، وكمن مجهول عند ابن حزم معروف عند الآخرين، فيتلخص من ذلك أن المصنف جعل رأى مالك رأيا لابي حنيفة، وعلى كل حال أمر الخلاف فيه سهل من غير أن يرى أحد الفريقين بمخالفة الحديث. والله أعلم.

## حكم العرايا

٧٠ - وقال أيضا: «حدثنا ابن عينية عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: أخبرني زيد بن ثابت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رخص في العرايا. حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال: حدثني بشير بن يسار أنه سمع سهل ابن أبي حنيفة ورافع بن خديج يقولان: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المحاقلة والمزابنة إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يصح ذلك».

أقول: تضافت الأدلة على المنع من المحاقلة والمزابنة: فالأولى بيع ما في الحقول بالحبوب كيلا، والثانية بيع ما على رؤوس الشجر من الثمار بالتمر كيلا، وهما من أبواب الربا، وأما العربية فلم يختلفوا في الترخيص بها لصحة الأحاديث في ذلك إلا أن مالكا وأبا حنيفة اختلفا في تفسيرها. يقول مالك في رواية الليث: العربية: نخلة أو نخلتان لرجل في وسط نخيل. لاخر ربما ينضّر صاحب النخيل من تردد صاحب النخلة أو النخلتين إلى النخيل، فيبيع ما على رأس النخلة أو النخلتين من الثمار خروصا لصاحب النخيل بكيل معلوم من التمر. فعلى هذا التفسير تكون العربية من صميم المزابنة، ولا تكون فيها شيء من معنى الإعارة والمنح. وأما على تفسير أبي حنيفة فالعربية ما خردق من العارية، والاعراء: بأن يعطى صاحب النخيل نخلة ونخلتين لشخص ليتمتع بثمارها - كالمنيحة في التمتع بالحليب - ثم يكيل له مقدارا من التمر بدل تخليه من النخلة

و النخلين لصاحب النخل ، ففيها معنى المنح والإعارة والهبة ، وليس فيها معنى المزابنة أصلاً لأنها ليست ببيع ما على الأشجار من الأثمار بكيال من القمر لأن النخلة والنخلين لم يتسلها المعري له والهبة إنما تتم بالتقبض ، فلو تم قبضها ثم باع ما على رؤوسها من الثمر بكيال من القمر لكانت العرية داخلة في المزابنة ، فالترخيص بالعرية لمجرد دفع شبهة المزابنة من مثل هذا النوع من المنح الذي ليس فيه حقيقة البيع ، بل فيه استبدال هبة غير مقبوضة غير نافذة هبة أخرى عن رضى الطرفين ، فلا يكون فيه مزابنة ولا خلف في الوعد ، بل فيه معنى المنح والإعارة ، وأما على تفسير مالك فيكون يبيع العرية من صميم المزابنة من غير أن يوجد في العرية معنى المنح والهبة والإعارة ، فلا يصح مدح الأنصار على هذا التفسير بقول الشاعر : وليست بسنهاء ولا رجينة - لكن عرايا في السنين الجوائح . يقول : نخيلهم تمر كل سنة لاسنة دون سنة ، ولم توضع على ثمارها أشواك وحواجز لئلا تصل إليها يد آكل ، بل هي عرايا ممنوحات في سنى القحط ، وفي الأساس : نخيلهم عرايا أى موهوبات يعرفونها الناس لكرمهم اهـ . فيكون الشاعر وصفهم بالهبة والإعطاء في السنين الجوائح ، وابن العرية من هذا على تفسير مالك ؟ وكذلك لا يبق على تفسيره أى صلة لها بمادتها ( العارية ) أو ( الأعرام ) ، ثم زيد بن ثابت أحد رواة حديث الترخيص في العرية ، وأحد أصحاب النخيل بالمدينة يقول في تفسير العرية : ( رخص في العرايا في النخلة والنخلين توهبا للرجل فيبيعهما بخير صهما تمرأ ) فوصفها بالهبة فيما أخرجه الطحاوى بطريق نافع عن ابن عمر ، فيكون ما ذكر بصيغة الاستثناء في بعض الروايات محمولا على الاستثناء المنقطع .

فظهر أن في العرية معنى الهبة والإعارة من غير أن يكون فيها معنى المزابنة ، فإن تكون المزابنة من بيع ما ليس في حوزة المعري إليه ؟ فعلى هذا يبقى المنع من المزابنة على عمومها ، على أن عبد الوهاب المالكي البغدادي المشهور حكى عن مالك ما يوافق تفسير أبي حنيفة للعرية فيحل الوفاق محل الخلاف . والله أعلم .

## اختيار الأربع من الزوجات

والاقتصار عليهن بعد الاسلام

٧١ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة ومروان بن معاوية عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يختار منهن أربعاً . وذكر أن أبا حنيفة قال : الأربع الأول . »

أقول : ظاهر كلام ابن أبي شيبة أن أبا حنيفة عارض قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما جعل لغيلان من اختيار أربع من زوجاته المعقود لمن في الجاهلية ، وأنه ادعى أن ذلك ليس له مطلقاً : بل يكون اختياره مقصوراً على الأربع الأول لخشاه من ذلك .

ولما يرى أبو حنيفة هذا الاختيار المطلق خاصاً بالعقود السابقة على تحريم ما زاد على الأربع ، وتحريم الجمع بين الأختين في الإسلام ، فزوجات غيلان في الجاهلية على قدم المساواة في دخولهن تحت عصمته قبل ورود التحديد لعدد الزوجات في الإسلام ، فلا يتصور تقديم الأول عند إسلام غيلان وزوجاته جميعاً ، بل يكون الاختيار إليه في تعيين الأربع ، وكذا الحكم بعد تحريم الجمع بين الأختين في حديث ابن فيروز الديلمي .

وأبو حنيفة لا يتحدث عن عقود سبقت زمن التحريم في الإسلام ، بل إنما يتحدث عن العقود بعد تقرر تحريم ما زاد على الأربع ، والجمع بين الأختين في الإسلام فيقول : إذا غلط - لم فعقد على خامسة بظن أن إحدى الأربع مائة لخبر بلغه وهو في بلد آخر مثلاً ، ثم ظهر خلافه ، فاذ ذاك يكون الباطل هو نكاح الخامسة ، وكذا إذا تاب وأناب مبتدع من أهل القبلة ومحت أكثر من أربع نسوة ، فإن نكاح الأربع الأول منهن يعد صحيحاً بخلاف من بعدهم لتأخر عقدهن عن العدد المحدد للجواز فيقع باطلاً ، وهذا هو فقه أبي حنيفة ، وليس كلامه فيما جرى في الجاهلية قبل التحريم في

الإسلام ، وإنما كلامه في عقود المسلم في عهد الإسلام بعد ثبوت تحريم ما زاد على الأربع ، والجمع بين الاختين ، على أن حديث غيلان يقول عنه مسلم في «التميز» - وهي من محفوظات ظاهرية دمشق في المجموعة رقم ١١ - : كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان أحدهما مرفوع والآخر موقوف ، فأدرج معمر المرفوع على إسناد الموقوف ، فأما المرفوع فرواه عقيل عن الزهري . قال : بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة . الحديث ، وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بنيه . الحديث اه فظهر أن معمرأ أصاب في إرساله الحديث في التين ومعه كتبه في بلده ، وهم في البصرة لبعده عن كتبه ، وموافقة الكوفيين وغيرهم لرواة البصرة عنه لا تزيد الحديث قوة لأنهم إنما سمعوه منه في البصرة ، بل يدعي ابن عبد البر أن طرق حديث غيلان كلها معلولة ، وأما رواية النسائي عن عمرو بن يزيد الجرمي عن سيف بن عبيد الله عن سرار بن جحش عن نافع وسالم عن ابن عمر بمعنى حديث معمر ، فالثلاثة الأول من رجالها انفرد النسائي من بين الستة بالرواية عنهم ، فمعمر و يقول عنه أبو حاتم أنه صدوق ، وهذا في اصطلاحه بمعنى أنه صالح للاعتبار ، وقال ابن حبان - بعد أن ذكره في الثقات - : ربما أغرب ، وسيف ذكره ابن حبان في الثقات أيضا ، وقال : ربما خالف ، وقال مسلمة بن قاسم فيه ضعف ، وسرار ذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما خالف ، وهؤلاء من الثقات ، لكن فيهم بعض وفنه ، وحديث الزهري يقول عنه البخاري أنه خير محفوظ . وجعل المحفوظ هو الموقوف على عمر .

وأما حديث ابن فيروز فأعله البخاري ، وقال : في إسناده نظر وكذا العقيلي ، وفي سنده أبو وهب الجيشاني مجهول الحال عند ابن القطان ، وفي بعض طرقه ابن طهية أو جرير بن حازم وكلاهما محتلط ، لكن جريرا كان عظيم القدر قبل الاختلاط ، والغريب أن المصنف لم يأت بحديث سالم من المأخذ عند النقاد ، ولا بعبارة واضحة في تعيين مذهب أبي حنيفة ساعنا الله وإياه ، وأما تحريم ما فوق الأربع من



النساء فأمر مقطوع به عند فقهاء أهل الحق إجماع الأمة على ذلك، وبدلالة كتاب الله دلالة بآية رغبة كل مكابر، ويصح أن يقال مع ذلك أن أحاديث تحريم ما فوق الأربع يقوى بعضها بعضا، وبعد الإحاطة بما تقدم لا تبقى حاجة إلى إعلام ما في إعلام ابن القيم من الخلل في هذا البحث . والله ولي الهداية .

## اشتراط الولاء للبائع في البيع

٧٢ - وقال أيضا : « حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أراد أهل بيرة أن يبيعوها ويشتروا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : اشتريها وأعتقها ، فأما الولاء لمن أعتق . حدثنا عفان حدثنا حماد عن قتادة عن مكرمه عن ابن عباس أن مواليا اشتروا الولاء ، فقضى أن الولاء لمن أعطى الثمن . حدثنا شبابة ابن سوار عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال : أرادت عائشة أن تشتري بيرة ، فقالوا : تبتاعينها على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : لا يملك ذلك منها ، فأما الولاء لمن أعتق . وذكر أن أبا حذيفة قال : هذا الشراء فاسد لا يجوز . »

أقول : اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفسد للبيع عند أبي حنيفة في المشهور عنه ، وفي الموطأ للإمام محمد بن الحسن : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله ابن عمر عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أرادت أن تشتري وليدة ( يعنى بيرة ) فتعتقها ، فقال أهلها : نبيعك على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : لا يملك ذلك فأما الولاء لمن أعتق . قال محمد : وبهذا نأخذ الولاء لمن أعتق لا يتحول عنه وهو كالنسيب (١) ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ

(١) وفي مسند الشافعي : أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم - وهو أبو يوسف - عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الولاء لحمه كحمة النسب لا يباع ولا يوهب اهـ

فأين مخالفة أبي حنيفة لهذا الحديث بعد أن أخذ به بنص صاحبه محمد بن الحسن. نعم إن أبا حنيفة لا يبيع المكاتب إلا إذا عجز، لكن بريرة المكاتب كانت عجزت بدليل مراجعتها إلى عائشة في بعض الروايات، ولعدم أدائها شيئا من النجوم، وهي تسع أواق في رواية عروة فصح بيعها عنده، لكن اشتراط البائع الولاء لغو، والبيع نافذ، بل قال محمد بن شعاع الثلجي: إن التأويل في ذلك عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز، فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا وباعوا كفاي عقود الجواهر للزبيدي، وأما ما وقع في رواية مالك عن هشام (اشترى وأعتقها واشترط لها الولاء) ففيه عقد يبيع على شرط لا يجوز، وتقرير البائعين إذا شرط لهم ما لا يصح، ولما صعب الانفصال عن هذين الأشكالين أنكر بعضهم هذا الحديث أصلا ومنهم يحيى ابن أكرم على ما يقال، والواقع أن هذا اللفظ إنما وقع في رواية مالك عن هشام لا في رواية الليث ولا في رواية عمرو بن الحارث عنه، وقد خولف مالك في عدة من رواياته عن هشام بن عروة فعند ترجيح روايتي الليث وعمرو عن هشام على رواية مالك عنه زال الإشكال واستقام الأمر. والله أعلم.

### الضربة والضربتان في التيمم

٧٣ - وقال أيضا: حدثنا ابن علي عن سعيد عن قتادة عن عروة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه عن عمار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: التيمم ضربة للوجه والكفين. حدثنا عباد بن العوام عن برد بن سليمان بن موسى عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بال ثم ضرب يده على الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه. حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن ابن أبي عن أبيه قال عمار لعمر: أما تذكر يوم كذا في كذا وكذا فأجنبنا، فلم يجد الماء فتمعكنا في التراب فلما قدمنا على النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكرنا له ذلك فقال: إنما كان يكفيكما هكذا، وضرب الأعمش يديه

ضربة ثم نفخهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه، وذكر أن أبا حنيفة قال: ضربتين لا يجزئ منه ضربة.

أقول: الضربة والضربتان روايتان، فأخذ أبو حنيفة بالأحوط منهما، فحديث (التيسم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين) أخرجه الحاكم والدارقطني من حديث علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا، وسكت عنه الحاكم وقال: لا أعلم أحدا أسند عن عبيد الله غير علي بن ظبيان وهو صدوق. ووقفه يحيى بن القطان وهشيم، والثوري ومالك، وهو الصواب، لكن الموقوف في هذا الباب في حكم المرفوع عند أبي حنيفة. وأخرج الحاكم أيضا من حديث عثمان بن محمد الأتباطي ثا حرمي بن عمارة عن عذرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ - قال: (التيسم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرققين) قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الدارقطني: رجاله كلهم ثقات اهـ وادعى "ضهم أنه موقوف"، ولكن الموقوف في هذا الباب على تقدير تسليمه في حكم المرفوع كما سبق، وساق الزياهي أحاديث بهذا المعنى عن عائشة وابن عمر، والاسلم وابن عباس، وأبي حمم وأبي هريرة غير ما سبق مما يصلح شاهدا للضربتين، بل بانضمام تلك الأحاديث بعضها إلى بعض يصبح حديث الضربتين لا مهرب من قبوله، وفي الضربتين صربة بخلاف العكس.

## الوكالة في الشراء

٧٤ - وقال أيضا: وحدثنا ابن عينية عن شبيب غرقه عن عروة البارقي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشترى له شاتين، فباع إحداهما ديناراً وأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بدينار وشاة، فدعا له - النبي صلى الله عليه وسلم - بالبركة في بيعه، فكان لو اشترى تراباً بالبرج فيه. حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن رجل عن حكيم بن حرام أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث يشتري له أضحية بدينار فاشترها، ثم باعها بدينارين

فاشترى شاة بدنيار وجاءه بدنيار، فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة، وأمره أن يتصدق بالدنيار، وذكر أن أبا حنيفة قال: يضمن إذا باع بغير أمره. أقول: وما هو الوكيل قد ضمن المبيع بشاة ودنيار فإذا يريد المصنف أكثر من هذا؟ وفي الحديثين انقطاع لأن شبيبا في الحديث الأول لم يسمعه من البارقي، وإنما سمع الحى يتحدثون كما عند البخارى وأبى داود وغيرهما، وفي الثانى رواية رجل مجهول عن حكيم، فكيف يصح الخبر حتى يعد أبو حنيفة مخالفا للخبر الصحيح الصريح؟ على فرض مخالفة أبى حنيفة لهذا الخبر، وإذا اعتبرنا أن تحدث الحى يسد مسد حديث الثقة الثبت كما يقوله أبو بكر ابن العربى فليس في قول أبى حنيفة مخالفة لهذا الحديث أيضا كما أوضحناه سابقا.

### الطهانة في الصلاة وتعديل الأركان فيها

٧٥ - وقال أيضا: حدثنا أبو معاوية ووكيعة عن الأعمش عن عمارة ابن صير عن أبى معمر عن أنى مسعود قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع والسجود. حدثنا أبو خالد عن ابن عجلان عن على بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه. وكان بدريا قال: كنا جلوسا مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ دخل رجل ليصلى، فصلى صلاة خفيفة لا يتم ركوعها ولا سجودا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه، ولا يشمر فصلى، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم - فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم - فقال: أعد فانك لم تصل. ففعل ذلك ثلاثا كل ذلك يقول: أعد فانك لم تصل. حدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن المسور بن مخرمة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده، فقال له: أعد، فابى، فلم يدعه حتى أعاد. وذكر أن أبا حنيفة قال: تجزئته وقد أساء.

أقول: في الخبر الأول عن الأعمش، وفي الثانى محمد بن عجلان، وفي الثالث على بن زيد، وهو ابن جدعان، وفي آخر حديث المسور صلواته عند

أبي داود والترمذي والنسائي بإسنادهم إلى أبي هريرة ( فإذا أتممت صلاتك على هذا فقد تمت ، وما انتقصت من هذا فأنما تنقصه من صلاتك ) وهذا الحديث من أدلة أبي حنيفة على أن من ترك الطمأنينة في الصلاة فقد أساء ، لكن لا تبطل صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم - وصفها بالنقص ، والباطلة لا توصف به ، بل بالزوال ، فلا تكون الطمأنينة فرضاً تبطل بتركها الصلاة ، بل واجبة يكون تركها نقصاً فيها وإساءة ، فيوجب تركها إعادتها إكمالاً للنقص المحدث عمداً ، وإن لم يعدما بكون أداها ناقصة مسيئاً بعدم إعادتها إسناً ، والفرق بين الفرض والواجب عنده أن الأول يقينى يكفر بجاحده ، والثاني ظني يأثم تاركه من غير أن يحكم عليه بالكفر ، والرسول صلى الله عليه وسلم سأل لتعليم الدين ، فيعلم المسيء كيف يعيد ويكمل النقص ؟ ولا يقر المسيء على إساءته أصلاً ، وحمل أبو حنيفة أحاديث الباب على استدراك النقص دون البطلان جماعاً بين الأدلة ، فلا يكون في هذا مخالفة للحديث إلا في فهم هذا الناقض ، وليس النقص كنقص الديك من مذهبه أصلاً ، فتجد أهل مذهبه من أراعى الناس للطمأنينة .

## من زرع أرض قوم

٧٦ - وقال أيضاً : وحدثنا شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع ابن خديج رفعه قال : من زرع في أرض قوم بغير إذنه ردت إليه نفقته ، ولم يكن له من الزرع شيء . حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي جعفر الخطمي قال : بعثني عمي وعلاما له إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول في المزارعة ؟ فقال : كان ابن عمر لا يرى بها بأساً ، حتى حدث فيها بحديث أن رسول الله ﷺ - أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير ، فقالوا : إنه ليس لظهير قال : أليست الأرض أرض ظهير ؟ قالوا : بلى ولكنه زارع فلاناً ، فقال : فردوا عليه نفقته ، وخذوا زرعكم . قال رافع : فأخذنا زرعنا ، ورددنا عليه نفقته . وذكر أن أبا حنيفة قال : يقلع زرعه ، .

أقول : هنا مقامان : المقام الأول في الكلام فيمن زرع في أرض غيره  
 بغير رضاه ، فلفظ يحبي الحماى عن شريك ( ... فليس له من الزرع شيء ،  
 ويرد عليه نفقته في ذلك ) ، ولفظ يحبي بن آدم عن شريك ( ... فله نفقته  
 وليس له من الزرع شيء ) ولفظ ابن أبي شيبة هنا ( ... ردت إليه نفقته  
 ولم يكن له من الزرع شيء ) ؛ فظاهر رواية الحماى وابن أبي شيبة هنا أن ذلك  
 الزرع يكون لأرباب الأرض ، ويعرمون للزارع ما أنفق فيه حيث نص على  
 أن هناك راداً للنفقة ، وهو صاحب الأرض ، ولفظ يحبي بن آدم لا ينص  
 على راد وإنما يقول ( فله نفقته ) فيناسب ذلك أن يحمل على أن الزارع يستوفي  
 نفقته من الزرع ، ويتصدق بالباقي لا أن صاحب الأرض يعرم للزارع من  
 غير أن يكون له أى دخل في زراعته ، ولا نص في الحديث على أن الزرع  
 يكون لصاحب الأرض ، فلا يتصور أن يكون غارماً فيما لا يكون غارماً ،  
 فإذا صرف لفظ ابن أبي شيبة والحماى إلى المعنى الذى حمل عليه لفظ يحبي  
 ابن آدم فيما رواه عن شريك وحفص بن غياث لا يبقى بين الآثار تضاد  
 لأن النخل المغروس في أرض لا يملكها الغارس أمر بقطعه في حديث يحبي  
 ابن عروة ، ولم يجعل صاحب الأرض غارماً للغارس ، فبالأولى في الزرع ،  
 وحكم عمر في القرض معروف في حديث عمرو بن شعيب ، ولذا ترى أبا حنيفة  
 وصاحبيه يقولون : إن صاحب الأرض بالخيار إن شاء خلى بين الزارع وبين  
 أخذ زرعه ذلك ، وضمنوه نقصان الأرض إن حصل فيها نقص ، وإن شاء  
 منع الزارع من ذلك ، وغرم له قيمة زرعه ذلك مقلوعاً كما هو حكم حديث  
 ( وليس لعرق ظالم حق ) ولم يوضح المصنف هنا رأى أبي حنيفة على الوجه  
 الصحيح ، ولا حمل الحديث على معنى يلتزم مع باقي الآثار ، فقال ما قال .  
 وأما المقام الثانى فى الكلام فى المزارعة ، وحديث رافع فيها لا يحتاج به فى  
 إلزام النفقة على صاحب الأرض فى المسألة السابقة لأن الزرع لم يكن برضاه  
 فيما سبق بخلاف ما هنا فإن الزرع هنا برضاه ، وكلام أبي حنيفة فى ذاك لافى

هذا ، فالتصير في كلام المصنف هنا أيضاً ظاهر ، واختلف الأئمة في المزارعة بمعنى دفع أرض يعضاء لاخر يزرعها ببعض ما يخرج من الأرض بشرط أن يكون البذر من صاحب الأرض ، فمعها أبو حنيفة ومالك والشافعي ، ولا غبار على قولهم من حبة الحجة لأن أرض خبير خراجية خراج مقاسمة عندهم ، فلا يكون لها أى شأن في باب المزارعة أو المساقاة التي يافها حديث رافع ابن خديج ، وأجازها أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ، وأجابوا عن حديث رافع بأنه خاص بما إذا أدى إلى قتال ، وأدلة العريقين مشروحة في كتب الفقه المبسوطة ، قال محمد في الآثار : كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم ( النعمى ) - بمعنى في المنع من المزارعة - ونحن تأخذ بقول سالم وطاوس ( يعني في التجوز ) ولا نرى في ذلك بأساً ، ثم ساق حديثاً مرسلًا لمجاهد في اشتراك أربعة عن الأوزاعي ، وفي التيبس للزيلي : قالوا الفتوى اليوم على قول أبي يوسف ومحمد لحاجة الناس إليها ولتعاملهم ، والقياس قد ترك بالتعامل وللضرورة اه . وأجاد أحمد في موافقه لهما لما في ذلك من التيسير على الأمة راجع ( البركة في السعي والحركة ) .

### ما تلتفه الماشية بالليل

٧٧ - وقال أيضاً : حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وحرام ابن سعد أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً فأفدت عليهم ، فقضى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار ، وأن على أهل الماشية ما أصابت الماشية بالليل . حدثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن حيصة عن البراء أن ناقة لآل البراء أفسدت شيئاً فقضى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار ، وضمن أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل . حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن محمد وعمر بن أبي خالدة عن الشعبي أن شاة أكلت صبينا ، وقال الآخر : غرلاً نهاراً فأبطله ، وقرأ ( إذ نفثت فيه غم

(القوم) وقال في حديث ابن أبي خالده: إنما كان النفس بالليل . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن طاوس عن الشعبي أن شاة دخلت على نساج فأفسدت غزله ، فلم يضمن الشعبي ما أفسدت بالنهار . وذكر أن أبا حنيفة قال : يضمن ، .

أقول : فيما عزا المصنف إلى أبي حنيفة قعية ، والصواب أن مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن أن الماشية إذا كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها لما أصابته ليلاً ونهاراً لحديث (العجاء جبار) : أخرجه الستة بأسانيد كالجليل ، وهو مطلق فيترك على إطلاته ، فلا يقتصر حكمه على النهار ، وقال محمد في الموطأ - بعد أن أخرج هذا الحديث - : وبهذا فأخذ ، والجبار المدر ، والعجاء الدابة المنفلة تحرح الانسان أو تعقره اه ، ومحمد حجة في اللغة عند الجمهور ، فيؤخذ بتفسيره للعجاء . هكذا أطلق محمد عدم الضمان لما ألتفتته المنفلة ، ولم يقيد بليل ولا نهار ، على أن الدابة إذا لم تكن منفلة ، وبقيت تحت إشراف صاحبها تكون مؤذنة عن صاحبها غير عجاء ، فيكون من ضرورة ذلك ضمان غير المنفلة فيما أصابت ليلاً ونهاراً ، فيتأني حديث حرام السابق في الرجعين جميعاً ، لكن حديث (العجاء جبار) يكاد أن يكون متواتراً بالنظر إلى كثرة رواته في جميع الطبقات كما توسع البدر العيني في بيان مخرجه في شرح البخاري ( ٤ - ٤٥٥ ) ، وأما حديث حرام ففيه انقطاع ، فانه لم يسمعه من البراء ، وذكر آية بينهما من أو هام معمر في بعض الروايات باتفاق التقاد . قال ابن عبد البر : رواه مالك وأسحاب الزهري عنه مرسل ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن محبصة عن آية ، ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك ، وأنكروا عليه قوله فيه : ( عن آية ) . وقال محمد بن يحيى الذهلي : لم يتابع معمر على ذلك ، فجعل الخطأ فيه من معمر . فكيف يحتاج به من لا يحتاج بالمرسل ، ولا سيما في معارضة ما هو صحيح بالاتفاق ، وعلى فرض ثبوته يحمل عند أصحابنا على أنه منسوخ لموافقة لحكم سليمان عليه السلام ( إذ نفشت فيه غم القوم ) فهو معمول به في شرع الإسلام ما لم يرد ما يخالفه ،



فما هو قد ورد ما يخالفه ، فيكون المخالف لشرع من قبلنا هو الناسخ ، على أن للكلام في المسألة متسعاً عند أهل الاجتهاد . فلا يعد أبو حنيفة مخالفاً للحديث الصحيح بمثل هذا ، بل يكون مخالفاً لرأى بعض المجتهدين ولهذا ذلك .

### العقيدة

٧٨ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت عن أم كرز عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : عن الغلام شانان ، وعن الجارية شاة . لا يضركم ذكرانا كن أم إناثا . حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن عطاه عن حبة بنت ميسرة عن أم كرز عن النسبي - صلى الله عليه وسلم - قال : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة . حدثنا شابة عن المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الحسن والحسين . حدثنا محمد بن بشر العددي عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الغلام رهين بعقيقته . تدبج عنه يوم سابعه . ويحلق رأسه ويسمى . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن لم يقن عنه فليس عليه في ذلك شيء . »

أقول : وهم النووي حيث قال : عبيد الله بن أبي يزيد ضعفه الاكثر ، بل توثيقه موضع اتفاق . واختلف أهل العلم في النسك عن المولود ، فقال الحسن واليث بن سعد وأهل الظاهر إنه واجب ، وبالعالم ابن حزم وقال : فرض واجب ، ورد عليهم أبو بكر بن العربي وقال : والدليل على بطلان قولهم ما ثبت في الصحيح ، واللفظ البخاري . قال أبو موسى : ولد لي ولد فجننت به النبي - صلى الله عليه وسلم - فساه إبراهيم فحنكه بتمر ، ودعا له بالبركة ودفعه إلى .. وحديث أسماء أنها ولدت بقاء ، فجات بولدها إليه - صلى الله عليه وسلم - ففعل به مثل ذلك ، وهكذا فعل بولد أبي طلحة ، ولم يذكر عقيقة في شيء من تلك الأحاديث لا قولاً ولا فعلاً ، ولو كانت واجبة لنبه

عليها . وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية : أنه سنة ، وقال محمد بن الحنفية وإبراهيم النخعي . إن العقيقة كانت تعد واجبة في عهد الجاهلية ، فرفضها الإسلام - يعني وجوبها - فبقيت على الاختيار ، فمن شاء ينسك ومن شاء لا ينسك ، وقد صح عن الإمام محمد بن علي الباقر - عليهما السلام - أن العقيقة نسخت بالأضحية ، وورد عن علي - عليه السلام - بسند ضعيف عند الدارقطني والبيهقي ( أن الأضحية نسخ كل ذبح ) ، ومن الدليل على أنها على الاختيار دون الوجوب ما أخرجه مالك معولا عليه عن زيد بن أسلم سند فيه مجهول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن العقيقة قال : لا أحب العقوق - فكأنه إنما كره الاسم - وقال : من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده ليفعل ، وهذا صريح على أنها على الاختيار ، وقال محمد بن الموطأ : أما العقيقة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية ، وقد فطمت في أول الإسلام ، ثم نسخ الأضحية كل ذبح كان قبله اه ، وقد أخرج محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي : كانت العقيقة في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام رفضت ، وأخرج أيضا عن أبي حنيفة عن رجل عن محمد بن الحنفية : إن العقيقة كانت في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام رفضت اه يعنيان رفض الوجوب ، فتكون على الاختيار لأعلى الوجوب ، ولا على أنها سنة مؤكدة ، بل على أنها مستحبة تشملها الإباحة ، وعدا بدعة عدائي حيفة في بعض الكتب مما لم يثبت عنه ، وقد كذب البدر العيني عز و ذلك إليه - رضى الله عنه - تسكديبا بآنا في شرحه على البخاري ( ٩ - ٧١١ ) وإنما كره أبو حنيفة اسم العقيقة والعقوق بما في حديث زيد بن أسلم ، ويقوى حديث زيد بن أسلم ما أخرجه أبو داود والنسائي ، والبيهقي وابن أبي شيبة في المصنف - واللفظ له - حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا داود بن قيس - وقال : عبد الرارق أنبا داود بن قيس - سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن حده قال : سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق - كأنه كره الاسم - وقال : من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده فلينسك ، عن الغلام شاذان

مكافأان، وعن الجارية شاة اه وقد علق النسك عن الولد هكذا على الرغبة، والمجتهد يستعرض جميع ما ورد في المسألة، ثم يحكم، ولا فقد يحمل الأمر على الوجوب في موضع تضافر فيه ما يدل على أنه للإباحة أو الندب، فيخطئ. ويسرع في تخطئة الناس، والحديث الأخير في مسنده سعيد بن بشير مختلف فيه، وهو منكر الحديث عند أبي مسهر، وتركه ابن مهدي، وقناة مدلس وقد عنعن. ولفظ المحدثين (مكافأان) بالفتح ويرجمه ابن الأثير. واهه أعلم.

### وضع الخشبة على جدار الجار

٧٩ - وقال أيضا: «حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يمنع أحدكم أخاه أن يضع خشبته على جداره، ثم قال أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين . والله لأرمين بها بين اكتافكم . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس له ذلك ، .

أقول : اختلفوا في شيخ الزهري اختلافا كبيرا، وفي لفظ (أن يفرز) بدل (أن يضع) وفي لفظ (خشبة) بدون تاء، وفي لفظ (خشبة) بالتاء، وفي لفظ (بين اكتافكم) بالتون بدل (بين اكتافكم) إلى غير ذلك من اختلافات المذكورة في شروح صحيح البخاري مما لا يؤثر في جوهر المعنى . وكان أبو هريرة ينوب عن مروان في إمرة المدينة، فحمل ابن الجويني قول أبي هريرة على أنه قاله أيام إمرته، قال محمد بن الحسن في الموطأ : هذا عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم على بعض وحسن الخلق، فأما في الحكم فلا يجبرون على ذلك . بلغنا أن شريحا اختصم إليه في ذلك فقال للذي وضع الخشبة : ارفع رجلك عن مطية أخيك . فهذا الحكم في ذلك، والتوسع أفضل اه ، وقال الباجي في المتقى : روى في المجموعة ابن نافع عن مالك إن ذلك على وجه المعروف والترغيب في الوصية بالجار، ولا يقضي به ... وروى ابن

وهب عن مالك هو أمر رغب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيه . وقال ابن القاسم : لا ينبغي له أن يمنعه ، ولا يقضى به عليه . وهذا على ما قال إلا أن ظاهر الأمر عند مالك وأكثر أصحابه الوحوب ، وإن كنهه يعدل عنه بالدليل ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : هو على الوجوب إذا لم يكن في ذلك مضرة بينه على صاحب الجدار ، وبه قال أحمد بن حنبل ، والدليل على ما نقوله أن الجدار ملك موضوعه المشاحة ، لجاز له أن يمنع منافعه بغير ضرورة كركوب دابته ولباس ثوبه اه . وقوله ( مالي أراكم عها معرضين ) يدل على أن الذين خاطبهم أبو هريرة ما كانوا يرون وحوب ذلك ، وهم من الصحابة والتابعين فيبعد أن يغيب عن علمهم الوحوب ، وسكوت من يسكت على قول من ينوب عن مروان لا يدل على أنهم وافقوه ، على أن الأمير قد يتشدد في الأمر المنتدوب إذا رأى إعراض الناس عنه ، فيكون قول أبي هريرة من هذا القليل وقول عمر في حديث الموطأ ( لم تمنع أحاك ما يفعله ؟ وهولك نافع تسنى به أولاً وآخرها ، وهو لا يضرك ) لمن منع جاره من سوق خليج إلى أرضه يدل على أن مثل ذلك الأمر مفيد بأن لا يعود ضرراً إلى صاحب الجدار ، وأن زجره مبنى على ما إذا كان الأمر في مصلحة الطرفين ، بل كان عمر رضي الله عنه - كثيراً ما يقوم بالدرة على من يهمل مصلحة نفسه كذلك الرجل الذي ترك سقى أرضه الخاصة به ، والزجر للمصلحة تنه غير الحرمة الباتة ، فإذا حمل النهي في الحديث على التدب لا يبق تضاد بينه وبين الأحاديث الدالة على حرمة مال المرء على أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس ، والآية الدالة على حرمة أكل المال بالباطل من غير رضى صاحبه بخلاف ما إذا حملنا النهي على الوجوب ، فهذا ظهر أن الجمهور في هذه المسألة على صواب قال الزرقاني في شرح الموطأ : النهي للتنزيه فيستحب أن لا يمنع عند الجمهور ومالك ، وأبي حنيفة والشافعي في الجديد ... وقال الشافعي في القديم وأحمد ، وإسحاق وأصحاب الحديث : يجب إن امتنع اه ، بل كذلك عند الشافعي في مختصر

البويطى . فلا يكون أبو حنيفة بهذا خالف الأثر الصحيح الصريح ، بل يكون جرى على الجادة بأدلة واضحة ومعها الجمهور . والله أعلم .

## الجمع بين الأحجار والماء فى الاستطابة

٨٠ - وقال أيضا : « حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة بن ثابت قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : فى الاستطابة ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع . حدثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن يزيد عن سليمان قال له بعض المشركين وهم يستهزئون : إن صاحبكم يعلمكم حتى الحرة ، فقال سليمان : أجل أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنحي بأيامتنا ، ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ولا عظم . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال . خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - لحاجته فقال : التمس لى ثلاثة أحجار ، وأنته بصجرين وروقة ، فأخذ الحجرين ، وألقى الروقة ، وقال : إنها ركس . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجرى ذلك حتى يتوضأ إذا بقى بعد الثلاثة الأحجار أكثر من مقدار الدرهم . »

أقول : معنى ( حتى يتوضأ ) حتى يستطيب بالماء كما فى قول عمر - رضى الله عنه - فى الموطأ : ( يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره ) أدخله مالك فى الموطأ رداً على من قال : إن عمر كان لا يستنحي بالماء ، إنما كان استدحاؤه واستنجاؤه سائر المهاجرين بالأحجار ، وقول ابن المسيب فى إذا سحاه بالماء إنما ذلك وضوء النساء ، والأنصار كانوا يستطهون بالماء .

ومنهم من يجمع بين الطهارة بالأحجار والماء كآدم بن هان ، وفيهم من قاله تعالى ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ) ، وقال ابن جرير - - لإخراجه لحديث عمر : وبهذا نأخذ والاستنجا بالماء أحب اليها من غيره ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١ هـ

ووجه كون الاستنجاء بالماء أحب كونه أكل في التطهير . وحديث أنس في البخاري : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج لحاجته أجم . أنا و غلام معنا أداة من ماء يعني يستجى به ) وحديثه فيه أيضاً ( كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا تبرر لحاجته أتته بماء فيغسل به ) ، مما يرد على من أنكر وقوع الاستنجاء بالماء من النبي - صلى الله عليه وسلم - بل كان غالب أحواله - عليه السلام - الجمع بين الأحجار والماء .

وفي الاكتفاء بالأحجار لا بد من بقاء شيء من النجاسة في المخرج ، وقد روى أبو حنيفة ذلك بمقدار الظفر ، وهو الذي يعبر عنه بالدرهم عنده كما في مقدمة كتاب التعليم لمعمر بن شبة السندي ، بل هذا التقدير مروي عن عمر في شرح المنية لابن أمير الحاج الحلبي ، فظهر أن أبا حنيفة غير متفرد في الاستطابة بالماء ، وله فيها أدلة ناهضة ، ودعوى لزوم الاكتفاء بالأحجار بعيدة عن أن تعضدها حجة كآثره ، والنظافة ليست بما يقدر به المرء .

## الطلاق قبل النكاح

٨١ - وقال أيضاً : وحدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي عن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك . حدثنا حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : لا طلاق إلا بعد نكاح . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن سمع طاوسا يقول : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لا طلاق إلا بعد نكاح . حدثنا ابن فضيل عن ليث عن عبد الملك بن ميسرة عن الزبال بن سبرة عن علي قال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن حلف بطلاقها ثم تزوجها طلقت .

أقول : أجمعت الأمة على أن الطلاق لا يقع قبل النكاح لقوله تعالى :

(يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن . الآية ) فمن علق الطلاق بالنكاح وقال : إن نكحت فلانة فهي طالق . لا يعد هذا المعلق مطلقاً قبل النكاح ؛ ولا الطلاق واقفاً قبل النكاح ، وإنما يعد مطلقاً بعده حيث يقع الطلاق بعد عقد النكاح ، فيكون هذا خارجاً من متناول الآية ، ومن تناول حديث المسور في سنن ابن ماجه ( لا طلاق قبل النكاح ) لأن الطلاق في تلك المسألة بعد النكاح لا قبله ، ومثله أحاديث الباب . وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه الثلاثة ، وعثمان بن عطاء البصري ، وهو قول الثوري ومالك ، وإبراهيم النخعي ومجاهد ، والشعبي وعمر بن عبد العزيز فيما إذا خص ، والأحاديث الواردة في أنه لا طلاق قبل النكاح لا تخلو من اضطراب ، ولذا لم يخرجها البخاري ومسلم فاختلف أهل العلم فيما إذا عم أو خص ، والعموم مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ما دام في الملك ، أو مضاعفاً إلى الملك ، أو في علة من علائق الملك كما سبق أن بينت ذلك في ( التأنيب ) . وفي حديث ابن عمر في الموطأ ( إذا قال الرجل إذا نكحت فلانة فهي طالق فهي كذلك إذا نكحها ) قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة اه ، وقال عبد الرزاق في المصنف أخبرنا معمر عن الزهري أنه قال : في رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة أشتريها فهي حرة ، هو كما قال . فقال له معمر : أوليس قد جاء لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ؟ قال إنما ذلك أن يقول الرجل : امرأة فلان طالق وعبد فلان حراً ، وأخرج ابن أبي شيبة نفسه في المصنف عن سالم والقاسم ، وعمر بن عبد العزيز والشعبي ، والنخعي والزهري والاسود ومكحول وغيرهم في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو يوم أتزوجها فهي طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق . قالوا : هو كما قال ، وفي لفظ يجوز ذلك عليه اه ، وتابع الشافعي ابن المسيب في عدم الوقوع سواء عم أو خص وإليه ذهب أحمد ، لكن دلالة الأحاديث على ما ذهب . وإليه ليست بيينة . نعم احتج الدارقطني للمذهب الشافعي بحديثين في سننه صريحين في المسألة ، لكن في سند كل منهما متهم ، فلا يصح لهما للاحتجاج بهما . فاستبان

أن أبا حنيفة قوى الحجة في المسألة غير مخالف للأثر الصحيح الصريح ، بل معه جمهور الفقهاء .

### القهضاء يمين وشاهد

٨٢ - وقال أيضا : حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى يمين وشاهد . قال : قضى بها على بين أظهركم . حدثنا زيد بن الحباب عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى يمين وشاهد . حدثنا ابن علية عن سوار عن ربيعة قال : قلت له في شهادة شاهد ويمين الطالب قال : وجد في كتاب سعد . حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد أن يقضى باليمين مع الشاهد قال ابن أبي الزناد وأخبرني شيخ من مشيختهم أو من كبارهم أن شريحا قضى بذلك . حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن حصين قال : قضى على عبد الله بن عتبة بشهادة شاهد ويمين الطالب . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز ذلك .

أقول : الحديث الأول مرسل ، والثاني فيه سيف بن سليمان ولم يررض محمد ابن الحسن ، وقال يحيى بن معين لما سأله عباس الدوري عن هذا الحديث : ليس بمحفوظ وسيف قدرى كما في الكامل ، وقيس بن سعد لم يثبت سماعه من عمرو ابن دينار ، فهنا انقطاع في نظر الطحاوى ، وتكلف البيهقي الجواب عن ذلك ، ولم يأت بنص واحد يقول فيه قيس في هذا الحديث أو في غيره من أحاديثه ( حدثنا عمرو بن دينار ) سوى العنقة ، والعنقة ليست من صيغ الاقصال ، وقال البخارى : لم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من ابن عباس كما في علل الترمذى ، فيكون هنا انقطاع آخر ، وأخرج الدارقطنى الحديث بسند له فيه بينهما طاوس ، لكن في سنده متروك ، فلا يتم ترقيع الحرق بثقة ، فغير يكون فيه انقطاع لا يناهض الآيات في الشهادة في الأموال ، والحديث المتواتر



في قصر اليمين على من أنكر، هذا حال أمثل أدلة القائلين بالشاهد الواحد مع يمين الطالب، وحديث أبي هريرة عما نسيه سهيل فلا تقوم به حجة عند أصحابنا، وحديث ابن عليه عن سوار عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن فيه زيادة (عن ابن لسعد بن عبادة قال: وجدنا في كتاب سعد بن عبادة) عند الترمذي، فيكون في سنده مجهول وكتاب، وعبد الحميد في خبر أبي الزناد هو ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب حامل عمر بن عبد العزيز بالسكوفة، لكن ثبت رجوع عمر بن عبد العزيز عن ذلك، فذهب الفرع بذهاب الأصل. وقول ابن أبي الزناد عن شريح كما ترى، والواقع أنه كان يحيز ذلك، لكن في الشيء اليسير، وكان يحمل عليه كل ما ورد بهذا المعنى، وقضاء عبد الله بن عتبة في الخبر الأخير حكم جزئي مجهل قرائنه وملابساته فلا يعم. وقال محمد في الموطأ بعد ذكره لحديث جعفر بن محمد المرسل في المسألة: (بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك. ذكر ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري. قال: سألت عن اليمين مع الشاهد فقال: بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره، وكذلك ابن جريج أيضا عن عطاء بن أبي رباح. قال: كان القضاء الأول لا يقبل إلا شهادة شاهدين، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبد الملك بن مروان) وقد قال الليث بن سعد فيما كتبه إلى مالك في صدد الرد على بعض مسائل أهل المدينة: (ومن ذلك القضاء بشهادة الشاهدين، ويمين صاحب الحق. وقد عرفت أنه لم يزل يقضى به بالمدينة، ولم يقض به أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالشام ولا مصر ولا العراق، ولم يكتب به إليهم الخلفاء المهديون الراشدون أبو بكر وعمر، وعثمان، ثم ولي عمر بن عبد العزيز، وكان كما قد علمت في إحياء السنن وقطع البدع، والجد في إقامة الدين، والإصابة في الرأي، والعلم بما مضى من أمر الناس، فكتب إليهرزيق ابن الحكيم: إنك كنت تقضى بذلك في المدينة، بشهادة الشاهد، ويمين

صاحب الحق ، فكتب اليه عمر : إنا كنا نقضى بذلك بالمدينة ، فوجدنا أهل الشام على غير ذلك ، فلا نقضى إلا بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين ( أخرجه يحيى بن معين فى ( معرفة التاريخ والعلل ) عن عبد الله بن صالح - كاتب الليث - عن الليث كما أخرجه أبو يعقوب الفسوى فى كتاب المعرفة والتاريخ ، ونقله ابن القيم منه فى أعلام الموقعين بفرق يسير فى النصين ، والأول من محفوظات الظاهرية بدمشق ، ولم يذكر الليث علماً - كرم الله وجهه - لأنه كان فى صدد ذكر الخلفاء فى المدينة ، وعلى - رضى الله عنه - كان انتقل إلى الكوفة ، وترك يحيى بن يحيى الليثى ناشر مذهب مالك ، ورواية الموطأ فى الأندلس . رأى مالك فى الشاهد الواحد ويمن صاحب الحق تبعاً لرأى الليث حتى جرى القضاء على ذلك بالأندلس مدة طويلة كما ترك كثير من كبار قضاة المالكية فى الشرق من أمثال اسماعيل القاضى وأبى العباس أحمد بن عبد الله الدهلى ، وأبى طاهر محمد بن أحمد الدهلى وغيرهم رأى مالك فى ذلك . وقال ابن عبد البر فى التمهيد قال أبو حنيفة وأصحابه ، والثورى والأوزاعى لا يقضى باليمين مع الشاهد ، وهو قول طوائف والحكم ، والنخعى وطائفة اه ، وفى مصنف ابن أبى شيبة عن سويد بن عمرو عن أبى عوانة عن مقبرة عن إبراهيم والشعبى فى الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قالاً : لا يجوز إلا شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين اه وبهذا يظهر أن الشعبى معهم ، وكذا الزهرى لما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن حماد ابن خالد عن ابن أبى ذئب عن الزهرى . قال : هى بدعة ، وأول من قضى بها معاوية ، وفى مصنف عبد الرزاق عن معمر سألت الزهرى عن اليمين مع الشاهد ، فقال . هذا شئ أحدثه الناس لا بد من شاهدين . وما عزاه البيهقى اليه من خلاف ذلك لا يصح لأن فى سننه كلثم بن زياد ، وقد ضعفه النسائى ، وما فى أدلة المخالفين من وجوه الخلل موضح فى الجوهر النقي ونصب الرافعة ، فليراجعها من أراد المزيد ، ولا يقنع المقام لاكثر مما ذكرناه .

## مال العبد عند البيع

٨٣ - وقال أيضا «حدثنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سمع جابر بن عبد الله يقول . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من باع عبدا وله مال ، فإنه للبائع إلا أن يشترط المبتاع قضى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال : قال صلى الله عليه وسلم - حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال : قال صلى الله عليه وسلم - حدثنا عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من باع عبدا وله مال فإنه لسيده إلا أن يشترط الذي اشترطه . حدثنا أبو الأحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء وابن أبي مليكة قالوا : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من باع عبدا وله مال للبائع إلا أن يشترط المبتاع يقول أشتريه منك وماله . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن كان مال العبد أكثر من الثمن لم يجز ذلك .»

أقول : أبو حنيفة أخذ بتلك الآثار إلا عند ما حص عمومها أحاديث صحيحة ، فيحصل تعارض بين الآثار المذكورة في هذا الباب ، وبين أحاديث تحريم بيع الذهب والفضة إلا مثلا بمثل ويدأ بيد ، لجمع أبو حنيفة بين هذه وبين تلك ، بأن عد العام يراد به ماسوى الخاص ، فحرم بيع العبد مع ماله الزائد على ثمنه المجانس له خذراً من الربا ، وهذا من رسوخ قنمه في الفقه ، ومعه في ذلك الشافعي . ومراده أن العبد إذا بيع بمائة دينار مثلاً مع ماله الذي هو عبارة عن مائة دينار يكون فيه بيع الذهب بالذهب متفاضلين ، وأما مالك فقد أباح هذا البيع مطلقاً سواء زاد ثمنه على ماله أم نقص منه مجانساً له أم غير مجانس ، ومعه في ذلك أهل الظاهر ، فأبو حنيفة لم يخاف تلك الآثار ، بل جمع بينها وبين أحاديث الربا على ما ترى . كما هو حكم مقابلة

الخاص بالعام . والله سبحانه أعلم .

## خيار الشرط

٨٤ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عليه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : عهدة الرقيق ثلاثة أيام . حدثنا ابن عليه عن يونس عن الحسن قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا عهدة فوق أربع . حدثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان قال : إنما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثاً لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمنفذ بن عمرو قل : لا خلافة إذا بعث يبعاً ؛ فأنت بالخيار ثلاثاً . حدثنا حماد بن خالد عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال : سمعت أبا ن من عثمان وهشام بن اسماعيل يعلنان العهدة في الرقيق في الحمى والبطن ثلاثة أيام ، وعهدة سنة في الجنون والجذام وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا افترقا فليس له أن يرد إلا ببيع كان بها . »

أقول : الحديث الأول فيه غشوة ابن أبي عروبة وقاتدة ، وهما مدلسان . والحسن لم يسمع من عتبة ، والثاني من مرسلات الحسن ، والثالث رأى يقبل لو صح العموم في حديث منفذ بن عمرو ، ونصر في صلب العقد على ذلك ، والرابع أمر لم يرفع إلى المصوم كما ترى ، وحديث لا خلافة خاص بالمخاطب وله - صلى الله عليه وسلم - أن يخص من شاء بما شاء ، وليس لنا القول بالعموم ما لم يكن في الحديث صيغة تدل على العموم ، وكان له الخيار بثلاثة أيام بمجرد أن قال : لا خلافة سواء نص على ثلاثة أيام أم لم ينص عليها ، وأبو حنيفة والشافعي وزفر يرون جواز اشتراط الخيار بثلاثة أيام في مجلس العقد في غير الأموال الربوية ، ولا يرون الزيادة عليها ، فإذا تم العقد بينهما بالإيجاب والقبول من غير اشتراط خيار ثلاثة أيام في مجلس العقد لا يكون للمشتري رد المبيع إلا ببيع كان فيه عند أبي حنيفة ، ويرى

أبو يوسف ومحمد، وأحمد واسحاق امتداد الخيار الى الأمد الذي اشترط  
اليه الخيار طال أم قصر، ويرى مالك اختلاف المدد باختلاف الميع والعيب  
كما سبق، وقال محمد في الموطأ عند حديث ( لا خلا به ) : نرى هذا لذلك  
الرجل خاصة اهـ ، فلا يكون خيار بالغبن بدون تفرير، وقال محمد أيضا  
عند ذكر أثر عبد الله بن أبي بكر في الموطأ : لسنا نعرف عهدة الثلاث،  
ولا عهدة السنة إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام، أو خيار سنة، فيكون  
ذلك على ما اشترط، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام اهـ -  
لم يرد في السنة التخيير بأكثر من ثلاثة أيام في نظره، وقد اختلف الرواة في الشخص  
الذي ورد فيه حديث ( لا خلا به ) منهم من يقول : إنه منقذ بن عمرو كما  
سبق، ومنهم من يقول : إنه حبان بن منقذ، والله أعلم، فتن من ذلك أن  
أبا حنيفة لم يخالف أثرا صحيحا صريحا يفيد الحكم العام في هذه المسألة .

## ركوب الهدى

٨٥ - وقال أيضا : وحدثنا أبو خالد عن ابن جريج عن أبي الزر عن  
جابر قال : قال رسول الله - ﷺ - : اركبوا الهدى بالمعروف حتى تحمدا  
ظهوراً . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة  
أن النبي - ﷺ - رأى رجلاً يسوق بدنة فقال : اركبها . قال : إنها بدنة .  
قال : اركبها وإن كانت بدنة . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس  
قال : رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يسوق دنة . فقال :  
اركبها . قال : إنها بدنة . قال : اركبها . حدثنا أبو الأحوص عن العلاء عن  
عمرو بن مرة عن عكرمة قال : قال رجل لاس عاص : اركب الدنة ؟ قال  
غير مثقل . قال : ففعلها ؟ قال : غير مجهد . حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن  
جريج عن حميد عن أنس قال : اركبها . قال : إنها بدنة . قال : اركبها . حدثنا  
أبو خالد الجنبي عن حجاج عن أبي اسحاق عن علي قال : يركب بدته

بالمعروف وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تركب إلا أن يصيب صاحبها أحد .  
 أقول : قول أبي حنيفة هو عدم ركوب الهدى إلا عند الضرورة والاعياء .  
 وعلى هذا يدل حديث مسلم عن جابر عن النبي - ﷺ - : ( اركبها بالمعروف إذا  
 ألجئت إليها ) ، وحديث أسمر مرفوعا عند الطحاوي وفيه ( رأى رجلا يدنو  
 بدنه وقد جهد قال : اركبها ) ، وحديث ابن عمر عنده أيضا ، وفيه ( إذا ساق بدنه  
 فأعيا ركبها ) ، وحديث النسائي ، وفيه ( وقد جهد المشي ) وعلى هذا تحمل تلك  
 الأحاديث التي ذكرها ابن أبي شيبة جمعا بين الروايات ، فيكون أمره عليه السلام  
 - لصاحب الهدى بالركوب حيث رآه في حالة جهد . لأن المطلق يحمل على التقييد  
 عند اتحاد الحادثة والسبب ولا دليل على تعدد الحادثة إلا أن بعض الرواة أجل  
 ما فصله بعضهم ، وغلا بعض الظاهرية فأوجب الركوب ، وهذا بعيد عن الفقه  
 وعن دلالة الأحاديث في هذا الباب ، وأجاز جمهور الظاهرية الركوب مطلقا  
 لكن يتأفقه حديث مسلم ، وما بمعناه من الأحاديث ، وأجاز أبو حنيفة  
 وأصحابه ، ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق الركوب عند الاضطرار ، وهو  
 مذهب الشعبي والحسن الصري وعطاء ، وروى سعيد بن منصور عن ابراهيم  
 النخعي : أن صاحب البدنة يركبها إذا أعيا فقد ما يستريح على ظهرها . وعزا  
 أبو بكر بن العربي المنع من ركوبها مطلقا إلى أبي حنيفة ، وهذا خطأ محض  
 يخالف المدون في المذهب وقد قال محمد بن الحسن الشيباني في الموطأ .  
 « أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال . إذا اضطررت إلى  
 ركوب بدنتك فاركبها ركوبا غير فادح » . ثم ساق أحاديث - ثم قال محمد :  
 « وبهذا نأخذ ، ومن اضطر إلى ركوب بدنته فليركبها ، فإن نقصها ذلك شيئا  
 تصدق بما نقصها ، وهو قول أبي حنيفة ، اه فهذا استئذان مدارك الأئمة في  
 المسألة ، ووضع أن جواز الركوب عند قيام الضرورة هو مقتضى الأدلة ،  
 فيكون أبو حنيفة متمسكا بلب الرواية في المسألة ، لا مخالفا للحديث الصحيح  
 الصريح ، وقد غلط ابن المدر في عز وتجويز الركوب مطلقا إلى أحمد وإسحاق  
 بل منعهما كذهب الجماعة في تقييد التجويز بالحاجة كما في جامع الترمذي ، قال

الشافعي في الأوسط : ليس ركوبه لإلّا من ضرورة . كما في المجموع ، وقد خص  
 البدر العيني وجوه الاختلاف في ركوب الهدى في عمدة القارى ( ٤ - ٧٠٥ )  
 فقال : الأول الجواز مطلقا به قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر إلى أحمد  
 وإسحاق وبه قالت الظاهرية . . . وهو المنقول عن القفال والماوردي ، والثاني  
 تقييده بالحاجة كما هو المنقول عن أبي حامد والبند نجي وغيرهما ، وقال  
 الروياني : تجزيه بغير الحاجة مخالف للنص ، وهو الذي نقله الترمذى عن  
 الشافعي حيث قال : وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم وغيرهم ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها ، وهو قول الشافعي  
 وأحمد وإسحاق . وهذا هو المنقول عن جماعة من التابعين أنها لا تتركب إلا  
 عند الاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي والحسن البصري وعطاء  
 بن أبي رباح وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، فلذلك قيده صاحب الهداية من  
 أصحابنا بالاضطرار إلى ذلك ، والثالث كراهة الركوب من غير حاجة وهو  
 وهو الذي نقله ابن عبد البر عن مالك والشافعي ، ، والرابع ما قاله ابن العربي  
 أنها تتركب للضرورة فإذا استراح نزل لحديث مسلم ( اركبها بالمعروف إذا  
 ألحنت إليها حتى تجد ظهراً ) ولما روى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي  
 ( يركبها إذا أعيان ما يستريح على ظهرها ) ، والخامس المنع من الركوب  
 مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه بغير وجه . وظل في هذا  
 الغزوان مذهب أبي حنيفة ما نقلناه عن محمد بن الحسن وصاحب الهداية .  
 والسادس وجوب الركوب كما نقله ابن عبد البر عن بعض الظاهرية انتهى  
 ماخصناه من كلام البدر العيني والواقع أن التجزير المطلق مذهب الظاهرية  
 والتجزير المقيد مذهب الجمهور ولا قائل بالمنع المطلق وقال ابن رشد الحفيد :  
 ذهب أهل الظاهر إلى أن ركوب الهدى جائز من ضرورة ومن غير ضرورة  
 وبعضهم أوجب ذلك ، وكره جمهور فقهاء الأصناف ركوبها من غير  
 ضرورة اه .

## الأكل من الهدى

٨٦- وقال أيضا : حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء وعن عبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في هدى التطوع : لا يأكل كل فان أكل غرم . حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد عن عمر قال : من أهدى هديا تطوعا ، فعطبت نحره دون الحرم ، ولم يأكل منه ، فان أكل منه فعليه البدل . حدثنا ابن علية عن أبي التياح عن موسى بن سلة عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث بثمان عشرة بدنة مع رجل وأمره فيها بأمره فانطلق ثم رجع اليه ، فقال : أرأيت إن أرحف علينا منها شيء ؟ قال : انحرها ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اجعل على صفحتها ولا تأكل منها أنت ، ولا أحد من رفقتك . حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن ناجية الخزاعي قال : قلت يا رسول الله كيف نصنع بما عطبت من البدن ؟ قال : انحره واغمس نعله في دمه ، وخل بين الناس وبينه . وذكر أن أبا حنيفة قال : يا كل منها أهل الرفقة .

أقول : ابن أبي ليلى في السند الأول مؤلف الحفظ ، ومعاذ بن سعد مجهول ، وليث في الخبر الثاني : هو ابن أبي سليم مدلس مختلط ، وقد عنعن ، ومجاهد لم يسمع من عمر ، والحديث ما لك أخرجه مسلم ، وأرحف على صيغة المعلوم بمعنى أعيا ، وهي رواية المحدثين ، فلا يعدل عنها إلى قول الخطابي من أنه على صيغة المجهول بمعنى حمل يرحف على المقعد من الأعياء ، وإن كان هذا صحيحا أيضا في اللغة ، والرواية هي القاضية ، وناجية في الخبر الآخر : هو ابن جندب الأسدي عند الواقدي في حديث الحديدية ، وأما حديث ذؤيب عند مسلم ففي سننه رواية قتادة عن سنان ، ولم يذكره كما قال ابن معين ، وفي مجمع الزوائد عدة أحاديث بن علها أبو الحسن الهيثمي ، وقوله الحافظ الزيلعي في نصب الراية ، وقد أجازت عائشة - رضي الله عنها - أكل صاحب الهدى من هدى



التطوع اذا عطب في الطريق كما في شروح مسلم ، والجمهور على المنع لحديث ابن عباس السابق ذكره ، وروى أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة عن منصور عن ابراهيم عن عائشة (خالته) أن زوجها أهدى هدياً تطوعاً فعطب، ونحره وغس نعله في دمه . ثم ضرب بها على جنبه ثم تركه ، وسألت خالته (عائشة) عن ذلك عائشة - رضى الله عنها - فقالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع اه فظهر من ذلك أن مذهب عائشة ليس بإباحة أكله مطلقاً ، بل عند وقوع العطب في موضع لا يوجد فيه فقراء يأكلونه - حذراً من إضاعة المال ، وهي حرام أيضاً ، فعملت الحديث على ما اذا كان العطب في غير مثل هذا الموضع ، وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن خالته عن عائشة : أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت : سألتها عن الهدى إذا عطب في الطريق كيف يصنع به ؟ قالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع . وقال أبو حنيفة : فان كان واجباً فاصنع به ما أحببت . وعليك مكانه - يعنى هدياً آخر - وإن كان تطوعاً فتصدق به على الفقراء ، فان كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره ، واغس نعله في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم خل بينه وبين الناس يأكلون ، فان أكلت منه شيئاً فعليك مكان ما أكلت ، وان شئت صنعت به ما أحببت ، وعليك مكانه . قال محمد : وبهذا نأخذ اه وأين هذا ما عزا اليه المصنف هنا ١٤ . ووجه الفرق بين هدى التطوع والهدى الواجب أن التطوع ليس على المهدى بدله إذا عطب فسييله التصدق به على الفقراء ، فلا يكون للمهدى ولا لأصحابه الاغنياء أن يأكلوا منه ، وأما الهدى الواجب فعلى المهدى بدله ، فيتصرف في العاطب كما يشاء ، وعند وصولها إلى المحل ، وذبحهما هناك يكون الذبح هو التسك دون اللحم ، فلا يكون سييله الفقراء . ، فلا مانع من أكل صاحب الهدى وغيره ، واقتصر أبو حنيفة بإباحة الأكل على هدى التمتع والقران والتطوع عند ذبحه في محله ، ونفـ يل الخلاف في ذلك في عمدة القارى للبدر العيني (٤ - ٧٢٣) والله أعلم .

## هبة المسروق للسارق

٨٧ - وقال أيضاً : وحدثنا جرير عن منصور عن مجاهد قال : كان صفوان ابن أمية من الطلقاء ، فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأناخ راحته ووضع رداءه عليها ، ثم تنحى ليفضى الحاجة ، فجاءه رجل فسرقة رداءه ، فأخذه فأتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر به أن تقطع يده . قال : يا رسول الله تقطعه في ردائنا ؟ أهبه له ، فقال : فلا قبل أن تأتيني به ؟ . حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن طاوس قال : قيل لصفوان بن أمية وهو بأعلى مكة : لا دين لمن لم يهاجر ، فقال : والله لا أصل إلى أهل حتى آتي المدينة ، فنزل على العباس فاضطجع في المسجد ، ونخسته تحت رأسه ، فجاء سارق فسرقتها من تحت رأسه ، فأتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - . فقال : إن هذا سارق ، فأمر به فقطع ، فقال : هي له ، فقال : هلا قبل أن تأتيني به ؟ . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا وهبها له أدى عنه الحد .

أقول : الحديثان مرسلان على اختلافهما في اللفظ والمعنى ، وصيغة مجاهد وطاوس صيغة انقطاع ، وهو مرسل عند مالك أيضاً في روايات جمهور أصحابه ، وما من طريق من طرق روايته عند ابن داود والنسائي ، وابن ماجه وأحمد والطبراني إلا وفيه كلام كما تجد تفصيل ذلك في نصب الراية ، ومع ذلك أخذ بمحدث صفوان هذا معظم الفقهاء ، وأخرجه محمد في الموطأ بطريق الزهري عن حفيد صفوان بن أمية صفوان بن عبد الله ، ثم قال : إذا رفع السارق إلى الإمام أو القاذف فوهب صاحب الحد حده لم ينبغ للإمام أن يعطل الحد ، ولسكنه يمضيه ؛ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء أمه . فأين هذا مما عزاه المصنف إلى أبي حنيفة ١٤ .

## صلاة الوتر على الراحلة

٨٨ - وقال أيضا : « حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه صلى على راحلته وأوتر عليها . قال : وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعله . حدثنا أبو داود الطيالسي عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أنه أوتر ، وقال : الوتر على الراحلة . حدثنا وكيع عن سفيان عن ثوير عن أبيه أن علياً كان يوتر على راحلته . حدثنا ابن أبي عدي عن أشعث قال : كان الحسن لا يرى بأساً أن يوتر الرجل على راحلته . حدثنا يزيد ابن هارون عن يحيى بن سعيد عن عمر بن نافع أن أباه كان يوتر على البعير . حدثنا عمرو بن محمد عن ابن أبي رواد عن موسى بن عقبة قال : صحبت سالماء فتخلفت عنه بالطريق ، فقال : ما خلفك ؟ فقلت : أوترته . قال : فهلا على راحلتك ؟ وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجزئه أن يوتر عليها . »

أقول : يرى أبو حنيفة وأصحابه أن صلاة الوتر فرض على لا يكفر منكروه ، لكن تاركه يأثم لكثرة ماورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ( إن الله زادكم صلاة . ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر ) أخرجه أحمد وابن راهويه ، وأبو داود والترمذي ، وابن ماجة والحاكم ، وغيرهم ، وفي فصب الراجة تفصيل ما يتعلق بذلك ، وقد أخرج الحافظ الزيلعي أحاديث هذا المعنى ، وألف التبيح عبد العزى النابلسي ( كشف الستر عن فرضية الوتر ) وساق فيه الأحاديث التي يتمسك به أصحابنا ، وفعل مثل ذلك مولانا محمد أنور شاه الكشميري صاحب فيض الباري في كتابه ( كشف الستر عن صلاة الوتر ) - وهو مطبوع - وكفى وشنى السلامة التهانوي في الجزء السادس من إعلاء السنن في تحقيق المسألة بما لا تجحد في كتاب سواء ، فستفتي بذلك عن التوسع في بيان أدلة الحنفية في ذلك ، وعدم ذكر الجمع في حديث الأعرابي في صحيح البخاري يدل على أنه متقدم على وجوب الجمع ، فلا يفيد عدم ذكر الوتر فيه عدم وجوبه لأن وجوبه في زمن متأخر كما يدل

على ذلك لفظ (زادكم) في الحديث ، على أن وجوب الوتر ظني فلا يصفى  
صف الصلوات الخمس الثابت وجوبها بالدليل القطعي ، فلا يكون الاختصار  
على الخمس في الأحاديث مناقضا لفرضية الوتر لأنها بمعنى الفرض العملي وهو  
الوجوب الظني . والحديث الأول في هذا الباب في سننه ابن عجلان إنما أورده  
مسلم في المتابعات ولم يحتج به ، وحكى ابن بونس أن أهل الاسكندرية طردوه  
بسبب الإنفار ، والكلام فيه معروف ، ويمارضه حديث حنظلة بن أبي  
سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ، ويوتر بالأرض ،  
ويزعم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل كذلك اهـ ، وحنظلة ثقة اتفاقا ومن  
رجال الستة ، وباقي الآثار معمول عند الحنفية على ما قبل وجوب الوتر ، على  
أن الكلام في عكرمة وأشعث بن سوار وعبد العزيز بن أبي رواد معروف ،  
وعن عمر بن نافع يقول ابن سعد ، لا يحتجون بحديثه وإن اتقى بعض حديثه  
في الصحيحين ، وأما ثور بن أبي فاختة مرن من أركان الكذب عند الثوري ،  
وقال محمد بن الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا أبو بكر بن عمر عن سعيد بن يسار  
أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أوتر على راحلته (١) ثم قال : قد جاء هذا  
الحديث وجاء غيره ( كحديث حنظلة ) فأحب إلينا أن يصلي على راحلته تطوعا  
ما بدا له ، فإذا بلغ الوتر نزل وأوتر على الأرض ، وهو قول عمر بن الخطاب  
وعبد الله بن عمر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ فبذلك يظهر  
أن قوة الحجة في جانبه فلا أقل من أن مذهبه هو الأحوط ، والشيخ عبدالحى  
اللكنوى يحب أن يتحاكم إليه في بعض المسائل ، ويتسرع في الحكم قبل أن  
يستقصى في البحث ، فقلبت الأنظار إلى ذلك . وقال محمد أيضا في الموطأ في  
باب الصلاة على الدابة في السفر : فأما الوتر والمكتوبة فانهما تصليان على  
الأرض ، وبذلك جاءت الآثار ، ثم ساق عن أبي حنيفة عن حصين ( أن ابن

---

( ١ ) وهذا كما ترى مرسل ، بل ليس لأبي بكر بن عمر هذا غير هذا  
الحديث في الموطأ فضلا عن الصحيحين ، ومثله لا يقاوم ما اتفق عليه الثقات .

عمر إذا كانت الفريضة أو الوتر نزل صلى ) وعن عمر بن ذر عن مجاهد أنه ( ينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض ) وعن محمد بن أنان عن حماد بن أبي سليمان عن مجاهد عن ابن عمر : إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لهما ، فسأله عن ذلك فقال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل . وحكى عن عروة أنه كان ينزل للوتر ، وروى محمد أيضاً عن خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي أن ابن عمر كان ينزل للمكتوبة والوتر ، وروى أيضاً عن الفضل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر أنه إذا أراد أن يوتر نزل فأوتر اه . وفي عمدة القاري ( ٣ - ٤١٦ ) : وقال محمد بن سيرين وعروة بن الزبير ، وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وعمر لا يجوز الوتر إلا على الأرض كما في الفرائض ، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله في رواية ذكرها ابن أبي شيبة في مصنفه ، واحتج أهل هذه الممالة بما رواه الطحاوي عن يزيد بن سنان حدثنا أبو عاصم ثنا حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ، ويوتر بالأرض ، ويؤمن أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذلك كان يفعل ، وهذا إسناد صحيح ، وهو خلاف حديث الباب ، وروى الطحاوي عن بكار القاضي عن عثمان بن عمر وبكر بن بكار كلاهما عن عمر بن ذر عن مجاهد أن ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره أيما توجه به ، فإذا كان في السفر نزل فأوتر . . وأخرجه أحمد في مسنده من حديث سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلي على راحلته تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، ويحتمل أن يكون صلاته على الراحلة في رواية في وقت أن لم يكن بلغه نسخ ذلك ، وعلى كل حال الحاضر يقدم على الميسح ، فيكون قول أبي حنيفة هو الأوثق الأحوط ، ومن أهل العلم من يرى صلاة الوتر على الراحلة من رخصة السفر ، وإلى ذلك ذهب عطاء والحسن ، وسالم ونافع ، ومالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق وغيرهم . وبعد العلم بأدلة أبي حنيفة في هذه المسألة الاحتشادية يعلم أنه ما خالف الأثر الصحيح الصريح .

## سُور السُّنُور

٨٩ - وقال أيضاً : « حدثنا زيد بن الحباب عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن حميدة . بنت عبيد بن رافع عن كبشة : بنت كعب وكانت تحت بعض ولد أبي قتادة . أنها صبت لأبي قتادة ماء . يتوضأ به ، فجاءت هرة تشرب ، فأصغى لها الماء ، فجعلت تنظر ، فقال : يا ابنة أخي تمجبن ؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنها ليست بنجس : هي من الطوافين عليكم أو من الطوافات . حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة قال : كان أبو قتادة يدني الماء من الهر فيلغ فيه ، ثم يتوضأ بسوره . حدثنا ابن علية عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال : الهر من متاع البيت . حدثنا شريك عن الزكين عن صفية : بنت داب قالت : سألت حسين ابن علي عن الهر ، فقال : هي من أهل البيت . حدثنا البكر اوى عن الجريري قال : ولغت هرة في ظهور لأبي قتادة ، فتوضأ بفضلها . وذكر عن أبي حنيفة أنه كره سُور السُّنُور . »

أقول : عبيد بن رافع : هو عبيد بن رفاع بن رافع . نُسبه المصنف الى جده ، وحميدة : هي زوجة إسحاق ، وكبشة : خالة حميدة ، وكعب : هو ابن مالك ، وبعض ولد أبي قتادة : هو عبد الله التابعي المشهور ، فجعلت تنظر أى كبشة . قال ابن مندة : حميدة وخالتها كبشة لا تعرف لها رواية إلا في هذا الحديث ، وعلمهما محل الجهالة (١) ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه اهـ . فيكون من صححه عول على إخراج مالك لهذا الحديث في الموطأ مع ما عرف عنه من التثبت ، لكن هذا تقليد ، وعكرمة لم يدرك أبا قتادة ، وبلت داب مجهولة (١) ، والبكر اوى : هو عبد الرحمن بن عثمان البصري . طرحه الناس ، والجريري : هو سعيد بن إياس البصري بينه وبين أبي قتادة مفازة ، وقد

---

( ١ ) وقول الذمهي في النساء المجهولات لا يجدي هنا لعدم انحصار الخلل في ذلك هنا .

حدث قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ( يغسل الإناء من ولوغ المرأة مرة أو مرتين ) كما في معاني الآثار ، وروى الأرمذ في جامعه عن سوار بن عبد الله العنبري عن المعتمر بن سليمان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ( وإذا ولغت المرأة غسل مرة ) وقال : حسن صحيح ، وسوار هذا متأخر موثق كما ذكره ابن حبان ، ووقفه بعضهم . قال محمد في الموطأ - بعد أن ذكر حديث كبشة - لا بأس بأن يتوضأ بفضل سور المرأة ، وغيره أحب إلينا منه ، وهو قول أبي حنيفة اه .

وقال محمد أيضا في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في السور يشرب من الإناء قال : هي من أهل البيت . لا بأس بشرب فصلها ، فسألته أيتطهر بفضلها للصلاة ؟ فقال . إن الله أرخص الماء . ولم يأمره ولم ينه . قال محمد : قال أبو حنيفة غيره أحب إلى منه ، وإن توضأ منه أجزأه . وإن شربه فلا بأس به قال محمد : ويقول أبي حنيفة يأخذ اه . وأين هذا من عزو المصنف ؟ فتكون كراهة استعمال سور المرأة كراهة تنزيه عنده ، ومعه في ذلك جميع من سوى أبي يوسف من أصحابه كما نص على ذلك ابن عبد البر ، ومن أهل العلم من قال في الجمع بين الآثار المختلفة في سور السور وأن وحب غسل الإناء من ولوغه إذا كان ولوغه إثر أكله لفأر ونحوه حيث يتحس الماء إذ ذاك حتما ، وعدم وجوب غسله منه إذا كان في غير هذه الحالة لأنه يتمسح ويزيل أثر ما أكله في غاية السرعة كما هو مشاهد ، ومع ذلك مقتضى القياس نجاسة سوره لمكونه سور حيوان غير مأكول ، لكن من الطوائف في البيوت ، فيكون في إيجاب التحرز منه حرج عظيم ، فحكم بطهاره سوره للضرورة بما أشار إلى ذلك لفظ ( فانها من الطوائف ) فيكون الأعدل عند عدم التيفر ، بولوغه في نجاسة أن يحكم على سور المرأة بأنه مكروه تنزيها . وهذا هو الذي فعله أبو حنيفة في المسألة . والله سبحانه أعلم .

## المسح على الجوربين

٩٠ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي فیس الأودی عن هزبل بن شرحبیل الأودی عن المغيرة بن شعبه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بال ، ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين . حدثنا ابن إدريس عن حصين عن أبي طليان قال : رأيت علياً بال قائماً ، ثم توضأ ومسح على نعليه . حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب عن زيد أن علياً بال ومسح على النعلين . حدثنا وكيع عن سفيان عن زبير عن أكتل عن سويد بن غفلة أن علياً بال ، ومسح على النعلين . حدثنا تريك عن يعلى بن عطاء عن أوس بن أبي أوس عن أبيه قال : كنت مع أبي فاتهى إلى ماء من مياه الأعراب ، فتوضأ ومسح على نعليه ، فقلت له في ذلك ، فقال : لا أريدك على ما رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - صنع . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن واصل عن سعيد بن عبد الله بن ضرار أن أنس بن مالك توضأ ، فمسح على جوربين من مرعى . (١) حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد الله بن سعد عن حده قال : رأيت علياً بال بالرحبة ، ثم مسح على جوربيه ونعليه . وذكر أن أبا خنيفة كان يكره المسح على الجوربين والنعلين إلا أن يكون أسفلهما جلوداً .

أقول : قال النسائي في سننه الكبرى : لا نعلم أحداً تابع أبا فیس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أنه - عليه السلام - مسح على الخفين اه وقال أبو داود في سننه كان ابن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين اه ثم ذكر عن كثير من الصحابة المسح على الجوربين ، وذكر البيهقي حديث المغيرة هذا ، وقال : إنه حديث منكر . ضعفه التورى وابن مهدي ، وأحمد وابن معين ، وابن المديني ومسلم ، والمعروف عن المغيرة المسح على الخفين ، ويروى عن

(١) بكسر فسكون فكسر فتشديد وقصر الزغب تحت شعر العنز . ا



جماعة أنهم فعلوه اه . قال النووي : كل واحد من هؤلاء لو انفرد لقدم على الترمذى ، واتفق الحفاظ على تضعيفه ، فلا يقبل قول الترمذى لأنه حسن صحيح اه وقال مسلم : أبو قيس وهزيل لا يَحْتَمَلَان ، وخصوصاً مع مخالفتهم ما الأجله . وما لأبي موسى في ابن ماجه ليس بالمتصل ولا بالقوى عند أبي داود ، ووجه ذلك موضح في نصب الراية ، وما يرمى الى بلال في معجم الطبراني في سنده مستضعف ، وليست الآثار مما يعرج عليه قبل أن يصح حديث في الباب ، على أن أبا ظبيان حصين بن جندب لم يثبت له سماع من على عند أبي حاتم ، وقد روى المسح على الجوربين عن نحو عشرين صحابياً غير من ذكرهم المصنف هنا بأسانيد تختلف قوة وضعفاً ، لكنها أدون على كل حال من روايات المسح على الخفين لأن المسح على الخفين مروي عن نحو سبعين صحابياً ، والجورب قد يكون نجساً منعلاً ، وهذا لا يكون كذلك - وعلى كل حال كان الجورب في ذلك العصر من الصوف بحيث يذوقه الرجل كما يقول ابن العربي ، ولم تكن معروفة عندهم تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره - فما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضى الله عنهم - ويمسحون عليه من الجوارب لا نستطيع أن نزل إلى مادون الجورب الثخين المتعل ، وهو الذى يكون في معنى الخف ، فلا يكون للنساء هلين في المسألة دليل واضح ، ولم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ( امسحوا على الجوربين ) حتى نستدل بعمومه على جوار المسح على كل أنواع الجوارب كما في غنة المقصود في شرح سنن أبي داود ، وهناك تفصيل جيد في المسألة ، والمشهور أن أبا حنيفة لا يبيح المسح على الجوربين إلا اذا كانا منعلين أو مجلدين حملاً للطلق على فردة الأكل احتياطاً في دين الله . ويحكى رجوعه إلى قول صاحبيه في الاكهما بالنوعين المتماكين بأنفسهما على الساقين ، واضطرت أقوال الشافعية ، انكر اقتصر المذهب على الصديق المتعل ، واحمد مع الصالحين ، ومالك في المشهور يرى المسح على الخف من رخصه السفر فضلاً عن المسح على الجوربين ، وتفصيل اختلافهم في كسب

الفقه ، فظهر أن أبا حنيفة لم يخالف أمرأ ثبت من الشارع ، بل حمل فعله عليه السلام على ما هو في معنى الحنف . والله أعلم .

## وجوب الوتر

٩١ - وقال أيضا : « حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد أن محمد بن يحيى بن حبان أخبره عن ابن عجيرز القرشي أنه أخبره عن المخدجي - رجل من بني كنانة - أنه أخبره أن رجلا من الأنصار كان بالشام يركي أبا محمد ، وكانت له صحبة ، فأخبره أن الوتر واجب ، فذكر المخدجي أنه راح إلى عبادة بن الصامت فآخبره ، فقال عبادة : كذب أبو محمد . سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : خمس صلوات كتبهن الله على العباد . من جاءهن لم يضيع من حقهن جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن انتقص من حقهن جاء وليس له عند الله عهد . إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن مسلم مولد عبد القيس قال : قال رجل لابن عمر : رأيت الوتر منه هو ؟ قال : ما سئله ؟ أوتر النبي - ﷺ - وأوتر المسلمون . قال : لا . أسئله هو ؟ قال : لا ، أتعتقل ؟ أوتر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأوتر المسلمون . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قيل له الوتر قال : أوتر النبي - صلى الله عليه وسلم - وثبت عليه المسلمون . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : قال علي الوتر ليس بحتم كالصلاة المكتوبة . حدثنا ابن المبارك عن عبد الكريم بن سعيد بن المسيب قال : سن النبي - صلى الله عليه وسلم - الوتر كما سن الفطر والأضحية . حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد قال : الوتر سنة . حدثنا ابن فضيل عن مطرف عن الشعبي أنه مثل عن رجل نسي الوتر قال : لا يضركه كأنما هي فريضة . حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو بن الحسن أنه كان لا يرى الوتر فرصة . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عطاء ومحمد بن علي قالا : الأضحية والوتر سنة . وذكر أن أبا حنيفة قال : الوتر فريضة . »

أقول: في الحديث الأول في رواية عند الحافظ الزبلي زيادة ( سأل رجل عن الوتر أواجب هو ؟ قال : نعم كوجوب الصلاة ) فيكون رد عبادة منصبا على قوله ( كوجوب الصلاة ) ولم يقل أحد بذلك ، ولا يصح أن يفعله أحد لأن وجوب الصلاة بدليل قطعي يلزم لإكفار جاحده بخلاف الوتر ، فإن وجوبه ثبت بدليل ظني يأثم تاركه ، ولكن لا يكفر منكرو وجوبه ، ولذا ذكر عبادة ، الصلوات الخمس ، والحديث لا يفهم حق الفهم الا باستعراض جميع الفاظه لأن بعض الرواة قد يختصر الحديث ، فتخلل دلالة الحديث ، وأبو محمد الأنصاري الصحابي هو مسعود بن أوس عند ابن عبد البر ، وقيل غيره ، وتكذيبه بمعنى تخطئته كما هو لغة أهل المدينة على ما ذكره ابن حجر في التلخيص ، ولا سيما أن الافتاء إنما هو موضع تخطئة ، وليس بموضع تكذيب ، والحديث مما أخرجه مالك في الموطأ ، فيصححه من يعول على تثبت مالك ، لكن في سنده أبو رفيع المخدجي اعرف ابن عبد البر بأنه مجهول ، واستغرب ابن دقيق العيد تصحيحه للحديث مع هذا الاعتراف ، وذكر ابن حبان: المخدجي في الثقات على قاعدته في توثيق المجاهيل ، وقول ابن عمر في الحديث الثاني مع كون صيته صيغة انقطاع تأييد للوجوب بمواظبة النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين جميعا على الوتر من غير تجويز تركه ، والاتفاق على عدم جواز الترك من أدلة الوجوب ، وفي الثالث والرابع حجاج وعاصم ، وأنت تعرف من هما ؛ على أن حجاج بن أرطاة توبع في الحديثين جميعا ، ومع ذلك لا يخالفهما أبو حنيفة لأن مدلول الثالث مواظبة الأمة عليه ، وهي من أدلة الوجوب عنده ، ومدلول الرابع نفي وجوب الوتر وجوب الصلوات الخمس ، ولا ينافي هذان مذهب أبي حنيفة لأنه إنما يقول بالوجوب العملي فيه ، وهو ما يكون دليله ظنيا ، ويأثم تاركه ، ولا تكفر منكروه بخلاف وجوب الصلوات الخمس ، فإن دليله قطعي يكفر حاحده كما سبق ، وحديث ابن المسيب على أنه لا بمعنى أن الوتر نابت بالنسبة لا بالسكاب ، وصلاة العيدين واجبه عند أبي حنيفة وجوب الوتر ، وثبت تلك الصلوات الثلاث

إنما هو بالسنة . قال ابن الأثير : السنة إذا أطلقت في الشرع ، فأنما يراد بهما أمر به النبي - ﷺ - ونهى عنه . وندب إليه قولاً وفعلًا مما لم يطلق به الكتاب العزيز . قال أبو بكر بن العربي في العارضة : قال أبو حنيفة : شرع (الشارع) أربعة أنواع : فرضاً ، سنة واجبة ، وسنة غير واجبة ، ورغائب . فالفرض : ما ثبت بكتاب الله ، والسنة : ما فعله رسول الله - ﷺ - في جماعة كالوتر ، والنفل - أي السنة غير الواجبة - : ما وعد الثواب على فعله ، والرغائب : ما أكد الثناء عليها وخصها بالذكر من بين أقرانها . وقال الشافعي : شرع ثلاثة فرضاً ، وسنة ، ونافلة ، وقال علماؤنا - يعني المالكية - : شرع أربعة : فرضاً ، سنة واجبة ، ورغيبة ، ونفلا ، وهذه اصطلاحات لم يجر على لسان الشرع إلا بعضها . فلا ينبغي عليها حكمها . وحديث مجاهد بمعنى أن الوتر ثابت بالسنة على أن في سننه ليث بن أبي سليم ، وقد أبى ابن عمر نفي الوجوب وإثباته ، واكتفى بذكر مواظبة الأمة عليه ، وهو من أدلة الوجوب كما سبق ، وحديث الشعبي ينفي أن يكون ضرر ترك الوتر كضرر ترك الصلوات الخمس وهو حق ، وليس فيه دليل على أنه يبيح ترك الوتر ، وقول الحسن بمعنى أنه لم يكن يرى الوتر فرضاً كفرضية الصلوات الخمس ، وهو كذلك لأن وجوب الوتر دون وجوب الصلوات الخمس على ما سبق ، وقول عطاء ومحمد بن علي : الأضحى والوتر سنة . بمعنى أنهما ثابتان بالسنة على ما أسلفناه ، والفريضة في كلام أبي حنيفة هنا بمعنى الفرض العملي الذي هو الوجوب بالدليل الظني كما تدل على ذلك نصوصه في المذهب ، فلا يكون قوله مخالفاً لحديث صحيح صريح ، بل موافقاً تمام الموافقة لأحاديث صحيحة ، وآثار متعاضدة ، وقد سبقت الإشارة إليها عند الكلام في صلاة الوتر على الراحة ، وقد مال إلى رأي أبي حنيفة في الوجوب . سحنون وأصبغ من كبار المالكية كما يقول ابن العربي في عارضة الأحوزي ، وقال ابن حزم في المحلى ( ٢ - ٢٣١ ) : قال مالك الوتر ليس فرضاً ، لكن من تركه أدب ، وكان جرحة في شهادته . وقال الشافعي في الأم ( ١ - ١٢٥ ) - عند كلامه في الوتر وركعتي الفجر - : لا أرخص ،

لمسلم في ترك واحدة منهما ، وإن لم أوجبها ، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع التواقل . وحكى الموفق بن قدامة في المغني عن أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ، ولا ينبغي أن تقبل شهادته . فيأثرى هل يقل معنى كلمات هؤلاء الأئمة عن الوجوب الذي يقول به فقيه الملة أبو حنيفة ؟ بل ألف العلامة علم الدين علي بن محمد السخاوي المقرئ الفقيه المشهور - زميل العز بن عبد السلام - جزءاً ساق فيه الأحاديث الدالة على فرضية الوتر ، وقال : فلا يرتاب ذوهم بعد هذا أن صلاة الوتر ألحقت بالصلوات الخمس في المحافظة عليها ، وليس هذا من الحنفية ، بل من الذين ترجم لهم التاج ابن السبكي في عداد الشافعية ، وكتابه ( جمال القراء وكال الاقراء ) بالغ الشهرة ، ولو رأى محمد بن نصر المروزي هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه . سألنا الله وإياه ، وقد حكى ابن بطلال وجوب الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود وحذيفة - رضي الله عنهما - كما حكى ذلك عن إبراهيم النخعي - رحمه الله - ومن الأحاديث الدالة على وجوب صلاة الوتر حديث ( إن الله زادكم صلاة ألا وهي صلاة الوتر ) وقد استقصى الحافظ الزيلعي في نصب الراية ذكر طرقه عن عدة من الصحابة - رضي الله عنهم - وتوسع في الكلام على أسانيدنا ، ومنها حديث ( الوتر حق واجب على كل مسلم ) أخرجه أحمد وأبو داود ، والسنائي وابن ماجه ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک ، ومنها حديث ( الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ) أخرجه أبو داود ، وصححه الحاكم ، وأبو المنيب في سننه وثقه ابن معين ، ومنها حديث أبي داود مرفوعاً ( من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره ) وصححه إسناده العراقي ، وفيه إيجاب القضاء على من نام عنه أو نسيه ، والقضاء شأن الواجب ، ومنها حديث عبد الله بن أحمد : ان معاذ بن جبل قدم الشام ، فوجد أهل الشام لا يوترون ، فقال لمعاوية : مالي أدى أهل الشام لا يوترون ؟ فقال معاوية : أوجب ذلك عليهم ؟ فقال : نعم سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( زادني ربي عز وجل صلاة وهي الوتر ، ووقها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر ) ، وعبد الرحمن بن

رافع في سننه . وإن لم يدرك معاذاً ، لكنه من كبار فقهاء التابعين ، ومن  
بعثهم عمر بن عبد العزيز في عداد العشرة الذين اتدبهم لتفقيه أهل إفريقيا ،  
وأى توثيق ومنقبة أفوى وأتم من أن يكون موضع ثقة من مثل عمر بن عبد  
العزيز ؟ فإذا لم يقبل مرسل مثله - مع كثرة ما يؤيده - فمن يقبل المرسل ؟  
وابن حبان إنما يتكلم في رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عنه ،  
وحال ابن زياد هذا معروف ، وهذا الحديث ليس من طريقه ، وعبيد الله بن  
زحر الراوى عنه مختلف فيه من ناحية ضبطه فقط رغم تهوّر ابن حبان ضده  
وقد حكى الترمذى عن البخارى توثيقه ، وحكى أبو داود أيضاً عن أحمد بن  
صالح المصرى توثيقه ، وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق ، وقال النسائى :  
ليس به بأس ، ومنها حديث (إن الله أمدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم ،  
وهى الوتر) أخرجه أبو داود والترمذى ، وابن ماجه والحاكم عن محمد بن  
إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة  
عن خاتمة مرفوعة ، وابن إسحاق مدلس وقد عمن ، لكن تابعه الألبان بن  
سعد ، وعبد الله بن راشد الذى ضعفه الدارقطنى هو المصرى ، وأما هذا فهو  
الزوفى المصرى أبو الضحاك من رجال أبي داود والترمذى وابن ماجه ، وعن  
ذكرهم ابن حبان فى الثقات ، إلى غير ذلك من أحاديث كثيرة ، وحديث  
الأعرابى فى بعض طرقه لم يذكر الحج . فدل أن هذا كان قتل وجوب الوتر ،  
ولذا لم يذكر فيه خبر الصلوات الخمس ، لكن ورد ذكر الحج فى بعض طرقه  
عند مسلم كما ورد ذكر الصلوات الخمس دون الوتر فى حديث معاذ حينما بعث  
إلى اليمن فى أواخر أيام النبى - عليه السلام - فالصلوات فى الجواب أن وجوب  
الوتر ليس كوجوب الصلوات الخمس ، فإن وجوب الوتر باليسل ظنى ،  
وجوب الصلوات الخمس بأدلة قطعية كما سبق ، ولذا لم يكن أبو حنيفة يجعل  
الوتر سادس الصلوات الخمس مع إطلاقه عليه أنه فريضة يريد الفرض العملى ،  
مرتد هـ ابن نصر إلى نفسه المروزية ، فلا يرد النقض بذكر الصلوات الخمس  
فقط فى أحاديث . والله أعلم .

## الجلستان في خطبة الجمعة

٩٢ - وقال أيضا : « حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة قال : كانت للنبي - ﷺ - خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال : كان النبي - ﷺ - يخطب قائما ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب خطبتين . حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة ، فكان يصلي بنا يوم الجمعة ، فيخطب خطبتين ، ويجلس جلسنين . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجلس إلا جلسة واحدة . »

أقول : اتفق الأئمة على الجلستين والخطبتين ، فساء عزاه ابن أبي شيبة إلى أبي حنيفة هنا غلط بحث لا ظال له من الحقيقة ؛ وإنما الخلاف بينهم في الجلسة الفاصلة بين الخطبتين ، فذهب الشافعي إلى أنها واجبة ، لكن ذهب باقي علماء الأمصار كلهم إلى أنها سنة ليست بواجبة ، ومن ذهب إلى ذلك أبو حنيفة ومالك . قال ابن عبد البر : ذهب مالك والعراقيون ، وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة لا تنبئ على تركها ، وقال ابن قدامة : هي مستحبة للتابع ، وليست بواجبة في قول أكثر أهل العلم ، والمراد بالخطبتين في مرسل محمد الباقر الخطبتان اللتان تفصل بينهما الجلسة الثانية . والجلسة الأولى في حديث مولى التوأمة : هي الجلسة التي يجلسها الخطيب عند صعوده المنبر ، وسنيتها موضع اتفاق بين الأئمة كما سبق ، وقد ثبتت من فعل الرسول - ﷺ - في حديث السائب بن يزيد عند البخاري ، والحديث الأول في كلام ابن أبي شيبة هنا أخرجه مسلم بهذا السند ، وقد أخرجه أبو داود . تكرير الجلسة عن ابن عمر مرفوعا ، لكن في سنده عبد الله بن عمر المسكبر عن نافع عنه ، وفي عبد الله هذا مقال ، وأخرج في مراسيله تكرير الجلسة من بلاغات الزهري عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأحدهما يقوى الآخر .

حتى أخذ بذلك فقهاء الأمصار ، وحديث أبي هريرة فيما كان يفعله هو في خطبته من غير رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي سنده مولى التوأمة ، على أن حديث البخاري في الجلسة الأولى على ما سبق يغنى عن حديث أبي هريرة هذا ، بل العمل على الجلستين في جميع الأمصار ، فلا يتوجه اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة هنا أصلاً حيث لم يثبت عنه ما عراه إليه في كتب حملة الفقه . قال الباجي : ولا خلاف في الجلوس على المنبر يوم الجمعة أم ومثله في بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ، وقال صاحب الهداية : وإذا صعد الإمام على المنبر جلس ، وأذن المؤذنون بين يدي المنبر . بذلك جرى التوارث أم . وهذا هو المذهب في كتب المذهب وكتب الآخرين ، فيكون ابن أبي شيبة انفرد بهذا العزو ، وانخدع به ابن بطلال وابن التين والبرماوي حتى رموه عن وتر واحد بمخالفة الحديث ، والمخالف للحديث من نسب إليه ما لم يقله كما قال البدر العيني . والله أعلم .

### قضاء سنة الفجر بعد صلاة الصبح

٩٣ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن نمير عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن قيس بن عمرو قال : رأى النسي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أصلاة الصبح مرتين ؟ فقال الرجل : إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن ، فسكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . حدثنا هشيم عن عبد الملك عن عطاء أن رجلاً صلى مع النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاة الصبح ، فلما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - الصلاة قام الرجل فصلى ركعتين ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ما هاتان الركعتان ؟ فقال : يا رسول الله جئت وأنت في الصلاة ، ولم أكن صليت الركعتين قبل الفجر ، فكرهت أن أصليهما وأنت تصلي ، فلما قضيت الصلاة قت فصليتهما . قال : فلم يأمره ولم ينهه . حدثنا مسلم قال : أخبرنا مسمع بن ثابت قال : رأيت عطاء فعل مثل ذلك . حدثنا ابن علية عن



ليث عن الشعبي قال : إذا فاتته ركعتا الفجر صلاهما بعد الفجر . حدثنا غندر عن شعبة عن يحيى بن كثير قال : سمعت القاسم يقول : إذا لم أصلهما حتى أصلى الفجر صليتهما بعد طلوع الشمس . حدثنا شريك عن فضيل عن نافع عن ابن عمر أنه صلى ركعتي الفجر بعدما أضحى . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه أن يقضيهما .

أقول : صح قضاء السنة مع صلاة الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس المعروفة ، وأما قضاء سنة الفجر بعد الصبح قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلاً ، بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس عن عمر وغيره مرفوعاً في صحيح البخاري وغيره ، فأخذ به أبو حنيفة ففتح من قضاء سنة الفجر بعد صلاة الصبح ، ويعارضه الحديث الأول ، لكن إذا تمارض المنيح والحاظر جعل الحاضر متأخراً ، فيؤخذ به ، وقد ورد النهي عن ذلك في أحاديث كثيرة ، فيكون المنيح مسوئلاً بها ، على أن حديث قيس ابن عمرو أخرجه أبو داود بهذا السند ، ثم قال : روى عبد ربه ويحيى ابن سعيد هذا الحديث مرسلًا ، وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري ، فانه ضعيف عند أحمد وإن معين ، وقال الترمذي : تكلموا فيه من قل حفظه ، وأما عبد ربه بن سعيد ثقة مأمون عند النقاد من غير خلاف ، وكذا يحيى بن سعيد بن قيس ثقة ثبت من شيوخ مالك ، ومن كبار الفقهاء ، وهو المعروف يحيى بن سعيد الأنصاري ، فتعبر مثل سعد بن سعيد هذا كيف يعارض حديث الهبي عن الصلاة بعد الفجر المخرج في الصالح ؟ وحديث عطاء مرسل أيضاً ، وقول عطاء في سنده مسموع ، وقول الشعبي في سنده ليث بن أبي سليم ، والآخران لغندر وشريك ليسا بمخالفين لرأي أبي حنيفة . والله أعلم .

## الصلاة بين القبور

٩٤ - وقال أيضا : « حدثنا حفص عن أشعث عن الحسن قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة بين القبور . حدثنا حفص عن حميد عن أنس أبصرني عمر وأنا أصلي على قبر ، فجعل يقول : يا أنس القبر ، فجعلت أرفع رأسي أنظر إلى القمر إنما يعنى القبر . حدثنا جرير عن منصور عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عمرو قال : لا يصلي إلى القبر . حدثنا ابن فضيل عن العلاء عن أبيه وخيصة قالا : لا يصلي إلى حائط حمام ، ولا وسط مقبرة . حدثنا حفص عن حجاج عن الحكم عن الحسن العرني قال : الأرض كلها مساجد إلا ثلاثة : المقبرة ، والحمام ، والحشر . حدثنا حفص وأبو معاوية عن عاصم عن ابن سيرين أنه كره أن يصلي على الجنائز في المقبرة . حدثنا غند عن شعبة عن مقبرة عن إبراهيم قال : كانوا يكرهون أن يصلوا بين القصور . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن صلى أجزأته صلاته . »

أقول : الحديث الأول على إرساله في سنده أشعث ، وحكى الخطابي عن الحسن في معالم السنن أنه صلى في المقبرة ، والحديث الثاني علقه البخاري وقال : ولم يأمره بالإعادة ، فدل على صحة الصلاة مع الكراهة ، وليس في شيء من الآثار الأمر بالإعادة ، فتحمل الآثار على الكراهة مع صحة الصلاة ، ودليل صحة الصلاة فيها حديث البخاري ومسلم ( . . . ) وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا ، فأما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ) واستثناء المقبرة والحمام عند الترمذي والحاكم مضطرب ، أرسله الثوري بطريق عمرو بن يحيى بدون ذكر أبي سعيد الخدري ، ورفع ابن إسحاق وحماد بن سلمة بطريق عمرو ، لكنهما ليسا في الثقة والضبط في مرتبة الثوري ، فحكم الترمذي بترجيح رواية الثوري ، فلا يصلح هذا الخبر لاستثنائهما من ذلك الحديث المتفق عليه الوارد من غير استثناء شيء . مه حتى قال ان العربي في المعارضة : لا يستثنى منها إلا

البقاع النجسة ، والمقصودة التي يتعلق بها حق الغير ، وكل حديث سوى هذا ضعيف حتى حديث السبعة المواطنين التي ورد التهي عنها لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم - ، والحاصل أنه لم يصح حديث مرفوع في هذا الباب . وحديث عمرو بن يحيى عند الحاكم والترمذي معلول بارسال الثوري كما سقى ، وغاية ما يدل عليه الآثار كراهة الصلاة في المقبرة ، وأبو حنيفة يقول بذلك ، لكنه لا يقول فساد الصلاة فيها ، وعدم إجزائها لأنه لا دليل على ذلك ، والكراهة شيء وعدم الاجزاء شيء آخر ، قال البدالي في عمدة القاري ( ٢ - ٣٥١ ) : وذهب الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي إلى كراهة الصلاة في المقبرة ، وفرق الشافعي بين المقبرة المنبوشة وغيرها ، فقال : إذا كانت مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم ، وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة ، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ، وذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ، ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ، ولا بين أن يفرش عليها شيء يقيه من النجاسة أم لا ، ولا بين أن تكون بين القبور ، أو في مكان منفرد عنها كالبيت والعلو ، ولم ير مالك بالصلاة في المقبرة بأساً ، وحكى أبو مصعب عن مالك كراهة الصلاة في المقبرة كقول الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المقبرة مطلقاً ، وروى ابن حزم التهي عن الصلاة في المقبرة عن خمسة من الصحابة ، وقال : ولا نعلم لهم مخالفاً ، لكن يعارضه ما حكاه الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة اهـ ، وإجزاء الصلاة عند الجمهور عند خلو محل الصلاة من النجاسة كما هو ظاهر ، وفي شرح الجامع الصغير للإمام محمد زوال الكراهة إذا وضع بين المصلي وبين القبر سترة . والله أعلم . وأما حديث مسلم في الحنائز ( لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ) فباب آخر . قال أبو بكر بن العربي : تكره الصلاة في القبور وتحرم الصلاة إليها ، وهو كفر من فاعله اهـ .

والصلاة إلى القبر إن كانت لتعظيمه فهي كفر وإلا فتشبه منكر ، فتعوز بالله من الخذلان .

## صدقة الخيل والريق

هـ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عينة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رفته ، قال : قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والريق . حدثنا ابن عينة عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة يبلغ به النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة . حدثنا حاتم بن إسماعيل عن ابن عراك قال : سمعت أبي يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا صدقة على المؤمن في عبده ولا فرسه . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابن أبي خالدة عن شبل بن عرف - وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة فقال الناس : يا أمير المؤمنين اخیل لنا ورقیق (١) افرض علينا عشرة عشرة قال : أما أنا فليست افرض ذلك عليكم . حدثنا ابن عينة عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ليس على فرس العارى في سبيل الله صدقة . حدثنا ابن عينة عن عبد الله بن دينار قال : سئل سعيد بن المسيب : في البراذين صدقة؟ قال : اوفى الخيل صدقة ؟ . حدثنا أبو أسامة عن أسامة عن نافع أن عمر بن عبد العزيز قال : ليس في الخيل صدقة . حدثنا الثقفى عن برد عن مكحول قال : ليس في الخيل صدقة إلا صدقة الفطر . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن كان فيها ذكور وإناث يطلب نسلها ففيها صدقة . »

أقول : ذهب أبو حنيفة ورفقه ، وحماد بن أبي سليمان وإبراهيم النخعي إلى ما ثبت عن عمر وعثمان ، وابن عباس وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - من إيجاب الزكاة على الخيل السائمة ، وحملوا حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - من رواية الستة ( ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ) على

عبد الخدمة ، وفرس الركوب للاجماع ، على أن في عيد التجارة ، وخيل  
التجارة صدقة كما يظهر من كلام الترمذى ، وبعد أن خص الحديث بهذا  
الإجماع سهل تخصيصه في الباقي بالآثار الآتية ، ثم إن إضافة العبد أو الفرس  
إلى المسلم ليست نصاً في الدلالة على كل عبد وفرس له ، بل تلك الإضافة قابلة  
للحمل على نوع معهود منهما ، وهو ما لا يكون للتجارة أو الاستئصال ، والأمر  
في ذلك إلى الملايسات والقرآن في كل إضافة ، بل الآثار تعين أن المراد بهما  
نوع خاص منهما ، وهو عبد الخدمة وفرس الركوب ، وحديثان لأبي هريرة  
مرفوعان عند البخارى ومسلم يثبتان حقاً له في رقاب الخيل في صدق يسان  
أحكام الزكاة ، وخاصة لفظ ( ولم يمس حق الله في رقابها ) فلا يكون هذا  
الحق سوى الصدقة المفروضة في الخيل بدليل أنه لو حمل على إعارته ، وتعمد  
حقوقه من شيع وري وعدم إرهاب - كما أول بذلك بعض المخالفين -  
لما بقي لتخصيصه الخيل معنى لأنها تعم البغال والحير كما هو ظاهر ،  
وكذلك حديث عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جبير بن  
يعل عن يعلى بن أمية قال عمر : ( خذ من كل فرس ديناراً ) ، وحديث الشافعى  
في الام في اختلاف مالك والشافعى ( ٧ - ٢٢٠ ) عن ابن عيينة عن  
الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاقان ، أو  
عشرة ، أو عشرون درهماً ، أى على حسب اختلاف قيمه - فالفرس ، وفي  
غرائب مالك للدارقطنى - كما في الدراية لابن حجر - عن الزهري أن  
السائب بن يزيد أخبره قال : رأيت أبى يقيم الخيل ، ثم يدفع صدقتها إلى عمر ،  
وصحبه ابن عبد البر ، وفي سنن الدارقطنى ( ضرب عمر على كل فرس ديناراً )  
وفي حديث أبى يوسف عند البيهقى والدارقطنى عن أبى عبد الله غورك بن  
الخصرم السعدى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال : قال  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( في الخيل السائمة في كل فرس دينار ) ،  
ومن البعيد على مثل أبى يوسف في فقهاء ودينه ، ويقظته وإمامته أن يروى عن  
هو غير ثقة ، ومحاولة تضعيف غورك بعدم أخذ أبى يوسف بروايته بدعة في

الصناعة، أفيكون أبو حنيفة وحماد وإبراهيم النخعي ضعفة؟ في نظر أبي يوسف حيث روى بهذا السند في الآثار: (في الخيل السائمة تكون الرجل: تقوم قيمة، ثم يؤخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم. قال: وقال: إن شاء أدى من كل فرس ديناراً)، وذهب غورك في كونه ضعيفاً جداً بدون أن نرى له خبراً تالفاً مسجلاً باسمه في كتب أهل العلم كونه من أصحاب جعفر بن محمد - عنهما السلام - وكان في إمكان الدارقطني أن يقول فيمن اخذ عنه مثل أبي يوسف: انه مجهول متاسيا أن كثيراً من أهل طبقته ممن يمدحهم بعضهم مجاهيل قد خرج لهم البخاري في صحيحه، ولكن ماذا ينتظر من متعنت لا يتحاشى أن يقول: (ومن دونه ضعفاء) فيعد أبا يوسف من هؤلاء الضعفاء، وهو يعلم أن توثيقه موضع اتفاق بين ابن معين وأحمد، وابن المديني والنسائي، وغيرهم من الأساطين، وأين الدارقطني من هؤلاء؟ فلعلة لم يفه بهذا إلا ليدل على أن كلامه في غورك: بشيخ أبي يوسف، وكلامه في الليث بن حماد الراوى عن أبي يوسف من قبيل كلامه في أبي يوسف نفسه قال التهانوي في إعلاء السنن: لم أر تضعيف هؤلاء في غير كلام الدارقطني ويدل على ذلك صنع الذهبي في الميزان حيث لم يعز تضعيفهما إلى أحد سواء. نسأل الله السلامة. وقال محمد بن الحسن في الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: في الخيل السائمة التي يطلب نسلها إن شئت في كل فرس دينار، وإن شئت عشرة دراهم، وإن شئت فالقيمة، ثم كان في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكراً أو أنثى. قال محمد: وبهذا كله يأخذ أبو حنيفة، وأما في قولنا: فليس في الخيل صدقة. بلغنا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: غفوت لأمي عن صدقة الخيل والريق اه وتوسع أكثر من هذا في الموطن في سرد حججه فيما رآه، وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بهذا اللفظ، لكن في سنده عاصم بن ضمرة. وثقه أناس يبد أن ابن حبان يقول فيه: كان ردى الحفظ. فاحش الخطأ. يرفع

عن على قوله كثيراً فاستحق الترك اه وما أورده المصنف بهذا المعنى في هذا الباب بلفظ ( قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والريق ) أصيقت دلالة من ذلك ، وفي سننه الحارث الأعور ، والكلام فيه معروف ، ودهوى نسخ الصدقة في الخيل بهذا الحديث عند ابن الجوزي ردها البدر العيني في عمدة القاري (٣٨٤-٤) قائلا : وأما النسخ فلو كان اشترى في زمن الصحابة لما قرر عمر الصدقة في الخيل ، وأن عثمان ما كان يصدقها اه وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسن المسكي عن ابن شهاب (إن عثمان كان يصدق الخيل) كما في الدراية لأبي حنيفة ، وسق ما فعله عمر في الخيل ، وأما عدم أخذ الصدقة في الخيل في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وعهد أبي بكر - رضي الله عنه - فمن عدم توسع الفتوح إلى بلاد تكثر فيها سوائم الخيول كما بين في موضعه ، وأما دعوى الاستحباب في صدقة الخيل فمردودة باعتبار أن الاستحباب لا يدعو إلى تلك الاستشارات الواردة في الآثار ، وقول علي - كرم الله وجهه - في الاستشارة ( هو حسن لو لم يكن جزية رائنة يؤخضون بها بعدك ) إيهاء بعدم إرهاق أصحابها بمطالبتهم في السنين المقبلة بالمقدار المسجل في هذا العام مع أن عدد الخيل يزيد وينقص لا كالجزية التي تبقى على حالة واحدة ، ثم صاحب الصدقة في إمكانه أن يدفع صدقته إلى مستحقها بنفسه دون توسط المصدق ، فأوصى علي - كرم الله وجهه - أن لا يلزم أصحاب الخيول بإعطاء صدقاتها جميعاً إلى المصدق والمأثر في جميع السنين وفقاً لهم والمفقراء . فالاستحباب يكون مصروفاً إلى هذا لا إلى الصدقة نفسها ، فلا يذم في قول علي - كرم الله وجهه - في وحب الصدقة في الخيل ، وقد حمل أبو حنيفة الآثار السابقة المعيدة بظاهرها عدم وجوب الصدقة في الخيل على غير السوائم المستدسة من الحيول من خيل الركوب ، وخيل الغزاة بدليل ما سق من حديث ابن عباس في صلب الكتاب حيث قيد عدم وحب الصدقة بحيل المرأة في سبيل الله . وتقيد خبر الأمة لتلك المطلقات بعصل علم عنده ، وهو حسن ما أخرجه ابن

رنجويه في كتاب الأموال بلفظ : ( حدثنا علي بن الحسن حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طلوس - وهو عبد الله - عن أبيه أنه قال : سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة ؟ فقال . ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة ) قال ابن حجر في الدراية بإسناده صحيح ، فظهر من ذلك أن أبا حنيفة لم ينفرد بتلك المسألة ، وأن له مدارك قوية . وحججاً ناهضة مع الاعتراف بأن الاحتاد في هذه المسألة له متسع ، فلا تسرع في تحطت أحد الطرفين . والله سبحانه أعلم .

وقد توسع العلامة التهانوي في إعلاء السنن ( ٩ - ١٧ ) في تحقيق هذه المسألة ، فليراجعه من شاء المزيد .

## رفع الامام صوته بآمين

٩٦ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رحمه قال : إذا أم القاريء فأموا ، فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه . » حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن عبد الحبار بن وائل عن أبيه قال : صليت مع النبي - ﷺ - فلما قال : غير المفضوب عليهم ولا الضالين . قال : آمين . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلة عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال : سمعت النبي - ﷺ - قرأ « ولا الضالين » فقال : آمين . يمد بها صوته . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يرفع الامام صوته بآمين ، ويقولها من خلعه . »

أقول : صح الاحماء بالتأمين والجمهور بمن فعل النبي - ﷺ - في أحاديث وأحاديث ، ومن الصحابة من فعل هذا ، ومنهم من فعل ذاك ، وإنما اختلاهم في الأفضل منهما ، وطرق الترجيع عندم مختلفة ، وفي الأمر سعة ، وهذا ليس بما يتناطح فيه متناطحان ، وسلة في حديث وائل هو ابن كهيل ، وفي أصلنا ( سلة بن حمر ) وهو خطأ ، وزاد شعبة - في غير رواية اسحاق عن أبي عامر - بين حجر ووائل علقمة بن وائل ، وهو لم يسمع من أبيه



عند ابن معين ، وأما جعفر فنحضره سمع من وائل اتفاقاً ، فذكر علقمة يكون الحديث مرسلًا ، ومن أدلة الإخفاء حديث أبي هريرة عند البخاري ( إذا قال الامام « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فقولوا : آمين ) حيث لم يعلق تأمين الجماعة على تأمين الامام ، وأما حديث ( إذا أمن الامام فأمنوا ) فقولوا : آمين ( إذا أمن الامام ) على معنى إذا أراد الامام التأمين جمعا بين الحديثين . ويرى ابن دقيق العيد دلالة الثاني على الجهر أضعف من دلالة على التأمين نفسه قليلا لانه قد يدل دليل على تأمين الامام من غير جهر ، وحديث أبي موسى الأشعري عند مسلم : ( ثم ليؤمكم أحدكم ) ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فقولوا : آمين ) وحديث أبي هريرة عند أحمد والنسائي والترمذي بسند صحيح ( إذا قال الامام « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فقولوا : آمين ، فان الملائكة تقول : آمين ، وان الامام يقول : آمين ، فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ) وقوله : وان الامام يقول : آمين . فيه دلالة ظاهرة على الإخفاء بآمين ، وإلا ما احتجج إلى بيان ما يفعله الامام ، وحديث شعبه عن سبله عند احمد وأبي داود الطيالسي وأبي يعلى الموصلي في مسانيدهم والطبراني في معجمه ، والدارقطني في سننه ، والحاكم في مستدركه عن وائل ( أنه عليه السلام صلى فلما بلغ « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، قال : آمين ، وأخفى صوته ) ولفظ الحاكم : وخمض بها صوته ، وقال صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه اه وخالفه الثوري وقال : ( رفع بها صوته ) عند الدارقطني والبيهقي ، وتابعه الملا بن صالح ومحمد بن سبله ، لكن الأول روى أحاديث مناكير ، وله أوهام كما في الميزان والتقريب ، والثاني ذاهب واهي الحديث على ما في الميزان رواية عن الجوزجاني ، فلا يصح أن يقال : ان شعبة خالفه الثقات ، وأما رواية ابراهيم بن رزوق عن أبي الوليد عن شعبه على موافقة رواية الثوري فنساذة يخالف رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع وعمر بن مرزوق . وغيرهم كلهم عن شعبة وقالوا فيه ( وأخفى بها صوته )

أو (خفف بها صوته) ومع ذلك إبراهيم بن مرزوق عن اختلاف فيه ، وعن يخطئ . ولا يرجع ، فلا يكون المحفوظ عن شعبة إلا ما رواه الجماعة عنه ، ثم رواية شعبة مرة عن حجر عن علقمة ، ومرة عن حجر عن وائل مباشرة إنما هي بسبب سماع حجر من الاثنين كما نص عليه حديث أبي مسلم الكبي في سننه حيث قال : ثنا عمرو بن مرزوق ثنا شعبة عن سلة بن كيل عن حجر عن علقمة بن وائل عن وائل قال : وقد سمعته حجر من وائل ، وحديث أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سلة سمعت حجراً أبا العنابس سمعت علقمة بن وائل عن وائل قال : وسمعت من وائل ، فلا يكون في رواية شعبة اضطراب ، وحجر بن عنبس له كنيستان : أبو العنابس ، وأبو السكن كما نص عليه ابن حبان ، وثنا شعبة على الثوري لا يوجب ترجيح روايته عليه ، وكان أحمد ويحيى بن سعيد ومحمد بن زيد يرون شعبة أثبت وأحفظ وأتقن ، وكان لا يدلس ولا يخطئ . إلا فيما لا يضرب ، فترجح روايته على رواية الثوري ، ولا ترجيح لرواية الثوري بمتابعة ضعيفين له كما سبق ، فأنصح وجوه ترجيح رواية شعبة على رواية الثوري هنا وسقط ما أطلوا به في توهم شعبة ، وقد توسع مولانا التيموي في آثار السنن ، ومولانا ظفر أحمد التهانوي في إعلاء السنن في تحقيق المسألة ، وقال الامام محمد بن الحسن في الآثار ( أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : أربع يخاف من الامام : سبحانك اللهم وبحمدك ، والتموذ من الشيطان ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين . قال : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ) ومثله في الآثار لابن يوسف بلفظ ( أربع يسرهن الإمام في نفسه ) وجهر النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض الأحيان وجهر من جهر بها من الصحابة محمولان على التعليم عند كثير من أهل التحقيق بأدلة ليس هذا موضع بسطها ، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه بلفظ ( خمس يحفيهن الإمام ) عن إبراهيم النخعي بسند صحيح ، وزاد ( واللهم ربنا ولك الحمد ) ، ولا شك أن ( آمين ) دعاء ، وأخاه الدعاء هو المنصوص في كتاب الله تعالى . قال الله تعالى : ( ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ) ولم يكن عمر وعلى يجهران بيسم الله

الرحمن الرحيم ، ولا بآمين ، ومنهجه ابن مسعود في الإخفاء معروف ، قال ابن جرير في تهذيب الآثار ( وروى ذلك عن ابن مسعود وروى عن النخعي والشعبي وإبراهيم التيمي أنهم كانوا يحفون بآمين ، والصواب أن الخبرين الخبر بها ، والمحافة صحيحان ، وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء ، وإن كنت عتاراً خضع الصوت بها إذا كان أكثر الصحابة والتابعين على ذلك ) كما حكى صاحب الجوهر النقي ، فبان أن هذا الموضع ليس بموضع تهويل ، بل الأمر سهل ميسور .

### صلاة الليل وفصل شفع الوتر

٩٧ - وقال أيضاً : حدثنا هشيم أخبرنا خالد عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر واحدة وسجدتان قبل طلوع الفجر . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا ابن عيينة عن عداقة بن دينار عن سالم عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة فوتر لك ما مضى من صلاتك . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن أبي سلمة قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسلم في ركعتين من صلاة الليل . حدثنا يزيد عن ابن عون عن رجل عن قبيصة بن ذؤيب قال : مر على أبو هريرة وأنا أصلي فقال : أهمل ، فلم أدر ما قال ، فلما انصرفت قلت : ما أفصل ؟ قال : أفصل بين صلاة الليل وصلاة النهار . حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي عمرة عن حبيب بن جبير قال : في كل ركعتين فصل . حدثنا وكيع عن عمر بن الوليد عن عكرمة قال : بين كل ركعتين تسليمة . حدثنا أبو أسامة عن خالد بن دينار عن سالم أنه قال : صلاة الليل مثنى مثنى . حدثنا محمد بن أبي عدي عن ابن عون عن محمد قال : صلاة الليل مثنى مثنى

والوتر ركعة من آخر الليل . وذكر أن أبا حنيفة قال: إن شئت صليت ركعتين، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت ستاً لا تفصل بينهما .

أقول : نظر أبو حنيفة إلى تلك الأحاديث ، وإلى حديث عائشة - في صحيح البخارى - ( ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يزيد في رمضان ، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً ) ، وهذا صريح في أنه كان يصلى صلاة الليل أربعاً أربعاً ، ويصلى الوتر ثلاث ركعات ، وإلى حديث عائشة أيضاً - عند أبي داود - بطريق ذرارة عن سعد بن هشام عنها ( كان يصلى صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ، ثم يأوى إلى فراشه ) - وهو المحفوظ عند أبي داود - وهذا نص على أن صلاة الليل أربع ركعات ، وإلى حديث ابن الزبير - عند أحمد - ( صلاته عليه السلام بالليل أربع ركعات ) . وهذا أيضاً نص على أن صلاة الليل أربع ركعات ، ولم تنفرد عائشة في رواية ما أخرجه البخارى عنها في صدر الكلام ، بل روى ذلك الحديث عدة رجال من الصحابة - رضي الله عنهم - وقد ساق الدر العيني ألفاظهم في عمدة القارى ( ٣-٦٢٦ ) ونظر أبو حنيفة أيضاً إلى اختلاف الروايات عن عائشة في أعداد ركعاته - عليه السلام - بالليل فحملها على اختلاف الأحوال من اتساع الوقت وضيقه ، وعد المتطوع في سعة من ذلك كله إلا أن الأفضل في صلاة الليل هو الأربع لتلك الأحاديث الصريحة ، وصلاة الليل مثنى محمولة عند أبي حنيفة على أن كل شفع من صلاة الليل في حكم صلاة مستقلة ، ولو لم يسلم في كل شفع بحيث لا يسرى الفساد إذا وقع في غير الشفع الذي وقع فيه الفساد فلا يعاد إلا ذلك الشفع ، وكذلك في كل شفع يكون صلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا هو معنى ( صلاة الليل مثنى مثنى ) عند أبي حنيفة جمعاً بين الأدلة على أن المتطوع في سعة أن يسلم في رأس كل ركعتين من صلاة الليل إلا أن الأربع أفضل لكونها أشق لطول أمد التقيد بالصلاة من غير فصل ،

فلا يكون الاختلاف في عدد صلاة الليل اختلافا ذا شأن ، بل كل يرجع ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه في أغلب الأحوال في نظره ، على أن قوله تعالى : ( ومن الليل فتهجد به نافلة لك ) في صلاة الليل ، وهو مطلق فيتبرك على إطلاقه من غير تقييد بعدد ، ويرى الشافعي أن الأفضل في صلاة الليل والنهار ركعتان ، لكن الحديث الذي تمسك به ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة اختلف في رفعه ووقفه ، وقدح الحاكم في ذكر النهار في معرفة علوم الحديث ، وأعله النسائي أيضا ، ويرى أبو يوسف ومحمد أن الأفضل في صلاة الليل ركعتان لظاهر حديث الباب ، لكن نظر الإمام أدق وأشمل كما رأيت ، وأما الإيتار في تلك الأحاديث فحمله أبو حنيفة على إيتار الشفع الذي سقه بضم ركة اليه بدون تسليم على رأس الركعتين كما يدل على ذلك حديث عبد الله بن دينار الذي أورده ابن أبي شيبة في هذا الباب ، وهذا الموضوع يتعمل مناقشة طويلة إلا أن ما ذهب اليه أبو حنيفة من الإيتار بثلاث بدون سلام في الشفع الأول تدل عليه أحاديث صحيحة منها حديث عائشة عند النسائي ( كان رسول الله - ﷺ - لا يسلم في ركعتي الوتر ) ، وحديث عائشة أيضا عند الحاكم ( كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن ) وحديث ابن مسعود عند الدارقطني والبيهقي ( وتر الليل ثلاث كوتر النهار ) وحديث ابن عمر عند النسائي مرفوعا ( صلاة المغرب وتر صلاة النهار ، فأوتروا صلاة الليل ) إلى غير ذلك من الأحاديث المدونة في معاني الآثار ونصب الراية ، وإعلاء السنن وكشف الستر ، ومع أبي حنيفة في ذلك الثوري وصاحبا وغيرهم ، ولا شأن لصلاة الليل المتفل بها في صلاة الوتر ، فانها صلاة قائمة بذاتها عندهم ، وقد ذكر أبو داود عن عائشة أنه - عليه السلام - ( كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة ) فهكذا نصت على الوتر بثلاث ، ولم تذكر الوتر بواحدة ، فدل على أنه لا اعتبار للركة التيراء قاله البدر العيني . نعم ورد في بعض الروايات التخيير بين الإيتار بواحدة ،

وثلاث ، وخمس ، لكن هذا محمول على ما قبل استقرار حكم الوتر ، ومن الدليل على ذلك حديث النسي عن البتير أنه صلى الرجل واحدة يوتر بها أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ، وتحدث عنه في المسألة الآتية بسطاً ، ومن قال : يوتر ثلاث لا يفصل بينهما عمر وعلي ، وابن مسعود وحذيفة ، وأبي ابن كعب وابن عباس ، وأنس وأبو أمامة - رضي الله عنهم - وعمر بن عبد العزيز والفقهاء السبعة وأهل الكوفة على ما في عمدة القاري (٣ - ١٠٥) ومن أراد المزيد على ما هنا فليراجع الجزء السادس من إعلال السنن للعلامة التهانوي ، فإنه جمع فأوعى ، لجزاه الله عن العلم خيراً .

### الوتر بركة واحدة

٩٨ - وقال أيضاً . حدثنا هشيم عن خالد عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن النسي - رضي الله عنه - قال : الوتر واحدة . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النسي - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا هشيم أخبرنا حجاج عن عطاء إن معاوية أوتر بركعة ، فأبكر ذلك عليه ، فسل عنه ابن عباس فقال : أصاب السنة . حدثنا هشيم عن حصين عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه كان يوتر بركعة ، فقيل له ، فقال : إنما استقصرتها بها . حدثنا أبو أسامة عن حرير بن حازم قال : سألت عطاء أوتر بركعة ؟ قال : نعم . حدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين قال : سمع ابن مسعود وحذيفة عند الوايد بن عقبة ، ثم خرجا فتناوما ، فلما أصبحا ركع كل واحد منهما ركعة . حدثنا ابن إدريس عن ليث عن طاوس عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا ابن إدريس عن ليث أن أبا بكر كان يوتر بركعة ويتكلم فيما بين الركعتين والركعة . حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد قال : الوتر ركعة من آخر الليل حدثنا مرحوم عن عسل بن سفيان عن عطاء عن ابن عباس أنه أوتر بركعة . حدثنا عبد الأعلى عن داود عن الشعبي قال :

كان آل سعد وآل عبدالله بن عمر يسلمون في ركعتي الوتر، ويوترونه ~~بركعة~~  
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جبر عن سعيد ونافع قال: رأينا معاذاً القاري  
سلم في ركعتي الوتر . حدثنا أبو أسامة عن اس عون قال: كان الحسن يسلم  
في ركعتي الفجر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يوتر ركعة .  
أقول : عاد المصنف الى بحث الوتر رابع مرة ليرد هنا على أبي حنيفة من  
جهة أنه لا يرى الا بتار بركة واحدة بتيراء ، وكان بحث أولاً من جهة أنه صلى  
على الراحلة ، وثانياً من جهة أن صلاة الوتر سنة لا واجبة ، وثالثاً من جهة  
أن صلاة الليل مشى مشى ، وصلاة الوتر من صلاة الليل ، فيسلم على رأس الركعتين  
منها على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة فيها جميعاً ، وهذه البحوث متداخلة  
فليعذرنا القاري الكريم اذا رأى بعض اعادة وتكرير في هذه الأبواب .  
والواقع أن الروايات اختلفت في أن أقل صلاة الوتر ركعة واحدة ، أم ثلاث  
ركعات بتسليم بعد الشفع ، أو تغير تسليم الا في آخر الركعات ، فانسح  
بطلاق الأخذ والرد في ذلك ، حتى نحدد الصحابة والبايعين ، وأئمة الفقه والحديث  
يختلفون في أنها واجبة أم غير واجبة ، ثلاث ركعات أم ركعة واحدة ، رأى  
أبو حنيفة أن أغلب الصحابة على أن الوتر ثلاث ركعات فقال معهم انها  
ثلاث ركعات ، ورأى أغلب القائلين بالثلاث لا يرون الفصل بينها سلام ، فحذا  
حذوهم وقال : لا يفصل بين الشفع والواحدة منها سلام ، ورأى أن أغلب  
علماء الصحابة والتابعين يرونها آكد من ستة الفجر ، وهي واجبة عند بعضهم  
وفي الوتر ورد الأمر بقضائه عند فواته والقضاء شأن الواجبات ، فحكم بوجوب  
الوتر بعد استعراض جميع ما ورد من الأحاديث في تلك الأبواب ، وبعد تقرير  
ما يجمع به بين تلك الأخبار ، فوجد بعد النظر المديد في تلك الآثار أن الواحدة ،  
وفصل الثلاث بسلام مما نسح بالأدلة التي نصت على الثلاث بدون فصلها  
بسلام .

وبحديث النهى عن التبرأ لأنه تقرر عند أهل العلم أن الحاضر والميَّسح إذا تعارضا يقدم الحاضر لثلاث يلزم تكرير النسخ، فيكون الحديث الذى ينهى عن الفصل بينها بسلام، وينع من التبرأ هو المتضمن والمعمول به، فيكون باق الاثر محمولة على ما قل النهى قبل استقرار الأمر، وقد ذكرت جملة صالحه من الأحاديث الدالة على أن الوتر ثلاث ركعات وأنه لا يعصل بين ركعاتها بسلام فى المسألة السابعة والتسعين عند الكلام فى صلاة الليل، وأنها مثنى مثنى، فلا أعيد هما ما ذكرت هاهنا، فأتحدث أولا عن حديث التبرأ الذى أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد حيث قال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف حدثنا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن الفرغ حدثنا أبى حدثنا الحسن بن سليمان قبطه حدثنا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبى عبد الرحمن حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبى سعيد أن رسوا الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن التبرأ أن يعلى الرجل واحدة يوتر بها ) قال الحافظ الرللى: شيخ ابن عبد البر هنا هو ابن القرمصى الإمام النعمان الحافظ، والشمس بن سليمان هو أبو على الحافظ. قال ابن بوس كان ثمة حاشا له، وقال ابن حجر فى لسان المبران عند كلامه فى قول صاحب الوهم والإم - ( لسن دهن الدراوردي من يعص عنه ) : يرد بذلك عثمان وحده، وإلا فساقى رجال لإساده ان مع احتمال أن يحيى عليه حال نسهم له. وكان أحمد بن محمد بن اسماعيل المهندس شيخ ابن القرمصى يحدث، صرنا تقيما كما فى حسن المحاضرة والسدرات، فظهر أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات من غير كلام سوى عثمان بن محمد بن ربيعة المدنى، وهو أيضا لم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل من القدماء غير العقيلي، فانه قال فى كتاب الضعفاء - وهو من نوادر المخطوطات المحفوظة فى طائفة دمشق - : العالب على حديثه الوهم. اه قال صاحب الجوهر النقي: ولم يكلم عليه أحد شئ، وبما عدا سر "عصلى، وكلامه حقيق، وقد



أخرج له الحاكم في المستدرک اه فيكون الحاكم وثقه ، وقوله ( وكلامه خفيف ) بمعنى أن العقيلي على نعمته وطول لسانه على كثير من الأئمة ، وثقات الأئمة لم يتكلم فيه الا بتلك الكلمة الخفيفة بالنظر الى كلامه في الآخرين حتى اضطر الذهبي أن يقول فيه في ميزانه : ( لو ترك حديث علي بن المديني ، وصاحبه محمد البخاري ، وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة ، وابراهيم ابن سعد وعفان ، وأبان العطار واسرائيل ، وأزهر السلمي وهب بن أسد ، وثابت البناني وجريز بن عبد الحميد لغلطنا الباب وانقطع الخطاب ، ولما ات الآثار واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجالون ، أقالك عقل يعقيلي ؟ أتدري فيمن تتكلم ؟ . كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات توردهم في كتابك ، فمـذا بما لا يرتاب فيه يحدث ) إلى آخر ما ذكره الذهبي في ترجمة علي بن المديني : شيخ البخاري ، فمن يتجرأ على أمثال هؤلاء لا يتحاكم إليه في أحوال الرجال إلا باحتياط بالغ ، بل من طالع كلامه في حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة النعمان ، وزفر وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ومائير فقهاء الأئمة يعرف مبلغ تهور واستطالته . ساء الله وألم من تكلم فيهم العفو والصفح عنه ، وكلام عبد الحق الاشيلي المتوفى سنة ٥١٤ هـ وكلام أبي الحسن بن القطان القاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ في عثمان بن محمد في زمن متأخر ترديد لكلام العقيلي (١) فقط وتقليده ، وقول

---

(١) كنت أحببت أن أقول نص مقاله العقيلي فيه ، من كتاب الضعفاء الصغير له المحفوظ بظاهرة دمشق ، فكتبت الى فضيلة الأستاذ الكبير حجة الأدب السيد عبد القادر المغربي حفظه الله في هذا الشأن ، فأجاب - مد الله في عمره السعيد - بأنه بحث في الكتاب عن ( عثمان بن محمد هذا ) ، وبحث فيه عن أصدقائي من الأساتذة الأفاضل هناك أيضاً - فأشكر فضلم - فلم يجدوا ذكرا لهذا الاسم في الكتاب المذكور . فعلت أن العقيلي عدل عن رمية بالوهم ، حيث لم يذكر ذلك في الكتاب المذكور ، وهو متيق من كتاب كبير له في الضعفاء ، ومنه كان نقل صاحب الجوهر النقي رمية بالوهم ، فبرجوع العقيلي عن ذلك يبقى كلام عبد الحق وابن القطان القاسي الذي هو ترديد لصوته مردودا بزوال مستندهما ، فيبقى توثيق الحاكم وقرار الذهبي من غير معارض .

الدار قطنى فى ابنه محمد انه ضعيف لا يسرى الى أبيه، وعثمان وابنه محمد كلاهما  
 ممن دوا عن مالك وقد أخرج الحاكم فى المستدرک (٢ - ٥٧) بطريق عثمان  
 ابن محمد بن عثمان بن دريعة - شيخ مالك حديث (لا ضرر ولا ضرار) وقال:  
 صحيح الإسناد على شرط مسلم وأقره الذهبى وكفى هذا توثيقا لعثمان بن محمد،  
 وقد روى عنه الحفاظان قسيطة المتوفى سنة ٢٦١ هـ وعباس الدورى المتوفى  
 سنة ٢٧١ هـ وروى هو عن مالك عند الخطيب وغيره كما فى تزيين الممالك  
 للسيوطى وعن عبد العزيز الدراوردى عند ابن عبد البر والحاكم كما ترى .

ثم إن حديث النهى عن البتراء مشهور بين الصحابة حتى وقع فى حديث  
 ابن عمر بطريق الأوزاعى عند الطحاوى بلفظ (سأل رجل ابن عمر عن الوتر .  
 فأمره أن يفصل، فقال الرجل: إني لأخاف أن يقول الناس هي البتراء فقال ابن  
 عمر: تريد السنة هذه السنة) والناس إذ ذاك هم الصحابة وكبار التابعين. ولفظ  
 آخر - فى تأويل البتراء على خلاف تأويل الراوى باستكمال أركان ركعة دون  
 ركعة - فيما أخرجه البيهقى فى (معركة السنن) وقد نقله الحفاظ الزيلعى .  
 وكذا فى حديث ابن عباس فيما أخرجه الطحاوى فى معاني الآثار ذكر أن  
 البتراء هي الثلاث التى لا يسبقها تطوع، فتكون البتراء هي ثلثة الوتر إذا فصلت  
 من الشفع، ولفظه (إني لأكره أن تكون براء ثلاثا، ولكن سبعا أو خمسا)،  
 ومثله عند محمد بن نصر فى جزءه فى الوتر، وفى معنى النهى عنها النصوص الواردة  
 فى الثلاث من غير سلام الا فى آخرهن، وقد سبق ذكر كثير منها فى باب صلاة  
 الليل، وقال الامام محمد بن الحسن فى الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن  
 عمر أنه كان يسلم فى الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر ببعض حاجته . قال  
 محمد: ولمنا نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود وابن عباس  
 - رضى الله عنهم - ولا نرى أن يسلم بينهما . قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة  
 حدثنا أبو جعفر - يعنى الباقر - قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يصل  
 ما بين صلاة العشاء إلى صلاة تصبح ثلاث عشرة ركعة: ثمان ركعات تطوعا،  
 وثلاث ركعات الوتر، وركعتي الفجر - يعنى سنة الفجر - قال محمد: أخبرنا

أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما أحب أنى تركت الوتر بثلاث ، وأن لى حمر النعم ، قال محمد : أخبرنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال : قال عبد الله ابن مسعود : الوتر ثلاث ثلاث المغرب . قال محمد : حدثنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب . قال محمد : أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عطاء قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : الوتر كصلاة المغرب . قال محمد : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا حسين عن إبراهيم عن ابن مسعود قال : ما أجزأت ركعة واحدة قط . قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم الحنظلى عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال : أخبرنا عبد الله بن مسعود : أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات . قال محمد : أخبرنا سميد بن أبى عروبة عن قتادة عن زارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة أم رسول الله - ﷺ - كان لا يسلّم فى ركعتى الوتر أه والكلام فى رجالها مستوفى فى إعلال السنن ، وأبو حمزة متكلم فيه ، وأخرج الحاكم أنه قيل للحسن أن ابن عمر كان يسلّم فى الركعتين من الوتر فقال : ( كان حمر الله منه ، وكان ينهض فى الثالثة مكبرا ) وهذا يرد على ما حكاه المصنف فى هذا الباب عن الحسن ، وما ذكره المصنف من ممر ابن مسعود وحذيفة عند الوليد بن عتبة فى سنده انقطاع لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس فضلا عن ابن مسعود وحذيفة ، بل كان ميلاده بعد وفاة ابن مسعود ، وفى الآثار لأبى يوسف نهى ابن مسعود سعدا عن الايتار بواحدة . وفى صحيح مسلم من حديث ابن عباس مرفوعا ( ثم أوتر بثلاث ) ، وأسند الطحاوى الى أبى الزناد أنه قال : وعيت عن الفقهاء السبعة - منهم ابن المسيب - ( ان الوتر ثلاث لا يسلّم إلا فى آخرهن ) وإسناده حسن كما فى آثار السنن للحدث النيموى ، ولا يتسع المقام لتسجيل جميع ماورد فى ذلك ، ولعل فيما ذكرنا كفاية فى بيان أن أبا حنيفة لم يخالف الآثار ، وإنما جمع بينها ، وأخذ بالأقوى

منها، وفي روايات المصنف هنا عبد الله بن شقيق الناصبي، وحجاج بن أرطاة، وليث بن أبي سليم، وعسل بن سفيان، وابن عجلان مع انقطاعات كثيرة مع عزو خلاف ما صح عن أناس اليهم، منها ما عزاه إلى ابن عباس أنه قال عن معاوية (أصاب السنة) مع أنه صح بطريقين عن أبي غسان مالك بن يحيى بن كثير بن راشد الحمداني (١) عن عبد الوهاب بن عطاء عن عمران بن حدير عن عكرمة عن ابن عباس أنه استنكر صليح معاوية في الإيتار بواحدة، وقال: (من أين ترى أخذها الحمار؟)، وفي لفظ بكار بن قتيبة عن عثمان بن عمر عن عمار عن عكرمة عن ابن عباس (من أين ترى أخذها؟)، فلعل بكاراً تورع عن النطق بكلمة الحمار، والله أعلم.

ووقع الحديث السابق بلفظ (أصاب) فقط في رواية الطحاوي والبيهقي، فلو صح عن ابن عباس هذا لجل على التقية لأنه كان حاربه تحت راية على - كرم الله وجهه -، فلا مانع من أن يحسب حساباً في مجالسه العامة دون مجلسه الخاص، ولأنه لم يقل: (أصاب السنة في إيتاره بركعة واحدة)، وإنما قال: (أصاب)، ولا مانع من أن يصيب معاوية في شيء سوى هذا، فيكون الكلام من المعارض، على أن الإيتار بواحدة سنة قديمة لكنها منسوخة - في نظر أصحابنا - بأدلة سبقت الإشارة إليها.

وبعد الإحاطة بما سردناه هنا وفي المسائل (٨٨ و ٩١ و ٩٧) تدبّر قوة حجة أصحابنا في قولهم بوجوب الوتر وجوباً عملياً، وبالإيتار بثلاث ركعات من غير سلام في الشفع، وبتقديم شفع تطوعاً على الثلاث، وبجواز التفل في الليل باثنتين وأربع من غير قصر على الاثنتين، وبأن صلاة الوتر صلاة قائمة بنفسها ليست من صلاة الليل النافلة، وتلك حجج فيه الملة في ترجيح مآرجحه في تلك المسائل، وليس معنى هذا منع أهل الاجتهاد من أن يروا خلاف رأيه،

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: إنه مستقيم الحديث. ذكره العيني في معاني الأخبار، وهو مذكور أيضاً في الغرباء لابن يونس، ومن ظنه التكري قد غلط.

وفاية ما يكلفهم قرع الحجة بالحجة دون تساهة ، والوقوف عند ما يقف الدليل ، وأما ما ورد من المنع من التشبه في الوتر بصلاة المغرب فبمعنى التنب إلى تقديم نحو شفيع تعلوا على الإيتار بثلاث بخلاف المغرب لأنه لا يقدم على فرض المغرب التطوع بنحو شفيع لا بمعنى الإيتار بواحدة لثلاثية بصلاة المغرب ، وفيما قلنا جمع بين الأدلة كاتحاد تحقيق ذلك في الجزء السادس من إعلاء السنن لمولانا المحدث ظفر أحمد التهانوي . حفظه الله ، وكذا في بغية الأملعي .

ومن التهور البالغ ما جرى عليه محمد بن نصر المروزي في جزء الوتر له من الالتفات إلى احتمال كراهة الوتر بثلاث لحديث عراك مع أن لفظ ( ولكن أوتروا بخمس . في الحديث ) ينادى بما قلنا ، وهو جماع للروايات من غير أن يفتن لوجوه الجمع بينها ، فيناقض نفسه حيث يرى الوتر بثلاث ، ثم يعير سمعاً لتوهم كراهة الوتر بثلاث بحمل حديث عراك وقول ابن عباس وقول عائشة الصريحة في تقديم شفيع على الثلاث على ما لا تحتمله من وجوب الاختصار على ركة واحدة ، وأين سنه في روايته عن سليمان بن يسار رأياً شاذاً عزاه إليه ١٩ ، والغريب أن هذا الرجل الورع يجد لذة في مضغ لحم أبي حنيفة عن جهل في كل مرة ، ولعل ورعه لا يتم إلا بذلك - في نظره - وهو الذي كان يرى إصلاح ابنه اسماعيل بزبره عما كان يتعاطاه مفسداً لمروءته فيأبى أن يزبره عنه ، ولا يأبى أن يبلغ في دم إمام الأئمة وفتية الملل بكل وسيلة بمناسبة ومن غير مناسبة . وقله في خلقه شؤون .

### الجلوس على جلود السباع

٩٩ - وقال أيضاً : « حدثنا عبدة بن المبارك وزيد بن هارون عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه قال : نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن جلود السباع أن تقترب . حدثنا ابن المبارك عن أشعث عن ابن سيرين أن ابن مسعود استعار دابة فأتى بها ، وعليها صفة نمور فزعمها ثم ركب .

حدثنا ابن علية عن علي بن الحكم قال : سألت الحكم عن جلود الفمور فقال :  
نكره جلود السباع . حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الحكم أن عمر كتب إلى  
أهل الشام ينههم أن يركبوا على جلود السباع . حدثنا ابن علية عن يزيد الرشتي  
عن أبي المليح قال : نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن جلود السباع أن  
تقتش . حدثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي : أنه كره الصلاة في  
جلود الثعالب ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس بالجلوس عليها .

أقول : هناك أحاديث تدل على أن جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ - منها  
حديث ( هلا انتفتم بجلدها ؟ ) في صحيح البخاري ، ومنها حديث ( أيما إهاب  
دبغ فقد طهر ) كما في الموطأ وغيره - فجمع الجمهور بين هذه وتلك بأن المنع  
خاص بما إذا لم تكن مذبوغة ، والترخيص في الجلود المذبوغة . وفي رد تلك  
الأحاديث طول ، ومع ذلك اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال : فإباحة جلود  
الميتة كلها بعد الدباغ سوى الخنزير والكلب وطهارتها ظاهراً وباطناً في اليابس  
والمائع مذهب الشافعي ، واستثناء جلد الخنزير فقط مذهب أبي حنيفة ، وهما  
على اتفاق إلا فيما يستثنى ، وطهارة ظاهرها بالدباغ في اليابس مذهب مالك  
في المشهور عنه ، وطهارة جلود ما كول اللحم فقط بالدباغ مذهب الأوزاعي  
وابن المبارك وأبي ثور ، وطهارة الجميع مطلقاً مذهب داود ، وعدم طهارة شيء  
منها مذهب أحمد ، ثم رجع حيث علم الاضطراب وسائر العلل في حديث ابن  
عكيم الذي روى التهي عن الانتفاع بها مطلقاً ، والتقييد بالمأكول أو بالظاهر  
بخالف إطلاق الحديث ، وتعميم الانتفاع ينافي تخصيص الطهارة بالدباغ ،  
فيكون حديث أبي المليح محمولاً على ما قبل الدباغ لثلاث يتناقى مع أحاديث  
الدباغ المطلقة ، وفي كتاب ابن سعد قال محمد بن الأشعث لعائشة رضي الله  
عنها : ألا نجعل لك فرواً تلبسه فإنه أدفاً لك ؟ قالت : إني لأكره جلود الميتة  
فقال : أنا أقوم عليه ، ولا أجمله إلا ذكياً ، فجعله لها فكانت تلبسه . رواه معن  
ومطرف عن نافع عن القاسم بن محمد به علي مافى عمدة القاري ( ٢ - ٤٤٠ )  
وروى سعيد بن منصور في سننه عن هشيم عن يونس عن ابن سيرين عن

أنس أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً عليه قلنسوة بطائنها من جلود الثعالب ،  
 فألقاها عن رأسه وقال : وما يدريك ؟ لعله ليس بذكي . وهذا دليل على أنه لو  
 علم أنه ذكي لم يكره له لبس ما هو فيه ، وحديث ابن عباس عند مسلم في فرو  
 ابن وعله ( دباغه طهورة ) من أدلة الاناحة ، وأخرج الطحاوي في المشكل  
 بسنده إلى مطرف بن عبد الله أنه دخل على عمار بن ياسر وإذا خياط يخط  
 برداً له على مطرقة ثعالب ، وأخرج أيضاً بطريق حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير  
 عن جابر أنه كان لا يرى بجلود السباع بأساً إذا دنت ، وأسند إلى أبي أيوب أنه  
 كره الركوب على الصفة من الثور ، ولم يكره الركوب على السرج الذي حذبتاه ثور  
 ويرى الطحاوي أن كراهة من كره ذلك من الصحابة رضي الله عنهم المشابهة  
 ذلك ركوب العجم ، ثم ذكر ما فعله التابعون في ذلك ، فحكى عن عروة بن  
 الزبير أنه كان له سرج ثور ، وحكى أيضاً بسنده إلى يحيى بن عتيق أنه رأى  
 الحسن البصري على سرج منمر كما رأى محمد بن سيرين على سرج منمر . ثم  
 قال الطحاوي : واستعمال هؤلاء التابعين ذلك يدل على أنهم لم يروا الركوب  
 عليه محرماً . والصفة السرج كالميثرة للرحل كما في مجمع البحار ، ويروى عن  
 أنس أنه كان يلبس فرواً أحمر ، وفي سند الترمذي عن الخولس على جلود الثور  
 أسد بن موسى يروى منكراً ، وعاصم بن عمرة لا يرصاه ابن حبان ، وفي سند  
 الترمذي عن الميثرة من جلود السباع يزيد بن أيوب كان رفاعاً والساجم م .  
 منقش ، والنهي عن صنف الثور في حديث معاوية في سنده حمران لا يسمعون  
 به قاله ابن سعد . وفي السند الآخر أبو السمع دراح ، وحديث ابن معدي  
 كرب في سنده أسد وبقيته .

وصفة القول أن أبا حنيفة إنما أحاط استعمال جلود السباع المدبوعة  
 فيما إذا لم يكن في استعمالها معنى التثنية بالخوس وبهوه . ولكن هذا مما  
 يختلف باختلاف الزمن ، ولذا نرى التابعين يسحبون ذلك أكثر من الصحابة  
 لهذا المعنى ، ثم الزعم الباطل كان مما يكرهه السلف ، فباب المراجعة على دينه أن  
 يسلك سوى طريق المحدث ، لكن مصفى التقوى مما خالف مصفى التقوى .  
 ولكل منهما رجال ، والله أعلم

## كلام الامام أثناء الخطبة

١٠٠ - وقال أيضا : « حدثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يحطب ، فقال للناس : اجلسوا ، فسمعه عبد الله بن مسعود وهو على الباب فجلس ، فقال : يا عبد الله ادخل . حدثنا عيسى بن يونس عن اسماعيل عن قيس قال : جاء أبي والنبي ﷺ يحطب ، فقام بين يديه في الشمس ، فأمر به فحول الى الظل . حدثنا شريك عن جابر عن عامر قال : إن كانوا ليلسوا على الامام وهو على المنبر فيرد . حدثنا اس مهدي عن سفيان عن خالد عن اس سبرير قال : كانوا يستأذنون الامام وهو على المنبر ، فلما كان زمن ريادوكثر ذلك قال : من وضع يده على أفئه فهو إذنه . حدثنا حفص عن الأعمش عن أبي سميان عن حار قال : جاء سليك النخعي والنبي - صلى الله عليه وسلم - يحطب يوم الجمعة ، فقال له : صليت ؟ قال لا . قال : صل ركعتين تجوز ميهما وذكر أن انا حنيفة قال : لا يكلم الامام أحدا في خطبته . »

أقول . الأثر الأول فيه عن ابن جريج ، وهو مدلس وإن جاز القنطرة ، استمتع سمعين امرأة . قاله الشافعي ، وربما يكون عن الخراساني ، وعلى كل حال هو خير مرسل أرسله عطاء ، ولا يصح الخبر إلا بسند متصل خلو من العلل ، والخبر الثاني فيه رواية اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم المفضل ، وهو كبر وحرف وجاز المائة ، والجمهور على أنه لم ير النبي - صلى الله عليه وسلم - . وكان مقدمه الى المدينة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وهو لم يسمع إلا خطبة أبي بكر - رضي الله عنه - كما صح ذلك عنه بطرق ، وهذا الخبر لو صح لشتت له رؤيه ، وأبوه أو حارم من الصحابة .

وهذا ذكر ابن حجر فسادا في الاصابة في القسم الثاني والقسم الثالث من حرف اتفاف ، وأند هناك ما ذهب إليه الجمهور من أنه لم يره - صلى الله عليه وسلم -



وسلم، والآثر الثالث فيه رواية شريك عن جابر الجعفي على أن هذا وخبر ابن سيرين حكاية ما كان عليه الأمويون في العراق.

وأما حديث سليك فهو صحيح أخرجه الستة إلا أن لفظ بعض الرواة (والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب) وظاهر هذا يخالف رأى أبي حنيفة وأصحابه في وجوب السكوت عند الخطبة، وأجابوا عن ذلك بأن الحديث مع سليك كان قبل البدء في الخطبة بدليل ما ذكره النسائي في السنن الكبرى تحت عنوان (باب الصلاة قبل الخطبة) فيكون معنى (يخطب) وهو على شرف الخطبة، وبأن النبي - صلى الله عليه وسلم - انتظره إلى أن فرغ من صلاته في رواية عند أحمد والدارقطني، وإن كان رفعها وهما، لكن إذا تعدد المخرج في المرسَل يحتاج به عندهم، والحديث قبل الشروع في الخطبة، والصلاة أثناء سكوت الخطيب ليسا مما يخالف المذهب، على أن عدم الصلاة في أثناء الخطبة وعدم الكلام أثناء خطبة الخطيب، والمنع منهما وردت في أحاديث وآثار كثيرة: منها ما أخرجه الستة عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إذا قلت لصاحبك أنصت، والإمام يخطب فقد لغوت، ومنها قوله عليه السلام: (صدق أبي. أطلع أيا) لأبي ذر في رواية البيهقي حينما شكأ أياً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حيث لم يجبه عن سؤاله في آية أثناء الخطبة، ثم قال أبي له بعد الفراغ من الصلاة: (مالك من صلاتك إلا مالموت)، ومثله في صحيح ابن حبان مع ابن مسعود.

وروى مالك في الموطأ عن الزهري (خروج الإمام يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام)، ومثله في موطأ محمد، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن علي وابن عباس وابن عمر أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام، وأخرج عن عروة: إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلاة، وعن الزهري في الرجل يجيء يوم الجمعة والإمام يخطب: يجلس ولا يصلي. وفي مستند ابن راهويه بسنده من حديث السائب بن يزيد (فاذا خرج عمر وجلس على المنبر قطعنا الصلاة) إلى أن قال: (فاذا سكث المؤذن خطب ولم يتكلم أحد حتى يفرغ من خطبته)

وأما سلام الخطيب فأخرجه ابن ماجه عن جابر (كان إذا صعد المنبر سلم) لكنه واه، بل حكم ابن أبي حاتم عليه بالوضع، وأخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر بلفظ (كان إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجالوس فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس فسلم عليهم) لكن أحله ابن عدى بعيسى بن عبد الله الأنصارى وهو منكر الحديث، ومرسل عطاء في ذلك الممنى يخرج في مصنف عبد الرزاق، ومرسل الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة، لكن في سند الثاني مجالد كما تجمد تفصيل ذلك في نصب الراية، فلا يكون في هذه الأخبار من القوة ما يصلح لتكون ردا كافياً على أبي حنيفة وأصحابه في المسألتين جميعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### هل في الاستسقاء صلاة وخطبة ؟

١٠١ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن اسحاق عن عبد الله بن كنانة عن أبيه قال : أرسلني أمير من الأمراء إلى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء، فقال ابن عباس : مأمعه أن يسألني؟ خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - متواضعاً مبتذلاً، متضرعاً مرسلاً، فصلى ركعتين كما يصلى في العيد، ولم يخطب خطبتكم هذه . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق قال : خرجنا مع عبد الله بن يزيد الأنصارى فستسقى ، فصلى ركعتين وخلفه زيد بن أرقم . حدثنا معن بن عيسى عن محمد بن هلال أنه شهد عمر بن عبد العزيز في الاستسقاء بدأ بالصلاة قبل الخطبة . قال : واستسقى وحول رداه . حدثنا شاذان بن سوار عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ، وكان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم خرج يستسقى ، فحول إلى الناس ظهره يدعو واستقبل القبلة ، ثم حول رداه ، ثم صلى ركعتين وفرأ فيهما وجهر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تصلى صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها .

أقول : يرى أبو حنيفة أن لا خطبة ولا صلاة في الاستسقاء ، بل مجرد

ابتهاال واستغفار لقوله تعالى ( واستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً ) علق نزول الغيث بمجرد الاستغفار، ولأحاديث صحيحة اقتضت على الدعاء في الاستسقاء كحديث أنس في الصحيحين في رجل دخل المسجد، فقال: هلك الموائم والأموال، فادع الله يفتينا، فرفع رسول الله يديه ثم قال: ( اللهم اغثنا ) الحديث ، وحديث أبي اللحم عند أبي داود والترمذي ، وحديث عامر بن خارحة عند أبي عوانة ( اجثوا على الركب، ثم قولوا: يارب يارب ) ولأبي حنيفة سلف في ذلك ، أخرجه المصنف في مصنفه بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليستسقى، فصل المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي ، وروى عن عطاء الأسلي عن أبيه قال . خرجنا مع عمر ابن الخطاب ليستسقى، فزاد على الاستغفار ، وأخبر محمد في الصحيحين لأبي حنيفة بحديث الثوري عن أبي رباح عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب نستسقى فلم يزد على أن قال: استغفروا ربكم إنه كان غفاراً أه ، وهذه الأخبار والآثار وإن كانت تدل على جوار الاقتصار على الاستغفار، لكنها لا تنفي أن الصلاة والخطبة مسنوتان في الاستسقاء كما ورد في أحاديث صحيحة كحديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني في الأصول الستة على اختلاف في الخطبة، وأحاديث أخرى مخرجة في نصب الراية وغيره ، والسكوت في بعض الأحاديث عن الصلاة لا يدل على نفي سلبها مع ورودها في أحاديث أخرى صحيحة، ولذا حالفه صاحباه في المسألة، وإن كان من أصل أبي حنيفة رد الزائد إلى الناقص سداً ومقتناً . والله سبحانه وتعالى أعلم . والمصنف عزاه إليه نفي الجماعة فقط في صلاة الاستسقاء مع أنه يرى أنه لا صلاة في الاستسقاء مطلقاً .

### وقت العشاء

١٠٢ - وقال أيضاً: حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن

نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمي جبرئيل عند البيت مرتين، فصلى في العشاء حين غاب الشفق، وصلى في من الغد العشاء ثلث الليل الأول، وقال: هذا الوقت وقت التبيين. الوقت بين هذين الوقتين. حدثنا وكيع عن بدر بن عثمان سمعه من أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن سائلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا، ثم أمر بلالا، فأقام العشاء الآخرة عند سقوط الشفق، ثم صلى من الغد العشاء ثلث الليل، ثم قال: أين السائل عن الوقت؟ ما بين هذين الوقتين وقت العشاء. حدثنا زيد بن الحباب عن عارضة بن عبد الله بن سليمان بن ثابت قال: حدثني حسين بن بشير بن سليمان عن أبيه قال: دخلت أنا ومحمد بن علي على جابر بن عبد الله، فقلنا له: حدثنا كيف كانت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل. حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن صفية ابنة أبي عبيد أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد يوقت لهم الصلاة. قال: صلوا صلاة العشاء إذا غاب الشفق، فإن شغلتم فعبا ينكم ويبن أن يذهب ثلث الليل، ولا تشاعلوا عن الصلاة، فإن رقد بعد ذلك فلا أرقد الله عينه. يقولها ثلاث مرار. حدثنا جرير عن منيرة عن إبراهيم قال: وقت العشاء إلى ربع الليل. وذكر أن أبا حنيفة قال: وقت العشاء إلى نصف الليل. أقول: ليس أبو حنيفة يحدد منتهى وقت العشاء بنصف الليل، بل يمهده إلى طلوع الفجر، وقد بسط الطحاوي القول في معاني الآثار، واستعرض الآثار الواردة في منتهى وقت العشاء من ثلث الليل في رواية ابن عباس وأبي موسى وأبي سعيد، ونصف الليل في رواية أبي هريرة وأنس، وعامة الليل إلى طلوع الفجر في رواية عائشة. وكل هذه الروايات في الصحيح. ثم قال الطحاوي: ثبت بهذا كله أن الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة، لكن على أوقات ثلاثة، فإلى الثلث أفضل، وإلى النصف الفضل دون ذلك، وما بعد نصف الليل أدون، ثم ساق بسنده عن نافع بن حير قال: كتب عمر إلى أبي موسى

(وصل العشاء أى الليل شئت ولا تنفلها) وعن أبي قتادة عن النبي ﷺ (ليس في النوم تفریط انما التفریط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى) أخرجه مسلم، فدل على بقاء وقت الأول إلى أن يدخل وقت الأخرى كما في نصب الراية. وفي حديث أبي هريرة عند الترمذى (لولا أن أنزى على أمي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه - قال الترمذى: حسن صحيح، وبعد الرحمن بن الحارث في الحديث الأول تكلم فيه بعضهم، لكن لم يمنع ذلك من تصحيح الحديث عند الترمذى وابن خزيمة، وابن حبان والحاكم، فظهر أن أبا حنيفة أصاب فيما قال، وغلط المصنف فيما عزا إليه. والله أعلم.

### القسامة

١٠٣ - وقال أيضاً: «حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد أن القسامة كانت في الجاهلية فأقرها النبي - صلى الله عليه وسلم - في قتل من الأنصار وجد في جب لليهود. قال: فبدأ النبي - صلى الله عليه وسلم - باليهود فكلفهم قسامة خمسين فقالت اليهود: لن نحلف، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - للأنصار: أنحلفون؟ قالت الأنصار: لن نحلف، فأغرم النبي - صلى الله عليه وسلم - لليهود دية لأنه قتل بين أظهرهم. حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري قال: دعاني عمر بن عبد العزيز فسألني عن القسامة فقال: إنه قد بدا لي أن أردّها إلى الأعراب يشهد، والرجل الغائب يحجى فيشهد، فقلت: يا أمير المؤمنين إنك لن تستطيع ردّها. قضى بها النبي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء بعده حدثنا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبيد الطائي عن بشير بن نبيك أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حشمة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلا، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا. قالوا: ما قتلنا ولا علينا قاتلا. قال فانطلقوا إلى نبي الله فقالوا: يا نبي الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدهم قتيلا، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - الكبر الكبر، فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتل قالوا: مالنا بينة. قال: فيحلفون لكم قالوا: لا نرضى بإيمان

اليهود ، فكره نبي الله أن يطل دمه ، فوداه بمائة من إبل الصدقة . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن حويصة ومحيصة ابني مسعود ، وعبد الله وعبد الرحمن ابني فلان خرجوا يمتارون بخير ، فعدى على عبد الله فقتل قال : فذكروا للنبي - صلى الله عليه وسلم - قال : فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : تقسمون بخمسين وتستحقون ، فقال : يا رسول الله كيف تقسم ولم تشهد ؟ قال : فبئسكم يهود . قالوا : يا رسول الله إذا تقتلنا اليهود . قال : فوداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من عنده . حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد عن قتادة أن سليمان بن يسار قال : القسامة حق قضى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وإنما الأنصار عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . إذ خرج رجل منهم ، ثم خرجوا من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - . فإذا هم بصاحبهم يتشط في دمه ، فرجعوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - . فقالوا : تقتلنا اليهود وسبوا رجلا منهم ولم تكن لهم بيعة ، فقال لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - : شاهدان من غيركم حتى أدفعه إليكم برمته ، فلم تكن لهم ، فقال : استحقوا بخمسين قسامة أدفعه إليكم برمته ، فقالوا : يا رسول الله إنا نكره أن نحلف على غيب ، فأراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يأخذ قسامة اليهود بخمسين منهم ، فقالت الأنصار : يا رسول الله إن اليهود لا يبالون الحلف متى ما قبل هذا منهم يأتوا على آخرنا فوداه النبي - صلى الله عليه وسلم - من عنده . وذكروا أن أبا حنيفة قال : لا تقبل أيمان الذين يدعون الدم .

أقول : قال ابن عبد البر : ما تعلم في شيء من الأحكام المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الاضطراب والتضاد مثل ما في هذه القضية ، فإن الآثار فيها متضادة متدافعة ، وهي قضية واحدة اهـ ، وقال عثمان البتي والحسن ابن صالح والثوري وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة والشعبي ، وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله - : يبدأ في القسامة بأيمان المدعى عليهم فيحلفون ثم يقرمون الدية ، وحلفهم يدفع عنهم القصاص دون الدية عندهم ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحدثهم حديث سعيد بن عبيد

عند البخارى وفيه قوله عليه السلام للبدعيين ( تأتون بالبيئة على من قتلوه . قالوا: مالتانية . قال (١) : فيجعلون . قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود . فوداه بمائة من ابل الصدقة ) ولم يكلف المدعين الحلف كما نرى بل طالهم بالدية ، وهذا الحديث مؤيد بالحديث المشهور ( لانه على المدعي واليمين على من أنكر ) وبحديث الأشعث : شاهدك أو يمينه .

وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الرحمن بن سليمان عن الحسن أن أبا بكر وعمر والحاجة الأول لم يكونوا يقتلون ، القسامة كما روى عن ابراهيم النخعي سنده : القود بالقسامه حور . وفي رواية أبي معشر : القسامة تستحق فيها الدية ولا يقاد فيها كذا قاله قتادة ، وأخذ به عمر بن عبد العزيز في عهد خلافته ، ولم يقل غير قول أبي قتادة عند المناصه في المساله بما هو مشروح في صحيح البخارى ، والبخارى مع الخنفيه في المساله .

وأما مالك والشافعي وأحمد فيرون اسحلاب المدعى على أن فلانا هو القاتل مع تبيين ما بينه وبين المقتول من الدماء ، فإذا حلف هكذا حمداً ، هو أن فلانا هو القاتل ترتب عليه الحكم عندهم على بعض حروف في القصد ، وتمسكوا بحديث البيهقي بطريق مسلم بن خالد الزنجي عن ابن عمر بن شبيب سنده مرفوعاً ( البيئة على من ألقى وأمن به ) والرواية الثالثة ( المدعى وبحديث يحيى بن سعيد في القسامه ووجه ( فيقسم بكم قسمه أسد ) من اليهود - قتلوه قالوا . كيف تقسم على ما مره ) ، أنكر خاتمة القتل قاذحة ، فالزنجي متروك الحديث عند البخارى ، وابن جريح ( سمعته ) و ابن شبيب عند البخارى أيضاً ، ورواية عمرو بن شعيب عن محمد بن عمار ، والزنجي على ضعفه خولف : خالفه عبد الرزاق وحجاج وقاذح ورواه ابن جريح عن عمرو بن سلا ، واختلفوا على الزنجي سواء علموا ربحوا ،

---

(١) وزاد هنا ابن حزم : ( فتعلقون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم ) وليس هذا في رواية سعيد عند البخارى ، وقد اختلطت على ابن حزم رواية برواية ، وهذا مما يقع له كثيراً في كتبه سهواً ولا سيما في المحلى فقلت إلى ذلك النظر .

عن الزنحى عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ، فذلك وجوه خمسة من العلل تحول دون التمسك بهذا الحديث الشاذ المخالف لرواية الجمهور .

وأما الحديث الثانى فلم يرجع عند البخارى لمخالفته للأصول ، بل حديث سبى ، ومع ذلك ليس الاستحلاف فيه سوى تمهيد لطريق الحكم بما عند المدعى عليهم من نكول أو حلف لأن تكليف من لا علم عنده بالقاتل يدعو المكلف الى الإباء من الحلف ، فيأخذ الحكم طريقه من غير منازع ، ومن الدليل على ذلك عدم ورود بقاء حكم على حلف المدعين فى حديث ما ، وهذا هو فقه أبى حنيفة فى المسألة جمعاً بين الأدلة .

ولعل القارىء الكريم يحزم بعد الإحاطة بما أسلفناه بملغ توغل ابن القيم فى باطل المشاغبات من غير ورع يحجزه عن الاسترسال فى المغالطات ، ولا سيما فى باب مخالفة الأئمة للأحاديث الصحيحة الصريحة فى زعمه فى أعلام الموقعين ، وهو رجل هواه فى مخالفة الجماعة بمغالطات وتهاويل ، فينخدع بها بعض الصعفاء فى العلم والفهم ، والواقع أنه بانحس الحظ فى علوم الحديث ورحاله مع فله ورع ، فلا يصف عند حده ، فيتجرأ على أن يخطب فى كل ناد ، ويسلك فى كل واد ، يغير به بعض الأعرار ، فيهلك مع الهالكين فى المعتقد ، ومسائل الفروع فى آن واحد . سأل الله السلامة . وقد كشفنا عن اتجاهاه فى كثير مما حرره ، ولما عود وعود إن شاء الله . وأما الأحاديث التى ذكرها ابن أبى سبينة فى هذا الباب فالأول منها من مراسيل ابن المسيب ، فلا يحتاج به من لا يحتاج بالمراسيل ولا سيما عند وجود معارض أقوى كما هنا ، على أن تكليف المدعين بالحلف وإبائهم لم يترتب عليها حكم سوى ما ذكرناه من التمهيد للحكم واستكشاف الحال ، والثانى من مراسلات الزهري وقد ذكرنا أن رأى عمر بن عبد العزيز فى ذلك مشروح فى صحيح البخارى وشروحه . راجع عمدة القارى ( ١١ - ٢١٣ ) ، وهو ممن لا يرون القود بالقسامة ، على أن الزهري يرى استحلاف المدعى عليهم فقط ، فلا يخالف قوله قول أصحابنا ، والثالث هو الذى عول عليه البخارى ، وأحد به أصحابنا ، فهو حجة لآبى حنيفة



لا عليه ، والرابع في سنده حجاج بن أرطاة ، والكلام فيه معروف ، ولا سيما في روايته بطريق عمرو بن شعيب ، والخامس في سنده سعيد بن بشير ، صاحب فتادة ؛ فظهر أنه ليس في تلك الأحاديث ما يكون حجة صد أبي حيفة في المسألة ، بل لم يرد في حديث ما للحكم المدعى بحلهم ، فيكون الحكم لهم بدون نكول المدعى عليهم حكما من غير دليل واضح . والله أعلم

وقد توسع البيهقي في السس في تأييد الرأي المدون في مذهبه ، وركب الصعب والدلول في ذلك ، لكن من سوء حظه ابرى له صاحب الجوهر النقي فكشف عن دغاها بياها ، وحق المسألة تحقيقاً لا مريد عليه ، وللخص الزيدى ذلك في عمود الجواهر تلخيصاً جيداً ، فراجعهما من شاء المريد ، وبعد الطحاوى تكليف المدعى بالقسامة في بعض الروايات على معنى أندعون وة أخذون ؟ إنكاراً . أمه عليه السلام عليهم لا على معنى أنهم لو حلفوا لكانوا يستحقون الدية من غير بينة ولا نكول المدعى عليهم ، واستدل على ذلك بحديث 'رهري المرسل ( إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بالقسامة -- أى بالقسم -- على المدعى عليهم ) ثم قال 'رهري إنما أحد القسامة عن أى سلية وسليان بن يسار عن أناس من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكان هدا بما أحده عنهم ، ثم توسع في الكلام ، وحكى قصاه عمر في القسامة بمثل ذلك ثم قال . هدا قول أنى حصة وأنى يوسف وعبد - رحمهم الله - وهم لا يرون القسامة إلا على المدعى عليهم

ويؤيد ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً في الكتب الستة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ( لو أعطى الناس بدعواهم لا دعى أناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن الله - على مدعى - هدا لعظم مسلم ، ولعظ الناقين ) ( ان النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يصح أن يدعى على المدعى عليه ) فيكون استحلاف المدعين في القسامة لمجرد استكشاف الحال له ليس عمل لهم الدية أو القصاص بمحرد حلهم على مالا يعلمون لو احتروا على الحلف . أه لا استنكار المطالبة بالدم من غير بينة كما يراه الطحاوى ، فمكوا . هدا ما يذكره ، وإن كان

هذا يخالف مذهب ابن حجر ، فظهر أن أبا حيفة لم يخالف في هذه المسألة حديثا صحيحا صحيحا بل جرى على المذهب الرشيد السديد . والله أعلم .

### صلاة الطواف بعد صلاة الفجر

١٠٤ - وقال أيضا : حدثنا ابن عيينة عن أبي الزبير عن عبد الله بن ماما عن جابر بن مطعم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : يأتي عند مناف لا تمعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة من ليل أو نهار . حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عطاء قال رأيت ابن عمر طاف بالبيت بعد العصر ، و إلى الركعتين قبل طلوع الشمس . حدثنا أبو الأحوص عن ليث عن عطاء قال : رأيت ابن عمر وابن عباس طافا بعد العصر وصليا . حدثنا ابن فضال عن ليث عن أبي سعيد أنه رأى الحسن والحسين قدما مكة طافا بالبيت بعد العصر وصليا . حدثنا ابن فضال عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل أنه كان يطوف بعد العصر ويصلي حتى تصفر الشمس . حدثنا يعلى عن الأحمع عن عطاء قال : رأيت ابن عمر وابن الزبير طافا بالبيت قبل صلاة العصر ، ثم صابا ركعتين قبل طلوع الشمس . وذكروا أن أبا حيفة قال : لا يصلي حتى تعيب أو تطلع ويمكن الصلاة .

أقول . في الحديث الأول أبو الزبير وهو مدلس وقد عمن ، وفي إسناده اضطراب راجع من الدار هبط ، وفي الخبر الثالث والرابع ليث بن أبي سليم ، وفي الخبر الخامس الوليد بن جميع قال ابن حبان . حسن تفرد فطل الاحتجاج به ، وقال الحافظ : لو لم يذكره مسلم في صحيحه لكان أولى ، وفي الخبر الأخير الأحمع ضعفه الباقى ، وقد أخرج ابن راهويه عن عطاء بن غفراء أنه طاف بعد العصر أو بعد الصبح ولم يصل ، فمثل عن ذلك ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم . عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب . وورد استثناء الصلاة بعد الطواف من أن تكره في الوقتين عند الدار قضى . وفي نسخة أبو سعيد رحاء بن الحارث ضعفه ابن معين

وغيره، وكل ماورد في الاستثناء ضعاف . راجع نصب الراية ( ١ - ٢٥٤ )  
وأما حديث النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة  
المصر حتى تغرب فمخرج في الصحاح والسنن من حديث ابن عباس وأبي  
هريرة ، وأن سعيد الحدرى وغيرهم - رضى الله عنهم - فلا يعارضه مثل تلك  
الآثار المعلولة ، فبقى كراهة ركعتي الطواف في الوفتين داخلة في ذلك الحكم  
العام كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وقد سبق شيء من ذلك في المسألة  
التاسعة والثلاثين . والله أعلم .

### شراء السيف المحلى بنوع حليته

١٠٥ - وقال أيضا : « حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد قال :  
سمعت خالد بن أبي عمران يحدث عن حنشل عن فضالة بن عبيد قال : أتى النبي  
- صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر بقلادة فيها خرز مملقة بذهب ابتاعها رجل  
بسبعة دنانير أو بتسعة دنانير فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر ذلك له فقال :  
لا حتى تميز ما بينهما . قال : إنما أردت الحجارة قال : لا حتى تميز ما بينهما قال :  
فرده حتى ميزه . حدثنا وكيع عن محمد بن عبد الله عن أبي قلابة عن أنس  
قال : أتانا كتاب عمر ، ونحن بأرض فارس أن لا تبيعوا السيوف فيها حلقة  
فضة بدرهم . حدثنا وكيع عن زكريا عن الشعبي قال : سئل سريج عن طوق من  
ذهب فيه فصوص . قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب وزنا بورن . حدثنا  
ابن علية عن أيوب عن محمد كان يكره شراء السيف المحلى بفضة إلا بعرض .  
حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه كان يكره شراء السيف المحلى  
بفضة ويقول : اشتره بذهب يدايد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس أن  
يشتره بالدرهم » .

أقول : سعيد وخالد وحنشل إفريقيون من أفراد مسلم ، واختلف الرواة  
عن فضالة بما يختلف به المعنى كما ساق الطحاوى ألفاظهم بأسانيدهم إليهم في  
معاد الآثار ، وتكلم على معانيها بحيث لا يبقى لها وجه دلالة على تحريم شراء

السيف المحلى بنوع حليته ، وفي نقل كلامه طول ، على أن فك القلادة المنظومة من ذهب وأحجار يجمد الذهب في جانب ، والأحجار في جانب من غير إحداث خلل في الصباغة ، فيباع الذهب بالذهب مثلاً بمثل بكل سهولة بخلاف السيف المحلى ، فإنه لا يمكن فيه فصل الفضة مثلاً منه إلا بآثار خلل في الصنعة وإحداث تلف فيها ، فلا يكون هذا من باب بيع القلادة أو العلو أو الحلقة إذ لا يحصل خلل في الصنعة في فصل الذهب أو الفضة منها ، على أن رواية الليث في حديث فضالة عند مسلم كون دنانير الثمن أقل مما في القلادة من الدنانير ، فلا يخالف حديث القلادة رأى أبي حنيفة في اشتراط كون الثمن أكثر ، فزال إمكان الاحتجاج بحديث فضالة ، وبأثر أنس في هذا الموضوع ، وأما قول شريح فيذوب أمام الآثار الصحيحة عن كثير من الصحابة وجلة التابعين كما سيأتى ، فليكن قوله قولاً من الأقوال في مسألة خلافية ، وكذا قول الزهرى .

وأما ما عزاه إلى ابن سيرين هنا فقد عزا خلافه إليه في المصنف فيما حدث بطريق عن بن مطر عن هشام بن حسان ، وابن أبي عروبة عن ابن سيرين وقتادة : ( أنه لا بأس بشراء السيف المفضض ، والخوان المفضض والقدح بالدرهم ) وهذا كما ترى خلاف ما ذكره هنا فكأنه رد على نفسه بنفسه ، لكن عثمان بن مطر متكلم فيه ، إلا أنه روى أيضاً في المصنف عن وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ( لا بأس ببيع السيف المحلى بالدرهم ) بل روى ابن حزم بسنده عن عمر وعلى ، وابن مسعود وأنس ، وطارق وحباب - رضى الله عنهم - ما بمعناه في المحلى ( ٨ - ٤٩٦ ) ، وساق ابن حزم بسنده أيضاً نجويز ذلك عن الحكم بن عتيبة والحسن البصرى وإبراهيم النخعي والشعبي وحماد بن أبي سليمان ، وسليمان بن موسى وشيخه مكحول وسفيان الثوري ، وقد أخرج الطحاوى بطريق ابن حبيب عن ابن عباس : أنه اشترى السيف المحلى بالفضة . وقال : روى مثلاً ذلك عن جماعة من التابعين أنه وقد حدث محمد بن الحسن عن أن يوسف عن ابن أبي عروبة عن أبي معشر

عن ابراهيم النخعي أنه قال: في بيع السيف المحلى إذا كانت الفضة التي فيه أقل من الثمن فلا بأس بذلك ، وروى محمد أيضا عن أبي يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدرهم لأن فيه حمائله وجفته ونصله اه وروى الطحاوى بسنده عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يباع السيف المفضض بالدرهم بأكثر مما فيه تكون الفضة بالفضة والسيف بالفضل اه وروى ابن أبي شيبة بسنده عن طارق ابن شهاب — وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم — : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتره اه ومن لا يرى حجة في أقوال الصحابة مدعى الله عنهم — وآثار التابعين لا يبالي بنذ تلك الآثار ، لكن أبا حنيفة ليس بمن لا يلتفت إلى أقوال الصحابة وآثار التابعين ، فبين أن لأبي حنيفة أسوة حسنة بهؤلاء ، ورأيه على طبق رأى ابراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ، ومنه صاحبه في هذه المسألة المجتهد فيها ، فلا يكون مخالفا للآخر ، ولالفهم أهل الآثار . والله أعلم .

### قضاء الأربع قبل الظهر

١٠٦ — وقال أيضا : حدثنا شريك عن هلال الوزان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فاتته أربع قبل الظهر صلاها بعدها . حدثنا وكيع عن مسعر عن رجل من بني أود عن عمرو بن ميمون قال : من فاتته أربع قبل الظهر فليصلها بعد الركعتين . وذكروا أن أبا حنيفة قال : لا يصلها ولا يقضيها .

أقول : الأول مرسل والوزان : هو ابن أبي حميد ، والثاني قول عمرو ابن ميمون الأولي المخضرم التابعي وفي سنده مجهول . لكن في متن ابن ماجه عن عائشة بلفظ ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر ) ورجاله ثقات ، غير فبس بن الربيع وقد وثق فيكون حسنا ، وفي جامع الترمذي عن عائشة أيضا ( إن النبي صلى

الله عليه وسلم - كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها (عن عبد الوارث ابن عبيد الله عن عبد الله بن المبارك عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عنها، ورواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء نحو هذا، وروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم - نحو هذا، والحدوث في نظر الترمذي حسن غريب .

وقضاء الأربع قبل الظهر عند فواتها بعد الظهر موضع اتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه كما نص عليه ابن الهمام وقاضى خان وغيرهما إلا أن محمداً يرى تقديمها على شفع الظهر بخلاف أبي حنيفة وأبي يوسف فانهما يريان قضاء الأربع بعد شفع الظهر أخذاً بلفظ شعبة عن خالد الحذاء - وهو الذى عند ابن ماجه - وأخذ محمد بظاهر رواية ابن المبارك - وهى التى عند الترمذى . - فظهر من ذلك أن ابن أبى شبة غلط فيما عزاه إلى أبى حنيفة ، وليراجع (إعلاء السنن) للعلامة التهانوى (٧ - ٧٨) من أراد المزيد على ما هنا . والله أعلم .

### الصلاة على الشهيد

١٠٧ - وقال أيضاً : وحدثنا شعبة بن سوار عن ليل بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما في قبر واحد وأمر بدفنهم يدماهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا . وحدثنا عبيد الله بن موسى عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس قال : لما كان يوم أحدم النبي صلى الله عليه وسلم - بحمزة وقد جددع وشم به فقال : لولا أن نجد صفية لتركته حتى يحشره الله من بطون السباع والطير ، ولم يصل على أحد من الشهداء وقال : أنا شهيد عليكم اليوم . وذكروا أن أبا حنيفة قال : يصلى على الشهيد ،

أقول : اختلفت الروايات في الصلاة على الشهيد فأخذ أبو حنيفة بالأحوط فقال به جوب الصلاة على الشهيد ، واحتج على ذلك بحديث عقبه

ابن عامر ( أن النبي صلى الله عليه وسلم - خرج يوماً فصلّى على شهداء أحد (صلاته على الميت) أخرجه البخارى فى المغازى ، وتأويل ابن حبان والبيهقى للحديث بالدعاء تأويل بارد يردّه لفظ (صلاته على الميت) فى الحديث ، وأخرج الحاكم فى المستدرک فى الجهاد من رواية جابر أنه صلى على حمرة بطريق أبى حماد الحنفى قال ابن عدى ما أرى فى حديثه بأساً وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثنى عليه ثناء تاماً ، وكان عطاء بن مسلم يوثقه ، وقال البغوى : كوفى صالح الحديث ، واضطرب الذهبي فرة يصحح حديثه ، وأخرى يقول : قال اللسان متروك كما فى بغية الأملّى فى تخريج الزيلعى ، والصلاة على حمرة بما أخرجه أحمد فى مسنده مرفوعاً عن ابن مسعود وعد الرراق فى مصنفه عن الشعبي مرسلًا ، وطال الأخذ والرد فى الروايات ، والأصل المتبع عند العقهاء عند تعارض التثني والإثبات الأخذ بالإثبات لما عد الثمت من زيادة علم . وقال محمد بن الحسن فى الحجج : سبحان الله العظيم كيف ترك الصلاة على الشهيد وقد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التى لا خلاف فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - صلى على شهداء أحد وحمرة . ١ هـ . وفى صلب الراية توسع بالغ فى سرد ما ورد فى ذلك من الآثار والكلام فيها ، فراجعته من أراد المزيد .

### تخليل اللحية

١٠٨ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم عن حسان بن بلال قال : رأيت عمار بن ياسر توساً وخلّل لحيته ، فقلت له ، فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم - فعله . حدثنا ابن نمير عن إسرائيل عن عامر بن ميمون عن أبى وائل قال : رأيت عثمان توساً تخلّل لحيته ثلاثاً ، ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم - فعله . حدثنا ابن فضيل عن ليث عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخلّل لحيته . حدثنا هشيم عن أبى حمزة قال : رأيت ابن عباس يخلّل لحيته . حدثنا معمر عن أبى عون قال : رأيت أنسا يخلّل لحيته . حدثنا ابن نمير عن عبد الله عن : مع

عن ابن عمر أنه كان يخلل لحيته . حدثنا زيد بن الحباب عن عمر بن سليم الباهلي عن أبي غالب قال . رأيت أبا امامة توصاً ثلاثاً ثلاثاً وخلل لحيته، وقال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعله . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسن بن صالح عن موسى بن أبي عائشة عن رجل عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلل لحينه . حدثنا وكيع حدثنا الهيثم بن جاز عن يزيد بن أمان عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : أنا في جبريل فقال: إذا توصأ بخلل لحيتك وذكر أن أبا حنيفة كان لا يرى تحليل اللحية .

أول . قال الحافظ الزيلعي الروايات في تحليل اللحية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنها مدخولة، وأمثلة حديث عثمان . أخرجه الترمذي وابن ماجه . حديث عامر بن شقيق: وقد ضعفه ابن معين، وعبدالكريم في سند عمار: هو ابن أبي المخارق معروف الحال ، وفي سند حديث أبي امامة عمر بن سليم الباهلي غير مشهور يحدث بمناكير قاله العقيلي ، وفي أحد سنده أنس رجل . مجهول ، وفي الآخر الهيثم بن جاز متروك ، وتوسع الحافظ الزيلعي في نصب "أراية" في بيان علل الأخبار الواردة في ذلك سوى ما تقدم ، وتحليل اللحية عند عسا الوجه في الوضوء مستحب عند أبي حنيفة كما هو المنصوص في كتب المذهب ، وليس يحتم عنده ولا سنة مؤكدة لما في الآثار الواردة في ذلك من العمل . فلا يصح أن يعد أبو حنيفة مخالفاً للحديث الصحيح الصريح في مثل هذه المسألة التي لم يصح فيها حديث كما علمت .

### القراءة في الوتر

١٠٩ - وقال أيضاً : حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن عبد الرحمن بن أزي عن أبيه قال كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في الوتر تسحاً تسحاً برك اليعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا محمد بن أبي عبيدة حدثنا أبي عن الأعمش وطلحة عن در عن سعيد بن عبد الرحمن بن أزي عن أبي بن كعب عن النبي - صلى الله عليه وسلم -



وسلم - كان يوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا شعبة عن يونس عن أبي اسحاق عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يوتر بثلاث يقرأ بهن بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا شعبة عن شعبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أوتر بسبح اسم ربك الأعلى . وذكر أن أبا حنيفة كره أن يخص سورة يقرأ بها في الوتر .

أقول : حاول المصنف ان يحتج على أبي حنيفة من جهة ، فاحسج له من جهة أخرى حيث إن تلك الأحاديث كلها تدل على أن الوتر ثلاث ركعات كما هو مذهب أبي حنيفة ، وكان المصنف حاول أن يرد عليه فيما سبق ، ومنهجه أني حنيفة في تلاوة القرآن في الصلوات كلها متى على ما ينيسر المصلي كما دل على ذلك كتاب الله الكريم ، وتلك الأخبار لا تغيد الت والالزام بفراءه تلك السور في الوتر ، فلامصلي أن يقرأها ويقرأ غيرها على ما ينيسر كما وقع في إحدى الروايات عن عائشة عند الطحاوي ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في وتره في ثلاث ركعات قل هو الله أحد والمعوذتين ) ، ليس بينها لا بسبح اسم ربك الأعلى . ولا قل يا أيها الكافرون ، وفي المتنقي للباحي : قال ابن نافع في المجموعه ( إن الناس ليلزمون في الوتر قراءة قل هو الله أحد والمعوذتين مع أم القرآن وما هو بلازم ) وهذا ينفي الوجوه ١ ، ٢ ، بل يفيد التعبير في قراءة أى سورة شاء المصلي وعليه العمل ، وأما دعوى أن أبا حنيفة كان يكره تخصيص سورة يقرأ بها المصلي في الوتر مطلقا فليس في كتب المذهب أثر يستند عليه في تلك الدعوى . وإن كان تخصيص ما لم ينصه الشرع مكروها ، على أن الاقتصار في التلاوة على سورة خاصة إن كان بحيث يحمل العامة على اعتقاد أن الاقتصار عليها واجب فيكره إذ ذاك الاقتصار ، بل الأولى هي التقل في السور كما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل مع مراعاة اغلب احواله عليه السلام في القراءة . والله سبحانه أعلم .

## القراءة في الجمعة والعيد

١١٠ - وقال أيضا : حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة ، وخرج إلى مكة ، فصلى بها أبو هريرة الجمعة ، فقرأ بسورة الجمعة في السجدة الأولى وفي الآخرة إذا حاكم المأفون قال : عبيد الله فأدركت أبا هريرة حين أنصرف فقلت لك قرأت باسم ربك قال علي - رحمه الله - يقرأ بهما في الكوفة ، فقال أبو هريرة : أتى سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما . حدثنا جرير عن منصور عن الحكم عن أناس من أهل المدينة أرى فيهم أبا جعفر قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الجمعة سورة الجمعة والمناقين فأما سورة الجمعة فيبشر بها المؤمنين ويعرصهم ، وأما سورة المناقين ، فيؤثس بها المناقين ويوبخهم . حدثنا جرير عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيد وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهذا أرك حديث العاشية ، وإذا اجتمع العيدان في يوم قرأ بهما فيهما . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن النعمان بن بشير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحو حديث جرير . حدثنا يعلى بن عبيد عن مسعر عن معبد بن خالد عن زيد بن سمرة قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث الغاشية . حدثنا ابن عيينة عن صفرة بن سعيد قال : سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول حرح عمر يوم عبد قيس أبا واقد الليثي بأى شيء قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا اليوم . فقرأ قاف واقترمت وذكر أن أبا حنيفة كره أن يخص سورة ليوم الجمعة والعيد ،

أقول . إن المصنف عرّفنا هنا أيضا في ادعاء أن الجمعة والعيد لها سور خاصة يقرأها الإمام . فما هو ذا قد ذكر مرة قراءة سورة الجمعة وسورة المزمل في كعتي الجمعة ، وذكر مرة أخرى قراءة سبح اسم ربك

الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية في الجمعة والعبدین، والجمعة في رواية ورواية ثم ذكر قراءة (ق) واقتربت، وهذه تدل على أنه لا قراءة خاصة في الجمعة والعبدین، بل الأمر فيها مبنى على التيسير، قال الله تعالى ( فاقروا ما تيسر من القرآن ) من غير إلزام بسورة خاصة في الصلوات كلها - غير الفاتحة - وهنا أيضا حاول أن يحتج على أبي حنيفة، فاحتج له في المسألة نفسها، وفي مستند البزار من حديث ابن عباس قراءة ( عم يتساءلون ) و ( والشمس وضحاها ) في العبدین وهذا مما يؤيد ما ذكرناه، لولا أن في سنده أيوب بن سيار، والاقصر على الفاتحة في العيد مما أخرجه أحمد بسند فيه شهر بن حوشب، ويستحب قراءة سورة الجمعة في أولى ركعتي الجمعة عند مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: هي وغيرها من السور سواء قاله الباجي. والتحجير هو الأصوب بالنظر إلى الأدلة مع استحباب تحريم ما كان يفعله - صلى الله عليه وسلم - بدون اقتصار على سورة خاصة عندما يخاف من اعتقاد العامة وجوب قراءتها خاصة فاذك يكره عند أبي حنيفة. والله أعلم.

### المذنب وأثر الاحتلام في الثوب

١١١ - وقال أيضا: «حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن اسحاق عن سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذنب شدة، فكنت أكثر الفصل منه، فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم فقال: ( إنما يكفيك من ذلك الوضوء ) قال: قلت يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبي قال ( إنما يكفيك كف من ماء تنضح به من ثوبك حيث ترى أنه أصاب ) . حدثنا أبو الأحوص عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا أجنب الرجل في ثوبه فرأى فيه أثرا فليغسله فإن لم ير فيه أثرا فليغسله بالماء. حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق قال قال رجل من الحنابلة يسر. إني أجنب في ثوبي فأنظر فلا أرى شيئا. قال: فإذا اغتسلت فتلف به وأنت رطب، فإن ذلك يحرثك. حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم في

الرجل يحتمل في الثوب فلا يدري أين موضعه. قال : ينضح الثوب بالماء. حدثنا محبوب القواريري عن مالك بن حبيب عن سالم قال : سأله رجل : إني أحتمل في ثوبي. قال : اغسله. قال : خفي على. قال : رشه بالماء. حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن زيد بن الصلت أن عمر نضح مالم ير. حدثنا غندر عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : إن ضلكت فانضح، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينضجه ، ولا يزيده الماء إلا شراً .

أقول : ساق المصنف المذني والاحتلام في مساق واحد ، مع أن المذني نجس اتفاقاً ، فلا يزول إلا بالغسل عند جمهور الفقهاء منهم أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي وإسحاق ، وهم حملوا النضح في الحديث على معنى الغسل وهو يأتي بهذا المعنى في اللغة ، ولذا ورد في الموطأ وسنن أبي داود ( فلينضح فرجه ) في هذا الحديث نفسه في موضع ( فليغسل ذكره ) عند مسلم ، وحمل أبو حنيفة النضح على معنى الغسل المزيل للنجاسة والقدر للنص على نجاسة المذني ، ولإقامة أحد اللفظين مقام الآخر في هذا الحديث في الروايتين ، ولولا أن المراد بالنضح هو الغسل لما أقيم أحدهما مقام الآخر في الحديث ، ولا زالت النجاسة به لو حمل على معنى الرش لأنه لا يزيد الثوب إلا تلطخاً وفساداً ، وهذا ذاك يعينان المراد هنا من النضح المشترك في الأصل بين الغسل والرش ، وفي عمدة القاري ( ١ - ٨٠٢ و ٨٩٠ ) تفصيل معنى النضح لغة .

وأما الاحتلام فليس حكمه كحكم المذني لأن حديث عائشة في فرك اليابس وغسل الرطب في الصحيحين من الدليل على أن المني يغسل للاستقذار لا لكونه نجساً ، فسوقهما في مساق واحد لا يكون متزناً ، وأما الكلام في الأخبار التي أوردتها المصنف هنا فالأول في سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عمن هنا كما عمن في جامع الترمذي ، فلا تقوم به حجة إلا أنه مذكور بلفظ ( حدثني ) في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه قزول هذه العلة على تلك الرواية فيصلح للاحتجاج به على أن يكون النضح بمعنى الغسل لما تقدم ، والثاني موقوف على ابن عباس ، وفي سننه سماك بن حرب ، وما يقع في ثوب

من أجنب يكون منيا لا منديا، فيخالف حكم هذا حكم ذاك كما سبق، وإذ التهما بالغسل كما هو المراد في الحديث من النضج، والخبر الثالث رأى أبي مسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني المخضرم من أفاضل أصحاب ابن عباس، وهو أبو اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو على جلالة قدره عن يذكر بالتدليس والاختلاط، ولم يقل سمعت فتكون صيغته صيغة انقطاع، على أن كلامه في الاحتلام، وحكمه غير حكم المذي، وقرئ إبراهيم في الخبر الرابع (ينضح الثوب بالماء) بمعنى يغسله كما سبق، ومحبوب القواريري في الخبر الخامس تنعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني، وشيخه مالك بن حبيب لا أعرفه، والخبر السادس فيه نضح عمر، وهو بالمعنى السابق، وزيد بن الصلت عن ولد في عهد النبي ﷺ، وكلام ابن المسيب بمعنى الغسل أيضا، فظهر أنه لا داعي إلى الاعتراض من مراعاة أبي حنيفة الطهارة البالغة في كل شيء، حيث لم يخالف أحد؛ الصحيح الصريح، وإنما غاية ما عمل في حمل المشرك على المعنى الذي تعينه القرائن، والله سبحانه أعلم.

### الصلاة أثناء الخطبة

١١٢ وقال أيضا: حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: جاء سليك الخطماني وثبي - صلى الله عليه وسلم - ينخطب يوم الجمعة فقال له: صليت؟ قال: لا قال: صل ركعتين يتجوز فيهما. حدثنا وكيع عن عمران عن أبي مجلز قال: إذا جئت يوم الجمعة والإمام ينخطب فان شئت صليت ركعتين وإن شئت جلست. حدثنا أزهر عن ابن عون قال: كان الحسن يحمي، والامام ينخطب فيصل ركعتين. حدثنا هشيم أخبرنا مصدود وأبو حمزة ويونس عن الحسن قال جاء سليك الخطماني والنبي - صلى الله عليه وسلم - ينخطب يوم الجمعة ولم يكن صلى الركعتين فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يصلي ركعتين يتجوز فيهما. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يصلي،

أقول : قد سبق الكلام في حديث سليك في المسألة الموفية المائة ، وبيننا هناك أن صلاته وحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - معه ما كان أثناء الاستمرار على الخطبة ، وأن العمل المتوارث بين جمهور الصحابة والتابعين هو الامتناع من الحديث والصلاة أثناء الخطبة ، وأنه قد صح أحاديث في النهي عن الكلام أثناء الخطبة ، فلا نعيد هنا ما سبق بيانه ، فإذا فرضنا أن حديث سليك ميسع ، وحديث المنع من الكلام حاذر ، فالحاذر هو الذي يؤخذ به لتلا يتعدد النسخ ، على أن للاجتهاد متسعا في المسألة بالنظر إلى أدلة الفريقين . والله أعلم .

### قضاء القاضى بشهود زور

١١٣ - وقال أيضا : حدثنا وكيع عن هشام بن هروة عن أبيه عن زينب : بليت أم سلة عن أم سلة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : - : إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى بينكم على بحر بما أسمع منكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ ، فإنما أقطع له قطعة من نار يأتي بها يوم القيامة . حدثنا وكيع عن أسامة ابن زيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلة قالت جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مواريت بينهما قد درست ليست بينهما بينة فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنكم تختصمون إلي وإنا أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى بينكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة . قال : فبكى الرجلان ، وقال كل منهما : حق لأخي يا رسول الله ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أما إذ فعلتما فاذها واقتسما ، وتوخيا الحق ، ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه . حدثنا محمد بن بشر العبدى ، حدثنا محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سلة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته

من بعض فن قضيت له من حق أخيه فأتما أقطع له قطعة من النار . وذكر أن  
أبا حنيفة قال : لو أن شاهدي زور شهدا عند القاضي على رجل بطلاق امرأته  
ففرق القاضي بينهما بشهادتهما أنه لا بأس أن يتزوجا أحدهما .

أقول : الحديث فيما إذا قضى القاضي فيما لا يثبت فيه بحسب بيان مدحه  
أحد المتخاصمين كما يظهر من نص الحديث فلا يشمل الحكم بعدم استكمال اليه  
واستتمام تركية الشهود بقدر الطاقة البشرية فاذا كان ذلك إذا حكمنا بعدم نفاذ الحكم  
الا ظاهراً عند فرض أن الشهود شهدوا زور واعتدنا ظاهراً وباطناً في  
الموضوع تعطلت الأحكام وشملت الفوضى فتصل الزوج الأول بالمرأة بحكم  
الباطن ، والثاني بحكم الظاهر فتختلط الأسباب وهذا ما لا يرضاه أبو حنيفة ،  
والمسألة فرضية لأن شهود الزور قلما تروج على قاض يقظ لم يتساهل في  
التركية ، وبالمنا من عظة بالغة حكيمة تصدر من قاض نحمل المتخاصمين على  
الإنصاف وإحصال الحق إلى صاحبه وقد وصل النبي - صلى الله عليه وسلم -  
إلى تلك الغاية السديدة بتلك العظة الحكيمة ، وقد وجه القضاء بهذا الارصاد  
الحكيم إلى طريق استخلاص الحق ، فلو توجهوا هذا الوجه لما ضاع حق  
ولشمل العدل ، وأبو حنيفة لا يزعم أن شهادته الزور حريمه ، بل يفتي  
لأنها من أكبر الكبائر ، وعذاب الله أكبر ، لكن إذا سعى القاضي في معرف  
دعائل الشهادة بقدر ما تصل إليه الطاقة البشرية ولم يتبين له وجه رد لها لحكم  
بمقتضى الشهادة فنضطر أن نقول أن حكمه نافذ ظاهراً وباطناً لئلا تشمل  
الفوضى ونعد عفوبة من تسبب في ضياع الحق إلى الله سبحانه في الدنيا  
والآخرة بقدر عظم جريمة هذا الجاني بل لا ترى القضاء يعلم القاضي لئلا يؤدي  
إلى ضياع الحقوق في عهد قضاء السوء .

وبما قلت في المسألة في تأنيب الخطيب : ثم مسألة نفاذ حكم العاصي ظاهراً  
وباطناً هو مقتضى الأدلة وإن كان شاهد الزور يائماً إثماً عظيماً لكن لا يجوز  
ذلك دون نفاذ حكم القاضي ظاهراً وباطناً ، وإلا لزم إباحة وطئها - في تلك  
الحكاية - للزوج الأول في السر فيما بينه وبين الله ، وإباحة وطئها للزوج

الجديد بحكم الحاكم وأى قول يكون أقبح وأشنع من هذا؟ يكون لامرأة واحدة زوجان في حالة واحدة أحدهما يجماعها في السر، والآخر في العلانية، ونعترف أن أبا حنيفة لا يمكنه أن يرى مثل هذا الرأي رغم كل تشجيع، بل التشجيع يرتد على مخالفته ومشتبه كما صورناه، وأبو حنيفة من أبرأ الناس من أن يحدث الفوضى في الأحكام، وأما عدم تفريق القاضى بينهما بعد عليه بحال الشاهدين فليس من مسائل أبي حنيفة، وإنما مذهبه التروى في الحكم مطلقاً هـ.

وما قلت في المسألة في إحقاق الحق: لو لم ينفذ قضاء القضاة ظاهراً وباطناً لزم تجويز تمكين المرأة زوجها بقضاء القاضى ظاهراً، وبتمكين زوجها الأول باطلاً، وكما لذلك من لوازم شيعته لا يقر بها عاقل، والحديث في اقتطاع الحق باللعن لا في الحكم بالشهود، فلا يكون له دخل فيما هنا. ومن الدليل على نفاذ قضاء القاضى ظاهراً وباطلاً، قضاء القاضى بالقسح في باب التحالف واللعن فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً. ولا شك أن إحدى اليمينين كاذبة ومع هذا ينفذ القسح اتفاقاً، وكذلك أحد الملاعنين كاذب يمين، ومع هذا تنفذ الفرقة ظاهراً وباطلاً، وكذا اجتهد القاضى في المجتهدات مع احتمال الخطأ، وإقامة البينة على أن هذا المست عليه دين وهم شهود زور، فباع القاضى شيئاً من أموال الميت لأجل الدين، فإنه ينفذ البيع ظاهراً وباطناً هـ على أن القاضى له حق التفريق بين الزوج والزوجة في كثير من الحالات في شتى المذاهب، فلا أقل من أن ينفذ حكمه بالعريق في هذه المسألة التي لو لم نقل بنفاذه فيها ظاهراً وباطناً لاختلطت الأنساب وشملت الفوضى، ولا سببا أن قضاء القاضى يرفع الخلاف اتفاقاً، والله سبحانه أعلم.

### هل تقتل المرأة إذا ارتدت؟

١١٤ - وقال أيضاً: «حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من بدل دينه فاقتلوه.



حدثنا حفص بن غياث وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . حدثنا عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن قال في المرتدة تستتاب فان تاب أو لا قتلت . حدثنا حفص عن عبيدة عن إبراهيم قال : قتلهم جهنم . حدثنا مهدي عن حماد بن سلمة عن حماد قال قتل : وذكروا أن أبا حنيفة ~~الشافعي~~ إذا ارتدت .

أقول : تلك الأحاديث والآثار صحيحة لا غبار عليها حتى رواية عبيدة عن إبراهيم وإن كان عبيدة بن المعتب متكلماً فيه ، لكن تابعه حماد بن أبي سليمان في رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة في الآثار ، وحديث ( من بدل دينه فاقلوه ) يمس الرجل والمرأة ، لكن في كامل ابن عدى رواية حفص بن سليمان التماري عن موسى بن أبي كثير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن امرأة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ارتدت فلم يقتلها .

وقد طال كلام المحدثين في حفص بن سليمان القاري رواية قرامطاعم المعروفة بين القراءات السبع فأسقطوه ، لكن وثقه وكيع وأخرج له النسائي في الخصائص متسامة ، وقال أحمد في رواية أبي علي الصواف عن عبد الله بن أحمد عنه : صالح . وقال حنبل بن اسحاق في روايته عن أحمد مرة : ما به نائس ، ومرة : متروك الحديث . وقال محمد بن سعيد العمري عن أبيه : لو رأيته لقرت عينك فهما وعلا ، فيكون في ذلك بعض تقوية له ، ولا سيما مع كثرة الشواهد لهذا الحديث .

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الرحيم بن سليمان ووكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال : النساء لا يقتلن إذا هن ارتدن عن الإسلام ، ولكن يحبسن ويدعين إلى الإسلام ويحمرن عليه . وتابعهما محمد بن الحسن في الآثار وساق الحديث بهذا السند ثم قال

وبه تأخذ، ولكننا نجسها في السجن حتى تموت أو تتوب اه، وعننه، الثوري  
عن عاصم، وساقه بسنده الحديث في رواية عبدالرزاق عنه في أواخر الجهاد  
من المصنف، وبطريقه ساقه الدارقطني في السنن إلا أنه قال، عن الثوري عن  
أبي حنيفة عن عاصم، ثم ساق الدارقطني رواية أبي مالك النخعي عن عاصم،  
بجمله متابعا لأبي حنيفة، لكننا في غنية عن متابع مثله في أحاديث أبي حنيفة،  
وأخرج الدارقطني في سننه أيضاً بطريق خلاص بن عمرو عن علي : المرتدة  
تسذاب ولا تقتل، وحلاس من رجال الجماعة. وثقه جماعة، فتضعيف  
الدارقطني لا يكون إلا تحاملا، وأخرج عبد الرزاق نحو ما روى عن علي  
أبضا عن عطاء والحسن وإبراهيم النخعي كما في نصب الراية، لكن الصحيح  
عن إبراهيم هو ما سبق من محمد بن الحسن، وروى قتل المرتدة في عدة  
روايات، لكن في أسانيدنا من ترك حديثه أو أنهم بالوضع، فتكون العمدة  
هي ما سبق، وساق الدارقطني عن عداة بن عيسى الجوزي عن عفان عن  
شعبة عن عاصم الحديث السابق مرفوعا، لكن اتهم الدارقطني عداة بن  
عيسى في هذا السند إلا أن الدارقطني اعترض بهذا الاتهام، وأخرج الطبراني  
في الكبير عن الحسن بن اسحاق التستري عن هرم بن معلى عن محمد بن سلمة  
عن المراري عن مكحول عن ابن لآبي طلحة اليعمرى عن أبي ثعلبة الحشني  
عن معاذ بن حل أب ر. رواه الله - صلى الله عليه وسلم قال له : أيما رجل  
ارتد عن الإسلام فادعه، فإن تاب فادعه، وإن لم يتب فاضرب عنقه، وأما  
امرأه ارتدت عن الإسلام فادعها فإن تاب فادعها، وإن أبت فاستبها  
وقال أو الحسن الحشني في مجمع الروايات. رواه الطبراني وهو راو لم يسم قال  
مكحول عن ابن لآبي طلحة اليعمرى وفيه رجاله ثقات اه وكلام ابن عدى  
في فزارى يروى عن ابن المكي، ثم محمد بن سلمة هنا هو الحراني من رجال  
مسلم وهو بعيد عن تدليس الشيوخ لأن تهقيقه ووضع اتفاق وفي أخبار  
أبي حنيفة لابن أبي العوام الحافظ. حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا  
أبو يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال حدثنا عبدالله بن الوليد العدني

قال حدثنا سفيان الثوري عن رجل عن عاصم ح . قال أبو بشر (الدولابي) وحدثني صاحب لنا يكنى أبا بكر ، ويعقوب بن إسحاق قال ، حدثنا أبو يوسف العطار الفقيه أننا عبد الرزاق قال : أنبأنا سفيان عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس في النساء إذا ارتددن قال : يحبس ولا يقتلن . قال وكيع : كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام فربما قال حدثنا الثعلبي عن عاصم وربما قال بعض أصحابنا اه وقال ابن هادي في الكامل : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد حدثنا أحمد بن زهير بن حرب قال : سمعت يحيى بن معين ، يقول : كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً كان يرويه لم يكن يرويه غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ، فلما خرج إلى اليم ، دلّسه عن عاصم . ثم قال ابن عدي حدثنا أحمد بن محمد ابن سعيد حدثنا علي بن الحسن بن سهل حدثنا محمد بن فضيل البلخي حدثنا داود بن حماد بن فرافصة عن وكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس في النساء إذا ارتددن قال : يحبس ولا يقتلن . قال وكيع : كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام ، فربما قال : حدثنا الثعلبي عن عاصم ، وربما قال : بعض أصحابنا اه وتلك الأدلة هي أدلة أبي حنيفة في استتابة المرتدة من غير أن تقتل مع ما اعترف به الجميع من أن العقوبات بما يدرأ بالشبهات . وزد على ذلك نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان في الحروب ، فإذا كانت الكافرة الأصلية موضع رفق ، فالمرتدة الطارئة الكفر بدار الاسلام أولى بالرفق تمكيناً لها من العود الى حظيرة الاسلام ، ومن توهم في المنع من قتل النساء والصبيان والذراى معنى غير معنى الرفق بالضعاف متأسياً أن رسول الله ﷺ ما بعث ليكون جانياً ولا حازناً لحطام الدنيا ، بل ليكون هادياً ورحمة للعالمين ، فقد أعد في الموطأ إلى درك نازل جداً بالنظر إلى مستوى الدعوة الاسلامية ، والله سبحانه ولى التسديد .

## الصلاة في خسوف القمر

١١٥ - وقال أيضاً : « حدثنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن عن أبي بردة قال بانكسفت الشمس أو القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد من الناس فإذا كان ذلك فصلوا حتى تتجلى . حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثني فلان بن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن كسوف الشمس آية من آيات الله فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة . حدثنا وكيع حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : صلاة الآيات ست ركعات في أربع سجعات . حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا فزعتم من أفق من آفاق السماء فافزعوا إلى الصلاة . حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبي الجود عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس نحواً من صلاتكم يركع ويسجد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلي في كسوف القمر . »

أقول : ظاهر ما عزاه إلى أبي حنيفة أنه لا يرى الصلاة في خسوف القمر ، وهو عزو باطل لأنه يرى صلاة لكسوف الشمس وصلاة لخسوف القمر إلا أن الأولى تصلى بالجماعة بعده ، وبإسرار القراءة وبدون اشتراط الخطبة ، والثانية إنما تصلى أفراداً ، ومعه في ذلك مالك وهما لا يريان الجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس لأن أكثر الرواة يقتصرون على الإسرار بالقراءة فيها ، والزهرى انفرد برواية الجهر ، والمنعرد أقرب إلى العلط من الجماعة ، وكذلك لا يرى مالك ولا أبو حنيفة الخطبة شرطاً فيها لأن الخطبة في صلاة كسوف الشمس كانت بعد انجلاء الشمس في بعض الأحاديث . فلو كانت شرطاً لكانت أثناء الكسوف ، فتكون الخطبة في صلاة كسوف الشمس

لمجرد إلقاء عظة للجميع الحاشد، ولم تنقل الجماعة في الأحاديث إلا في صلاة  
كسوف الشمس، ولذا قال مالك وأبو حنيفة أيضا: أن الجماعة مقصورة على  
صلاة كسوف الشمس، فلا تصلى عندهما صلاة خسوف القمر إلا في حالة  
الانفراد، قصر الجماعة على موردها في السنة، وابتعاداً عن ابتداء الجماعة في  
صلاة خسوف القمر مع عدم ورودها في السنة، وموفق الأحاديث النبالة على  
ذلك يخرجنا مما نحن بسبيله من الاختصار، والواقع أنه كثر الاختلاف في  
الصلواتين كل الاختلاف في كيفيتهما وعدد الركوع في كل ركعة وعدد الركعات  
والجهر بالقراءة، والاسرار بها، وغير ذلك كما تحد تفصيل ذلك في نص  
لراية وإعلاء السنن، والجوهر النقي وغيرها، وأكثر الفقهاء يتحرون ناحية  
الترجيح بين تلك الآثار بوجوه ترجيح تلوح لهم، فأخذوا بما ترجح عدمه،  
ويتركون ما عداه، وأصحابنا يرون أن صلاة الكسوف كباقي الصلوات في  
أعداد الركوع في كل ركعة حيث تعارضت الروايات في العدد مع الحمل  
بالمأخر، ومع العلم بتعدد الكسوف، وقد صح الركوع الواحد في أحاديث  
منها حديث أبي حنيفة عن عطاء بن السائب، وهو من قدماء الرواة، ومنه  
روايته عنه قل اختلاطه، وإذا كانت روايته لمصالح وشدة، منه قل اختلاطه  
كما يقول ابن دقيق العيد، فالأول، أن تكون روايات الرواة خمسة كمداء  
لتقدمه عليهم على ما يقول الحافظ ابن مفلوح، وصح الركوعان والله  
وغيرهما، والثلاثة والأربعة في مسلم وغيره، بل من الرواة من أبلغ عدد الركعات  
في كل ركعة إلى عشرة، والتعارض والاضطراب يوجب التساقط والرجوع  
إلى المتوارث في باقي الصلوات وهو وحدة الركوع في كل ركعة فتترجح  
عندنا رواية الركوع الواحد لهذا المرحم الظاهر، ثم طول الركوع بما ورد  
في الروايات، فيحتمل جداً أن يرفع بعض الصفوف رؤوسهم من الركوع  
استطالة للدة، ثم يعودوا إلى الركوع عما علموا أن الإمام لم يرفع رأسه  
بعد، فيظن من بعدهم من الصفوف تعدد الركوع، فروي رواية، التمدد على أن  
جواننا فيما يزيد على الواحد يكون كجواب القائلين بالركوعين في الأند

عليهما ، فليحسم بذلك في إذن ابن القيم المتعود أن يهول في كل مسألة اجتهادية ، وأن يستريح حرم مسائل الإجماع بكل جرأة لإقاعاله من غفوته ، ومسلكت ابن جرير في المسألة الجمع بين الآثار الواردة بأن حملها كلها على التخيير ، وفي ذلك حسم النزاع في موضع لا يعلم فيه المتقدم من المتأخر ، وهذا جميل ، لكن في الآثار التي عليها مسحة صحة خاصة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الآذان والإقامة عند قضاء الفائتة

١١٦ - وقال أيضا : حدثنا هشيم أخبرنا أبو الزبير عن نافع بن جبير عن أبي عبيدة عن عبد الله ، قال : شغل النبي - صلى الله عليه وسلم - المشركون يوم الخندق عن أربع صلوات ، قال : فأمر بلالا فأذن وأقام فصلي الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ، ثم أقام فصلي المغرب ، ثم أقام فصلي العشاء . . حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : حبسنا يوم الخندق عن الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء حتى كفيينا ذلك ، وذلك قول الله تبارك وتعالى : ( وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا ) : فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمر بلالا ، فأقام فصلي الظهر كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام فصلي العصر كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام فصلي المغرب كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام العشاء فصلاها كما كان يصليها قبل ذلك ، وذلك قبل أن ينزل ( فان خفتم فرجالا أو ركبانا ) . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا فاتت الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقم . .

أقول : قال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم : عرس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال بمن يحرسنا ؟ فقال شاب من الأنصار : أنا يا رسول الله أحرسكم . فحرسهم حتى إذا كان الصبح غلبته عيناه ، فما استيقظوا إلا بجر الشمس ، فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

توضاً وتوضاً أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصل ركعتين، ثم أتممت الصلاة، فصلى الفجر بأصحابه، وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي في وقتها، ثم قال محمد: وبه تأخذوه هو قول أبي حنيفة اه فظهر بذلك أن مذهب أبي حنيفة في الفاتحة الأذان والإقامة، فيكون ما عراه المصنف إليه هنا غير صحيح. نعم هو لا يرى تكرير الأذان في كل فاتحة عند قضاء عدة فوائت في مجلس واحد، بل يرى كفاية أذان واحد في الأولى، وتكرير الإقامة عند قضاء كل منها، وهذا هو المنصوص في الحديث الأول في هذا الباب، وأما كفاية أذان الحى وإقامته لمن صلى في بيته، فقد أخرجه المصنف في المصنف بإسناد صحيح عن الأسود وعطمة قالاً: أتينا عبد الله في داره. فقال أصلي هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا، ولم يأمر بأذان ولا إقامة اه فليست بدخلة في موضوع بحثنا هنا.

### البر بالبر مثلاً بمثل يبدأ بيد

١١٧ - وقال أيضاً: «حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري سمع مالك ابن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: البر بالبر ربا إلا هاء وهاه، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاه. حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد عن أبي قلابة عن أنى الأشعث عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البر بالشعير - بالشعير مثلاً بمثل يبدأ بيد. حدثنا وكيع حدثنا اسماعيل بن مسلم العبد، حدثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ البر بالبر، والشعير بالشعير مثلاً بمثل يبدأ بيد. وذكر أن أبا حنيفة كان يقول: لا بأس ببيع الخنطة الغائبة بمينها بالخنطة الحاضرة».

أقول: المصنف غلط في عزو هذه المسألة إلى أبي حنيفة أيضاً، بل المسألة لإجماعية. فلا يجوز أحد بيع ما لم يقبض من الطعام، ولا بيع الرويات إلا مثلاً بمثل يبدأ بيد، والحديثان مخرجان عن أبي حنيفة في جميع ما ألف في مسانيد

ومحمد بن الحسن يقول بعد إخراج الحديث أبي سعيد الخدري في الربا بطريق أبي خنيفة : به تأخذ وهو قول أبي خنيفة اه ولا أدري من أين وقع المسكت في هذا السور الفطبيع ؟

### هل تجوز الصدقة على الفاجر القادر على الكسب ؟

١١٨ - وقال أيضا : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن عامر عن حبيب بن جنادة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الصدقة لا تحمل لغنى ولا لذي مرة سوى . حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن سالم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى . حدثنا وكيع عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى . وذكر أن أبا خنيفة رخص في الصدقة عليه وقال جائزة .

أقول : ذو مرة بالكسر بمعنى ذى قوة ، والسوى بفتح السين وتشديد الياء بمعنى الصحيح الأعضاء ، والحديث الأول في سننه مجالد ، وسالم في الحديث الثاني هو ابن أبي الجعد ، ولم يسمع من أبي هريرة ، والحديث الثالث وقفه شعبة عن سعد ولم يرفعه عند الترمذي والطحاوي ، وربيحان بن يزيد حملة أبو حاتم وان وقفه ابن معين ، وقال ابن حبان : أعرابي صدوق ، والكلام في طرق هذا الحديث لم يخرججه البخاري ومسلم ، وقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء . الآية) يشمل الفقير الزمن والفقير الصحيح ، وجبر الأحاد ولو صح لا يصلح ناسخا لما هو قطعي الثبوت ، ولا خصصأله وهذا الحديث على ما في أسانيده من الكلام لو حملناه على ظاهره لمرض تلك الآية ، وليس فيه قوة المعارضة للكتاب ، ولو حملناه على أن الفقير القوى الصحيح الجسم لا تحمل له الصدقة حلها للفقير الزمن الذي لا يدر على الكسب لا لتأم معنى هذا الحديث مع معنى الآية ومعنى باقي الأحاديث



وذلك المتعارض ، وبرشد الى هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم ( ليس  
المسكين بالطواف ولا بالذي ترده القسرة والقرتان ولا القيمة واللقمتان  
ولكن المسكين الذي لا يسأل ولا يظن له فيتصدق عليه ) ، وليس المسكين  
السائل بخارج عن أسباب المسكنة وأحكامها لكنه غير متكامل أسباب المسكنة  
كالمسكين المتعفف عن السؤال ، وكذلك قوله ( لا تحمل الصدقة لذي مرة سوى )  
يعنى أنه لا تحمل له من جميع الأسباب التي بها تحمل الصدقة من الحرمان من  
أسباب الكسب وحلول جائحة والتورط في حمالة وغير ذلك سوى الفقير  
الذي هو المنصوص في الكتاب .

وبدل على ذلك استعطاء زياد بن الحارث الصدائي الذي أمره النبي صلى  
الله عليه وسلم على قومه - الصدقة ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
بل أعطاه من الصدقة ، كما في حديث الطحاوي بسنده اليه ، وكذا حديث قبيصة  
ابن المخارق حيث طلب الصدقة بسبب حمالة تحمل بها وكفالة تورط فيها  
فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة وقال : ( إن المسألة حُرمت إلا في  
ثلاث : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤذيها ثم يمسك ، ورجل أصابته  
جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا  
من عيش ثم يمسك ورجل أصابته حاجة حتى تكلم ثلاثة من ذوي  
الحجى من قومه فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا  
من عيش ) كما رو - الطحاوي عن يونس عن سفيان عن هارون بن رثاب عن  
كتانة بن نعيم عن قبيصة ، وزاد القاضي بكار في روايته عن الحجاج بن المهال  
عن حماد بن سلمة عن هارون ( ورجل تحمل بحمالة عن قومه أراد بها الإصلاح  
وكل هؤلاء ليسوا من الزمى العاجزين عن الاكتساب ، ومع ذلك ، يحمل لهم  
الصدقة في الشرع كما ترى ، وكما بين من تحسبهم أغنياء من التعفف ؟ من فقير  
لا يسأل الناس إلحافا وقد احتوشته أسباب الحاجة من كل جانب ، فيستحق  
الصدقة كل الاستحقاق مع صحة الجسم ، قبل هؤلاء المتعارجين الذين يطرقون  
أبواب الناس ليلا ونهاراً ، ولما لم يجعل أبو حنيفة صحة الجسم بحسب الظاهر  
باعثاً على حرمان الفقير من الصدقة بل أخذ بعموم الآية وجعل الصدقة  
جائزة لكل فقير فيختار المتصدق أيأ شاء من الفقراء باعتبار ما يلوح له من

١١٩  
 اتبعواهم ، وليس في هذا مخالفة لحدود صريح مبيح بل في هذا جرى على  
 موافقة كتاب الله والآثار الواردة في إباحة الصدقة للفقير مطلقا ، وهو  
 الموافق لحكمة التشريع . والله أعلم .

## النهى عن بيع وشرط

١١٩ - وقال أيضا : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريج  
 عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد أخلت جملك  
 بأربعة دنائير ، ولك ظهرك إلى المدينة . حدثنا يحيى بن زكريا عن  
 الشعبي عن جابر قال : بعته بأوقية ، واستثنت حملته إلى أهلك ، فلما بلغت  
 المدينة أتته فتقدنى ، وقال : أترانى إنما ما كنتك لأخذ جملك ومالك ؟ فما  
 لك . وذكروا أن أباحيفة كان لا يراه .

أقول : مع أبي حنيفة في ذلك أصحابه والشافعي وأصحابه وابن حزم  
 وسقيم إلى ذلك عمر وعبد الله بن عمر وابن مسعود وزوجته زينة الثقفية  
 الصحابة رضي الله عنهم كما في الموطأ ومعاني الآثار ، ولم يصح عن أحد من  
 الصحابة خلاف ذلك فكأن يكون من مواضع الإجماع فيما يقوله الطحاوى  
 ودليلهم من السنة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ( نهى  
 عن بيع وشرط ) على ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ( ١٢٨ )  
 والمحطاني في معالم السنن والطبراني في الأوسط وابن حزم في المحلى ( ٤١٥٨ )  
 في قصة طويلة معروفة . وحديثه أيضا ( لا يجل سلف ويبيع ولا شرطان  
 في بيع ) على ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم  
 ويرى الطحاوى أن معناه المنع من اشتراط شيء لا يقتضيه البيع في صلب  
 العقد . ويقول : هذا شرط ، وعقد البيع أيضا شرط ، فما شرطان ، وكذا  
 ذكرهم على عدوى العقد والتأخير ، فيدخل هذا الاشتراط تحت حكم  
 حديث عائشة ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ) المخرج في

الصحيحين ، وأما حديث ( المسلمون عند شروطهم ) فلا يشمل مالا يبيحه الكتاب والسنة ، لأن شرط المسلم لا يكون إلا ما أباحه الشرع ، وأما حديث جابر فقد اضطربت ألفاظه كل الاضطراب في أصل الخبر وفي الفن حتى فيها ذكر من الروايات في الصحيحين إلى خمس وما فوقها ، والاختلاف أشد فيها سواهما ، وهذا ناتج من الاسترسال في الرواية بالمعنى ، ولا دليل على أن استثناء الحملان كان في صلب العقد .

والذى استخلصه الاسماعيلي والطحاوى وابن حزم من بين تلك الروايات أن البيع صوري ليس فيه نقد الثمن ولا تسليم المبيع فما لم ينقد الثمن ما كان ليجب على جابر تسليم البشير ، فكان من حقه أن يركبه إلى أن يقبض الثمن ويسلم المبيع وهذان ما تما لا في المدينة ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقصد التفضل عليه من مبدأ الأمر في صورة بيع الحسكة ذكرها الاسماعيلي فيكونان في دور المساومة لا البت في البيع ، ويدل على ذلك قوله عليه السلام في آخر الحديث : أتراني إنما ما كستك لأخذ جملك ومالك ؟ ما كنت لأخذ جملك فهما لك . والمالكسة المناقصة في الفن ، حتى أنه عليه السلام استغفر لجابر خمسا وعشرين مرة في أثناء مفاصلته في الفن . بل لفظ : ولك ظهره حتى ترجع ولفظ : أقرني ظهره إلى المدينة . ولفظ : أقرناك ظهره . في الروايات تدل على أن الاركاب كان تبرعاً منه عليه السلام مباشرة ، واستدل الطحاوى بقوله : أتراني إنما ما كستك لأخذ جملك ومالك فهما لك . على أن القول المتقدم لم يكن على التابع حقيقة ، وهذا ظاهر وإن لم يعجب القرطبي متاسياً أن النظر في الروايات بالمعنى يكون إلى مجموعها لا إلى لفظ خاص منها وقد أجاد البدر العيني في عمدة القارى ( ٦ - ٤٢٤ ) الرد على قوم القرطبي ونص كلام ابن حزم في أن البيع ما كان تم بينهما ، في المحلى ( ٨ - ٤١٩ ) فظهر أن حديث جابر لا يرد على رأى أبى حنيفة في المسألة ، وأما محاولة ابن القطان القاسى في القرن السابع تضييف أبى حنيفة في روايته فتناول على إمام شطر الأمة المحمدية معيب ، وعدوان عليه فظيع .

وأما رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيقول عنها البخاري :  
 رأيت أحمد وابن المديني وابن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتاجون  
 بعضهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين قال  
 البخاري : من الناس بسندهم ١٩٤ . وتفصيل القول فيه في تهذيب التهذيب ، على  
 أن حديث جابر حكاية حال لا عموم لها .

وأما حديث برة فقد سبق بيانه في بحث اشتراط الولاء في البيع ( ص  
 ١٤١ ) بحيث لا يرد على رأى أبي حنيفة لا هنا ولا هناك ، وزيد هنا أن  
 اسمها كال كلمة ( واشترط لم الولاء ) فيه في رواية مالك عن هشام بن عروة  
 موضع اتفاق بين أهل العلم ، حتى إن يحيى بن أكرم أنكرها بالمرّة على ما ذكره  
 الخطابي في معالم السنن بسنده إليه لعدم وجودها في رواية الجمهور ، ولم تقع  
 تلك الكلمة في رواية مالك نفسه عن نافع وعن يحيى بن سعيد ، ولا في رواية  
 يونس بن يزيد والليث بن سعد عن الزهري ، ولا في رواية شعبة عن الحكم  
 ولا في رواية بيعة عن القاسم بن محمد . فاستحقت رواية هؤلاء بالتحويل دون  
 رواية المنفرد الظاهره الشذوذ لفظاً ومعنى ، سواء كان ذلك المنفرد ما لكا أو  
 شيخه هشاماً ، بل لو اختلف الزهري وهشام وحدثهما لفضل الزهري عليه  
 في الاتقان والضبط والحفظ في نظر الطحاوي وغيره ، فكيف ومعه هؤلاء ،  
 وهم راو في كلمة لا يسقطه من منزلته بين الحفاظ فيما لم يهيم فيه

ومن عدّها زيادة من ثقة ، تكلف تأويلها بحمل ( لهم ) على معنى ( عليهم )  
 مثل قوله تعالى ( ولهم اللعنة ) ونحو ذلك ما يباه السياق ، والأقرب أن تحمل  
 على معنى الوعيد بما ظاهره أمر وباطنه نهي كقوله تعالى ( اعملوا ما شئتم )  
 ( واستغفر من استطاعت منهم ) على رأى محمد بن شجاع الثلجي ، وفي المختصر  
 ( ٢٨٧ ) : عد مالك منفرداً بتلك الرواية عن هشام لكن في الصحيحين متابعة  
 أبي أسامة له إلا أنه مدلس وقد عنعن في البخاري ، واستبدل بذلك لفظ  
 ( ثنا ) في مسلم وكثيراً ما يقع في الكتب مثل هذا الاستبدال ، وانفرد

هشام بها حقيقة ثابتة، وقد أخذ أبو حنيفة بحديث بريرة في القول بطلان  
اشتراط الولاء للبائع كما في موطأ الامام محمد، وعلى ما ينه ابن شجاع كما سبق  
في (١٤١) يكون حديث بريرة على الحادة فلا يمس رأى أبي حنيفة من قرب  
ولا بعد.

ومن الغريب ما قاله ابن حزم في المحلى (٨ - ٤١٧) من عد اشتراط  
الولاء للبائع في قصة عائشة منسوخا بخطبته عليه السلام في إبطال كل شرط  
ليس في كتاب الله، فكأنه تسمى أنهما في قصة واحدة. والصواب أنهم  
رغوا في الاشتراط أولا لكنهم لما علموا أنه باطل عدلوا ولم يدخلوا  
الاشتراط في العقد، فاطردت قاعدة أصحابنا أن الشرط معقد للعقد وعائشه  
غررت ولا وعدت خلاف ما لا يوفي به لعدم نوت كلمه (واشأ ضي لهم)  
في الحديث كما شرحناه. والله سبحانه وتعالى أعلم

### من وجد متاعه عند مفلس

١٢٠ - وقال أيضا: حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد  
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من وجد متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به. ورواه  
حنيفة قال: هو أسوة الغرماء.

اقول: بين يحيى بن سعيد وأبي بكر بن عبد الرحمن عند البخاري أبو بكر  
ابن حزم وعمر بن عبد العزيز، ولفظ البخاري (مر أدرك ماله بعينه عند رجل  
أو إنسان أفلس فهو أحق به)، وحدث أني بكر بن عبد الرحمن: (أيما رجل  
باع سلعة فأفلس الذي ابتاعها ولم يقض البائع من ثمنها شيئا فوجدها فهو أحق  
بها) أرسله مالك، وقال الدارقطني: لإساده لا يصح عن الزهري، وقال ابن  
عبد البر: هو مرسل في جميع الموطآت.

وأما مسلم فأخرجه بلفظ البخاري ميمنه في سبع لمروق. و٤٠٤. ١٠٩٠

البخارى في ثلاث طرق ، وليس فيها ذكر للبائع ، وانفرد طريق واحدة عنده  
 بلفظ ( لصاحبه الذي باعه ) وهو رواية ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان . فابن  
 أبي عمر هو محمد بن يحيى العذقي : راج عليه حديث موضوع في بعض  
 الروايات ، وهشام المخزومي لا تحلو رواياته من اضطراب . وعادة مسلم حشد  
 الروايات في صعيد واحد ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها ، ولا شك  
 أن الطرق التي توافق رواية البخارى هي الراحة على تلك الرواية المنفردة  
 فيكون الاعتماد على لفظ البخارى وليس فيه لفظ البيع ، وقد اختلف أهل  
 العلم في شمول الحديث للبيع أو عدم شموله فذهب الى الأول مالك والشافعي  
 وأحمد وإسحاق ، وإلى الثاني على بن أبي طالب كرم الله وجهه في رواية قتادة  
 عن خلاص عنه ، وإبراهيم النخعي والحسن البصري والزهرى وأبو حنيفة  
 وأبو يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن ، وهم يرون أن لفظ ( مال )  
 في ( ماله ) إنما يضاف الى مالك الضاعة ، وذلك إنما يتصور في الوديعة  
 والعمارة والمسروى والمغصوب التي تبقى السلعة فيها تحت ملك المالك الأصلي  
 دون من عنده ، لأن المبيع ملك المساع لا ملك البائع ، قبض الثمن أولم  
 يقبض ، لأن المتاع بمجرد دسه المبيع بعد عقد البيع يكون مالكا للمبيع  
 بزوال ملك البائع عنه ، وإضافه المال الى غير مالكة الآن لا تصح إلا عند قيام  
 قرينة تصرفها عن الحقيقة ، بل الميل الى الجار بدون قرينة صارقة عن الحقيقة  
 إنما يكون تأويلا قرمطياً ، فيكون البائع والحالة هذه أسوة الغرماء كما يقول  
 أبو حنيفة ، حيث لا يشمل الحديث الصحيح المذكور ، وأما المرسل الذي  
 تمسك به مالك فلا يقوى أمام ذلك الحديث الصحيح الصريح الوارد بطرق  
 شتى بدون أى علة .

فظهر أن أبا حنيفة حمل بالحديث وفهم منه بقوة غوصه على المعاني ما غاب  
 عن كثير من أهل العلم ، ولم تنغرم عنده الأصول والضوابط العامة بخلاف  
 غيره مهما أطلوا الكلام ، وقد توسع البدر العيني في عمدة القارى ( ٦ - ٥٣ )  
 و ( البناء شرح الهداية ) في سرد شكوك المخالعين والرد عليهم لكن لا يتسع

المقام لتلخيص ذلك كله ، وسبقه الطحاوى في معاني الاثر في المقارنة بين الأدلة واستخلاص الصواب من بينها كما هو شأنه في البحوث المتشعبة ، وليس أبو حنيفة بمنفرد في رأيه هذا بل معه من سبق ذكرهم ، كبار الأئمة ، وأخرج الطحاوى عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن المغيرة عن ابراهيم ( أنه أسوة الغرماء ) وأخرج بهذا الطريق أيضا عن شعبة عن أشعث مولى آل حمران عن الحسن قال ( هو أسوة الغرماء ) وقال أيضا : هو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد .

وقال ابن حزم في المحلى ( ٨ ١٧٦ ) : فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن على بن أبى طالب قال : ( هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدما بعينها إدامات الرجل وعليه : من وعنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو أسوة الغرماء ) وهو قول ابراهيم "حتى والحسن أن من أفلس أو مات فوجد إنسان سلعته التى باع بها فهو منها أسوة الغرماء ، وقال الشعبي فيمن أعطى إنسانا مالا مصاربة فمات فوجد كيسه بهينه : هو والغرماء فيه سواء ، وقول أبى حنيفة وابن شبرمه ووكيع كقول ابراهيم ، وصح عن عمرو بن عبد العزيز : أن من اقتضى من ثمن سلعته شئاً ثم أفلس به أسوة الغرماء وهو قول الزهرى اه .

ومن ادعى ضعفا في رواية خلاص عن على قد تناسى أن خلاص بن عمرو من رجال الكتب الستة وأنه قد وثقه كثيرون ، وأن من نوى الاستغناء عن كتاب في معرفة آراء الصحابة والتابعين فقد تحجر واسعا ، وفي أسوأ فرض أنه أخذ عن الحارث الأعور ، دعنا من نحلة الحارث لكن ليس بقليل بين النقاد من يعول على رواية الحارث ، وخلاص بن عمرو من كبار حملة الفقه والحديث في عهد كبار التابعين وقانا الله من نزوات العصية الباردة .

## المزارعة

١٢١- وقال أيضا: «حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما خرج من زرع أو ثمر. حدثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بالشطر. حدثنا اسماعيل عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن الزبير قال: قال زيد بن ثابت يغفر الله لرافع بن خديج إذا أتاه رجلا من اقتلا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع». حدثنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن موسى بن طلحة قال: «كلا حاري قد رأيت يعلو أرضه بالثلث والرابع: عبد الله وسعد. حدثنا فضيل بن عياض عن ليث عن طاوس قال: قدم علينا معاذ وعمر فعملوا أرضنا بالثلث والنصف، فلم يعب ذلك علينا. حدثنا وكع حدثنا سفيان بن الحارث بن حمزة الأزدي عن صخر بن وليد عن عمرو بن صليح عن علي لا بأس بالمزارعة بالنصف وذكر أن أبا حيفة كان يكره ذلك».

أقول: تابعه «أ» حيه في ذلك إبراهيم «نحى» (١)، وكان يرى أن أرض خيبر أرض خراج مما جمعه على الخراج من الأرض، وليس هذا من المزارعة في شيء.

(١) يكثر أصحابنا الأخذ برأيه وبروايته لأن الأول تين أنه يكون بأثر مروء، كما يقول الأعمش، «سقنا سنه في «التأنيب» ولأن مراسيله صحاح بل هي أقوى من مسانيد كاطهر من جامع الترمذي، وقال ابن عبد البر في التمهيد بعد أن أقر بذلك: «وليس النسخي بمعيار لغيره، فلا تكون مراسيل مالك أقوى من مسانيد أ».



وله أكلة يتمسك بها ، لكن الأرقى بالناس ما عليه العمل المتوارث في تجويد المزارعة بشروط معينة في الفقه . قال أبو يوسف في الآثار : حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم وعن عامر والحسن المصري وسعيد بن حسير ، وعطاء ومجاهد أنهم كانوا يكرهون المزارعة بالثلث ، وأن سائلاً وطاوساً كانا لا يريان بذلك بأساً ، وذلك أنه كان لطاوس أرض يؤجرها اه .

وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد أنه سأل طاوساً وسالم بن عبد الله عن المزارعة بالثلث أو الربع ، فقال لا بأس به ، فذكرت ذلك لأبراهيم فكرهه فقال إن طاوساً له أرض مزارعة فمن أجل ذلك قال ذلك . قال محمد كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم ونحن يأخذ بقول سالم وطاوس لا نرى بذلك بأساً . قال محمد أخبرنا عبد الرحمن الأزاعي عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد قال : اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال واحد : من عندي الدر ، وقال الآخر : من عندي العمل ، وقال الآخر : من عندي الفدان ، وقال الآخر : من عندي الأرض ، قال : فالتى رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الأرض ، وجعل لصاحب الفدان أجراً مسمى ، وجعل لصاحب العمل درهما لكل يوم ، وألحق الزرع كله لصاحب الدر اه . وقد ساق الحافظ الريلى في نصب الراية أحاديث النهى عن المخاربة — وهى المزارعة — والنهى عن كراه المزارع فى حديث رافع ، وحملها على ما يؤدى الى من المخاصمة . وجعل النهى للتنزيه ، ومن الدليل على ذلك ما أخرجه أبو داود والسنائى بطريق عروة عن زيد بن ثابت : ( يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه . إنما أنزل حلال قد اقتلا ، فقال النسي . صلى الله عليه وسلم . . إن كان هذا شأنكم فلا تنكروا المزارع ، فسمع رافع موله فلا تنكروا المزارع اه راجع ما سبق فى ( ١٤٦ )

## النهى عن بيع حاضر لباد

١٢٧ - وقال أيضا : حدثنا ابن عينة عن أبي الزبير سمع جابراً يقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن صالح مولى التوأمة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس قال : سمنا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه . حدثنا ابن عينة عن سالم الخياط عن أبي هريرة وابن عمر قال أحدهما نهى وقال الآخر لا يبيع حاضر لباد . وذكر أن أبا حنيفة رخص فيه .

أقول : ظاهر الحديث النهى عن توسط الحضري في البيع بين من يسكن المدن وبين أهل البادية سواء كان باحر أو بغير أحر ، وهذا يكون بناية الحضري عن أهل البادية في بيع بضائعهم للحصريين : أهل المدن ، وحمل أبو حنيفة هذا النهى على ما إذا حضر هذا التوسط أحد الطرفين كالنهى عن تلقى الركبان ، فإن الأصل في مخرج الأحكام في المعاملات أن تكون معقولة المعنى ، وهذا هو المعنى المعقول في هذا النهى لأن قاعدة اليد الواحدة كثيراً ما تصر المنتج والمستهلك أو لأحدهما . وربما يكون التوسط لأجل تنظيم المعاملة بين الدوى والحصري بحيث لا يلحق بأحد الطرفين أى ضرر ، فلا يكون أى دأع للبتع على هذا التقدير في النظر العقلي والمصلحة المعقولة ، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه ، وهم بهذا ما حالوا الحديث الصحيح الصريح ، بل تأمروه بعد أن فهموا المعنى على وجه الصحة ، وبعد هذا يبقى النظر فيما إذا كان يشمل الحديث النهى عن شراء الحضري من الحصريين لأهل البادية ، فالقاتلون بعموم المشترك يقولون : نعم ، لكن هذا مما لم يثبت عن التافى وإن عزوه

إليه نظراً إلى بعض مسأله ، وإلزام المرء بلازم قوله في نظر الملزم تقويل له بما لم يقله نصاً على أن هذا بما لا يثبت في اللغة أيضاً اللهم إلا إذا حملنا اللفظ على معنى مجازي يشمل المشتركين ، فيكون من قبيل عموم المجاز لا من قبيل عموم المشترك كما فصل في موضعه ، وقد ورد في حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد ولا يشتري له عند الطحاوي فيشمل النهي البيع والشراء من غير تكلف عموم المشترك ، أو عموم المجاز لولا أن في سنده ليث بن أبي سليم ، وحديث يونس عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً عند الطحاوي ( لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ) يدل على علة المنع لأن الوسيط يكون عارفاً بالسعر ، فيكون مظنة أن يضر أحد الطرفين ، فيستمتع بالفائدة على ضرر أحدهما ، فنع من توسط وسيط ليعود ما يتوخاه من الفائدة إلى أحد الطرفين مباشرة ، وهذا معنى ( دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ) على ما أرى ، وهذا لا يمنع من النصح لمن استنصح عند ظهور بوادر الغرة ، ولا يعجبني قول الطحاوي في معنى الحديث . واه سبحانه أعلم . وتلقى الركبان ، وبيع الحاضر للبادي كلاهما من واد واحد ، فينفذ العقد إلا أنه يخبر البادي عند وصوله إلى السوق كما سبق في تلقى الركبان . والمنع منهما لحماية المقراء المستهلكين والمتجين من جشع الأغنياء في الأسواق كما هو ظاهر ، وأبو حنيفة لم يرخص في هذا ولا في ذلك مطلقاً ، بل عند عدم وجود أي ضرر لأحد الطرفين كما أسلفناه عند الكلام في تلقى الركبان ، وإطلاق الكلام في العزو في الموصعين ليس يجيد كما فعل المصنف هنا وفيما سبق وابن المنذر في الإشراف في الموصعين . ورخص عطاء في بيع الحاضر للبادي كما ذكره البخاري وأسده عبد الراي ، وحكي سعيد بن منصور عن مجاهد ( أما اليوم فلا بأس ) ، وقول أبي حنيفة ليس على هذين الإطلاقين ، بل الميع مع عدم لحوق الضرر ، وعدم الميع عند انتفاء الضرر كما سبق ، ويروى عن إبراهيم النخعي وأبي سيرين كراهته . فتحمل على كراهة التنزيه عند عدم وجود الضرر ، وعلى كراهة التحريم عند وجوده . واه سبحانه أعلم .

## حكم التصدق لآل محمد صلى الله عليه وسلم

١٢٣ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى الحسن بن علي أخذ تمره من الصدقة فلا كفا، في فيه فقال النبي صلى - الله عليه وسلم - : كخ كخ إنا لا نحصل لنا الصدقة . حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن أبي رافع - أن النبي صلى الله عليه وسلم - بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة ، فاراد أبو رافع أن يتبعه فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : أما علمت أنا لا نحمل لنا الصدقة ؟ وأن مولى القوم من أنفسهم . حدثنا الحسن بن موسى حدثنا زهير عن عبد الله بن عيسى عن أبيه عن جده عن أبي ليلى قال : كنت عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقام فدخل بيت ، الصدقة فدخل معه الغلام - يعني حسناً أو حسينا : فأخذ تمره فجعلها في فيه ، فاستخرجها النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال : إن الصدقة لا تحمل لنا . حدثنا الفضل بن دكين حدثنا معمر بن حبان عن حنيفة بن سعيد عن امرأة من الحمي سنة تسعين عن جدي أبي عميرة رشيد بن مالك قال : كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم - جالساً ذات يوم ، فجاء رجل بطبق عليه تمر ، فقال : ما هذا أصدقة أم هدية ؟ فقال الرجل : بل صدقة ، فقدمها إلى القوم ، والحسن معصر بين يديه ، فأخذ تمره فجعلها في فيه ، فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليه فأدخل إصبعه في فيه ثم قال : بها ، ثم قال : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة . حدثنا وكيع عن محمد بن شريك عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة ببقرة ، فردتها وقالت : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة . حدثنا زيد بن الحباب عن حسين بن واقد : قال حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه أن سليمان لما قدم المدينة أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بهدية على طبق ، فوضعها بين يديه ، فقال : ما هذا ؟ فذكره بطوله . حدثنا يحيى بن آدم عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجد تمره فقال : لولا أن تكوني من الصدقة لأكلتك . وذكر أن أبا حنيفة قال : الصدقة تحمل لموالي بني هاشم

وغيرهم .

أقول : هذا بحث طويل الذيل أطال الكلام فيه الطحاوى فى معانى الآثار وسرد الأحاديث وناقش الآراء إلى أن قال : فدل ذلك على أن كل الصدقات من التطوع وغيره قد كان محرماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى سائر بنى هاشم ، والنظر أيضاً يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع فى ذلك . ثم ذكر وجه دلالة النظر عليه ثم قال : وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله ، وقد اختلف عن أبى حنيفة فى ذلك فروى عنه أنه قال : لا بأس بالصدقات كلها على بنى هاشم ، وذهب فى ذلك عندنا إلى أن الصدقات إنما كانت حُرمت عليهم من أجل ما جعل لهم فى الخمس من سهم ذوى القربى فلما انقطع ذلك عنهم ، ورجع إلى غيرهم بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم . حل لهم بذلك ما قد كان محرماً عليهم من أجل ما قد كان أحل لهم ، وقد حدثنى سليمان بن شعيب عن أبيه عن محمد بن أبى يوسف عن أبى حنيفة فى ذلك مثل قول أبى يوسف فهذا تأخذ به ، قال قائل : أفتكرها على موالهم ؟ قلت : نعم لحديث أبى رافع الذى قد ذكرناه فى هذا الباب ، وقد قال ذلك أبو يوسف فى كتاب الاملاء ، وما علمت أحداً من أصحابنا خالفه فى ذلك اه وحديث أبى رافع عند الطحاوى بمعنى حديثه فى الباب إلا أن رواية الطحاوى عن القاضى بكار وابن مرزوق عن وهب عن شعبة عن الحكم عن ابن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعث رجلاً من بنى مخزوم على الصدقة فقال لآبى رافع : اصحبنى كيما تصيب منها ، فقال : حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنى التى . صلى الله عليه وسلم . فذكر ذلك له فقال : إن آل محمد لا يحل لهم الصدقة وإن مولى القوم من أنفسهم اه وهذه الرواية أتم وأوضح من ذلك ، وقد علمت بما سبق مرعى كلام أبى حنيفة فى بنى هاشم وموالهم ، وقد اقتصر ابن أبى شيبة فى هذا الباب على كلام أبى حنيفة فى موال بنى هاشم مع أن كلامه يشمل

بنى هاشم ومواليهم جميعا ، لكن قوله هذا ليس بمطلق كما يفهمه عزو ابن أبي شيبة ، بل مقيد بما إذا لم يصرف اليهم ما يستحقونه من بيت المال من الخس ، فيبقون ما داموا اقراء يشملهم قوله تعالى ( إنما الصدقات للفقراء ) . والله سبحانه أعلم .

## رد السلام في الصلاة بالاشارة

١٢٤ - وقال أيضاً ، حدثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسجد بنى عمرو بن عرف فسلم عليه ، ودخلت عليه رجال من الأنصار ، ودخل معهم صيب . فسألت صيبا : كيف كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصنع حيث كان يسلم عليه ؟ قال : كان يشير بيده ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يفعل .

أقول : هناك أحاديث تدل على أن أناسا سلموا على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي ، فرد عليهم إشارة بيده أو أصبعه ، فعد ذلك طائفة رداً للسلام بالاشارة في الصلاة ، وخصوصا في الرد بالاشارة في الصلاة على السلام . منهم : مالك والشافعي وأحمد ، وهناك أيضا أحاديث تدل على أن أناسا سلموا عليه وهو يصلي ، ولم يرد عليهم لالاشارة ولا بغيرها ، وقال لهم بعد فرائضهم من الصلاة : ( إن في الصلاة شغلا ) ، فذلك دليل على أن المصلى معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ، ونهى لعبره عن السلام عليه كما يقوله الطحاوى ، وفي حديث جابر عند مسلم : ( لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي ) وحديث ابن مسعود في الصحيحين ( كنا نسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا ) ، ففي هذين الحديثين نفي الرد على السلام في الصلاة مطلقا - فشمّل القول والاشارة لأن الرد أعم منهما وقد فاه كما ترى ، وحديث أبي داود ( حدثنا عبد الله بن سعد حدثنا نونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن

يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي عطفان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التسبيح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة - من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها - يعني الصلاة - قال أبو داود هذا الحديث وهم اهـ . ولم يذكر وجه ذلك ، فعبد الله ثقة من رجال الجماعة ، ويونس صدوق من رجال مسلم ، وعبد بن اسحاق قد طال الأخذ والرد فيه ، وكثير من النقاد وثقوه إطلاقاً ، واستقر الأمر عند الجمهور على أنه مدلس لا يحتاج بحديثه وحده إذا عمن ، لكن لا يستلزم هذا رد كل ما عمن فيه ، وأصحابنا يأخذون بروايته إذا كانت تدل على ما هو الأحوط ، ولا سيما عند وجود قرآن تؤيدها ، وكان ابن المديني شيخ البخاري - يحتاج بحديث ابن اسحاق ، فلا يكون رد عننته موصع اتفاق ، فيحسب حساب حديثه في باب الاحتياط عند احتفافه بقرآن ؛ ويعقوب بن عنه ثقة ، وأبو عطفان بن طريف ثقة غير مجهول إلا عند من كثر جهله ، فأبو حنيفة وأصحابه أخذوا بهذه الأحاديث فنموا من الإشارة لرد السلام في الصلاة ، وإن لم يقولوا بطلان الصلاة بمجرد الإشارة ، وعدوا أحاديث الإشارة دائراً امرها بن أن تكون للنهي عن السلام على المصلي ، ومن أن تكون للرد على السلام على أكبر تنزل لأن الاحتمال الأول يؤيده حديث ( إن في الصلاة شغلاً ) . وعند الاحتمال يسقط الاستدلال ، ويكون ما ذهب إليه أصحابنا هم الموافق لجلال الصلاة ، وللاحتياط الذي تقتضيه تلك الأحاديث المانعة من الإشارة في الصلاة لرد السلام ، على أن الحاضر يقدم في الأخذ به على الميسر عنه اهـ . العلم ، والله أعلم .

## هل فيما دون خمسة أوسق صدقة ؟

١٢٥- وقال أيضا : « حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس في أقل من خمسة أوساق صدقة . » حدثنا أبو أسامة قال حدثني الوليد بن كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن يحيى بن عمارة وعباد بن تميم عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صدقة فيما دون خمسة أوساق . حدثنا علي بن اسحاق عن ابن المبارك عن معمر قال حدثني سبيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة . وذكر أن أبا حنيفة قال : في قليل ما يخرج وكثيره صدقة . »

أقول : أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي بتلك الأحاديث وقالوا : لا صدقة فيما دون خمسة أوسق عما تخرجه الأرض ، وذهب عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وزفر إلى أن كل ما أخرجته الأرض قليلا كان أو كثيرا فيه العشر ، واستدلوا بحديث الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : ( فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا ) (١) العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر ) - أخرجه البخاري - وبحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعا ( فيما سقت الأنهار والغيث العشر ، وفيما سقى بالساقية نصف العشر ) - أخرجه مسلم - وبحديث مسروق عن معاذ مرفوعا ( أمرني أن آخذ بما سقت السماء وما سقى بعلا العشر ، وما سقى بالدوالي نصف العشر ) - أخرجه ابن ماجه - وهذه أحاديث مطلقة توجب الصدقة في القليل والكثير من ذلك ،

( ١ ) بفتحين في النسبة : هو من النخيل الذي يشرب بمروقه من ماء

المطر مجتمع في حفرة من غير حاجة إلى ساقية .



وتلك الأحاديث تستثنى ما دون خمسة أوسق كما رأيت ، لحصل تعارض بين تلك الأحاديث وهذه الأحاديث ، ولم يعلم التاريخ ، فاحتاط أبو حنيفة ومن معه بتوسيع دائرة الوجوب ، لجلوه يشمل ما دون خمسة أوسق جريا من الشارع على سنن التدرج بالامة في التشريع تسجيلا لامثالهم بالأمر كما وقع في الصلاة والصيام والزكاة وتحريم الخمر وغيرها ، فإن الشرع أمرهم بصلاتي الغداة والعشي ، ثم بالصلوات الخمس ، وكذلك أمرهم بصوم يوم ، ثم أمرهم بصوم شهر رمضان كما أمرهم بإخراج جزء من المال أولا ، ثم أمرهم بإعطاء ربيع العشر ، وأمرهم بالابتعاد عن السكر في حالة الصلاة ، ثم حرم الخمر تحريما باتا تيسيرا للالتزام بأوامر الشرع شيئا فشيئا وهذا من كمال رحمة الله بخلق ، فيكون إعفاء قسم من ذلك الخارج عن الصدقة ، ثم إيجاب الصدقة في القليل والكثير من هذا التقييل بخلاف العكس ، قال عيسى بن أبان إذا ورد حديثان ، أحدهما عام والآخر خاص فالأخير ناسخ للقديم . وقال محمد بن شعاع الثلجي : هذا إذا علم التاريخ وأما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخرأ لما فيه من الاحتياط ، وهنا لم يعلم التاريخ فجعل العام آخرأ احتياطا كما ذكره البدر العيني ، ومن حجة أبي حنيفة فيما ذهب اليه عموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفقوا من طيات ما كسبتم وما أخرجناكم من الأرض ) وقوله تعالى : ( وآتوا حقه يوم حسابه ) ، والأحاديث التي تعلق بها أهل المقالة الأولى أخبار آحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ، وهذا منحى بعض أصحابنا في الاحتجاج لأبي حنيفة ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن سمك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز ( فيما أنبت الأرض من قليل وكثير العشر ) وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي ، ومثل ذلك عند الطحاوي في معاني الآثار ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن هؤلاء نحوه ، وزاد في حديث النخعي ( حتى في كل عشر دستجات بقل ، دستجة بقل ) ، فنقول بعض شراح مسلم من الشافعية : ( ولا خلاف بين المسلمين أنه لا زكاة فيما دون خمسة أوسق إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه يجب الزكاة في قليل الحب وكثيره ، وهذا مذهب باطل

منا به لصريح الأحاديث الصحيحة ) عبارة صحيحة حقا كما يقول البدر العيني، ولو كان تعالوه على أبي حنيفة فقط لمكان الأمر لتعود أشباه المحدثين التجروء على تقيده الله، لكن معه أمثال عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي من أئمة السلف؛ ومعهم الكتاب وتلك الأحاديث الصحيحة، فمن أين ثبت عنده تأخر حديث الاعفاء عما دون خمسة أوسق؟ حتى يصح له الحكم بالاطلاق على رأى هؤلاء المستند على الكتاب والأحاديث الصحيحة والأصول المعتبرة عند أهل العلم. وقانا الله سبحانه زغات التعصب البارد، وفي إيجاب العشر فيما دون خمسة أوسق لإيجاب له فيما فوق ذلك دون العكس، فيكون رأى أبي حنيفة هو الاحتياط، ويكون رأيه في مصلحة الفقير أيضا، على أن استثناء ذلك المقدار مبيح، وإيجاب العشر في ما دون خمسة أوسق حاطر، فالحاضر يقدم في الأخذ به على المييع عندم، ومن أراد المزيد على ما هنا فليراجع عمدة القارى (٤ - ٢٨٩) والله سبحانه الهادى للصواب.

## استدراك

١ - : رغب بعض الاخوان في أن أزيد في البيان في حكم صلاة المستيقظ أثناء طلوع الشمس، وفي تعين آن الاستيقاظ للقضاء أو عدم تعينه قلت: أرى فيما ذكرناه في (ص ٣٥ و ٨٥) كفاية، لكنه أصر، فأقول نزولا عند رغبته: إن مورد حديث (من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا استيقظ أو ذكر) قصة ليلة التكريس، وليس في شيء من أحاديث ليلة التكريس أنه عليه السلام صلى أثناء الطلوع، بل في جميعها النص على أنهم صلوا الفجر بعد ارتفاع الشمس جماعة، ففي حديث عمران بن حصين (فأمرنا فارتحلنا فسرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا) وفي لفظ (ثم انتظر حتى استعلت الشمس ثم أمر فأقام فصلي) وفي حديث أبي قتادة (فلما ارتفعت الشمس صلى) وفي لفظ (فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل) وفي حديث

جبير بن مطعم ( فتوضأ وتوضاوا ثم قعدوا هنية ثم صلوا ) وفي حديث أبي هريرة ( فقال : هذا منزل به شيطان فاقاد رسول الله ﷺ واقاد أصحابه حتى ارتفع الضحى فأناخ وأناخ أصحابه فأهمهم وصلى الصبح ) وفي حديث عبد الله بن رباح ( فقال النبي ﷺ : رويدا رويدا حتى تعالت الشمس ) وتلك الأحاديث أخرجه أصحاب الصحاح والسنن ، وليس في شيء منها أنه يادر بالصلاة أن الطلوع ، بل تنحى من مكان الغفلة ، وانتظر الى أن علت الشمس ثم صلى ، فيكون من استدلل بتلك الأحاديث على جواز الصلاة أثناء الطلوع ساق أدلة تدل على خلاف مدعاه ، وهذا منتهى الغفلة منه ، وكذا احتجاج ابن حزم بلفظ ( إذا استيقظ ) على تعين آن الاستيقاظ للقضاء ، ولو كان أن الطلوع يكون في منتهى الخذلان لأن الحديث ورد في فصة التعريس ، والرسول صلى الله عليه وسلم لم يادر بالقضاء في آن الاستيقاظ ، بل تنحى وسار إلى أن ارتفعت الشمس ، وأى يان يكون أوضح من هذا في تيسين معنى لفظ ( إذا ) لو فرضنا احتمال حمله على آن التذكر أو الاستيقاظ ؟ فلا يكون رعم أبي محمد اليريدى في تعيين آن الاستيقاظ للقضاء إلا مخالفة صارخة لنص الرسول صلى الله عليه وسلم مع مناقضته لرأيه الله ماذ نفسه من أنه لا قضاء في صلاة أخرت عن وقتها عمداً ، وصلاة المستيقظ يكون وقتها آن الاستيقاظ في نظره ، فإذا أخرت عنه تلتحق بما لا يقضى ، وأنت ترى أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخر صلاة الفجر عند ما استيقظ من آن الاستيقاظ الى ارتفاع الشمس ، فعلى القاعدة التى قعد بها ابن حزم كان الواجب أن تقضى صلاة الفجر آن الاستيقاظ ، وأن لا تقضى أصلاً عند تأخيرها عن ذلك لأن الرسول عليه السلام أخر وقضى ، فتكون مخالفة ابن حزم للرسول صلى الله عليه وسلم مخالفة مزدوجة ، وزد على ذلك فهمه من ( إذا ) عموم الأوقات بمعنى أنه في أى وقت استيقظ أو ذكر يادر بالقضاء ، وهذا يخالف للبيان الفعلي للرسول صلى الله عليه وسلم ولفهم أرباب المنطق وهو قد أئلف

فيه - ولنفهم أهل العربية والأصول وليس بينهم من يند (إذا) في حداد  
الفاظ العموم ، ولا نعيد ما سبق منا تفصيله في (ص ٨٧) وحمل ابن حزم  
التحى من مكان النوم على مجرد الابتعاد من موضع الشيطان ، إفضال منه  
لصرائح الروايات كما رأيت . بل في ذلك الابتعاد من مكان الغفلة ، والانتظار  
الى وقت ارتفاع الشمس كما هو مقتضى الروايات ، والاقتصار على أحدهما  
تقصير ، وأما قياس حرارة الشمس بالأندلس بحرارتها في الحجاز بقياس  
خاسر لأن مجرد بروز حاجب الشمس في الحجاز يكفي في الشعور بحرارتها  
هناك بخلاف الأندلس . قال البدر العيني في عمدة القارى (٢ - ٩٠٧) عند  
الكلام في حديث (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر) : فان قلت هذا يقتضى  
أن يلزم القضاء في الحال اذا ذكر ، مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة  
اتفاقا - عند غير ابن حزم - قلت : أجيب عنه بأنه لو تذكرها ودام ذلك  
التذكر مدة، وصلى في أثناء تلك المدة صدق أنه صلى حين التذكر ، وليس بلام  
أن يكون في أول حال التذكر . وجواب آخر : إن اذا للشرط كأنه قال :  
فليصل إذا ذكر يعنى لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء ، أو جزاؤه مقدر يدل  
عليه المذكور ، أى إذا ذكر فليصلها ، والجزء لا يلزم أن يترتب على الشرط  
في الحال ، بل يلزم أن يترتب عليه في الجملة اه . ومن غريب ما فصل ابن  
حزم احتجاجه بقراءة أبي بكر - رضى الله عنه - سورة البقرة أو آل عمران  
في ركعتي الفجر حتى إذا فرغ قال عمر : يغفر الله لك لقد كادت الشمس أن  
تطلع قبل أن تسلم قال : لو طلعت لألفتا غير غافلين . وقيل عمر مثل ذلك  
حتى قيل له : ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع . فقال : لو طلعت لألفتا  
غير غافلين . مع أن المراسيل ليست بحجة عنده فضلا عن قول الصحابي  
وفعله ، ثم إنه ليس بهما أنهما صليا في أثناء الطلوع ، بل كادت الشمس أن تطلع  
قبل أن يفرغا ، وهذا من الدليل على أنهما كانا يسفران لا أنهما يسهلاني  
عند الطلوع ، وقولها لا يدل على أنهما ما كانا يعيدان الصلاة لو طلعت  
شمس في أثناءها ، وإنما يفيد أنها كانت تلقينهم في العبادة لو فرض طلوعها

أثناء الصلاة وهذا من التلطف مع المخاطب في الجواب ~~لا من باب~~ بيان حكم شرعى على خلاف ما توهم ابن حزم ، على أن الخبر في أن الشمس كادت أن تطلع قبل الفراغ والسلام ، فالطالع بعد القعدة قبل السلام - كما بين الفقهاء معروف ، فيكون بعيداً عن مرمى ابن حزم أيضاً ، وحديث أبى هريرة عند ابن حزم فى سنده مجهول ، وحديث المسور عنده غير صريح ، بل لو ابتنى ابن حزم نفاً فى الأرض أو سلباً فى السماء لياتى بحديث صحيح صريح فى صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد أصحابه فى أثناء الطلوع لما وجد الى ذلك سبيلاً ، وغاية ما يجده القائل بعدم فساد الصلاة بطلوع الشمس روايات فيها بعض احتمال لا فصوص ، فيكون الاحتياط فى جانب قول أبى حنيفة فى المسألة من غير شك . وقد سبق فى (ص ٨٦) أن لفظ ( فلتم صلاته ) فى البخارى من رواية يحيى بن أبى كثير وهو وإن كان من رجال الصحيحين ، لكنه معروف بالتدليس ، وقد عنعن فأقل أحواله أن يكون مرجوح الرواية فيما يخالف به جمهرة الرواة - كما هنا - على أن البدر العينى يرحم أن يكون ما تمسك به من إباح الصلاة عند الطلوع منسوخاً بأحاديث الخطر ، وتقديم الحاضر على الميسح هو الطريقة المسلوكة لئلا يتكرر النسخ ، فيكون من المنسوخ حديث قتادة عن خلاص ، على أن فى أحد السندين إليه همام ، وهو سىء الحفظ عند يحيى بن سعيد القطان ، وفى السند الآخر ابن أبى عروة ، وهو مدلس وقد عنعن ، والمجتهد يحسب حساب هذا وذاك ، وحديث عزرة فى سنده معاذ بن هشام ، يعده ابن معين ممن لا يحتج به ، والحاصل أن أصحابنا يرون أن النهى المتواتر الصريح ناسخ للإباحة المحتملة ويكس ابن حزم ، ويقول بنسخ الإباحة للنهى ، ومنهم من حمل النهى على التنزيه ، والله سبحانه أعلم .

٢ - وفى آخر بحث خيار المجلس (ص ٧٢) يزداد الآتى : ذكر الخطيب فى تاريخه عن ابن عبيدة أنه قال : «بلغ أبى حنيفة أنى أروى (اليعان بالخيار

مالم يتفرقا) لجعل يقول : أرايت إن كانا في سفينة أوفى سجن أوفى سفر كيف  
 يفرقان ؟ اهـ . هكذا كان أبو حنيفة يحرص على المعاني ليهتدى إلى المعنى المراد  
 بالتفرق فيقول إنه التفرق بالاقوال لكون البيع والمعاوضة أمراً ضروريا  
 لصنوف البشر في معيشتهم ، فلا يحمل على معنى التفرق بالأبدان المؤدى إلى  
 حرمان أمثال هؤلاء الأصناف من المعاوضة ، ومثل هذا الحرج مما تأباه  
 الشريعة السمحة زيادة على ما سبق من المرجحات لحائب قصد التفرق بالاقوال .  
 نعم لو حمل على التفرق بالأبدان - بمعنى أن أحدا المتبايعين إذا أوجب فلا خير  
 خيار القول مادام المجلس منعقدا ، فإذا غادر أحدهما المجلس قبل قبول هذا  
 الإيجاب فقد زال خيار القول - لصح من غير أن يحول دون انعقاد البيع  
 في أمثال هؤلاء الأصناف كما ذهب إلى ذلك أبو يوسف وعيسى بن أبان ،  
 وليس في هذا اشتراط مغادرة المجلس بعد تمام الإيجاب والقبول في صحة  
 البيع ، وهذا متفق في المعنى مع التفرق بالاقوال كما لا يخفى ، لكن قول الامام  
 أموى وأصوب ، قال محمد في الموطأ ( ٣٤١ ) : « وتفسير التفرق عندنا على  
 ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال : ( المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ) قال :  
 « مالم يتفرقا من منطق البيع ، إذا قال البائع : قد بعثك ، فله أن يرجع . مالم يقل  
 الآخر : قد اشتريت ، فإذا قال المشتري : قد اشتريت بكذا وكذا ، فله أن  
 يرجع مالم يقل البائع : قد بعث . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا اهـ .  
 وقد سبق بيان أنه لا دليل في صحيح ابن عمر رضي الله عنهما على إرادة التفرق  
 بالأبدان في الحديث ، وأما حديث أنى رزقه رضى الله عنه - فيمن باع فرسا  
 - لأم لرجل ثم أقاما بنية يومها وليلتهما ، فلما أصبحا من الغد حضر الرجل  
 إلى ماله يسرحه ويدم ، فأتيا أما بريرة في ناحية العسكر ، فقال : ما أرا كما افرقتما  
 كما أخرجه الطحاوى وأبو داود والبيهقي - فلا دليل فيه أيضا على قصد  
 الاقتراق بالأبدان ، لأنهما لا بد من أن يفرقا بالأبدان طول تلك المدة بالقيام  
 إلى الطمارة والمصلاة وبحومهما ، ثم قيام البائع في الغد ليسرج فرسه صريح  
 في معادرتة مجلس العقد ، فلا يكون هذا الحديث في صالح من يشترط التفرق

بالأبدان ، وهذا ظاهر ، وإذا استحال هكذا حمله على التفرق بالأبدان تعين حمله على التفرق بالأقوال ، وهذا هو الذى يراه أبو برزة غير متحقق للملابسات تلك القضية المعلومة له ، فدهما لم يبتا فى الإيجاب والقبول ولم يفترقا بالقول فلا يكون البيع نافذاً بينهما لعدم تحقق التراضى بالإيجاب والقبول فى نظره وقد أجاد الطحاوى والزيدى تصفية هذا البحث ، على أن جميل بن مرة فى سند حديث أبي برزة ثقة لكنه لم يكن فى الضبط بذلك ، قال ابن خراش فى حديثه نكرة ، وأقنه أعلم . (١)

٣ - : وأقول أيضاً إكالا لبحث المسح على الجوربين فى (ص ١٧١) . الجورب فارسى معرب من (كوربا) بمعنى قبر القدم ، ثم أطلق على غشا الرجل المعروف ، المتخذ من المرعى أو الغزل أو الشعر أو الجلد الرقيق أو الكرياس ، إلا أن الأربعة الأول تصلح للمسح عليها بشروط معروفة فى الفقه بخلاف الأخير ، فانه لا يصلح للمسح عليه كما ذكره شمس الأئمة الحلواتى ، وخص الطيى والشوكانى جواز مسح الجورب بالجلد منه فقط . وقال أبو بكر بن العربى : الجورب غشاء القدم من صوف يتخذ للدفاة ، وهو التسخان اه ومثله فى قوت المغتنى للسيوطى ، وقال البدر العيى : هو الذى يلبسه أهل بلاد الشمال الشديدة البرد ، وهو يتخذ من غزل الصوف المفتول . يلبس فى القدم إلى مافوق الكعب اه . والنعل ما وقيت به القدم من الأرض كما فى كتب اللغة ، فلبس فوق الحف والجورب . والنعال المعروفة فى بلاد العرب لا تغطى ظاهر القدم والأصابع ، بل هى ذات سيور فى ظاهرها فى الغالب . ينكشف مع لبسها أكثر ظاهر القدم وأصابع الرجل ، فلا تحمى دون المسح على الجورب ، حيث لا يجب على الماسح على الجورب أن يستوعبه بالمسح ، فإذا مسح على الجورب . وهو لا يس نعل عرية مكشوفة الظاهر يكون قصده أولاً وبالذات إلى الجورب ، ليزيل بذلك الحدث عن القدمين . ويكون بعض مسحه واقفاً على سيور النعل وشراكها بالتبع ، فيقول من رأى ذلك : إنه مسح على جوربين ونعلين - كما فى حديث عمر - أو يكتفى

(١) وفى قبض البارى (٣ - ٢١٠) لإضافة فى تحقيق المسألة على منحنى آخر

بذكر الجورب أو النعل اختصاراً ، وهذا هو المرضى عند الطحاوى فى تأويل الأحاديث التى جمعت بين الجورب والنعل فى المسح ، وأما تأويلها بالجورب النعل فيها حكاه البيهقى عن أبى الوائلى النيسابورى وارتضاه فبيد عن لغة التخاطب ، فبين فى فيها حمل الكلام على قصد مسح الجورب أولاً وبالذات - وهو المزيل للحدث - ومسح النعل تبعاً كما يقوله الطحاوى . وأما الاكتفاء بمسح النعل فى الطهارة من حدث القدمين فلا قائل به أصلاً لأن النعل لا تستر على الفرض ، فتكون الأحاديث الموهمة لذلك متروكة الظواهر لإجماعاً ، وأما رواية ابن أبى شبة بطريق حبيب بن أبى ثابت عن زيد بن وهب ، وبطريق أكتل عن سويد بن غفلة : ( أن علياً بال ومسح على النعلين ) فلا ذكر فيها للوضوء ، فربما يكون مسح النعلين لازالة ما عليهما من رشاش أو قدر ، على أن حبيباً مدلس وقد عنعن ، وشيخه زيد بن وهب فى حديثه خلل كثير فى نقد يعقوب بن سفيان الفسوى ، وأكتل الراوى عن سويد مجهول ، والثابت عن على كرم الله وجهه غسل الرجلين أو المسح على الخفين أو الخوثرين ، وأما المسح على الخفين فلم يصح عنه إلا فى الوضوء على الوضوء من غير حدث ، كما فى حديث عبد خير عنه أنه توضأ وضوءاً خفيفاً ثم مسح على نعليه ثم قال : هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم للظاهر ما لم يحدث . كما فى سنن البيهقى وصحیحى ابن خزيمة وابن حبان والروضة النظيرة ( ٢٨٦ - ٢٨٧ ) قال البيهقى فى السنن ( ١١ - ٧٥ ) : وفى هذا دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه فى وضوءه ، ولا فى وضوء غيره ، وبهذا يثبت بطلان ما ذهب إليه البيهقى أيضاً فى ( ١ - ٢٨٨ ) . ويذكر فى كتابه " التمهيد " عن حديثه واستنكاره له ثم قال : والأصل وجوب غسل الرجلين إلا ما حصته سنة ثابتة أو إجماع لا يختلف فيه وليس فى المسح على النعابين واحد منهما . وقد سبق أن أبا ظبيان لم يسمع من على كرم الله وجهه شيئاً عندنا ، حاكم وغيره ، والإجماع القائم على خلاف



هذا الأثر يدل على أن أحد رواته وهم في الاختصار على مسح النعلين ، والثقة قديمهم ، وأما حديث أوس ففي سنده ضعف عند ابن عبد البر ، بل هو مضطرب سنداً ومتأكداً فصل في غاية المقصود في حل سنن أبي داود ( ١ - ١٦٣ ) لشمس الحق أبي الطيب الهندي ، وقال أبو بكر بن العربي : اختلف العلماء في المسح على الجورين على ثلاثة أقوال فالأول أنه بمسح عليهما إذا كانا مجلدين إلى السكعين ، قال به الشافعي وبعض أصحابنا - يعني المالكية - ، والثاني إن كان صفيقا جاز المسح عليه ، وإن لم يكن مجلدا إذا كان له نعل ، وبه فسر بعض أصحاب الشافعي مذهبه ، وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه أصحاب الشافعي عن مالك ، والثالث أنه يجوز المسح عليه وإن لم يكن له نعل ولا تجليد ، قاله أحمد بن حنبل اهـ لكن لا مطلقا ، بل بشرط أن يكون ثخيناً كما في جامع الترمذي بل يمسحان إذا كانا ثخينين لا يسقطان إذا مثنى فيهما ، كما في إشراف ابن هبيرة الحنبلي ، يريد تماسكهما على الساقير بانقسامهما ، وقد نص الشافعي في الأم ( ١ - ٢٩ ) على أن الصفيق المنعل من الجورب هو الذي يصح المسح عليه اهـ . وهو على طبق قول أبي حنيفة ، قال العلامة محمد أشرف على التهانوي رحمه الله المسح على الجورين بخير الأحاد ، وغسل الرجلين قطعي ، فلا يكون المسح بدلا عنه إلا إذا كان الجورب في معنى الخف الثابت مسحه بالتواتر اهـ وذلك بشروط اشترطها الأئمة بعد البحث عن جوارب الصحابة ، وقد نص ابن المسيب والحسن على اشتراط كونه صفيقا في مصنف ابن أبي شيبة بسند رجاله رجال الجماعة ، وصح أن جورب أنس رضي الله عنه كان منملا ، والمسح على الجوربين حكاية فعل فلا نعم ، ودعوى شمول الحكم لكل جورب من غير فرق بين الصفيق والرقيق مع عدم وجود حديث قولي فيه لفظ عام يفيد العموم تكون تحكما يأباه من لم يفقد موازين العلم والفهم كـ بعض الظاهرية الذين يبيحون الشرب من ماء قليل بال فيه بعضهم بشرط أن يكون الشارب غير البائل فيه لاقتصار المنسح في الحديث على البائل في فهم هؤلاء الاغمار ، ومن يكون فهمه هكذا لا يعول على فقهاء أصلا عند أهل الفهم بعد تبين

حجج أئمة الهدى ، فليحذر الحريص على دينه من شواذ هؤلاء الجامدين .

## الخاتمة

قد تبين بما بسطناه في تحقيق أدلة أبي حنيفة في تلك المسائل ، أن أبا حنيفة كان يأخذ بأخبار الآحاد الصحيحة المستجمعة لشروط الصحة المعتبرة عنده في بيان مجمل الكتاب والسنة ، وفيما لا معارض له أقوى ، كعمومات الكتاب أو ظواهره ، أو الخبر الصحيح المختلف بالقرآن أو الخبر المشهور أو المتواتر ، وعند وجود معارض كهذه يأخذ بالمعارض الأقوى عملاً بأقوى الدليلين فيقول الخبر الآخر بوجوه تأويل تظهر له بما يستسيغه أهل الفقه في الدين ، ويحتمل الأخذ بما يرى النمة يقين عند اختلاف الروايات . ويسعى جهده في عدم إهدار تصرف العاقل بقدر ما يمكن ، ويرجع جانب مراعاة الطهارة البالغة عند ما يحتمل الدليل هذه وسواها ، ويرعى جانب الفقراء والأرقاء وسائر الضعفاء في الأحكام المختلف فيها جرياً على الرق بالضعيف المطلوب في الشرع . ونفس الأدلة المحتملة بما هو في مصلحة من توقع عليه العقوبات ، أخذاً بقاعدة درء الحدود بالشبهات ، ويعتمد على القواعد العامة في ترجيح أحد الاحتمالين أو الدليلين على الآخر ، باعتبار أن القواعد العامة يقيسها في الشرع ، وجبر الآحاد الذي له معارض في أدنى درجات الظن ، ويميل إلى الأخذ بالذي لا يمكن الأخذ به جميعاً ولا يميل أحدهما على أنه منسوخ ما لم يتعذر الجمع بينهما ، وعند اضطراره إلى الحكم على أحد الدليلين بأنه منسوخ يأنى أن يقول بما يستلزم تكرار النسخ حين يرى ذلك خلاف الأصل ، وتلك أسس لأخبار عليها في فهم أهل الفقه في الدين وأما ما ذكره الحافظ محمد بن يوسف الهالجي الشافعي في ( عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان ) نقلاً من شتى المصادر في صدد الدفاع عن أبي حنيفة في تركه الأخذ ببعض الروايات ، فلم أكن رأيت نقله في مقدمة هذا الكتاب

لما سبق ، لكن أرى تثبيت ذلك هنا في الخاتمة ليكون هوذا لتعرف آراء أهل العلم في وجوه مخالفاته لبعض الأحاديث المروية في سنى الأبواب في غير هذا الكتاب ، قال الحافظ الصالحى في الفصل الثالث من كتابه المذكور : قال ابن عبد البر في كتاب الكنى : ( كان من مذهب الامام أبى حنيفة في أخبار الآحاد أن لا يقبل منهما ما خالف الأصول المجتمع عليها ، فانكر عليه أصحاب الحديث فأفرطوا اه (١) ) . وقال فى كتاب العلم الذى لم يصنف فى بابيه مثله : ( ليس أحد من علماء الأئمة يثبت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله أو باجماع أو بعمل متوارث يجب على أصله الاقصاد اليه أو طعن فى سنده ، ولو فعل ذلك أحد لسقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ، ولزمه اسم الفسق ، ولقد عاقبهم الله تعالى من ذلك اه ) . وقال غيره ترك الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى العمل بأحاديث آحاد ، وقدم القياس (٢) عليها ، واعتذر عنه بأمور ، الأول : عدم اطلاعه على بعضها وفيه بعد (٣) ، والثاني : أن يكون خبر الواحد مخالفاً لمعسوم الكتاب أو طاهره وهو لا يرى تخصيص عموم القرآن أو نسخه بخبر الواحد لأن عمومات الكتاب وظواهره حيث أفادت اليقين — عنده — كالنصوص لا يجوز تخصيصها ومعارضتها به ، لان فيه ترك العمل بالامورى

---

(١) ولفظه فى « الانتقاء » : كان يذهب أبو حنيفة الى عرص أخبار الآحاد على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعانى القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً .

(٢) تقديم القياس على الخبر ليس بما يقول به أبو حنيفة ، بل بموافقة القياس يرجح خبراً على خبر ، وهذا غير ذاك ، وسيأتى من الصالحى نفسه الرد على هذا المزو .

(٣) بل هذا واقع على قلبه كما قال أبو يوسف فى مسألة الوقت وقد سبق منا نقل كلامه فيها .

من الدليل بما هو أضعف منه ، وذلك لا يجوز مثال ذلك ( الحرم لا يعيد عاصيا ولا فاراً بدم (١) ) يخالف عموم قوله تعالى ( ومن دخله كان آمناً ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) (٢) يخالف عموم قوله تعالى ( فاقراءوا ما ينسر من القرآن ) ، وحديث التسمية في الوضوء — على فرض صحته — يخالف ظاهر قوله تعالى : ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الاحاديث ، والثالث : أن يكون مخالفا للسنة المشهورة لان الخبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على الكتاب ، ولم تجز بخبر الواحد فلا يجوز ترك الاقوى الاضعف فانه ورد مخالفا للحديث المشهور . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( البينة على المدعى واليمين على من أنكر (٣) . ويان المخالفة من وجهين أحدهما أن الشرع جعل جميع الايمان في جانب المنكر ، دون المدعى لان اللام تستدعي استغراق الجنس ، فن جعل يمين المدعى حجة ، فقد خالف النص المشهور ، ولم يعمد بمقتضاه ، وهو الاستغراق ، والثاني أن الشرع جعل الخصوم قسمين . قسم مدعي ، وقسم منكر . والحجة قسمين : قسم بينة وقسم يمين ، وحصر جنس اليمين على من أنكر ، وجنس البينة على المدعي

(١) حديث ان الله حرم مكة أحرجه الستة وفي آخره قول عمرو بن سعيد — سائق الجيش الى مكة ضد ابن الزبير — ( الحرم لا يعيد عاصيا ولا فاراً بدم ) فلا يكون حديثا راجع الترمذي ، ولا حجة في كلام هذا المستهك لحرمه الحرم ، وقد قال عنه ابن حزم لا كرامة للطيم الشيطان شرطي الفاسق راجع المحلى ( ١٠ - ٤٩٨ ) .

(٢) أخرجه الستة وأحمد

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعا وأخرج الثبختان وغيرهما ما بمعناه بطرق كثيرة .

وهذا يقتضى قطع الشركة ، وعدم الجمع بين اليمين والبينة في جانب ، والعمل بخبر الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور ، فيكون مردوداً ، هذا ما قرره الامام عبد العزيز ( البخارى ) في التحقيق ، وعبر غره عن هذا الحكم بأن يكون في احاديث الاحاد زيادة على القرآن ، فالقرآن يقول : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) . فيكون الشاهد واليمين زيادة على الكتاب ، والرابع : كون راوى الحديث غير فقيه وهذا مذهب عيسى بن ابان ( ١ ) ، وتابعه كثير من المتأخرين ، وردوا بذلك حديث أبي هريرة في المصراة ، وقال أبو الحسن الكرخي ومن تابعه : ليس فقه الراوى شرطاً لتقديم الخبر على القياس ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب أو السنة المشهورة ، ويقدم على القياس . قال صدر الاسلام أبو اليسر واليه مال أكثر العلماء ، وبسط الكلام على تقوية ذلك هو وصاحب التحقيق بما راجع من كتابهم قال صاحب التحقيق . وقد عمل أصحابنا بحديث أبي هريرة : فيمن أكل أو شرب ناسياً ( ٢ ) وإن كان مخالفاً للقياس ، حتى قال أبو حنيفة : لولا الرواية لقلت بالقياس . وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : ( ما جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله ﷺ في الرأس واليمين ) ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوى فثبت أنه قول محدث . قال الامام عبد العزيز في

( ١ ) وسبق رده عند الكلام على حديث المصراة ، وإنما تأتى : كون الراوى فقيها رجيح روايته على رواية غيره ، وقبول روايته بالمعنى بخلاف الراوى غير الفقيه فإنه مظنة غلط في الموضمين .

( ٢ ) أخرجه الستة عن أبي هريرة بلفظ : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم فقال : الله أطعمك وسقاك وهذا لفظ أبي داود ولفظ الباقرين ( من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتبمه صومه فانما أطعمه الله وسقاه ) .

التحقيق: كان أبو هريرة قتيها ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد، وقد كان يفتى في زمن الصحابة، وما كان يفتى في ذلك الزمان إلا من كان قتيها مجتهداً قال الشيخ محي الدين القرشي في آخر طبقاته: أبو هريرة رضي الله عنه من فقهاء الصحابة، وذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة، وقد جمع شيخنا شيخ الاسلام تقي الدين السبكي جزءاً في فتاوى أبي هريرة سمعته منه انتهى. وأجابوا عن حديث المعصرة بأشياء آخر ذكر بعضها القرشي في آخر طبقاته، والخامس: عمل الراوى بعد ما روى حديثاً بخلاف ما رواه لأن الراوى إذا عمل بخلاف ما روى فالعبرة عندنا بما رأى لا بما روى (١) لأن الراوى المؤتمن العدل إذا روى حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بخلافه دل ذلك على شيء ثبت عنده إما نسخ، وأما معارضة، وإما تخصيص أو غير ذلك من الأسباب، مثال ذلك ما روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً من حديث غسل الأثاء من ولوغ الكلب سبعاً إحداً من التراب. وأبو هريرة من مذهبه غسل الأثاء من ولوغ الكلب ثلاثاً، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد هو صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً، وقد روى الشيخان أيضاً حديث ابن عباس مرفوعاً (من بدل دينه فاقلوه)، وصح من قوله (إن المرأة لا تقتل إذا ارتدت) (٢)، والسادس: كونه خبر واحد فيما تعم به البلوى، ويحتاج كل أحد إلى معرفته، لأن العادة تقتضى استفاضة نقل ما تعم به البلوى (٣) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتصر

(١) وتفصيل الخلاف في ذلك في شرح المازرى على البرهان راجع عمدة

القارى (١ - ١٥٤).

(٢) وسبق تفصيل ذلك عند الكلام في قتل المرتدة.

(٣) وعموم البلوى إنما يتحقق فيما لا تبرأ الذمة إلا بمعرفته فلا يجرى في مثل رفع اليد عند الركوع ولفظ الإقامة ونحو ذلك مما يختلف فيه الأئمة من

فيا تعلم الولوى به على مخاطبة واحد ، بل يلقيه إلى عدد يحصل به التواتر  
والشهرة بمبالغة في إشاعته لحاجة الخلق إليه مثاله حدث الخبر بالتسميه وهو  
ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبر بالسملة فانه لما  
شدم مع لزوم اشتهار الحادثه لم يعمل به (١) ، وحادث من الذكر الذي روي به  
سيرة فانه شاذ لا تفرداها بروايته مع عموم الحاجة الى معرفته ، وأحاديث  
غيرها مضطربة ، فدل ذلك على ضعفه إذ القول بان النبي صلى الله عليه وسلم  
نحسبنا بتعليم هذا الحكم ، ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة الحاجة إليه شبه المحال  
قله في التحقيق عن شمس الاتمه ، والسابع : كونه ورد في أحاديث الكهاترات  
لأنها تسقط بالسبب ، ويحتمل أن روايه كذب أو سبها أو أحمال ( إذا اهرد )  
فكان ذلك سببه في دره الحد . هذا مذهب الامام سادحي (١) كنه

مرضى ( ) ، والثامن : كونه خالف القياس الحلي (١) والعاشر :  
آخر ثامت عنده يؤيده قياس ، والعاشر : كونه ورد في أحاديث الكهاترات  
عشر . أن لا يكون مذكور المحاجة به سند طاهر ، والتتلاف مما بينهم فيكون  
مردوداً عند بعض المنفعية المتقدمين وبما المباح ، لأن الصحابة هم  
الاصول في نقل الدين لم يهملوا ترك الاحتجاج ، وهو محذور والاستئصال  
ليس بحجة ، مع أن عايتهم بالجمع أقوى من عايتهم بعدمه . به ذلك المحذور

المسائل التي لا وحب فيها ، فان الأدلة فيها من المذهب هذا أو الاخذ  
بذلك فيكون الخلاف في دور الامم ، فان ذلك المذهب من أحكام  
القرآن فلا يكون مما يؤيده عموم الولوى

(١) على اكر نزل فان حدث ، ثم اشعر بمن ان هـ ره أمش ماورد  
في الخبر بالسملة ، ومع ذلك هو ملول بما في نص الابه (١) - (٣٣٦)  
والموقوف هو الثالث .

(٢) هذا ملول لك وأنى الحسين المسمى لاهول أني حبيبه ، والمفضل  
في تحرير ابن اهما .

والعمل به عند ظهور الاختلاف فيهم دليل ظاهر على سهو عن رواه بعدم  
أو أنه مسوح ، ومثاله ما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال الطلاق بالرجال . مع أن الصحابة اختلفوا في هذه المسألة  
فذهب عمر وعثمان وريد وعائشة إلى أن الطلاق معتبر بحال الرجل في الرق  
والحرية كما هو منه - الشافعي ، وذهب علي وابن مسعود إلى أنه معتبر بحال  
المرأة كما هو منه ، الحنفية ، وعن ابن عمر أنه يعتبر برق منهما حتى لا يملك  
الزوج عليها ثلاث طلقات إلا إذا كانا حرين ، وأنهم تكلموا في هذه المسألة  
بالرأي ، وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع أن راويه - وهو ريد -  
فيهم ، يدل ذلك على أنه غير ثابت أو منسوح ، ولئن ثبت فهو مؤول بأن  
إنقاع الطلاق إلى الرجال ، فمقتضى هذه القواعد ترك الإمام أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد ، وأن الله سبحانه وتعالى إلا  
عصمته بما قال فيه أعداؤه وتزييه عما نسبوه إليه . ولحقق أنه لم يخالف  
الآحاد ، عداً ، بل لما احتجوا بالحج واضحة ودلائل صالحة ، وله تقدير  
أحاط به ، وتهدير الأصابع أحرار ، والطاعون عليه أما حساد أو حمال  
بمواقع الاحتماد قال أبو محمد حرم جميع الجمعية مجتمعون على أن مذهب  
أبي حنيفة أن ضعف الحديث عنه أولى من الرأي . وما يدل على اعتناؤه  
بالأحاديث أنه لم يمل بالأحاديث المرسلة على العمل بالرأي فأوجب  
لوم من اتبعه ، والمحقق ليست يحدث في القياس ، وإنما ترك القياس للخبر  
ولم يوحه في صلاة إحارة وسجود التلاوة لأن النص لم يرد إلا في صلاة ذات  
الركعة وسجود ، وقد مر في مورد النص ، ومن هذا الباب أنه إذا أكل الصائم  
ومر - أو رجع - لم يفطر والقياس المفطر ، لوجود ما يضاد الصوم  
- وهو قول مالك - وترك أبو حنيفة هذا القياس لحديث ( تم على  
صومك ) ( ١ ) وهو قول الصحابي على الرأي لاحتمال سماعه من النبي ﷺ



ولا يجوز اعتقاد أنه يقدم الرأى والقياس على الأحاديث الصحيحة بلا حجة واضحة ، قال المحققون : لا يستقيم الحديث إلا باستعمال الرأى فيه بأن يدرك معانيه الشرعية التى هى مناط الأحكام ، ولا يستقيم العمل بالرأى إلا بانضمام الحديث اليه انتهى ما نقلناه من كلام الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى فى ( عقود الحمان فى مناقب أبي حنيفة النعمان ) فى صدد تبيين وجوه مخالفة أبي حنيفة لبعض الأحاديث فى الفصل الثالث الذى خصه بالرد على ابن أبي شيبة وقد لخص فيه بعض ما فى كتب الأصول لبعض أصحابنا تلخيصاً جيداً يلتزم به فى مواضع يرمى أبو حنيفة فيها بمخالفة الحديث ، وهو يرى من ذلك ورأيت هذا المقام أحدر بنقل كلامه رسته فيه ، ولى بحث مستفيض فى هذا الموضوع فى « تأنيب الخطيب . ص ١٥٢ ، ولتكتف بهذا القدر — وكان الانتهاء من تحرير ( النكت الطريفة فى التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ) بتوفيق الله حل حلاله يوم الجمعة سابع شهر شعبان المعظم سنة ١٣٦٥ هـ على يد الفقير اليه سبحانه محمد زاهد بن الحسن الكوثرى — خادم العلم بدار الخلافة العثمانية سابقاً - بمنزلى بشارع العباسية رقم ٦٣ بمصر القاهرة حرسها الله وغفر لى ولوالدى ولشايخى ولسائر المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

اتمى طبعه بتوفيق الله سبحانه تحت إشراف الأستاذ  
الفاضل الشيخ عبد الله عثمان الحمصى والأستاذ الأديب  
السيد يحيى إبراهيم الأردنى حفظهما الله تعالى ، فى مطبعة  
الأنوار الزاهرة لصاحبها الشاب النشط التقي الأبر الحاج  
محمود افتدى سكر رعاه الله ووفقه لكل خير ، وذلك فى يوم  
الاثنين ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٦٥ هـ

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

## الرجاء اصلاح الاغلاط قبل المطالعه كالآتي :

- ٤- ٢٤ : ١٣-٦١ : ١١ : نصوص ، و١٧ : في الرد على ابن ، - ١٠ - ٩ :  
 الثالثة ١٢ - ٥ : وأن ، ٨٠ ، فصلوا في ، ٢١٠ . فيها ١٣ - ٥ : بالتفسيرين ،  
 ١٤ - ١ : من العلم ، و٢٠ : لمعارضة ، ١٥ - ٢٤ : ( للفارس سيمان وللراجل  
 سهم ) ١٦ - ١٨ : ماورد ١٧ - ٢٥ : عيدا لله ، ١٩ - ١٥ : وبقول ، ٢٢ -  
 ٢ : منهم ، و١٣ : بالوحوب ، ٣٣ - ٢ : طام الأول ، ١١٠ : ابن عمر ، ٢٦ -  
 ١٢ رى ، و١٣ : بخالفه ، ٢٨ - ٣ : فلا يحتج ، ٢٢ : ٣٢ ، ١٠ : ثلاثة ،  
 و١٧ : عيدا لله ، ٣٦ - ١٨ : الاكتفاء ، ٤٣ - ٢٠ : لإبولى ، ٤٥ - ١٢ : عيدا لله  
 ( بن عدا الله بن عتبة بن مسعود ) ٤٧ - ٢٩ و٣٠ : تفرصه . اقرصه ، ٥٦ - ١٤ : متلفاة ،  
 ٩٠ - ١٦ : رباد ، ٦٣ - ١ : فيفيد حل ، ٧٠ - ٢٢ : وتفرقهما ، ٨٣ - ١٢ :  
 بالمفترض ، ٨٤ - ٥ : عنن ، ٨٨ - ٢ : تبتدى ، ٨٩ - ١٤ : أبى ، ٩٣ - ١٠ :  
 عن حبيب ( بن أبي انت ) عن أبي أرطاة ، ٩٨ - ١٧ : تلقينه ، ١٠٣ - ١٦ :  
 وذكر أن ، ١٠٧ - ١١ : ( في مسلم ) عصامها ، ١٦٠ يسير ، ١١٠ - ١١ :  
 حتر ، ١١٨ - ٧ : انه يطهر ، ١٢٢ - ١٢ : فيبعوا ، ١٤٠ : أبى عياش ، ١٢٦ -  
 ١٩ يوم ، ١٣٠ - ٤ : والأوراعى ، ١٤٠ - ٩ : عن عكرمة ، ١٤٩ - ٢٣ :  
 عبد الرزاق ، ١٥٥ - ١٥ : ولم يرصه ، ١٥٧ - ٣ صالح ، ٤ : أبو يوسف ،  
 و١٥٥ : وطائفة ، ٢٤٤ : الراية ، ١٦٠ : ١٩ : أبو الأحوص ، ١٦٦ - ٧ :  
 الفضيل ، و١٧ : في السحر ، ١٧٠ - ١٨ : جوار ، ١٨١ - ١٤ : الحيل ، ١٨٦ -  
 ١٠ : والبارى ، ١٨٨ - ٥ : إدا كان ، ١٩١ - ٢٠ : عليه ، ١٩١ - ٢١ : فيه  
 عنه ، ١٩٥٠ ٢٠٢ - ١٦ و١٣ . السيق ، ٢٠٩ - ٢٠ : عليها ، ٢١٧ - ١٣ :  
 الهيثم ، ٢٢٢ - ١ : مديا ، ٢٣٧ - ٢ : يحتجون ، و٢٤٠ . وانفراد .

ركت إصلاح وصع علامة الهمة أو الترميم أو الالعات أو القط في  
 غير مواضعها ، لظهور وجه الصواب فيها بأيسر لمحّة (ق) .

## فهرس الكتاب على أرقام المسائل مرتبة على أبوابه الفقه

الطهارة: (١٣) حديثي القلتين ، (٨٠) الجمع بين الاحجار والماء في الاستطابة، (٧٥) خمس المستيقظ يده في الاثاء، (٢٤) الرش على بول الصبي، (٥٣) أبوال الابل ، (١١١) نضح محل الاحتلام ، (٨٩) سؤر السور، (٥٨) ولوغ الكلب، (١٠٨) تغليل النية ، (١٥) المسح على العمامة ، (٩٠) المسح على الجوربين ، (٧٣) الضربتان في التيمم .

الصلاة: (٢) الصلاة في اعلان الابل ، (٩٤) الصلاة بين القبور ، (٩) الصلاة خلف الصف ، (٣٩) إمامة القاعد ، (٩٦) حهر الامام بآمين ، (١٦) زيادة ركعة خامسة ، (١٨) الجمع بين الصلاتين في السفر ، (٣٩) سجود السهو بعد الكلام ، (٦٧) التصفيق للنساء ، (١٢٤) رد السلام بالاشارة في الصلاة ، (٣٩) اقتداء المتفل بالامام في الفجر ، (٤٠) تكرار الجماعة ، (٤٢) إدراك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس ، (١٤) صلاة المستيقظ في أوقات الكراهة ، (٧٥) الطمأنينة وتعديل الأركان في الصلاة ، (١٠٢) وقت العشاء ، (٨٨) صلاة الوتر على الراحة ، (٩١) وحوب الوتر ، (٩٧) صلاة الليل متى ، (٩٨) الوتر بركعة واحدة ، (١٠٩) تخصيص سورة بصلاة الوتر ، (٩٣) قضاء سنة الفجر بعد الفريضة . (١٠٦) قضاء السنة القليلة للظهور . (١٠٤) صلاة الطوائف بعد صلاة العجر ، (١١٦) الأذان والاقامة للموائت ، (١٠٠) كلام الخطيب أثناء الخطبة (١١٢) الصلاة أثناء الخطبة ، (١١٠) تخصيص سورة بالجمعة والمبدين ، (٤٤) صلاة العيد في اليوم الثاني ، (٩٢) الخلتان في الخطبة ، (١١٥) صلاة الكسوف والخسوف ، (١٠١) الاستسقاء . (٧) الصلاة على الغائب ، (١٠٧) الصلاة على الشهيد .

الصوم: (٢٢) صوم الاس عن أمه ، (٤٣) إطفاء المكفر كفارة صومه لأمله .  
الزكاة: (١١٨) الصدقة لقوم ، سليم الجسم ، (٦٤) الزكاة في أوقاص الماشية ، (٩٥) زكاة الحبل . (٥١) خرص العنب والتمر ، (١٣٥) الزكاة فيما

تكون خمسة أوساق ، ( ١٢٣ ) متى قبل الصدقة لآل مائيم .

الحج : ( ٨ ) إسماعيل الهدي ، ( ١٧ ) لبس الحرم السراويل ، ( ٨٦ ) إذا  
صلى الهدي ، ( ٨٥ ) ركوب البدنة بعذر ، ( ٦٦ ) إذا حاضت المستمرة ، ( ١٩ )  
تقديم المناسك بعضها على بعض ، ( ٦١ ) تخمير رأس الحرم إذا مات ، ( ٥٤ )  
حرم المدينة

النكاح . ( ٢١ ) النكاح من غير ولي ، ( ٣٧ ) أقل المهر عشرة دراهم ، ( ٨١ )  
لا طلاق قبل النكاح ، ( ٤٧ ) التزوج لتحليل ، ( ١٠٠ ) الملاعبة بالحمل ، ( ٢٥ )  
تزوج الملاعن الملاعبة إذا أكلت نفسه ، ( ٧١ ) من أسلم وتحنه أكثر من  
أربع نسوة ، ( ٢٨ ) جعل العتق صداقاً ، ( ٢٨ ) تأخر اسلام الزوج .

اليوم : ( ٦ ) بيع المدبر ، ( ٤٥ ) بيع المصراة ، ( ٤٩ ) بيع الفهار قبل  
يبدو صلاحها ، ( ٥٥ ) نمن الكلب ، ( ٥٩ ) بيع الرطب بالتمر ، ( ٦٠ ) تلقى البيوع  
( ١٢٢ ) بيع حاضر لباد ، ( ٧٠ ) العرايا ، ( ٨٣ ) اشتراط مال العد في البيع ،  
( ٨٤ ) عدة الرقيق ، ( ٣٥ ) خيار المجلس ، ( ١١٩ ) البيع والشرط ، ( ٧٢ )  
اشتراط الولاء للسائع ، ( ٧٤ ) الوكالة في الشراء ، ( ١١٧ ) بيع الحنطة الغائبة  
بالحنطة الحاضرة ، ( ١٠٥ ) شراء السيف المحلى ببيع حلبته ، ( ٣٤ ) الانتفاع  
بالمهرمون .

السير والمغازي . ( ٣ ) سهم الفارس من الغنيمة ، ( ٤ ) المنع من السفر  
بالقرآن . الى أرض العدو

الحدود : ( ٣١ ) قتل ناكح المحارم ، ( ٢٣ ) تغريب الزاني البكر ، ( ١٢ )  
جلد السيد عنه اذا زنى ، ( ١ ) رجم اليهودى واليهودية اذا زنيا بعد نكاح ،  
( ٥٦ ) لا قطع في أقل من عشرة دراهم ، ( ٨٧ ) مبة المسروق غير دارمة للحد  
الردة : ( ٦٨ ) حكم انتفاص الرسول صلى الله عليه وسلم ، ( ١١٤ ) المرأة  
لا تقتل اذا ارتدت .

القصاص والضمان: (٤١) قتل الحر بالمد، (٦٢) فاقه عين المتطلع،  
(٧٧) ما أفسدته الماشية، (٦٩) ضمان القصة بمثله، (١٢٠) من وحد مناعه  
بعينه عند مفلس.

الشهادة والхلف: (١١٣) شهادة الزور، (٢٧) شهود الرضاعة، (١٠٣)  
القسامة، (٨٢) الشاهد الواحد مع يمين الطالب.

الكراهية: (٦٣) اقتناء الكلب، (٥٢) أكل الآب مال ابنه، (٤٦) تقباض  
الخليطين، (٣٠) تخليل الخمر، (٦٩) وضع طرف الخشبة على حدار الحمار،  
(٣٣) أكل لحم الخيل، (٥) العدل بين الأولاد في العطية، (٩٩) اقتراس  
جلود السباع.

أبواب مختلفة: (٢٠) نذر الحاهلية، (٧٨) العقيقة، (٦٥) أصحية المسافر  
(٣٢) ذكاة الحنين، (٥٠) سن البلوغ، (٤٨) اللقطة، (١١) العس بالقرعة  
(١٩) الوقف، (١٧١) المزارعة، (٧٦) من ررع أرض غيره بغير إذنه.

## فهرس الكتاب على ترتيب ابن أبي شيبة

٣-٤ : مطلع الكتاب - منزلة ابن أبي شيبة بين الحفاظ - أهمية كتاب  
 المصنف له - استياء المالكية من ادخاله الأندلس - تخصيص باب منه لرد  
 علي أبي حنيفة في ١٢٥ مسألة ، ٥-٦ : كور نصف المسائل المتقدمة بما  
 وردت فيه أحاديث مختلفة - اختلاف وجوه الترجيح على اختلاف أنظار  
 المجتهدين - وغاية ما ثبت خطأ الامام فيه نحو خمس النصف الباقي - وفعل  
 ابن أبي شيبة في عزو نحو خمس المسائل لحالم يتقدمه من المسائل - كلمة الحفاظ  
 محمد بن يوسف الصالحى في ابن أبي شيبة ، ٧-٩ . نسخ والمصنف في المسكات  
 اجتماع المؤلف هنا بالأستاذ الساعى في نشر ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة  
 بدلى - عادثة طرفة بينهما في الأخذ بالحديث وترك المذهب ، ٩-١١ :  
 مفتاح المسائل المتقدمة - رجم الزناة من اليهود في أوائل الهجرة - واشترط  
 الاسلام في الاحسان فيما بعد ، ١١-١٤ : الصلاة في أعطان الابل ، ١٥-١٩  
 اختلاف الأئمة في سهم الفارس ، ٩١-٩٢ : السفر بالمصحب الى أرض العدو  
 ٢١-٢٢ : التسوية بين الاولاد في العطية ، ٢٣-٢٤ : بيع المدر ، ٢٤-٢٥  
 الصلاة على المقصور ، ٢٥-٢٧ : اشعار الهدى ، ٢٧-٢٩ : الصلاة خلف  
 الصف ، ٢٩-٣٠ : الملاعنة بالحمل ، ٣١-٣٢ : القرعة في العتق ، ٣٢-٣٤ :  
 حط السيد أمته اذا رنت - اذا بلغ الماء قلتين - تبرؤ بضاعة ، ٣٥ : صلاة  
 المستيقظ في أوقات الكراهة (١) ، ٣٦ : المسح على العمامة ، ٣٧ : زيادة ركعة  
 خامسة ، ٣٨ : وجوب الدم على المحرم بلبسه سراويل بعذر ، ٣٩ : الجمع بين  
 الصلاتين في السفر ، ٤٠ : الوقف ؛ ٤١ فذر الحاهلية ، ٤٢ : النكاح من غير  
 ولي ، ٤٣ : الصلاة عن الميت ، ٤٥ : نفي الزانى والزانية ، ٤٧ : بول الطفل ،  
 ٤٨ : نكاح الملاءن ، ٥٠ : امامة الحالس ، ٥١ : شهود الرضاة ، ٥٢ : تأخر  
 إسلام الزوج ، ٥٦ : تأخير بعض المناسك عن بعض ، ٥٩ : تحليل الحر ،

٦١ : اقتيال فاكح المحارم ، ٦٢ : ذكاة الجنين ، ٦٣ : لحم الخيسل ، ٦٤ :  
الارتفاع بالمرهون ، ٧٠ : خيار المجلس (١) ، ٧٢ : سجود السهو بعد الكلام  
٧٤ : أقل المهر ، ٧٧ : العتق صدق أم لا ، ٧٩ : اقتداء المنتفل بالامام في  
الفجر ، ٨٢ : تكرار الجماعة ، ٨٤ : قتل الحر بالعبد ، ٨٥ : طلوع الشمس أثناء  
الصلاة ، ٨٨ : كفارة الصوم ، ٨٩ : صلاة العيد في اليوم الثاني ، ٩٠ : بيع  
المصراة ، ٩٣ : ابتاذ الخليطين ، ٩٥ : نكاح المحلل ، ٩٦ : القطة ، ٩٧ :  
الثمر قبل بدو صلاحه ، ٩٩ : سن البلوغ ، ١٠٠ : الحرص في التمر ، ١٠٣ :  
اتفاق الأب من مال ابنه ، ١٠٥ : أبوال الابل ، ١٠٧ : حرم المدينة ، ١١٠ :  
ثمن الكلب ، ١١٤ : نصاب قطع اليد في السرقة ، ١١٦ : غسل اليد قبل إدخاله  
الاناء ، ١١٧ : ولوغ الكلب ، ١١٩ : بيع الرطب بالتمر ، ١٢٣ : تلقى البيوع  
١٢٤ : تخمير رأس المهرم إذا مات ، ١٢٥ : فقو عين المتطلع ، ١٢٦ : اقناء  
الكلب ، ١٢٧ : الاوقاص في الزكاة ، ١٢٨ : أصحية المسافر ، ١٣٠ : حيض  
المرأة بعد الاهلال بعمره ، ١٣٢ : التسيح للرحال ، ١٣٣ : ساق الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، ١٣٤ : ضمان القصعة ، ١٣٦ : العرايا ، ١٣٨ : اختصار  
الأربع من النساء ، ١٤٠ : اشتراط الولاء ، ١٤١ : الضربتان في التيمم ، ١٤٢ :  
الوكالة في الشراء ، ١٤٣ : الطمأنينة في الصلاة ، ١٤٤ : من زرع أرض قوم  
١٤٦ : ما تلفه الماشية ، ١٤٨ : العقيقة ، ١٥٠ : وصع الخشخشة ، ١٥٢ : الجمع  
بين الاحجار والماء ، ١٥٣ : الطلاق قبل النكاح ، ١٥٥ : القضاء شاهدوين  
١٥٨ : مال العبد ، ١٥٩ : خيار الشرط ، ١٦٠ : كوب الهدى ، ١٦١ :  
الاكل من الهدى ، ١٦٣ : هبة المسروق للسارق غير دارنة للحد ، ١٦٤ :  
صلاة الوتر على الراحلة ، ١٦٧ : سؤر السنور ، ١٦٩ : المسح على الخورين (٢)

(١) راجع الاستدراك رقم (٢) .

(٢) راجع الاستدراك رقم (٣) في الاواخر .





## بعض مؤلفات الكوثري وتعليقاته المطبوعة

- تبديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم تعليقا على السيف الصقيل للثقي السبكي .  
 لفت النظر إلى ما في الاختلاف في اللفظ في الرد على الجهمية والمجسمة لابن قتيبة .  
 إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق لابن الجوزي .  
 أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك .  
 الاشتفاق على أحكام الطلاق في الرد على من جعل الثلاثة واحدة .  
 تأنيب الخطيب على ماساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب .  
 بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني .  
 صعات البرهان على صفحات العدوان . — التحرير الوجيز فيما يتفيه المستجير .  
 التعليقات المهمة على شروط الأئمة . الستة للقدمي والخمسة لمجازي .  
 نبراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف دمر داس المحمدي .  
 التعليقات على خصائص المسند لابن المديني والمصعد الأحمد لابن الجوزي .  
 التعليقات على التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية من الفرق الهالكة لابن  
 المظفر الأسفرائني . -- مقدمة وتعليقات على الأسماء والصفات للبيهقي .  
 نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة .  
 التعليقات على ذيول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي .  
 مقدمة «العالم والمتعلم» لأبي بكر الوراق الترمذي .  
 مقدمة وتعليق على تبين كذب المفتري في الذب عن الأشعري لابن عساكر .  
 مقدمة نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي .  
 مقدمة وتعليق على «اللمعة» مسائل الوجود والحدوث وأفعال العباد والقدر  
 وصحة التكليف . لأبراهيم الحلبي . -- تعليق على زغل العلم للذهبي .  
 مقدمة وتعليق على كشف أسرار الباطنية للحمادي . مقدمة طبقات ابن سعد .  
 تعليق على مراتب الإجماع لابن حزم . تقرير جامع على الروض النضير .  
 مقدمة وتعليقات على النبذ لابن حزم في أصول الفقه عند الظاهرية .  
 مقدمة «الحدايق» في الفلسفة العالية لابن سيد البطليوسي .

